الرقم التسلسلي: .....

الجامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

التخصص: العلوم الاقتصادية

الفرع: تحليل اقتصادي واستشراف

من طرف:

بوطبيبة بلال

عنوان الأطروحة:

أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر

-دراسة قياسية-

أطروحة مناقشة بتاريخ ..... أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب والإسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	بن سكران بودالي	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	رئيسا
02	بومدين محمد أمين	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	مشرفا
03	جلولي محمد	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	ممتحنا
04	طلحة عبد القادر	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	ممتحنا
05	حداب محي الدين	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة معسكر– مصطفى سطمبولي	ممتحنا
06	بن عدة محمد	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة معسكر– مصطفى سطمبولي	ممتحنا

السنة الدراسية: 2021-2022

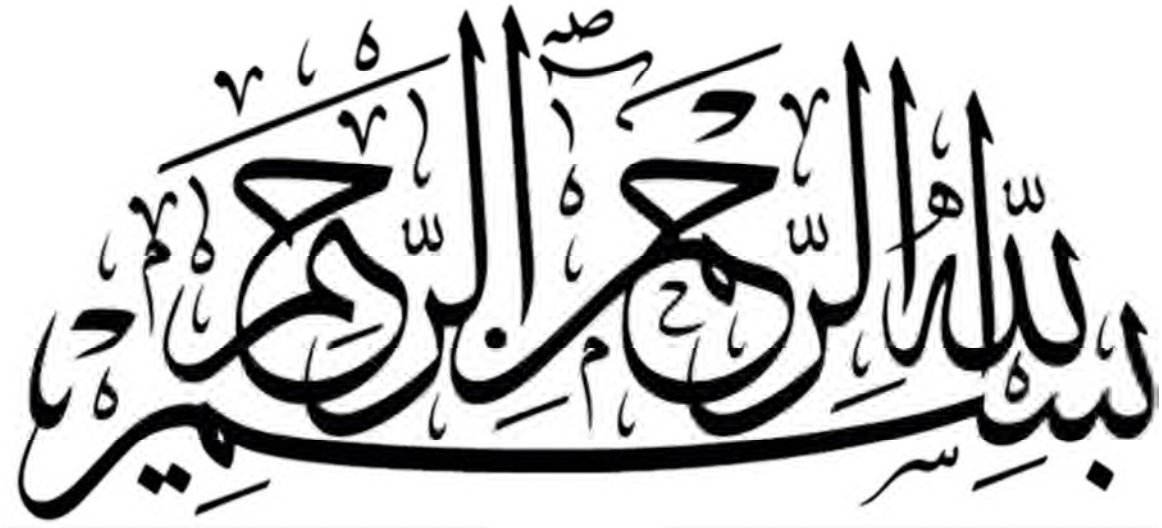
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الأغلى والأسمى والأبدي دائما وأبدا، إلى بلدي الجزائر حماك الله،

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه، وصدقها قلبه، إلى كل من نادى وكان محب للسلام والأمان على وجه هذه المعمورة،

إلى أعظم امرأة بين نساء الكون، أمي الغالية التي حملتني وهنا على وهن، جنينا، وعلمتني صغيرا، ورافقتني بدعائها كبيرا،

إلى أبي الشامخ المكارم، الراسخ الفضائل، والحريص علي، رؤوف بي رحيم، سندي المتين، وأنيسي المعين،

إلى كل من دعمني، وأمدني بجهده وعمله، ووقته على إنجاز هذه الدراسة،

إليهم جميعا أهدي عملي المتواضع.

شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي ألهمني الطموح وسدد خطاي لإنجاز هذه الأطروحة،

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور محمد أمين بومدين الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل بجهد أو نصيحة، وكان مثالا للعالم المتواضع،

وأشكر كذلك كل الإخوة العاملين في جامعة د مولاي الطاهر سعيدة لجهودهم الطيبة في إنجاز هذه الأطروحة،

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة التحكيم على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة،

كما أتقدم بالشكر الموصول لكل من ساعدني على إتمام هذا العمل، أخص بالذكر السيد المدير الأسبق للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "رمضاني رياض" الذي منحني كل الدعم والمساندة لإتمام الدراسة بدأ من مرحلة الماستر مرورا بالدكتوراه وكذا كل زملائي في الوكالة، تلك المؤسسة العريقة والتي اعتز وأتشرف بالانتماء إليها،

سائلا المولى عز وجل التوفيق والسداد.

رد الجميل وشكر خاص

تخليدا لذكراهم، وامتنانا لفضلهم بعد الله سبحانه وتعالى في انقاذ حياتي من موت مؤكد، وتضحيتهم بحياتهم وحياة أقاربهم في سبيلي ومواجهتهم لخطر العدوى بصدور عارية.

أقف وقفت تحية اكبار واجلال لأختي وتوأم روحي السيد: راضية

لكل من أصدقاء العمر وزملاء العمل السادة: أودينة عبد السلام، بوعبسة حمزة، بلواحد نور الدين.

للطاقم الطبي المعالج وبخاصة د.خلفاوي، د.بوقفة، ود العطوي وكافة العمال الشبه طبيين بمستشفى سكيكدة الذي أمضيت فيه قرابة الشهر من الألم والامل

(ديسمبر 2020–جانفي 2021)

لكم جميعا الشكر الجزيل

فهرس مختصر

العنـــــــــــــــوان	الصفحة
مقدمة عامة	أ–و
الفصل الأول: الإنفاق الحكومي في ضوء المفاهيم النظرية	46–1
الفصل الثاني: التشغيل في ضوء المفاهيم النظرية	98–47
الفصل الثالث: دراسة تحليلية للإنفاق الحكومي والتشغيل في الجزائر	138–99
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر	199–139
خاتمة عامة	205–200

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

جدول 1: الوظائف الأساسية لتقسيم النفقات الحكومية في الجزائر..... 25

جدول 2: الفرق بين التشغيل الرسمي والتشغيل غير الرسمي في الجزائر 70

جدول 3: شرح سمة الغير رسمية 74

جدول 4: النفقات الحكومية في الميزانية الجزائرية للفترة (1999-2019) 105

جدول 5:تطور عدد السكان ومعدل النمو الديمغرافي خلال الفترة (2000-2019).....110

الجدول رقم 6: تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000-2019 111

الجدول رقم 07: توزيع الفئة البطالة حسب المستوى التعليمي لسنة 2009.....112

الجدول رقم 08: تطور حجم الطلب على العمل للفترة (1990-2000).....113

الجدول رقم 09: تطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2000-2018 113

الجدول رقم 10: توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط.....114

الجدول رقم 11: تطور حجم القوة العاملة ومعدل النشاط خلال الفترة 2000-2018 115

الجدول رقم 12: تطور حجم العمالة حسب معيار سمة الرسمية للفترة 2004-2019.....115

الجدول رقم 13: تطور حجم الطلب على العمل خلال الفترة (2001-2018).....131

جدول رقم 14: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 133

جدول رقم 15: بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004 134

جدول رقم 16: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 135

جدول رقم 17: بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2009 135

جدول رقم 18: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.....136

الجدول رقم 19: السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة 159

الجدول رقم 20: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (pp) 172

الجدول رقم 21: نتائج تقدير معادلة اجمالي التشغيل على المدى الطويل.....174

الجدول رقم 22: نتائج اختبار منهج الحدود (bounds test).....174

الجدول رقم 23: نتائج التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ 175

جدول رقم 24: نتائج اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation) للارتباط ذاتي بين البواقي 175
جدول رقم 25: نتائج اختبار (ARCH) لثبات تباين الأخطاء 176
جدول رقم 26: نتائج اختبار(Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للبواقي 176
جدول رقم 27: نتائج تقدير معادلة التشغيل الرسمي على المدى الطويل 178
الجدول رقم 28: نتائج اختبار منهج الحدود (bounds test).....178
جدول رقم 29: نتائج التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ 179
جدول رقم 30: نتائج اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation) للارتباط ذاتي بين البواقي 180
جدول رقم 31: نتائج اختبار (ARCH) لثبات تباين الأخطاء 180
جدول رقم 32: نتائج اختبار(Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للبواقي 180
الجدول رقم 33: نتائج تقدير معادلة التشغيل غير الرسمي على المدى الطويل.....182
الجدول رقم 34: نتائج اختبار منهج الحدود (bounds test).....183
الجدول رقم 35: تقدير معادلة التشغيل من خلال نموذج الانحدار التجميعي.....187
الجدول رقم 36: تقدير معادلة البطالة من خلال نموذج التأثيرات الثابتة 187
الجدول رقم 37: تقدير معادلة التشغيل من خلال نموذج التأثيرات العشوائية.....188
الجدول رقم 38: نتائج اختبار (hausman Test) 189
الجدول رقم 39: نتائج اختبار Wald Test 190
جدول رقم (40): إستقرارية المتغير التابع: حجم العمالة (emp) 191
جدول رقم (41): إستقرارية المتغير المستقل: الناتج الداخلي الخام (pib).....192
جدول رقم (42): بالنسبة للمتغير المستقل: الإنفاق الحكومي (dep) 192
جدول رقم (43): إستقرارية المتغير المستقل: الواردات (m) 193
الجدول رقم (44): نتائج إختبارFisher للتكامل المشترك.....195
الجدول رقم(45): نتائج إختبار(Wald Test) لمعادلة التكامل المشترك بإعتبار متغير حجم العمالة (EMP) هو المتغير التابع 196

الجدول رقم(46): نتائج الاختبار (Wald Test) لمعادلة التكامل المشترك باعتبار الناتج الداخلي الخام (pib) هو المتغير التابع.....197
الجدول رقم (47): إختبار معنوية معامل التكامل المشترك للمتغير بدرجة التأخير (((DEP(-1.....197
الجدول رقم (48): نتائج الاختبار(Wald Test)لمعادلة التكامل المشترك باعتبار اجمالي تكوين رأس المال(DEP) هو المتغير التابع.....198
الجدول رقم (49): نتائج الاختبار(Wald Test)لمعادلة التكامل المشترك بإعتبار متغير الواردات (M)هي المتغير التابع.....199

قائمة الأشكال:

الشكل 1: رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور..... 6

الشكل 2: التمثيل البياني لقانون فاجنر..... 16

الشكل 3: التمثيل البياني للسياسة المالية التوسعية..... 32

الشكل 4: التمثيل البياني للسياسة المالية الانكماشية..... 33

الشكل 5: المفهوم الرسمي للبطالة..... 52

الشكل 6: تقسيم السكان في سوق العمل..... 63

الشكل 7: دالة الإنتاج عند الكلاسيك..... 76

الشكل 8: دالة عرض العمل عند الكلاسيك 77

الشكل 9: دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك..... 78

الشكل 10: التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك 79

الشكل 11: منحنى الإنتاج والدخل عند كينز..... 81

الشكل 12: دالة عرض العمل عند كينز..... 83

الشكل 13: الطلب الكلي الفعال عند كينز 83

الشكل 14: منحنيات العرض والطلب على العمالة 89

الشكل 15: منحنى بيفريدج 90

الشكل 16: التفسير النظري لمنحنى بيفريدج 91

الشكل 17: منحنى بيفريدج والصدمات الهيكلية 92

الشكل 18:منحنى فيليبس في صورته الأولية 94

الشكل 19:منحنى فيليبس بصورته المعدلة..... 95

الشكل 20 : الانفاق الحكومي وأثره على البطالة والتضخم.....142

الشكل 21: الاحصائيات الوصفية للمتغيرين $GSI\ ,LGSI$ 160

الشكل 22: الاحصائيات الوصفية للمتغيرين $GSM\ ,LGSM$ 161

الشكل 23: الاحصائيات الوصفية للمتغيرين $EMP\ ,LEMP$ 162

الشكل 24 : الاحصائيات الوصفية للمتغيرين EMPF ,LEMPF.....163
الشكل 25: الاحصائيات الوصفية للمتغيرين *EMPI ,LEMPI*.....164
الشكل 26: الاحصائيات الوصفية للمتغيرين *POP, LPOP*.....165
الشكل 27: الاحصائيات الوصفية للمتغيرين *LAB, AB*.....166
الشكل 28 : المنحنى البياني لمتغيرات الدراسة عند المستوى 167
الشكل 29: دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند المستوى 169
الشكل 30: دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول 170
الشكل 31: نتائج اختبار (*CUSUM*) لثبات النموذج الأول 162
الشكل 32: نتائج اختبار (CUSUM) *لثبات النموذج الثاني* 180

مقدمة عامة

تمهيد:

يُنظر إلى البطالة على أنها واحدة من أكثر المشاكل التي تواجه البلدان النامية استعصاءً على الحل، ويرجع الاهتمام بالبطالة إلى سببين رئيسيين: الأول كونها تؤدي إلى نوع من الضياع أو الفاقد الاقتصادي في موارد المجتمع، والسبب الثاني هو الأثار التي تترتب على البطالة من معاناة وبؤس وانتشار للمشاكل الاجتماعية، وبخاصة كلما استمرت معدلات البطالة مرتفعة لفترات زمنية طويلة، وتعد البطالة من بين أهم المشكلات التي عانت منها غالبية المجتمعات المعاصرة على اختلاف أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية، فتظهر هذه المشكلة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء على رغم فرق التطور بين هذه الدول على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وقد بدأ ظهور مشكلة البطالة عالميا مع الثورة الصناعية في مطلع القرن الماضي وتزايدت في بعض المجتمعات حسب التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي طرأت عليها، حيث أن أغلب الدول تعاني من مشكلة البطالة في السنوات الأخيرة بمعدلاتها المرتفعة.

ومشكلة البطالة ترجع في الواقع إلى العديد من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي، وقد زادت حدة هذه المشاكل اعتبارا من نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، فأدت في مجملها لإعاقة التطور الإنتاجي وبالتالي الحد من توفير الإمكانات وإيجاد فرص جديدة للعمل، إذ أن النقص في إمكانات توفير فرص العمل الجديدة تؤدي بالضرورة لإنشاء وتكوين ظاهرة البطالة، وتؤدي تلك الاعداد المتزايدة من خريجي المدارس والجامعات ومراكز التدريب ممن ينهون دراستهم وتدريبهم سنويا إلى تفاقم هذه المشكلة بصورة سريعة، هذا إلى جانب الاعداد المتزايدة من السيدات الراغبات في العمل نتيجة للتطورات الاقتصادية والارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة والتغيرات الاجتماعية خاصة في أنماط الحياة والسلوك والاستهلاك التي اضافت ابعاد جديدة لهذه المشكلة (عامر، 2015)، كل ذلك دفع بالحكومات لتبني جملة من السياسات والبرامج تهدف في مجملها لمكافحة البطالة والرفع من معدلات التشغيل في صورة برامج لدعم التشغيل الذاتي أنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والحرفية وخلق عدد كبير من فرص العمل للعمال الذين يعانون من قلة الاستخدام الناتج عن الانتشار السريع للتكنولوجيا الحديثة وتزايد شدة المنافسة في الأسواق العالمية، وبالرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها الدول في مجال النهوض بالتشغيل، فلا يزال معظمها يعاني من مشكلات البطالة التي تعتبر من الظواهر السلبية التي تهدد السلم والاستقرار الاجتماعي، باعتبار أن دخل الفرد من عمله يمثل عنصر الاستقرار والطمأنينة للفرد وللمجتمع معا في الحاضر والمستقبل

غالبًا ما يُنظر إلى الإنفاق الحكومي على أنه الأداة السياسية والملاذ الأخير لواضعي السياسات الاقتصادية الرامية لإحداث نمو اقتصادي ومكافحة البطالة والرفع من معدلات التشغيل، وذلك بالرغم من جانبها السلبي المتمثل في زيادة أعباء الديون الوطنية (Kempa & Khan, 2015)، ويعتمد الإنفاق الحكومي بشكل عام على طبيعة الدولة والسياسة الاقتصادية التي تنفذها السلطات العامة وعلى مجالات التدخل،

فمن حيث المبدأ يتمثل هدف أي سياسة اقتصادية في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للسكان ورفاههم الحالي والمستقبلي (هدف التنمية المستدامة)، مع مراعاة العوامل الأخرى بما في ذلك إعادة توزيع الدخل والمحافظة على البيئية، فالإنفاق الحكومي هو أداة للسياسة المالية التوسعية تستخدمها الحكومات في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المنشودة، حيث أنشأ "كينز" (1936) إطارًا للاقتصاد الكلي قائم على الإنفاق باعتباره منفعة عامة تفيد الجميع خاصة في أوقات الركود، وأن المستوى الإجمالي للإنفاق الحكومي يساعد على التحكم في الطلب الكلي.

ومع ذلك، كان هناك نقاش حاد حول فعالية مشاركة الحكومة أو سلوك الإنفاق الحكومي في النظام الاقتصادي ونتائجه على الاقتصاد، اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن الاقتصاد يمكن أن يكون دائمًا في حالة التوظيف الكامل، عملا بمبدأ حيادية الدولة وانحصار دورها كدولة حارسة للمصالح العامة، ومنه فإن نشاطها يقتصر على ضمان الامن الداخلي والدفاع الخارجي، ومنه فإن توازن الاقتصاد يحدث بشكل تلقائي ودائم عند مستوى التشغيل الكامل بالاعتماد على قانون "ساي" للأسواق، ولكن الفكر الكلاسيكي فقد موقفه خلال الكساد الكبير في الثلاثينيات، حيث كانت هذه الأزمة بمثابة المنعرج الحاسم في مسار السياسات الاقتصادية، اين نادى مؤسس المدرسة الكينزية "جون مينارد كينز" وقتها بضرورة تدخل الدولة وتبني الإصلاحات لمجابهة المشاكل الاقتصادية، الامر الذي أبرز دور الهام للإنفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا وعلى الرغم من الجدل فإن التأكيد على أن الإنفاق الحكومي يساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي أصبح فرضية مقبولة في معظم الاقتصاديات.

تتبنى هذه الدراسة النظرية الكينزية إذ تؤكد نظرية كينز أن الزيادات في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي والنمو السريع في الدخل القومي، أين فضل كينز التدخل الحكومي لتصحيح إخفاقات السوق منتقدا الاقتصاديين الكلاسيكيين رافضا للفكرة القائمة على أن الاقتصاد سيعود إلى حالة توازن طبيعية بصورة الية، وبدلاً من ذلك تصور أن الاقتصاديات في حالة تغير مستمر، سواء في الانكماش أو التوسع، استجابة لذلك دعا كينز إلى سياسة مالية معاكسة للتقلبات الدورية، حيث يتعين على الحكومة خلال فترات الازدهار خفض الإنفاق، وخلال فترات الضيق الاقتصادي يجب على الحكومة أن تتحمل الإنفاق بالعجز، أين صنف كينز الإنفاق الحكومي على أنه متغير خارجي يمكن أن يولد نموًا اقتصاديًا بدلاً من ظاهرة داخلية، وأعرب عن اعتقاده أن دور الحكومة حاسم لأنه يمكن أن يتجنب الكساد عن طريق زيادة الطلب الكلي، وبالتالي تحويل الاقتصاد مرة أخرى من خلال التأثير المضاعف.

إن الإنفاق الحكومي المرتفع من شأنه أن يولد المزيد من فرص العمل ويقلل من مستوى الركود في الاقتصاد، ويرافق ذلك توليد تضخمًا أعلى، في المقابل من شأن ارتفاع التضخم أن يقلل من سعر الفائدة الحقيقي

ويحفز ويزيد الطلب الكلي، وبالتالي يعزز الاقتصاد الراكد. تقع آلية النقل هذه في قلب النموذج الكينزي الجديد ذي الأسعار الثابتة (Roulleau-Pasdeloup, 2018).

فيما يتعلق بالجزائر، وخلال التسعينيات عندما كان القطاع العام هو المهيمن لوحظ انخفاض الاستثمار العام بسبب الأزمة الاقتصادية، لا سيما في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، التي قوضت النمو وبالمثل رفاهية السكان، منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تركزت أولوية الدولة بشأن تحسين الخدمات العامة، وتعزيز الرفاه الجماعي وكذلك تنمية البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص من خلال تنفيذ استراتيجية تعزيز الميزانية للنمو الاقتصادي، والاستفادة من زيادة الإيرادات الضريبية من الهيدروكربونات. كان تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية هو المسعى الرئيسي الذي تضمنه برامج الدولة (Benloulou & Khaldi, p. 3).

وفي هذه الدراسة سنستهدف بالبحث والتحليل متغير التشغيل بدل من البطالة وذلك راجع لوجود سلوكيات يمكن أن تؤثر على كلا المؤشرين بطرق مختلفة عن طريق تأثير "التسجيل" و"اليأس" في أوقات الركود، أين يتوقف بعض العاطلين عن العمل المحبطين بسبب الاحتمالات الضئيلة في العثور على عمل عن البحث عن عمل وبالتالي يصبحون جزءا من السكان غير النشطين، مما يقلل من معدل البطالة، يحدث العكس في أوقات التوسع، حيث سيكون هناك أشخاص غير نشطين بالنظر إلى تحسن آفاق العثور على عمل، حيث سيقومون بالبحث عن عمل مرة أخرى، وبالتالي يصبحون جزءا من السكان العاطلين عن العمل، وبالتالي إذا انتهى الأمر بنسبة مئوية من هؤلاء الأشخاص بالعثور على وظيفة فلن ينخفض معدل البطالة بشكل متناسب مع الزيادة في مستوى التشغيل، لذلك فإن البديل لتقليل هذه الأثار هو تحليل مستوى التشغيل بقيمه المطلقة (أي عدد الأشخاص العاملين) وليس على معدلاته (Ignacio, 2016, p. 74).

الإشكالية: في ضوء هذه الخلفية، تبحث هذه الدراسة في تأثير الإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000–2019؟

ولتوضيح مضمون إشكالية الدراسة الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ كيف تنظر مختلف النظريات الاقتصادية لكل من الإنفاق الحكومي والتشغيل والعلاقة بينهما؟
- ✓ ما هو أثر الإنفاق الحكومي بشقيه (الجاري والاستثماري) على كل من اجمالي التشغيل، التشغيل الرسمي والتشغيل غير الرسمي في الجزائر؟
- ✓ ما هو أثر الإنفاق الحكومي القطاعي على التشغيل القطاعي في الجزائر؟

- ✓ ما هو أثر الإنفاق الحكومي بشقيه (الجاري والاستثماري) على التشغيل غير الرسمي في الجزائر؟

فرضيات البحث:

تدفعنا محاولة الإجابة على الأسئلة السابقة لضبط فرضيات الدراسة في النقاط التالية وذلك لما لها من أهمية كبيرة في توجيه الباحث ومساعدته على فهم الظاهرة التي يقوم بدراستها، وذلك من خلال إعطاء تفسير أولي للمتغيرات المكونة للبحث لتساعده في النهاية للوصول إلى الحقيقة العلمية المرجوة، ولذلك قمنا ببناء الفرضيات التالية من أجل اختبارها، والمتمثلة في:

- ✓ نظريا تختلف المدارس الاقتصادية لتفسير دور الإنفاق الحكومي على والتشغيل؛
- ✓ للإنفاق الحكومي الاستثماري أثر إيجابي على التشغيل أكبر منه بالنسبة للإنفاق الحكومي الجاري في الجزائر؛
- ✓ يؤدي الإنفاق الحكومي إلى الرفع من حجم التشغيل الرسمي وخفض التشغيل غير الرسمي في الجزائر؛

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهميتها في الموضوع بحد ذاته إذ يعتبر موضوع التشغيل واليات النهوض به الشغل الشاغل للحكومات المتعاقب في الجزائر، حيث اتبعت سياسة إنفاق توسعية من خلال برامج الإنعاش والاعتمادات المالية التي خصصت لترقية مختلف القطاعات الاقتصادية، وبالتالي دفع عجلة النمو ومحاربة مشكلات الفقر والبطالة، ومنه جاءت الضرورة لبحث الأثر المترتب عن هذه السياسة على التشغيل الإجمالي، والبحث كذلك في أثرها على التشغيل الرسمي وغير الرسمي، لتحديد حجم تسرب الأثر للسوق الغير رسمي، والذي يعد هدرا للإمكانيات المالية للدولة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة لـــ:

- ✓ الالمام بالجانب النظري للموضوع من خلال تناول المفاهيم العامة المتعلقة بالإنفاق الحكومي ورأي مختلف النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية حول أثره على التشغيل؛
- ✓ إظهار وتحليل مختلف مؤشرات سوق العمل الجزائري بعد الانتقال من الاقتصاد المسير مركزيا لاقتصاد السوق؛
- ✓ عرض مختلف برامج دعم التشغيل ومحاولة تقييم مدى نجاعتها في توفير مناصب عمل؛
- ✓ بناء نماذج قياسية للكشف عن أثر الإنفاق الحكومي على اجمالي التشغيل، بالإضافة لاثره على التشغيل غير الرسمي والتشغيل الرسمي؛

✓ تحديد مدي استجابة التشغيل في الجزائر للإنفاق الحكومي؛

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا، واختبار مدى صلاحية الفرضيات وللوصول إلى الأهداف المسطرة سيتم الاستعانة بـ:

- المنهج الوصفي: لوصف كل من الانفاق الحكومي والتشغيل ومختلف النظريات المفسرة لهما وللأثر بينهما؛
- المنهج التاريخي من خلال عرض مراحل تطور السياسة الإنفاقية وسوق العمل في الجزائر؛
- المنهج التحليلي: يتم تحليل العلاقة بين متغيرات الانفاق الحكومي والتشغيل بالاستعانة بالأساليب الكمية من خلال دراسة قياسية لتلك المتغيرات في الجزائر.

أما فيما يخص الأداة المستخدمة في البحث فسيتم استعمال البرمجية الإحصائية Eviews.9 لقياس الأثر الإيجابي أو السلبي للإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر خالا الفترة محل الدراسة، معتمدين في سبيل تحقيق ذلك على مختلف بيانات مختلفة المصادر: الديوان الوطني للإحصائيات (OMS)، وزارة المالية، بنك الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دفعت الطالب لاختيار هذا الموضوع، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، فبالنسبة للعوامل الذاتية ميول الطالب لدراسة المواضيع المتعلقة بالتشغيل خاصة كونه إطار في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا)، ورغبة الطالب في التوسع والتعمق أكثر في موضوع التشغيل في الجزائر وعلاقته بالإنفاق الحكومي، كما دفع الطالب لاختيار هذا الموضوع قلة المواضيع التي تناولت أثر السياسات الحكومية على التشغيل بشفيه الرسمي وغير الرسمي.

أما الدوافع الموضوعية فتتمثل في الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر، واعتبار مكافحة البطالة ودعم معدلات التشغيل من أولويات السلطات العمومية، واكتساح البرامج التنموية وتضاعف قيمتها طيلة العشرين سنة الماضية، من حيث حجم الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري. الامر الذي أصبح مثير للجدل حول مدى فعاليتها وقدرتها على امتصاص البطالة، وبخاصة امام توسع الاقتصاد غير الرسمي بالبلاد ما أثار التساؤل عن أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل بشقيه الرسمي وغير الرسمي.

صعوبات البحث:

واجهتنا في اعداد هذا البحث جملة من الصعوبات والعوائق خاصة فيما تعلق بالجانب العملي والتي حالت دون الالمام بالموضوع بالشكل المطلوب، حيث أنه وزيادة على قلة الدراسات والمقالات التي تناولت اثر

الإنفاق الحكومي على التشغيل غير الرسمي في حدود اطلاعنا، كما أنه يوجب غياب كبير للإحصائيات حول التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر قبل سنة 2004، ما اضطر الطالب لاعتماد طريقة التفريق على أساس الانخراط في صناديق الضمان الاجتماعي ومنه اقتصار العينة على الفترة من 2004 -2019 فقط، ما يسمح بتحليل النتائج في المدى القصير فقط.

حدود البحث:

الحدود المكانية: اقتصار البحث على الجزائر كدراسة حالة من خلال تحديد أثر الإنفاق الحكومي القطاعي على التشغيل القطاعي وكذا أثر الإنفاق الحكومي بشقيه على التشغيل الإجمالي من جهة والتشغيل الرسمي وغير الرسمي من جهة أخرى.

الحدود الزمانية: تم التركيز في هذا البحث على مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، وهذا لم يكن عشوائيا بل استجابة لما شهدته الجزائر من وفرة للموارد المالية تلك الفترة نتيجة ارتفاع اسعار البترول، مما أدى لتغيير السياسة المنتهجة بتبني سياسية مالية توسعية، بالإضافة الى المرحلة اللاحقة لها (2015-2017) والتي شهدت هي الأخرى بعث مشاريع تنموية، غير ان انهيار أسعار البترول حال دون اكمال البرامج المسطرة.

تقسيمات الدراسة:

ولدراسة هذا الموضوع قسمنا هذه الدراسة لأربع فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: تناول الإنفاق الحكومي من خلال استعراض مفهومه بالإضافة لمختلف ضوابطه والعوامل المحدد له واثاره الاقتصادية؛

الفصل الثاني: تناول التشغيل من خلال محاولة توضيح مفهوم التشغيل والتفريق بينهم وبين باقي المفاهيم المرتبطة بسوق العمل، كما تم التطرق لمختلف المفسرة للتوازن في سوق العمل تم استعراض من خلال هذا الفصل مجمل المفاهيم النظرية لسوق العمل؛

الفصل الثالث: تم تقديم دراسة تحليلية لحجم وتطور كل من الإنفاق الحكومي والتشغيل في الجزائر؛

الفصل الرابع: تم إبراز أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل من الناحية النظرية، وكذا من الناحية التجريبية عن طريق استعراض الدراسات التي تناولت أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل، ليختتم الفصل بدراسة قياسية تهدف لتقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي القطاعي على التشغيل في الجزائر للفترة 2000-2019.

الخاتمة العامة

الفصل الأول

الإنفاق الحكومي في ضوء المفاهيم النظرية

تمهيد:

ارتبط موضوع الإنفاق الحكومي تاريخيا وفكريا بسلطة القوة، وذلك تزامنا مع نشأة ما يعرف بالدولة القومية، وزاد الاهتمام به في وقتنا المعاصر نظرا لدخوله طرفا أساسيا في التنميط الجديد للدولة في ظل الليبرالية الجديدة (الجنابي، 2017، صفحة 23)، حيث يعبر نشاط الدولة عن نفسه في واقع الحياة عن طريق الإنفاق الحكومي، ومن ثم يمكن عن طريق دراسة الإنفاق الحكومي التعرف على طبيعة هذا النشاط واهميته، بيد أن دراسة النفقات الحكومية وتحليل أثارها الاقتصادية لم تستحوذ على اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك، فهي تتسم عندهم بطابع حيادي حيث لا أثر لها في النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة، بمعنى أنها لا تؤثر على الدورة الاقتصادية في الإنتاج؛ الاستهلاك والتوزيع، إذ اقتصر مجالها عندهم على النشاطات غير الإنتاجية كالمهام الإدارية والعسكرية، ولم تحمل الدولة الافراد أعباء مالية من خلال تحصيل الضرائب إلا في حدود ما يلزم لتسيير المرافق الحكومية، فالتحليل الاقتصادي التقليدي كان يهدف إلى تحقيق مبدأ توازن الميزانية، وفي ظل توالي الأزمات الاقتصادية وعجز قانون السوق عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي تلقائيا، اتجهت الدول إلى التدخل في الحياة الاقتصادية عن طريق أداة النفقات الحكومي، فتعددت أوجه الإنفاق وازداد حجمها وتغير مفهومها وأصبحت الوسيلة الأكثر استعمالا في المجال الاقتصادي؛ الاجتماعي؛ والسياسي من طرف الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

وللإلمام بالجانب النظري للإنفاق الحكومي وتطوره يتطرق هذا الفصل لتطور مفهوم الإنفاق الحكومي كجزء من السياسة المالية وأداة لها انطلاقا من ابراز الاطار الفكري لدور الدولة في الحياة الاقتصادية ومبررات تدخلها، مع استعراض مختلف أشكال هذا التدخل ، بالإضافة لتحديد نطاقه وفق مختلف المدارس الاقتصادية، وكذا مختلف ضوابط وتقسيمات النفقات الحكومية ومن ثم الوقوف على ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي، والتنبيه لضرورة اتباع سياسة لترشيد هذا الإنفاق للحد من سلبيات هذه الظاهرة، مع التركيز بنوع من التفصيل على أهم الأثار التي تحدثها النفقات الحكومية على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولتحقيق ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي
- المبحث الثاني: أثار الإنفاق الحكومي بين الضوابط والفعالية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي

تلجأ الدولة للإنفاق الحكومي لإشباع الحاجات الحكومية وتحقيق أهداف المجتمع، حيث ازدادت النفقات الحكومية للدولة مع تطور تدخل هذه الأخيرة في الحياة الاقتصادية، لتنتقل من الدولة الحارسة إلى المتدخلة فالمنتجة، ولذا فالإنفاق الحكومي يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي بوصفه أداة من أدوات السياسة المالية

أدت الأزمات المتعاقبة التي مست اقتصاديات البلدان الرأسمالية إلى سقوط مبدأ حياد الدولة أو الدولة الحارسة التي دعا إليها آدم سميث، ما دفع لتطور التزامات الإنفاق الحكومية مواكبة لهذا التحول في دور ومهام الدولة، حيث امتد دورها إلى ما هو أبعد من الوظائف التقليدية (Eltayb & Abu Ali, 2019)، أين ازداد حجم الإنفاق الحكومي وتعددت تقسيماته وأصبح من الأدوات الرئيسية للسياسة المالية التي تلعب مع السياسة الضريبية دورا مهما وبارزا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: الإنفاق الحكومي كجزء من السياسة المالية

تعد السياسة الاقتصادية الترجمة الواقعية للنظرية الاقتصادية الكلية، إذ تستمد منها أدواتها وتعبر عن قوة وسلامة طريقتها في التعامل مع الواقع الاقتصادي، وكذا تحقيق الاستقرار المنشود (حيدوشي و ششوي، 2022)، حيث تشير السياسة الاقتصادية إلى جميع التدابير المعتمدة والإجراءات المتخذة من السلطات العمومية بغية تحقيق أهداف اقتصادية محددة سلفا، وفق ثلاث معايير أساسية: معيار فعالية الآجال؛ معيار الاداة المستعملة؛ معيار الاهداف المسطرة (عباس و يحيات، 2019)، ومنه فالسياسة الاقتصادية عبارة عن متغير اقتصادي يكون تحت التأثير المباشر أو غير المباشر للسلطة العامة بهدف إحداث تأثير على هدف أو أكثر من أهداف الاقتصاد الكلي (يونس، مندور، و السريتي، 2000، صفحة 26)، وهنا يتعين على متخذي القرار التأكد من توافق الأهداف بعضها مع بعض من جهة، وتوافر الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الاهداف من جهة أخرى (قناوى و سليمان، 2004، صفحة 39)، ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات رئيسية من السياسات في الاقتصاد: السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة التجارة وسعر الصرف (يونس، مندور، و السريتي، 2000، صفحة 26)، وتعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي يتبعها صناع القرار في التأثير على الحياة الاقتصادية، حيث اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية (FISC)، والتي تعني محفظة النقود، أين يعرّفها بعض الاقتصاديين بأنها مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والإنفاق الحكومي من أجل تحقيق نتائج ملموسة على الواقع الاقتصادي، وخفض معدلات التضخم وفق الخطة الاقتصادية، كما يعرفها البعض الاخر على أنها استخدام الأدوات المالية العامة من برامج الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة لتحفيز متغيرات الاقتصاد الكلي (Hambli, 2018, p. 75)، في حين عرفها اخرون بأنها تلك السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة

برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج أثار مرغوبة وتجنب أثار أخرى غير مرغوبة على الدخل والإنتاج والتشغيل، وبعبارة أكثر اختصارا استخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات وموازنة عامة في التنمية واستقرار الاقتصاد (العمراوي، 2018، صفحة 26)، أين تعتمد السياسة المالية بالأساس على التحكم في مستوى الضرائب والإنفاق الحكومي للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع (يونس، مندور، و السريتي، 2000، صفحة 27)، إذ يمكننا القول أن السياسة المالية هي مجموعة من الأدوات المالية ممثلة في كل من الإيرادات والنفقات الحكومية، تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، وهذا يتبلور في سلسلة من الإجراءات التي تستخدم من قبل الحكومة لتحقيق التوازن المالي العام، باستخدام الأدوات المالية للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية للدولة (Hambli, 2018, p. 75)، ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا ان نضع التعريف التالي: السياسة المالية هي كل عملية أو اجراء تقوم بها الحكومة تستهدف من خلالها العمل على الرفع أو خفض بعض المتغيرات الاقتصادية بالاعتماد على مجموعة من الأدوات المالية متمثلة في الإيرادات والنفقات الحكومية.

وبناءا على ما سبق يعتبر الإنفاق الحكومي جزء أساسي من السياسة المالية، أين يساهم في تحديد مسار الاقتصاد كل عام حيث ينعكس في وثيقة الميزانية (Kasau, Rahmatiah, Madris, & Suhab, 2015, p. 57)، ويتم قياس حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بالاعتماد على الإنفاق الحكومي من خلال المؤشرات التالية (العمراوي، 2018، صفحة 17):

-الميل المتوسط للنفقات الحكومية: يعبر هذا المؤشر عن درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ويمثل نسبة النفقات الحكومية إلى الدخل القومي، فكلما ارتفعت قيمة هذه النسبة دل ذلك على زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي زيادة مسؤوليتها في هذا المجال؛

-الميل الحدي للإنفاق الحكومي: ويعبر هذا المؤشر عن تلك الزيادة في الدخل القومي المستخدم من الدولة في اشباع الحاجات العامة، ومنه فهو يكشف عن معدل التغير في الإنفاق الحكومي الناتج عن تغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة، ويقاس رياضيا بقسمة التغير الحاصل في الإنفاق الحكومي على التغير الحاصل في الدخل القومي، وتنحصر قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، وارتفاع هذا المؤشر يدل على تزايد اهتمام الدولة بإشباع الحاجات العامة، حيث يستخدم هذا المؤشر على المقارنة بين الدول في مجال اشباع الحاجات العامة، كما يمكن استخدامها في الدولة نفسها للمقارنة بين فترات زمنية متعددة؛

-المرونة الدخلية للنفقات الحكومية: وهي مؤشر يقيس استجابة النفقات الحكومية للتغيرات الحاصلة في الدخل القومي، وتحسب بقسمة الميل الحدي للنفقات الحكومية على الميل المتوسط للنفقات الحكومية، فإذا كانت

أكبر من الواحد فإنها تدل على الاستجابة العالية، أما في حالة ما إذا كانت أقل من الواحد فتدل على الاستجابة الضعيفة؛

– **نصيب الفرد من النفقات الحكومية**: هذا المؤشر يعبر عن حجم الرفاهية التي يتمتع بها السكان إذ يدل هذا المؤشر على نصيب السكان من النفقات الحكومية، حيث أنه كلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على زيادة نصيب الفرد من النفقات الحكومية وارتفع مستوى الرفاهية التي يتمتع بها.

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين مفهومين للنفقات الحكومية وهما (بن موسى و عيسي، 2016):

– **المفهوم التقليدي**: انحصر المفهوم التقليدي للإنفاق الحكومي بأضيق مجال، اذ يحدد حجمه على أساس القدرة التمويلية للحكومة، والتي ينبغي ألا تتعدى نشاطاتها وظائف الدولة الأساسية، والتي يحصرها التقليديون في: الأمن الداخلي، الأمن الخارجي، العدالة والتمثيل الخارجي للدولة؛

– **المفهوم الحديث**: تطور الإنفاق الحكومي في مفهومه الحديث لتلاءم والوظائف الجديدة للدولة العصرية التي تتميز بتدخلها في مختلف المجالات الاقتصادي والاجتماعية لحل مجمل الأزمات التي واجهت الدول الرأسمالية، وبالتالي أصبحت النفقات الحكومية في ظل المفهوم الحديث أداة فعالة في يد الدولة تستطيع استخدامها لتحقيق الإشراف والإدارة المباشرة لنشاطات القطاع الخاص، مثلا عن طريق منح بعض الميزات والمساعدات والتعويضات بغية توجيه الإنتاج، وأيضا إعادة توزيع الدخول من أجل ضمان الحد الأدنى لحاجيات المواطن من الصحة، التعليم...إلخ.

ولقد أجمع فقهاء المالية على تعريف النفقة الحكومية على أنها مبلغ من المال تنفقه الحكومة عبر أجهزتها المختلفة بهدف تحقيق منفعة عامة (Eltayb & Abu Ali, 2019)، وبصيغة أخرى هي كل مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة(بن عزة و شليل، 2014)، حيث يمثل الإنفاق الحكومي مجموع القيم النقدية للسلع أو الخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة (بامخرمة و العصيمي، 2009، صفحة 18)، ومنه فالمقصود بالنفقة الحكومية صرف إحدى الهيئات أو الإدارات العامة مبلغا معينا بغرض سد إحدى الحاجات العامة (محمد الصغير و يسرى، 2003، صفحة 23)، وبصورة أكثر تفصيلا يمكن القول بأن النفقات الحكومية هي كل مبلغ من النقود تقوم الدولة أو شخص من أشخاص القانون العام بإنفاقه واستعماله أو دفعهُ في إطار موازنة عامة بهدف إشباع حاجة عامة، وذلك من خلال تقديم الخدمات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة كالاستقرار والنمو الاقتصادي، والأهداف الاجتماعية كالحفاظ على القانون ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية (جمعة و الفهداوي، 2021)، إذن فالنفقات الحكومية هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة (العقون و بهناس، 2019)،

ومنه يشمل الإنفاق الحكومي جميع النفقات التي تتكبدها الحكومة للقيام بمهامها، وتوفير السلع والخدمات العامة، والهيئات الخارجية والتحويل المباشر للأموال إلى القطاع الخاص أو الأفراد (Ovat & Bassey, 2014)،

ومما سبق يمكن القول إنه يشترط في النفقة ثلاث شروط أساسية حتى يمكن اعتبارها نفقة حكومية وهي:

– **الصفة النقدية:** تكون النفقة الحكومية بشكل نقدي كثمن لما تحتاجه الدولة من سلع وخدمات، ومبلغا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولى تنفيذها، أو ثمنا للمساعدات والاعانات التي تقدمها سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية (الجنابي، 2017، صفحة 24)، ويعتبر إصباغ النفقة بالصفة النقدية يتوافق والتطور الاقتصادي، والمتمثل بالأساس في التحول من الاقتصاد العيني وأسلوب المقايضة إلى الاقتصاد النقدي، وكذا التطور السياسي الذي شهدته البشرية من خلال انتشار الأفكار الديمقراطية التي تمنع السخرة والاكراه وضرورة المساواة بين المواطنين، بالإضافة لكون الاتجاه النقدي للنفقات يسهل عملية الإنفاق ذاتها والرقابة عليها (بكر، صفحة 9)، كما أن الاتجاه النقدي للنفقات في حد ذاته يضمن انسيابية ويسر للدولة يمكنها من تأدية واجباتها، كما يقود أيضا لتفعيل الرقابة على الإنفاق الحكومي وتيسير مهمة المؤسسات المالية في القيام بأعمالها وفق مفهوم الشفافية (منعم و نعمان، 2018)، وبذلك فالإنفاق الحكومي لابد أن يتخذ شكل نقدي سواء كان إنفاقا على السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية أو الإعانات أو المساعدات أو أي شكل من أشكال الانفاق، ويترتب على ذلك استبعاد كافة أنواع الإنفاق العيني أو أية مزايا عينية تقدمها الدولة لأفراد المجتمع (بكر، صفحة 8)؛

– **الصفة العمومية:** أي ضرورة أن يتولى إنفاقها شخص عام كالدولة أو إحدى هيئاتها العامة، ولا يندرج حسب مفهوم الإنفاق الحكومي قيام أي شخص اخر بالإنفاق بهدف تحقيق نفع عام (منعم و نعمان، 2018)، وقد أخذ التقليديون بهذه الفكرة لذلك فرقوا بين النفقة الحكومية والنفقة الخاصة وفق معيارين: الأول قانوني والأخر وظيفي، إذ يستند المعيار القانوني في التفرقة بين النفقة الحكومية والخاصة على الطبيعة القانونية لمن يقوم بالإنفاق، فتعتبر النفقة حكومية إذا صدرت من شخص العام بمعنى اخر أشخاص القانون العام، وتعد نفقة خاصة في حالة صدورها من أشخاص القانون الخاص، وقد اعتمد فقهاء المالية هذا التصنيف القانوني بناءا على فكرة أن هذا المعيار قائم على التفرقة على أساس أن نشاط الأشخاص العامة ينصرف لتحقيق المصلحة العامة ويعتمد على السلطة الامرة. في حين أن المعيار الوظيفي يستند في التفرقة بين النفقة الحكومية والنفقة الخاصة على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، ووفق لهذا المعيار لا تعتبر جميع النفقات الصادرة من الأشخاص العامة نفقات حكومية بل فقط تلك التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية لا غير (بلقاسم، 1998، صفحة 3)؛

–الغرض من الإنفاق: يهدف الإنفاق الحكومي تحقيق منفعة عامة، غير أن مفهوم النفع العام يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، وقد تطور هذا المفهوم بتطور دور الدولة من الدولة الحارسة في الفكر الكلاسيكي إلى الدولة المتدخلة، وعليه فالنفع العام يمتد حاليا ليشمل مجالات لم تكن مجال اهتمام في الفكر الكلاسيكي (بلقاسم، 1998، صفحة 3)، فهي بداية تنفق للحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، كما تنفق لاقتناء ما يلزمها من التجهيزات الإنتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية، كما تنفق على المنح والمساعدات والاعانات الاجتماعية وغيرها (ضيف، 2005)، وذلك بهدف إحلال نوع من العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين باعتبارهم استفادوا ولو جزئيا من هذه النفقة التي تحملوا العبء الخاص بها من جهة وتحصلوا على بعض المزايا من جراء صرف هذه النفقة من جهة ثانية (بلقاسم، 1998، صفحة 4).

الفرع الثاني: أهداف سياسة الإنفاق الحكومي

تهدف سياسة الإنفاق الحكومي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، والتي تلخصها أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور، وهي تحقيق معدل النمو مرتفع، محاربة البطالة وتوفير الشغل، تحقيق التوازن الخارجي ومحاربة التضخم، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 01: رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور

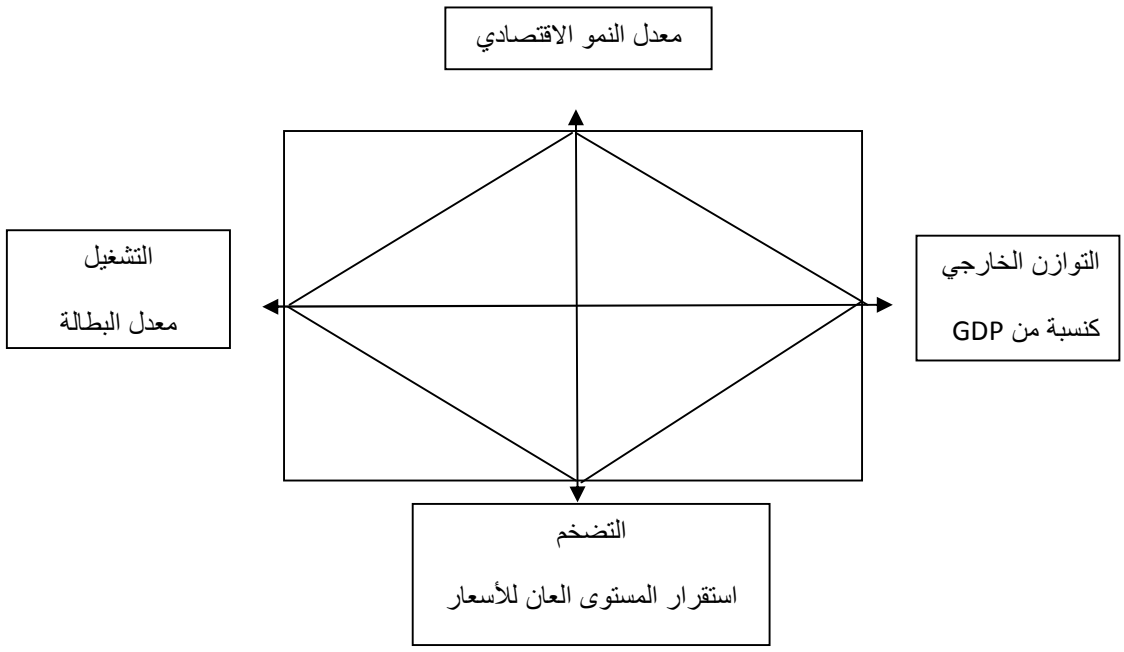

المصدر: سمير العمراوي. (2018). مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات – دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980-2015)- أطروحة دكتوراه غير منشورة. المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم التجارية: جامعة محمد بوضياف، ص23.

وفقا لهذا المنظور تكون الوضعية الاقتصادية لأي بلد أفضل كلما كانت مساحة المربع أكبر، ويمكن دراسة مدى تحقق تلك الأهداف بإجراء دراسة للبلد المستهدف ورصد التطورات الحاصلة من سنة لأخرى ومدى تحقق الأهداف مجتمعة، ام سيكون تحقيق بعضها على حساب البعض الأخر، وحسب وجهة النظر الكينزية يسمح الإنفاق الحكومي بتحقيق أهداف السياسة الاقتاصدية وفي مقدمتها التأثير على سوق الشغل، وهو ذو تأثير مباشر على الطلب الكلي وهذا يسمح بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ولكن حسب وجهة النظر الحديثة التي تأخد بنوعية الإنفاق الحكومي وليس الحجم فيجب الاخذ بعين الاعتبار عند تحديد برامج الإنفاق الحكومي مدى تأثيرها على ميزان المدفوعات والتضخم، فخفض الإنفاق الحكومي مثلا من أجل الحد من التضخم وتدارك العجز في ميزان المدفوعات يمكن أن يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، ولذلك يجب توخي الحذر عند إستخدام الإنفاق الحكومي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية نظرا لتعارض تلك الأهداف (العمراوي، 2018، صفحة 23).

المطلب الثاني: تحديد نطاق الإنفاق الحكومي

يعتبر الإنفاق الحكومي أداة مهمة في يد الحكومات والدول لمزاولة نشاطها الاقتصادي، وقد مر بعدت مراحل هامة، تمخضت عنها عدة تطورات كنتيجة لتطور الفكر الاقتصادي، ويتحدد نطاق الإنفاق الحكومي كجزء من النشاط المالي للدولة بنطاق الدور الذي تلعبه الدولة في حياة المجتمع، ومنذ قيام الدولة الرأسمالية بما يسمى الدور التقليدي (الحارسة) ونطاق دورها في اتساع مستمر ينعكس في اتساع نطاق الإنفاق الحكومي.

الفرع الأول: النطاق التقليدي للإنفاق الحكومي

تعود أسس الفكر المالي المحايد للمذهب الاقتصادي للكلاسيك ومن قبلهم للطبيعيين، والذين نادوا بالحرية الاقتصادية والحد من الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة (زغلول حلمي و الحمود، 2002)، حيث تميز الفكر الكلاسيكي بإعطاء دور ضيق للدولة حيث تم حصره في أقل الحدود والمتمثلة في المهام التقليدية (بن عزة و شليل، 2014)، ومنه منح الحرية للأفراد لممارسة نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي في ظل المنافسة الكاملة وقوانين السوق، تحت مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" لأدم سميث (زغلول حلمي و الحمود، 2002)، إذ يرى أدم سميث أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عبر أي سياسة عمومية يعتبر كخلق لخلل في السوق، وأن وظيفة الدولة تقتصر فقط في الوظائف الأخرى كالجيش؛ العدالة؛ الدبلوماسية وإنتاج الخدمات العمومية الضرورية للمجتمع والتي لا يمكن أن تكون ذات مردودية مباشرة للخواص (عرفي و شنيني، 2020، صفحة 99).

ويعد الإيمان المطلق بقدرة قوى السوق على تحقيق التوازن التلقائي المستقر في السوق دون أي تدخلات حكومية من أهم دعائم الفكر الكلاسيكي، وأن المنافسة الكاملة هي الإطار الأساسي الذي يتعين أن يعمل عليه جهاز السوق باعتبار عدم وجود أي تعارض بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية وفقا لمفهوم اليد الخفية "لادم

سميث"، وأن العرض يخلق الطلب وفقا لقانون "ساي" للأسواق وأخيرا حيادية النقود في النشاط الاقتصادي (البطاينة، 2014، صفحة 9)، فالسوق عند الكلاسيك لديه قوى ذاتية تستطيع التغلب على فترات الركود الطويلة وتحركه باتجاه التوازن دون الحاجة إلى تدخل الدولة لتصحيح الاختلالات الواقعة في النشاط الاقتصادي (كرمين و بقبق، 2018)، على أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي لا يقوى النشاط الخاص على القيام بها وهي توفير الأمن الداخلي والخارجي وإقامة العدالة والقيام بالأشغال العامة، ومن ثم سميت هذه المرحلة بمرحلة "الدولة الحارسة"، ونتج عن تطبيق هذه الفلسفة أن أصبح دور المالية العامة محايدا، أي الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها على المرافق التقليدية دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي، اجتماعي، أو سياسي(زغلول حلمي و الحمود، 2002)، يترتب على ذلك أن يكون نطاق الإنفاق الحكومي في أضيق صوره، ويتمحور حول الوظائف التي تقوم بها الدولة الحارسة (دويدار، 1968، صفحة 81)، ويمكن القول أن المالية العامة المحايدة كانت تقوم على الأسس التالية (زغلول حلمي و الحمود، 2002، الصفحات 10-11):

– **اتباع قاعدة أولوية النفقات الحكومية**، أي أن الدولة تعمل على تحديد حجم نفقاتها الحكومية أولا وفي ضوء هذه النفقات تحدد الإيرادات العامة الموافقة لتغطية تلك النفقات، وذلك بالاعتماد على سلطتها القانونية الواسعة في الحصول على الإيرادات، الأمر الذي يحقق دائما مبدأ توازن الموازنة؛

– **انخفاض النفقات الحكومية** والايرادات العامة إلى أقل حجم ممكن، نظرا لاقتصار دور الدولة على الوظائف التقليدية؛

– **عدم لجوء الدولة إلى الاقتراض أو الإصدار النقدي الجديد** إلا في حالات استثنائية كحالات الأزمات والحروب، أو لتمويل مشروعات هامة لم تقدم عليها المشروعات الخاصة لانخفاض ما يذره من ربح، بشرط الاعتماد بصفة أساسية على الضرائب غير المباشرة التي تصيب الاستهلاك بدرجة أكبر من الضرائب المباشرة التي تصيب الدخل ورأس المال وذلك لما لها من تأثير سيء على حجم الادخار، ويفسر بعض الفقهاء رفض التقليديين اللجوء للقروض بغية تغطية النفقات العادية (الاستهلاكية) لكون ذلك سيحدث ضغطا على الادخار لصالح الاستهلاك، وهو ما ترفضه النظرية التقليدية لحرصها على تكوين الاستثمارات، أما بالنسبة للإصدار الجديد فيرفض التقليدين اللجوء إليه نظرا لما يحدثه من تضخم نقدي.

ويتضح مما سبق أن الكلاسيك وبالرغم من تسليمهم بوجود الإنفاق العام في حدود معينة معين إلا أنهم رفضوا بشكل مطلق وجود أي دور مؤثر له في الحياة الاقتصادية، وذلك انطلاقا من فرضية أن الإنفاق العام من أنواع الإنفاق غير المنتج، ذلك أنه يترتب على أي إنفاق تغيير في قرارات العناصر الاقتصادية، فالقرارات وفقا لهذه الرؤية يجب أن يكون واحد قبل وبعد الإنفاق الحكومي وتأسيسا على ذلك يجب ألا يؤثر الإنفاق الحكومي على المراكز النسبية للمنتجين والمستهلكين بحيث لا يترتب عليه تحقيق منافع لبعض الفئات في مواجهة خسائر للبعض

الاخر وهكذا ينتهى الفكر الكلاسيكي إلى فرضية مؤداها أن أفضل النفقات العامة هي أقلها مقدارا ومن أكثرها حيادية، ويمكن تلخيص رؤية المدرسة الكلاسيكية للإنفاق العام في النقاط التالية (البطاينة، 2014، صفحة 10):

- إن الإنفاق الحكومي هو بطبيعته إنفاق غير منتج؛
- وجود حتمي للإنفاق الحكومي لكن في إطار أنشطة معينة يمتنع القطاع الخاص عن العمل بها؛
- وجوب اتصاف الإنفاق الحكومي بالحيادية؛
- حتمية توازن الموازنة العامة للدولة.

الفرع الثاني: النطاق الحديث للإنفاق الحكومي

عقب الازمة الاقتصادية التي اجتاحت ارجاء العالم في ثلاثينات القرن الماضي لم تعد المالية المحايدة قادرة على الاستجابة لتلك المتغيرات ومعالجة الازمة وفق المنظور التقليدي، ومنه فشل المذهب الفردي في تحقيق أهدافه، وبخاصة تحقيق التوازن والتشغيل الكامل، (زغلول حلمي و الحمود، 2002، صفحة 12)، مما استلزم إعادة النظر في مبادئ النظرية الكلاسيكية، أين جاءت الدعوة لضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق نفقاتها الحكومية لتصحيح الاختلالات الواردة في السوق، ومنه تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ويرى كينز أن علاج أزمة الكساد تكون من خلال استعمال الإنفاق الحكومي انطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض، إذ يساهم في زيادة الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج والتشغيل(كرمين و بقبق، 2018)، وأصبح في الإمكان استخدام الأدوات المالية لمكافحة الكساد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المتوازن، بالإضافة إلى ضمان تحقيق التوازن الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وقد أدى ذلك في مجال المالية العامة إلى ظهور المالية الوطنية، في مختلف النظم الاقتصادية، ولكن بدرجات متفاوتة (زغلول حلمي و الحمود، 2002)، كل ذلك أدى لا محالة لاتساع نطاق الإنفاق الحكومي لمقابلة احتياجات التوسع، ومرد ذلك هو التوسع في أداء الدولة للخدمات اللازمة لقيامها بوظائفها التقليدية، أي عن طريق زيادة عدد المستفيدين من هذه الخدمات، وكذا ازدياد الخدمات اللازم اداؤها للقيام بوظيفة معينة، بالإضافة لازدياد عدد الوظائف التي يتعين أن تقوم بها الدولة الرأسمالية المعاصرة خاصة في مجال النشاط الاقتصادي (دويدار، 1968).

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات الحكومية وضوابط ترشيد المال العام

اعتبرت النفقات الحكومية منذ القدم من المهام الأساسية للدولة، ولم تتغير النفقات القاعدية كثيرا عبر الزمن ولكن ما تغير فعلا هو تعدد هذه النفقات لتشمل تقريبا كل النشاطات الاقتصادية، وكذا زاد حجم مبالغ هذه النفقات زيادة معتبرة، كما أضيفت إلى هذه الوظائف الأساسية للدولة تدريجيا وظائف اخرى ترمي إلى تحسين رفاهية المجتمع، كصيانة المؤسسات العامة والخدمات التي لها فائدة كبيرة على المجتمع مثل التعليم والصحة

وكل ما يسمى في العصر الحالي الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (عرفي و شنيني، 2020، صفحة 98)، ومنه فإن تطور دور الدولة يبرر بوضوح ظاهرة زيادة الإنفاق الحكومي في جميع البلدان مهما كان مستوى التنمية الاقتصادية والفلسفة الاقتصادية والسياسية لها، ويعزو الاقتصاديون ظاهرة زيادة الإنفاق الحكومي إلى عدد من الأسباب بعضها ظاهري شكلي والأخر حقيقي،

وتشمل العوامل الظاهرية التضخم وانخفاض قيمة العملة، والطرق المحاسبية المختلفة التي تستخدمها الدول المختلفة لحساب وتسجيل النفقات الحكومية، ومن الأسباب الحقيقية توسع كيانات الدولة الإدارية والوزارات لتشمل كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بالإضافة إلى ذلك تفرض الاعتبارات الاجتماعية والسياسية على الدولة ضرورة الإنفاق على خدمات مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم والدفاع والشؤون العسكرية، كما يستلزم النمو السكاني حتما زيادة الإنفاق الحكومي من أجل الحفاظ على مستوى الخدمات العامة وتحسينه (Eltayb & Abu Ali, 2019).

وقد لاحظ الاقتصاديون وجود نمو متزايد للنفقات الحكومية في مختلف الدول منذ القرن التاسع عشر واستمرارها حتى يومنا هذا، وقد أطلق الاقتصادي الألماني "فاجنر" على هذه الظاهرة قانونا أسماه "قانون تزايد نشاط الدولة" وعرف بقانون "فاجنر". أين اعتمد "فاجنر" في تقرير قانونه على عدم قدرة القطاع الخاص على الوفاء بالاحتياجات المتزايدة وبصورة فعالة من جهة، وكذلك التدخل للحد من الاحتكارات الخاصة والتخفيف من أثار التقلبات الاقتصادية من جهة أخرى (الأعسر، 2016، صفحة 72)، فمن الناحية الكمية ينعكس الاتساع المستمر في نطاق الإنفاق الحكومي في زيادة مستمرة في حجمه، أي في كمية المدفوعات النقدية التي تنفقها الدولة لأداء دورها في حياة المجتمع، وهو ما يفرض على الدول السعي لترشيد نفقاتها أي تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الاسراف والتبذير.

الفرع الأول: ظاهرة تزايد النفقات الحكومية والنظريات المفسرة لها

تتميز جميع الدول مهما اختلفت نظمها الاقتصادية (رأسمالية واشتراكية)، ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي (متقدمة ونامية)، بظاهرة تزايد النفقات الحكومية، مع تسجيل لدى بعض الدول في بعض السنوات ثبات في حجم الإنفاق الحكومي أو انخفاضا فيه إلا أنه ما يلبث حتى يتجه بعد ذلك نحو التزايد، ولذلك يمكن القول أن النفقات الحكومية تتجه نحو التزايد في المدى الطويل (قناوي، 2006، صفحة 58)، ولقد بينت الدراسات التي قام بها علماء المالية العامة خلال سنوات الماضية وإلى يومنا هذا حقيقة ازدياد النفقات الحكومية وذلك بصورة طردية ومستمرة بالنسبة إلى مختلف الدول، إذ أصبحت هذه الظاهرة واضحة وعامة كحقيقة تنموا لا بد منها في أعقاب الأزمة العالمية لسنة 1929 وما بعدها، حيث طرأ تحول كبير على الدور الوظيفي للدولة، وأصبح لزاما عليها التدخل في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والمالية والتمويلية والاستثمارية، حيث اتسع

عملها ولم يعد مقتصرا على إدارة وتمويل وتسيير مرافقها التقليدي (بن موسى و عيسي، 2016)، بل تعداها للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: أسباب تزايد الإنفاق العام: إن توسع الدولة في نشاطاتها المختلفة وفي شتى الميادين أخرجها من دائرة الإنفاق التقليدي الضيق، إلى دائرة الإنفاق الموسع، وهذا راجع إلى عدة أسباب بعضها ظاهري والبعض الاخر حقيقي.

1-الأسباب الظاهرية: ونشير هنا إلى أن تزايد النفقات الحكومية لا يعني بالضرورة زيادة المنفعة المترتبة عليها والتي تتمثل في زيادة أنواع الخدمات التي تؤديها الدولة أو ارتفاع مستوى أدائها (قناوي، 2006، صفحة 58)، أي إمكانية زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق الحكومي دون أن يترتب على ذلك زيادة في الحاجات العامة المغطاة بمعنى عدم تلبية حاجات إضافية للفرد(جرفي، بن عابد، و زروخي، 2019)، وفيما يلي استعراض لأهم الأسباب الظاهرية:

أ- الأسباب التضخمية: أي ارتفاع الأسعار وما ينجر عنه من انخفاض في القوة الشرائية للنقود الوطنية المتداولة، وهو ما يعد حافزا قويا لزيادة النفقات الحكومية، وذلك لتعويض ما يطرأ على النقود الوطنية من انخفاض في قيمتها (بن موسى و عيسي، 2016)، ويقصد بقيمة النقود قوتها الشرائية أي سلطان النقود في المبادلة، فقيمة الدينار مثلا عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالدينار أي القوة الشرائية للدينار، ولما كانت قيمة الدينار ليست في الواقع سوى مقلوب مستوى الأسعار فمعنى ذلك أن ارتفاع الأسعار يعني انخفاض قيمة النقود (بنفس النسبة) أي انخفاض قوتها الشرائية، وبعبارة أخرى فإن ارتفاع الأسعار يعني أنه يلزم على الدولة أن تدفع عدد من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس القدر من السلع والخدمات (قناوي، 2006، صفحة 59)، وبالتالي هناك علاقة طردية بين التضخم وحجم الإنفاق الحكومي، بحيث كلما حصل تضخم في الأسعار حصلت زيادة في النفقات الحكومية، ويكون إذن من واجب الدولة أن تتدخل فتزيد من نفقاتها النقدية في شكل زيادة كل من الرواتب، المنح، المساعدات، التعويضات، إحداث وظائف جديدة للأفراد وإنشاء مشروعات تنموية جديدة، وذلك حتى تضع في أيدي الأفراد المزيد من النقود ليعوضوا ما فقدته النقود التي بحوزتهم من قوتها الشرائية، وليتمكنوا من الحصول على نفس الكميات من السلع التي كانوا يحصلون عليها قبل ارتفاع الأسعار (بن موسى و عيسي، 2016).

ب- التزايد السكاني: يؤدي التزايد السكاني لزيادة حجم النفقات الحكومية لمواجهة الأعباء الجديدة التي تقع على عاتق الدولة ولاسيما في مجال الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، وعلى هذا الأساس فإن زيادة حجم النفقات الحكومية بنفس نسبة التزايد السكاني يعني أن زيادة حجم النفقات الحكومية ليست في الواقع سوى زيادة ظاهرية فقط (قناوي، 2006، صفحة 60).

ج –التوسع الإقليمي: قد تحدث زيادة في الإنفاق الحكومي نتيجة ضم دولة لأجزاء من دولة أخرى أو توحد دولتين مع بعضهما البعض تحت راية واحدة، وتعتبد هذه الزيادة زيادة ظاهرية فقط، ذلك أن زيادة النفقات الحكومية في هذه الحالة لم تكن بسبب التوسع في الخدمات العامة التي كانت تقدمها الدولة من قبل، وإنما إلى اتساع نطاق الحاجة لنفس الخدمات في المساحات الجديدة التي أضيفت إلى إقليم الدولة (وافي و جلايلة، 2020، صفحة 112).

د –اختلاف الطرق المحاسبية: قد ترجع زيادة النفقات الحكومية إلى اختلاف طرق المحاسبة الحكومية وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات، فقد كان المتبع فيما مضى تخصيص بعض الإيرادات التي تقوم بتحصيلها بعض الهيئات والمصالح والإدارات لتغطية نفقاتها بصورة مباشرة، ولذلك فإن هذه الطريقة لتصوير حسابات الحكومة تعتبر معيبة لأنها قد تدعو إلى الاسراف والتبذير في الإنفاق ولذلك فإن معظم الدول قد عدلت عنها وأصبحت تقيد في الموازنة العامة للدولة جملة نفقات كل هيئة ومصلحة وإدارة في جانب وجملة إيرادات هذه الهيئة والمصلحة والإدارة في جانب اخر دون اجراء المقاصة بينهما، ومن الواضح أن هذا النظام في الحاسبة الحكومية يؤدي إلى زيادة حجم النفقات الحكومية ولكنها في الواقع زيادة ظاهرية (قناوي، 2006، صفحة 60).

2– الأسباب الحقيقية: في حين قد تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي لزيادة المنفعة المترتبة عليها وفي هذه الحالة تكون زيادة النفقات الحكومية راجعة لأسباب حقيقية (قناوي، 2006، صفحة 58).هذه الأسباب قد ترجع لمجموعة من العوامل الاجتماعية، السياسية، الإدارية والعسكرية، والتي أدت إلى زيادة النفقات الحكومية والتي ينتج عنها زيادة في المنفعة الحكومية (جرفي، بن عابد، و زروخي، 2019)، ومن هذه الأسباب ما يلي:

أ– أسباب عسكرية: تزايد الحروب أو خطر وقوعها يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق الحكومي (جرفي، بن عابد، و زروخي، 2019)؛

ب– أسباب اقتصادية: هناك علاقة وثيقة بين التنوع في حجم الإنفاق الحكومي وبين عمليات استحداث التنمية الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي المنشود، ومنه فقد ساهمت الأسباب الاقتصادية إلى حد كبير في زيادة النفقات الحكومية وتوسيعها حتى تحقق الخطط والأهداف التنموية الاقتصادية الطموحة لحكومات الدول (جرفي، بن عابد، و زروخي، 2019)، ومن الأسباب الاقتصادية ما يلي (بن موسى و عيسي، 2016):

– زيادة الدخل القومي: يحب مضاعفة حجم النفقات الحكومية بهدف الزيادة في الدخل القومي، أي حقن الاقتصاد الوطني والقطاعات الإنتاجية المختلفة بمزيد من المال، حتى تستطيع الدول تنفيذ مشروعاتها ومضاعفة إنتاجها، على اعتبار أن الزيادة في الدخل القومي تعتبر زيادة في النمو الاقتصادي:

– **رفع مستوى الإنتاج:** والذي يتطلب تحقيقه مضاعفة حجم النفقات الحكومية، وخاصة بالنسبة إلى اقتصاديات الدول المتخلفة التي تتميز قطاعاتها الإنتاجية بضعف في الإنتاج.

– **بناء قاعدة صناعية تكنولوجية:** وهو ما يتطلب مضاعفة حجم النفقات الحكومية عن طريق توظيف رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وزيادة الكفاءات الإنتاجية للموارد البشرية، واستيعاب هذه الموارد في القطاعات الإنتاجية الصناعية وتكوينهم على الفنون والأساليب التكنولوجية الحديثة، والمتطورة، وتوفير الخبرات، والمهارات الفنية والعلمية، ومن ثم إحداث تغييرات في التركيب الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية بتطويرها صناعيا وتكنولوجيا.

– **تحسين وتطوير الهياكل الإنتاجية:** يتطلب تحقيقه كذلك الزيادة في حجم النفقات الحكومية، بواسطة تعديل التركيب النسبي لهياكل الاقتصاد القومي وتغيير طابعه التقليدي، ومن أجل ذلك يستوجب التوسع في الإنفاق النقدي الحكومي لتحسين وتطوير الهياكل الإنتاجية بتنوعها ورفع طاقاتها الإنتاجية، وتحسين أداء الموارد البشرية والمادية باستخدام أحد الوسائل العلمية والتكنولوجية في شتى القطاعات الإنتاجية، وبالتالي دعمها بمزيد من النفقات النقدية التمويلية لتلعب دورا مميزا في مجالات استحداث التنمية، وتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي .

جـ– الأسباب الاجتماعية: تعتبر حافزا قويا لزيادة النفقات الحكومية التي تقوم بها الدول على اعتبار أن مهامها التنموية لا تقتصر على الأمور الاقتصادية فقط وإنما تتعداها للأغراض الاجتماعية، وذلك بتوجيه النفقات الحكومية نحو المشروعات ذات الأغراض الاجتماعية: كالصحة، والتعليم، كالرعاية الاجتماعية للمرضى والمعوقين، وكبار السن، والأرامل، والأطفال الذين لا عاهل لهم، ودور الرياضة، والشباب، وغير ذلك من النفقات الاجتماعية، وكذلك بتوزيع نفقات حكومية في شكل معونات لغير القادرين على العمل، أو توفير وظائف للعاطلين.... إلخ، والهدف من هذه النفقات الاجتماعية هو إعادة توزيع الدخل بالتقليل تفاوت الدخول والثروات بين فئات المجتمع حتى لا تتكدس الأموال في أيدي فئة قليلة من الناس (جرفي، بن عابد، و زروخي، 2019).

د –الأسباب السياسية: تعتبر من أهم الحوافز على زيادة النفقات الحكومية، فلقد أدت الظروف السياسية المختلفة منها على سبيل المثال الانفتاح السياسي بالانضمام إلى الهيئات الدولية المختلفة، والمشاركة في نشاطاتها، وأعمالها، ومؤتمراتها، وندواتها مما يتطلب بدوره نفقات نقدية كبيرة، وتخصيص جزء منها في الميزانية العمومية (جرفي، بن عابد، و زروخي، 2019).

هـ –الأسباب الإدارية: وهي الأسباب المتعلقة بنفقات الجهاز الإداري، والهيئات، والمؤسسات، والمديريات والأقسام الإدارية، أي ما يسمى بهياكل الإدارة العمومية، فلقد أدى تطور القطاعات والأجهزة الإدارة العمومية إلى تخصيص جزء كبير من ميزانيات الدولة للإنفاق على هذه القطاعات، ضمانا لاستمرارية تطورها، وتحسينها

من جهة، ومن جهة أخرى ضمانا لتمويل نشاطاتها وأعمالها المختلفة (جرفي، بن عابد، و زروخي، 2019) والتي نذكر منها:

– لقد اقتضت الأسباب الإدارية توظيف العديد من الموظفين الإداريين، والعاملين المهنيين، والعمال، والحراس، والسائقين، والخبراء، وغيرهم مما زاد من حجم النفقات الحكومية.

– إن انخفاض الكفاءات الإنتاجية لموظفي الدولة، تضطرها إلى زيادة نفقاتها لتعويض هذا الانخفاض في شكل توظيف المزيد من العمال والموظفين، في شكل زيادة الخدمات المقدمة للمواطنين.

و–الأسباب الأمنية: ويقصد بها أسباب الأمن الداخلي والأمن الخارجي، متعد ومن أهم أسباب زيادة النفقات الحكومية نظرا لخطورتها، وخطورة الأهداف التي تحققها، حيث دفعت هذه الخطورة علماء المالية إلى فصلها عن الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وتكمن خطورة وأهمية النفقات الحكومية الأمنية فيما يلي (جرفي، بن عابد، و زروخي، 2019):

– إن شعور المواطنين بالأمن النفسي أمر لا يقدر بثمن، فضلا عن أن الأمن النفسي لا يخضع للمقادير النقدية والكمية التي تقاس بها عادة الأنواع الأخرى من الأمن، كالأمن الغذائي، والأمن الاقتصادي، والأمن السياسي.

– تشكل النفقات الحكومية الأمنية إطارا عاما وضروريا ولازما للنفقات الحكومية الأخرى التي تحقق أهدافها من خلاله، ومنها الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية والمالية والإنسانية والبشرية والإدارية والوظيفية، وغيرها من الأهداف التنموية التي يتعذر تحقيقها في غياب أو في معزل عن الأمن الداخلي والخارجي للمواطنين.

– كما تساهم النفقات الحكومية الأمنية في تحقيق الأهداف والخدمات الإنسانية على المستويين المحلي والدولي، فعلى المستوى المحلي تساهم النفقات في توفير الأمن المحلي والاستقرار السياسي اللذان يحفزان المواطنين على التكاتف والتعاون والتفرغ للقيام بالواجبات الملقاة على عاتقهم، وإظهار انتماءاتهم السياسية لوطنهم، ومشاركتهم في الأعباء السياسية شعورا منهم بالمسؤولية، أما على المستوى الخارجي فتساهم النفقات الأمنية في توفير الأمن الدولي في ظل المعايير التي يجب تطبقها مثل: معيار السلم المسلح، والذي يعتبر رادعا للدول المعتدية.

– تتضمن النفقات الأمنية أنواعا عديدة من النفقات لا تتوقف عند حد ولا تنحصر في نوع ولا تتقيد بزمن، فهي تشكل ظاهرة إنفاقيه مستمرة ومتزايدة أثناء السلم والحرب، وتغطي جميع النفقات ذات الصلة بتحقيق الأغراض الأمنية الداخلية والخارجية.

ثانيا– النظريات المفسرة لتزايد النفقات الحكومية: أول من لفت الانتباه لظاهرة تزايد النفقات الحكومية هو الاقتصادي الالماني **"فاجنر"** حيث قام بدراسة متعلقة بالنفقات الحكومية وتزايدها، وانتهى إلى وجود اتجاه عام

نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها، وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم **"قانون فاجنر"** (بن موسى و عيسي، 2016)، وتلتها الكثير من الأبحاث التي حاولت تفسير هذه الظاهرة ولعل ابرزها أطروحة كل من وايومان وبيكوك واطروحة كولين وكلارك، دراسة موسجراف وقانون باركنسون (العمراوي، 2018، صفحة 29) وهذا ما سنوضحه في ما يلي:

1- قانون فاجنر: في أواخر القرن التاسع عشر، أشار الاقتصادي الألماني ادولف فاغنر 1835-1917 عبر كتابه "اساسيات الاقتصاد السياسي" عن وجود علاقة بين مستوى التنمية للبلد والحجم الاقتصادي والاجتماعي للدولة، حيث أوضح أنه كلما زاد تقدم وازدهار البلد كلما تطلب ذلك المزيد من تدخل الدولة في الاقتصاد عبر النفقات العمومية بزيادة الطلب على المرافق العمومية، وقد فسر هذه الظاهرة بظهور احتياجات جديدة تتماشى ومتطلبات التحضر تتمثل في الخدمات الصحية، التعليم والثقافة...، وقد أكد على خلق المنشآت القاعدية الضرورية لتنظيم وتنمية الاقتصاد والمجتمع، واعتبرهم عوامل مهمة للنمو، من جهة أخرى وفي الجزء الأخير من كتابة أشار إلى ما سماه "قانون الاتساع المتزايد للنشاط العمومي والدولة" التي من خلالها اعتبر أن النفقات العمومية تزيد نسبيا وبسرعة على النفقات الخاصة نتيجة أثر الصناعة مما سمح له باستنتاج أن النفقات العمومية التقليدية يجب أن تزيد بسبب التوترات الاجتماعية التي تكون قوية في مجتمع صناعي، بينما النفقات العمومية على الثقافة والتعليم تزيد بسبب ظروف الحياة البلد ودرجة تحضره، واعتبر أنه يجب على الدولة أن تمتلك نشاط انتاجي عن طريق المؤسسات العمومية.

فالفكر الكينزي يتمحور حول تحفيز الناتج المحلي الإجمالي عبر تدخل الدولة بزيادة الطلب عبر نفقاتها العمومية اثناء الازمات، فالتصور الكلاسيكي الضيق لتدخل الدولة في الاقتصاد، يتنافى مع تصور الفكر الكينزي ممثلا في "جون مينارد كينز 1883-1946" الذي اعتبر بأن الدولة تلعب دور محوري في النمو الاقتصادي عبر النفقات العمومية خصوصا في فترات الازمات (عرفي و شنيني، 2020، صفحة 100)، ولقد استمد فانجر قانونه من خلال تتبع مسار النفقات الحكومية لعدة دول اوربية في القرن التاسع عشر، وخلص لنتيجة مفادها انه "إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معين من النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة وهذا يقود لزيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني". وتبين من خلال هذا القانون أن زيادة النفقات الحكومية تكون أكبر من الزيادة في معدل نمو الناتج الوطني (وافي و جلايلة، 2020، الصفحات 113-114).

الشكل رقم (02): التمثيل البياني لقانون فاجنر

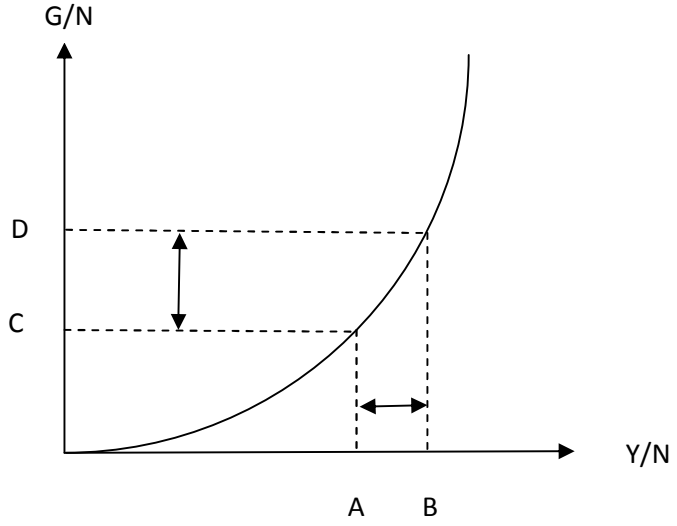

المصدر: ناجم وافي، و عبد الجليل جلايلة. (جوان, 2020). ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019. مجلة التكامل الاقتصادي، 8(2)، صفحة 114.

حيث:

Y/N يمثل نصيب الفرد من الدخل الوطني، G/N يمثل متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية.

ومن خلال الشكل نلاحظ ان متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية يزيد بمعدل أكثر من نصيب الفرد من الدخل الوطني، وهو ما تعبر عنه المسافة $AB - CD$، كما يبين شكل المنحنى العلاقة الطردية بين زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني ومتوسط النفقات الحكومية وهو ما يعكس نفس العلاقة بين الدخل الوطني وحجم النفقات الحكومية، ويمكن صياغة قانون فاجنر رياضيا على النحو التالي (وافي و جلايلة، 2020، صفحة 114):

$$G/Y = (Y/N)$$

Gحجم النفقات الحكومية، Y الدخل الوطني الدخل الوطني، N عدد السكان.

2- أطروحة بيكوك وايرمان: تعتبر الدراسة التي قام بها بيكوك وايرمان من أهم الدراسات التي تناولت ظاهرة تزايد النفقات الحكومية بعد فاجنر (وافي و جلايلة، 2020، صفحة 115)، حيث حاول الباحثان تفسير ظاهرة تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال دراستهم المعنونة بـ "نمو الإنفاق الحكومي في المملكة المتحدة" في عام 1961 (كرمين، 2021، صفحة 54)، فبالاعتماد على دراسة إحصائية دقيقة للإنفاق

الحكومي في إنجلترا للفترة 1890-1955، وانطلاقا من فرض أن هناك مستوى معين من الضرائب يشكل قيدا على نمو الإنفاق الحكومي، فقد تم التوصل لكون الإنفاق الحكومي يزداد حجمه بصورة متناسقة في الأوقات العادية، إلا أن هذا النمو المتزن سوف يختل في الأوقات التي يتعرض لها المجتمع إلى أزمات طارئة كالحروب، نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي اللازم لمواجهة تلك الظروف، ويتقبل الناس رفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتمويل الإنفاق الاستثنائي، إلا أنه يصبح من الصعب على الحكومة اجراء تقليصا في الفترة الموالية، وقد أطلق على انتقال مستوى الإنفاق والإيراد الحكومي لمستوى أعلى "أثر الاستبدال" (العمراوي، 2018، صفحة 33)، ويرى الباحثان أن حدوث تزايد في الإنفاق الحكومي يعود لسببان هما (كرمين، 2021، صفحة 55):

– **أثر الاحلال**: والمقصود به إحلال الإنفاق المتزايد محل الإنفاق التدريجي الاعتيادي، ويحدث هذا نتيجة للازمات والاضطرابات الواقعة بصورة فجائية، فتضطر الحكومة لزيادة انفاقها العمومي عن طريق زيادة تحصيلها الضريبي، إلا أن الوضع يبقى على حاله حتى بعد انتهاء الأزمات، حيث تقوم باستغلال الإيرادات لتعمير ما خلفته الأزمات.

– **أثر رقابي**: يمكن أن ينشأ من تفهم ووعي الافراد بالواقع الاجتماعي الصعب جراء المشاكل الاجتماعية المعاشة، وتقلبهم لتحمل العبء الضريبي، الأمر الذي يساعد الحكومة على العمل لتلبية وإشباع الحاجات العامة،

وما يمكن استخلاصه مما سبق ان نمو الإنفاق الحكومي يكون تدريجي في الفترات العادية، وفي المقابل تكون الطاقة الضريبية عادية ومحدودة، فتظهر فجوة جراء رغبات الحكومة في الإنفاق ومقدرتها الفعلية في التمويل، ولكن في الظروف الاستثنائية كالحروب والأزمات الاقتصادية والاجتماعية تنكمش الفجوة لتصاعد معدلات الضريبية، ويقابلها زيادات معتبرة في الإنفاق الحكومي (كرمين، 2021، صفحة 55).

3–أطروحة كولين وكلارك: والتي تعتمد على (الحدود الحرجة–والحد الأدنى للضرائب)، حيث يجب مراعاة أثر الإنفاق الحكومي على الاقتصاد القومي والذي يتمثل في مقدار الضرائب الواجب استقطاعها من أجل مواجهة هذا الانفاق، غير انه ينبغي مراعاة حدود هذه الضرائب، حيث أن هناك حدودا حرجة لها أثرها (العمراوي، 2018، صفحة 33).

4– نموذج التنمية وتزايد النفقات الحكومية عند موسجريف (Musgrave): ربط Musgrave ظاهرة تزايد النفقات الحكومية بالمراحل التنموية التي تمر بها الدولة من اقتصاد بدائي يعتمد في الأساس على الزراعة ثم التجارة إلى اقتصاد صناعي، وركز في تحليله على فكرتين، الأولى أن الدولة هي من تهتم بالمرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد، والثانية أن الحاجات العامة غير الأساسية أو الكمالية تتناسب طرديا مع مستوى دخل الفرد، وعبر عنها بمرونة الطلب على الخدمات العامة (وافي و جلايلة، 2020، صفحة 116)، حيث أن الغرض

من هذا النموذج هو توضيح مرونة الدخل الخاصة بالطلب على الخدمات العامة، وقد تبين أنها مرتبطة بنصيب الفرد من الدخل، أي عندما يكون نصيب الفرد منخفض فإنه سوف يؤدي لانخفاض الطلب على الخدمات العامة، وذلك يرجع لرغبة الافراد في تلبية احتياجاتهم الضرورية فقط عند انخفاض دخولهم، ولكن عند زيادة الدخول فإن الطلب على الخدمات العامة سيرتفع مما يجبر الحكومة على الرفع من انفاقها العمومي لتمويل قطاع الصحة والتعليم والنقل، ولكن في الدول المتقدمة التي ترتفع فيها مستويات نصيب الفرد من الدخل، فإن معدل نمو القطاع العام ينخفض وذلك نظرا لتلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، ويؤكد Musgrave على ضرورة رفع الإنفاق الحكومي في المراحل الأولى من النمو، معللا ذلك بوجود اختلالات في السوق في هذه المراحل، التي تستدعي التدخل الحكومي من خلال رفع انفاقها للتغلب عليها، حيث عادة ما يكون الإنفاق الاستثماري مرتفعا في المراحل المبكرة للنمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى احتياج الدولة إلى إنشاء البنى التحتية على نطاق واسع كبناء المدارس والمستشفيات والطرق وبناء محطات الصرف الصحي... وذلك لكونها الشرط الأساسي لزيادة الإنتاجية وتمهيد لانطلاق الاقتصاد الوطني، وعليه كلما ارتقى مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ما كلما قلت درجة الاحتياج للإنفاق الحكومي في انشاء البنية التحتية (كرمين، 2021، صفحة 53).

4- تفسير كوهن غوستاف: يرى كوهن أن ازدياد النفقات الحكومية يرجع إلى تقدم الفن الصناعي وانتشار الأفكار الديمقراطية، حيث نشأ عن الثورة الصناعية تغير كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول، كما أدى ذلك إلى اتجاه كل دولة للانتفاع بمعارفها الفنية واستخدامها في الأغراض الحربية، وهو ما اضطرها إلى التسابق نحو التسلح لإحراز التفوق العسكري، كما ان تقدم الفن الصناعي نتج عنه ازدياد الحاجات الجديدة، وبالتالي تضطر الدولة لتلبية تلك الحاجات وهو ما يزيد من حجم النفقات الحكومية (وافي و جلايلة، 2020، صفحة 116).

5-قانون باركينسون: يمثل هذا القانون المتعلق باتجاه الإدارة الحكومية للتوسع والتشعب ظاهرة وثيقة الصلة بتطور الإنفاق الحكومي سواء في الاجل الطويل أو القصير، حيث يرى وجود افراط في استخدام القوى البشرية من جانب الإدارات الحكومية المختلفة بشكل لا يتماشى مع متطلبات حاجة العمل، والواقع أن هذه الظاهرة التاريخية لا تنطوي على زيادة الإنفاق الحكومي فحسب ولكنها تعني إساءة استخدام الموارد البشرية (العمراوي، 2018، صفحة 33).

6- أطروحة التركيز التفاضلي للمنافع والتكاليف: حاول الاقتصاديان (Tulock) و(Stiguer) تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي انطلاقا من فكرة أن الدولة تقوم بإنتاج سلع تلبي حاجات بعض الوكلاء دون الاخرين، ورغم أن تمويل هذه السلع يكون موزعا على كل عناصر المجتمع، فإن جماعات الضغط تتشكل وتنتظم لتضغط على الدولة لتنتج لهم ما يرغبون فيه، لكن تجدر الإشارة إلى السكان الذين لا يستفيدون من النفقات

ومع أنهم يتحملون أعبائها، ولا يستطيعون مقاومة الضغوط والدفع بالدولة لرفضها لإنتاج منتجات التي تلبي حاجات فئة معينة ويرجع ذلك لسببين هما:

– صعوبة الانتظام بين الممولين لكثرة عددهم من جهة ولتعارض مصالهم من جهة أخرى؛

– انتماء بعض الممولين لجماعات الضغط باعتبار أنهم قد يحتاجون لاحقا الى منتجات معينة، وهذا ما يدفعهم لغض الطرف على المنتجات لا يهتمون بها، على أمل أخذها كذريعة للضغط على الدولة لتوفير منتجات يحتاجونها، وعلى هذا الأساس نجد أن الإنفاق الحكومي يتزايد نتيجة تزايد التطور الاقتصادي والاجتماعي دون أي مانع يمنعه من التزايد (كرمين، 2021، صفحة 55).

الفرع الثاني: ترشيد النفقات الحكومية

يقصد بترشيد الإنفاق الحكومي في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة في المجتمع وارتباط تزايد الإنفاق الحكومي بعوامل يصعب تجنبها العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة بما يضمن تعظيم ورفاهية المجتمع (شيبي، 2013، صفحة 17)، والحصول على أعلى انتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق، وبتفادي الإسراف والتبذير، فترشيد النفقات الحكومية يتضمن ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها مع تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق أكبر ما يمكن (صادق و دربال، 2019)، فترشيد الإنفاق الحكومي يعني الالتزام بـ "الكفاءة" في تخصيص الموارد، و"الكفاءة" في استخدامها لتعظيم رفاهية المجتمع، ومنه ضرورة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وترتيب هذه الأهداف حسب أهميتها النسبية بما يتماشى وحاجة المجتمع لتمكين الدولة من تخصيص الموارد لتحقيق هذه الأهداف، كما يعتبر ترشيد الإنفاق الحكومي في الدول النامية السبيل الوحيد لهذه الدول في ظل محدودية قدرتها التمويلية وصعوبة تقليص إنفاقها الحكومي إلى تفادي الأثار السلبية المرتبطة بمحاولات معالجة عجز الموازنة بفرض المزيد من الضرائب والرسوم والأسعار العامة، وينتج عن دراسة وتحليل أسباب زيادة الإنفاق الحكومي، صحة أو خطأ فكرة ترشيد الإنفاق الحكومي حيث أنه إذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي ناتجة عن أسباب لا مفر منها، مثل قيام الدولة ببرامج إنفاق غير مبررة اقتصاديًا أو اجتماعيًا، أو أن الدولة تتميز ببرامج تبذير تدخل في اختصاصها، فيمكن القول في مثل هذه الأمور: إن ترشيد الإنفاق الحكومي يعني تقليصه، من خلال استبعاد مجالات الإنفاق التي لا ينبغي أن تتحملها الدولة من جهة، وتجنب الإفراط في استخدام الموارد داخل قطاع الدولة من جهة أخرى. إذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي ناتجة عن اعتماد الدولة على أدوات سياسة الإنفاق لتحقيق أهداف المجتمع (في سياق تطوير دور الدولة والتخلي عن الدور المحايد) أو إذا تزايدت الإنفاق الحكومي كمتغير وثيق الصلة بعدد من المتغيرات المحلية والعالمية التي

يصعب تجنبها على الأقل في المديين المتوسط والقصير، وهنا لا يمكن القول إن ترشيد الإنفاق الحكومي يعني تقليصه (Hambli, 2018, p. 77).

وفيما يلي سنقوم باستعراض اهم أساليب تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة (شيبي، 2013، الصفحات 18-19):

أولا: المنهج الحدي طالما تم تحديد حجم الإنفاق الحكومي، إذن فنحن بصدد توزيع قدر معين من الموارد على استخدامات عامة بديلة، ومن ثم فإن زيادة الإنفاق على أحد المشروعات هو بمثابة نقص مساوي في الإنفاق على المشروعات الأخرى، ولما كانت هذه المشروعات قابلة للتجزئة، فإن معيار ترشيد الإنفاق الحكومي في هذه الحالة يقتضي توزيع المواد بين المشروعات حتي تتساوى المنافع الحدية للإنفاق على أي منها، والملاحظ أن إمكانية الاعتماد على هذا المعيار تتوقف على قابلية ليس فقط المنافع والتكاليف الكلية، وإنما أيضا المنافع والتكاليف الحدية، وكذا قابلية تجزئة الإنفاق على المشروعات العامة، فإذا ما اسقط هذان الفرضان وتم الابقاء على افتراض قابلية قياس المنافع والتكاليف الكلية اقتربنا اكثر من الواقع باعتبار أن المشروعات العامة غالبا ما تكون ذات اعتماد مجمل.

ثانيا: أسلوب تحليل التكاليف والمنافع: يعرف هذا المنهج على انه وسيلة لترشيد النفقات الحكومية تهدف إلى توزيع الموارد المحدودة على الاستخدامات المتعددة توزيعا يحقق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد من وجه نظر المجتمع ككل، ويمكن شرح هذا الأسلوب في الخطوات التالية:

1-يتم حصر المنافع والتكاليف التي تنشأ عن الإنفاق الحكومي، وهنا يجب تحديد أي منها يدخل في نطاق التحليل وأيها يتم استبعاده، فإذا تم تقييم المشروعات من وجهة نظر اقتصادية مع ادخال الاعتبارات التوزيعية ومفهوم العدالة الاجتماعية فإنه يتم ادراج المنافع والتكاليف الاسمية في نطاق التحليل، أما إذا تم الفصل بين اعتبارات تخصيص الموارد واعتبارات عدالة وتوزيع المداخيل، فإنه يتم ادراج المنافع والتكاليف الحقيقية فقط.

2-يتم إيجاد قيمة لهذا المنافع والتكاليف، وهنا نواجه باحتمالات ثلاث: بعض المنافع والتكاليف تتناسب قيمتها السوقية مع وجهة النظر الاجتماعية بحيث يمكن إدخالها في التحليل اعتمادا على قيمتها السوقية، بعض المنافع والتكاليف لها قيمة سوقية إلا أنها لا تعبر عن وجهة النظر القومية، ومن ثم يتم تعديلها اعتمادا على أسعار الظل، ونوع أخير ليس له قيمة سوقية وهنا يتم إيجاد القيمة السوقية لتعديلها.

3 –بعد إيجاد قيمة المنافع والتكاليف التي تتفق مع وجهة النظر الاجتماعية، يتم إيجاد القيمة الحالية اعتمادا على معدل الخصم الملائم، أخيرا يتم اختيار طريقة التقييم الملائمة بالاستعانة بالمؤشرات العملياتية لتقييم المشاريع.

ثالثا: أسلوب تحليل فعالية التكاليف: إن برامج الإنفاق الحكومي قد تتضمن قدرا كبيرا من المنافع والتكاليف غير القابلة للقياس الكمي، ومنه فإنه يعتمد في تقييمها والاختيار بينها على معيار فعالية التكاليف، ويلاحظ أن هذا المعيار يتضمن الاختيار بين تكاليف برامج بديلة تحقق نفس القدر من المخرجات، حيث يتم اختيار البرامج التي تحقق لنا مخرجات بأقل تكلفة (كفاءة المدخلات) أو الاختيار بين عدد من البدائل ذات التكاليف المتساوية أي اختيار البدائل التي تحقق مخرجات أكبر (كفاءة المخرجات).

رابعا: أسلوب التحديد المتعدد المعايير: يعتمد هذا الأسلوب على تخصيص ترجيح متعدد الأهداف ثم ترجيح المنافع الصافية حسب المقتضي، وبالمقارنة مع الأسلوب السابق نجد أن الاختلاف الأساسي يكمن في أن هذا الأسلوب يرى أن الفعالية الاقتصادية هي نادرا ما تكون الهدف الوحيد للمقرر، ويعترض هذا الأسلوب مشكل اختيار معاملات الترجيح الذي يظهر كامتياز يتمتع به من المقرر.

ولإنجاح عملية ترشيد النفقات الحكومية يمكن الاعتماد على العديد من العوامل نذكر أهمها في ما يلي (صادق و دربال، 2019):

- تحديد أهداف دقيقة وواضحة من أجل البرامج الحكومية المسطرة والخطط التنموية؛
- تحديد الأولويات من أجل الحفاظ على المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه؛
- القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق الحكومي؛
- عدالة الإنفاق الحكومي ومدى تأثيره على مصلحة الفئات الأضعف؛
- تفعيل دور الرقابة على النفقات الحكومية.

المطلب الرابع: هيكل وتقسيمات النفقات الحكومية

تعددت أوجه نفقات الدول حجما؛ نوعا وهدفا، وتختلف النفقات الحكومية مع اختلاف النظم السياسية القائمة، وغالبا ما تقسم لنفقات تمول الأنشطة الحكومية بشقيها الجاري والاستثماري، ونفقات تمويل أعباء خدمة الدين العام.

الفرع الأول: هيكل النفقات الحكومية

صاحب الاتساع في نطاق الإنفاق الحكومي والزيادة المستمرة في حجمه تغير في هيكله أي في النصيب النسبي لكل نوع من أنواع النفقة في المجموع الإنفاق الكلي نظرا للتغير في الأهمية النسبية لكل وظيفة في علاقتها بالوظائف الأخرى التي تقوم بها الدول الرأسمالية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ففيما يتعلق بالعلاقة بين

الوظائف التقليدية يلاحظ ازدياد الأهمية النسبية لبعض هذه الوظائف كالدفاع مثلا بالنسبة للوظائف الأخرى، الأمر الذي يؤدي لزيادة نصيب الإنفاق العسكري في الإنفاق الحكومي وبالتالي في الدخل القومي بدرجة أكبر من زيادة نصيب الإنفاق على الوظائف التقليدية الأخرى، هذا في الوقت الذي يقل فيه نصيب نوع معين من الإنفاق كالإنفاق على فوائد الدين العام من الإنفاق الحكومي الكلي، أما فيما يخص العلاقة بين الإنفاق الحكومي للقيام بالوظائف التقليدية للدولة والإنفاق للقيام بوظائفها الجديدة الاقتصادية والاجتماعية فإن التغيير في هيكل الإنفاق الحكومي يشير إلى زيادة الأهمية النسبية للوظائف الجديدة في علاقتها بالوظائف القديمة الامر الذي ينعكس في زيادة نصيب الوظائف الجديدة في الإنفاق الحكومي وكذلك نسبة الإنفاق عليها للدخل القومي (دويدار، 1968، الصفحات 92-93)، ويمكن عرض أهم مظاهر الإنفاق الحكومي فيما يلي (البطاينة، 2014):

أولا: الإنفاق عن طريق قوة دفع شرائية: وهو انفاق حكومي يهدف للعمل على حقن قوة شرائية جديدة في الاقتصاد بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي، ويقوم هذا الإنفاق على الافتراض أن العلاقات بين الادخار والاستثمار والإنفاق التي اوجدت مستوى الدخل المنخفض في أول الامر، وأدت إلى ظهور حالة كساد السوق، تستبعد بواسطة إنفاق حكومي مؤقت يهدف إلى تنشيط الإنفاق الخاص، وهذا النوع من الإنفاق يعالج المظاهر بدلا من الاسباب الحقيقية، ذلك أن الاسباب الاصلية التي كانت سببا في ظهور الكساد سوف تعاود الظهور عندما يتوقف دفع القوة الشرائية، إلا إذا اتخذت علاجات أساسية اخرى،

ثانيا: الإنفاق التعويضي: ويقوم هذا النوع من الإنفاق على أساس أن الحكومة تحاول خلق جو ملائم ومناسب لقيام الاقتصاد، وهي مسؤولة عن تشجيع الاستثمار والإنفاق الخاص بكافة السياسات، ولكن في حالة أن هذه السياسات لم تجد نفعا فإن عليها أن تعوض عن كل نقص يطرأ على الطلب الفعال بقيامها بالإنفاق التعويضي، يجب أن يكون على نطاق كبير كما يجب ان يستمر حتى يوعد الإنفاق الخاص إلى الوضع الطبيعي، ويعد الاقتصاديان كينز وهانس من اهم مؤيدي هذا النوع من الإنفاق لمعالجة الركود الاقتصادي.

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات الحكومية

أما فيما يتعلق بتقسيمات النفقات الحكومية فسنركز على التقسيمات الاقتصادية أي تقسيمات ترتكز على معايير اقتصادية ذلك لأن الأهمية الخاصة للتقسيمات أنها تسهل عملية التعرف على أثار الإنفاق الحكومي التي يهمنا منها في المقام الأول الأثار الاقتصادية، ولكن هذا لا يعفي من ضرورة الالمام بالتقسيمات التي تقوم على أساس معايير غير اقتصادية.

أولا: المعيار الاقتصادي: يقصد بالتقسيمات الاقتصادية للنفقات الحكومية تلك التقسيمات التي تستند على معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد والغرض من هذا التصنيف معرفة أثار النفقات

الحكومية على الحياة الاقتصادية للجماعة (الاقتصاد الوطني)، وكذلك الأثار التي ترتكز على بعض القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية، وتحديد الأثار الاقتصادية للنفقات الحكومية يثير صعوبة مالية، فمن ناحية كل نفقة عامة لها أثار اقتصادية مباشرة وأخرى غير مباشرة، لذلك فإنه من الضروري أن يجرى تقسيم النفقات الحكومية تبعا لطبيعته الاقتصادية على أساس اثارها المباشرة وحدها مع استبعاد الأثار غير المباشرة في الحساب، فهي تفسد التقسيم لأنه يجعل كل النفقات أيا كان غرضها تؤثر في كافة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ونظرا للأهمية التي يشغله هذا التقسيم فقد تم الاعتماد عليه في اعداد الميزانيات العامة الحديثة كميزانية التخطيط والبرمجة، كما أن نطاق التقسيمات الاقتصادية للنفقات الحكومية يتم الاستناد من خلالها إلى عدد من المعايير في تصنيف النفقة، ومن اهم تلك المعايير: معيار الغرض من النفقة، معيار طبيعة النفقة، معيار دورية النفقة (معلاش، 2012، صفحة 11).

1-التقسيم حسب الطبيعة: يرى البعض أن النفقات الحكومية تساوي المشتريات الحكومية، وهذا ليس هو الحال في الواقع، إذ تختلف النفقات الحكومية عن المشتريات الحكومية، المصدر الأساسي لهذه الفجوة هو تحويل المدفوعات، فمدفوعات التحويل تمثل نفقات حكومية ولا تمثل مشتريات حكومية، ومنه فإن المدفوعات التحويلية هي المدفوعات التي تقدمها الحكومة إلى الأفراد في شكل منح وليس مقابل العمل أو الخدمات الأخرى، فالمشتريات الحكومية أو بشكل أكثر تحديدًا الاستهلاك الحكومي وإجمالي الاستثمار تشمل الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات، ولذلك فإن المشتريات الحكومية تستبعد مدفوعات التحويل مثل الضمان الاجتماعي وإعانات الرعاية والتأمين ضد البطالة (Rizeq, 2015, p. 13)، استنادا إلى ما سبق يمكن التمييز بين نوعين من النفقات، النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية، كما يلي:

أ-النفقات الحقيقية: هي نفقات تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، أي يؤدي هذا النوع من النفقات إلى زيادة الدخل الوطني، وتؤدي إلى زيادة مباشرة في إجمالي الناتج الوطني، وذلك بتكوين حجم إنتاجي مثل النفقات الاستثمارية الرأسمالية، والنفقات المخصصة للمرتبات والأجور والصيانة، والنفقات التي تحتاجها المرافق العامة (كرمين و بقبق، 2018).

ب- النفقات التحويلية: هي نفقات تنفقها الدولة دون حصولها على مقابل أي القيام بتحويل الموارد من بعض الفئات كبيرة الدخل إلى بعض الفئات محدودة الدخل (كرمين و بقبق، 2018)، والنفقات التحويلية منها ما يؤدي لزيادة دخل الافراد إذا اتخذت شكل نقدي وهي بذلك تعتبر نفقات تحويلية مباشرة، ومنها ما يكون في شكل اعانات بالمجان وتدعى النفقات التحويلية غير المباشرة، ويمكن تقسيمها أيضا إلى ثلاثة أنواع وهي: النفقات التحويلية الاقتصادية: وهي التي تدفعها الدولة في شكل اعانات بهدف تخفيض اثمان السلع الضرورية بحيث تصبح في متناول ذوي الدخول المحدودة، والنفقات التحويلية الاجتماعية وهي التي تدفعها الدولة في شكل اعانات نقدية

مباشرة إلى بعض الافراد أو بعض الفئات بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي، كنفقات التأمينات الاجتماعية والمبالغ التي تدفع في حالات البطالة والمرض والعجز والشيخوخة، النفقات التحويلية المالية: وهي النفقات التي تدفعها لسداد أقساط الدين العام وفوائده، وتمثل النفقات التحويلية المالية جزءا كبيرا من اجمالي النفقات التحويلية خاصة في الدول النامية التي تعاني من ارتفاع مشكلة الدين العام (العمراوي، 2018، صفحة 27)، وبناءا على ذلك فإنها لا تمثل في حد ذاتها عنصرا من عناصر الدخل الوطني، وإنما تعمل كهدف لضمان عدالة نسبية في إعادة توزيع المداخيل على الفئات الاجتماعية توزيعا قد يؤدي بطريقة غير مباشرة للتأثير في حجمه، فالنفقات التحويلية ترد على دخول موجودة من قبل ولا تؤدي إلى خلق إنتاج جديد، ويفرق فقهاء المالية بين هذين النوعين من النفقات على ثلاث معايير (معلاش، 2012، صفحة 14):

أ–معيار المقابل: وهو ما تحصل عليه الدولة من الأموال المادية أو الخدمات مقابل نفقاتها؛

ب–معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج الوطني، وهنا تكون النفقات الحقيقية هي المنتجة؛

جـ–معيار من الذي يقوم باستهلاك الموارد العينية وعوامل الإنتاج، أي المعيار المستعمل مباشرة للقوة الشرائية.

2–التقسيم حسب أغراضها: استنادا إلى هذا المعيار يمكن تقسيم النفقات الحكومية تبعا للهدف المسطر لبلوغه أو كما اعتاد تسميتها "بالتقسيم الوظيفي" أي تبعا لاختلاف وظائف الدولة، فقيام الدولة بأداء مجموعة من الخدمات ذات طبيعة واحدة إنما يتم لوظيفة من وظائف الدولة، ويتم التمييز بين ثلاث وظائف أساسية للدولة وهي الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاجتماعية، الوظيفة الاقتصادية (معلاش، 2012، صفحة 11)، وبالتالي يتم تقسيم النفقات الحكومية إلى ثلاث أنواع (كرمين و بقبق، 2018):

أ–النفقات الإدارية: هي نفقات توجه وتخصص لتسيير المرافق العامة، فهي تتعلق بسير المرافق العامة الضرورية، وتشمل الرواتب والأجور والمكافآت؛

ب–النفقات الاجتماعية: تتعلق بالأهداف الاجتماعية للدولة، والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي من أجل زيادة مستوى الرفاهية للأفراد، ويشمل المساعدات والإعانات المخصصة لفئات المحرومة محدودة الدخل، ونفقات الخدمات الاجتماعية المتنوعة كالسكن والتعليم ومنح البطالة؛

جـ–النفقات الاقتصادية: هي نفقات تصرفها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية كالنفقات الاستثمارية، وذلك لزيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال، وتشمل النفقات المقدمة للقطاع العام والخاص.

ويمكن تلخيص هذه الوظائف بالنسبة للجزائر في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الوظائف الأساسية لتقسيم النفقات الحكومية في الجزائر

الوظائف والبنود الأساسية	بنود الإنفاق حسب النشرات المالية الإحصائية
الوظيفة الإدارية والسياسية	الإدارة العامة، الشرطة، الدفاع، الخدمات العامة المتعلقة بالبحث العلمي، النفقات المشتركة المتعلقة بالإدارة العامة
الوظيفة الاقتصادية	الفلاحة، الصناعة، النقل، الاتصالات السلكية واللاسلكية، التجارة، السياحة
الوظيفة الاجتماعية	التعليم والتكوين، الصحة، الضمان الاجتماعي، المساعدة الاجتماعية، التضامن الاجتماعي، الخدمات الاجتماعية، السكن، أمن ونظافة المدن، الترفيه، الأنشطة الموجهة للشباب والرياضة، الشؤون الدينية والأوقاف، الثقافة

المصدر: يوسف معلاش. (2012). مدى مساهمة الإنفاق العام في تفعيل المنظمات غير السوقية دراسة حالة –مراكز التكوين المهني في الجزائر-(مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، تلمسان: جامعة بوبكر بلقايد.ص 13.

3–التقسيم حسب تكرارها الدوري: وحسب هذا المعيار تقسم النفقات الحكومية لنفقات عادية ونفقات غير عادية كما يلي:

أ– النفقات العادية: هي نفقات تتكرر في الفترات الزمنية المتعاقبة (دويدار، 1968، صفحة 61)؛

ب– النفقات الغير العادية: هي نفقات ترتبط بفترة زمنية معينة، من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض والإصدار النقدي للإنفاق على المشاريع التنموية، وتسمى نفقات الاستثمارية التي تتعلق على العموم بالثروة الوطنية مثل: نفقات البناء والإشغال العمومية كالطرق والسكك الحديدية (كرمين و بقبق، 2018).

ثانيا: المعيار الوضعي: يوجد تحت هذا البند ثلاثة تقسيمات هي (بن موسى و عيسي، 2016):

1–التقسيم الإداري: وهو التصنيف الأكثر أقدمية بحيث تصنف النفقات حسب الوزارات ثم تفصل نفقات الوزارات إلى أقسام كما في ميزانية التسيير في الجزائر.

2–التقسيم النوعي: يتم تصنيف النفقات الحكومية المدرجة في الميزانية العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق الحكومي.

3–التقسيم الوظيفي: في هذا التصنيف تجمع نفقات عدة وزارات في مجموعة واحدة وهو تصنيف يقوم على دور الدولة في تحمل مسؤولياتها وطبيعة نشاطها.

تصنيف آخر هو نفقات الخطة وغير الخطة. تشير نفقات الخطة إلى النفقات التي تستخدمها الحكومة للوفاء ببرامجها التنموية المخططة مثل النفقات على الزراعة، والاتصالات، والصحة وما إلى ذلك، أما النفقات غير

المتعلقة بالخطة فهي النفقات الحكومية التي تتجاوز نطاق برامجها التنموية المخططة مثل النفقات على الدفاع والمنح والمساعدات وما إلى ذلك (Rizeq, 2015, p. 13).

أما في الجزائر فإنه وبالاستناد إلى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية المعدل والمتمم، يتم تقسيم النفقات العامة إلى نوعين: مصاريف التسيير ومصاريف الاستثمار (التجهيز)، وهكذا يكون المشرع الجزائري قد أخذ بتقسيم النفقات الحكومية حسب اثارها الاقتصادية إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية، ثم عمد إلى تقسيم نفقات التسيير تقسيما إدارية حسب الوزارات، وتقسيم نفقات الاستثمار تقسيما حسب قطاعات نشاطات الدولة المختلفة (العمراوي، 2018، الصفحات 27-28)، وتتكون الميزانيات الحكومية من الإنفاق الإلزامي والتقديري، في حين أن الإنفاق الإلزامي تحدده اللوائح في القانون يتم تحديد الإنفاق التقديري من خلال مشاريع قوانين التخصيص السنوية، أي الأفعال التي تمكن السلطة التنفيذية من إنفاق الأموال لأغراض محددة، وتتم الموافقة على مشاريع قوانين التخصيص من قبل المشرعين من خلال المفاوضات، أين يقرر المشرعون جميع أبعاد الإنفاق الحكومي مرة واحدة في فترة ما، إذ يقوم المشرعون بإعداد الميزانيات الحكومية على مستويات مختلفة من التفاصيل وترك قرار تخصيص بعض الأموال للسلطة التنفيذية، بالإضافة إلى ذلك، يتم مراجعة الميزانيات الحكومية في عام على سبيل المثال، عن طريق تحويل الأموال بين بنود الإنفاق مع تغير الأولويات السياسية، يمكن أن يكون لهذا النوع من المرونة تأثيرات مهمة على حجم وتركيب الإنفاق الحكومي وآثاره على الكفاءة، (Yasar, 2018).

المبحث الثاني: أثار الإنفاق الحكومي بين الضوابط والفعالية

ويعتبر الإنفاق الحكومي الوسيلة التي تحدد الحكومة بمقتضاها الحجم النسبي للقطاع العام والخاص، ومن ثم يتحدد الجزء من اجمالي الناتج القومي الذي يستهلك بشكل جماعي أو فردي، ويؤثر الإنفاق الحكومي على الإنفاق الكلي في الاقتصاد القومي ومن ثم يؤثر في مستوى اجمالي الناتج القومي، ويمكن للحكومة الحد من حالة الركود الاقتصادي باتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة مستوى الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب وذلك بهدف زيادة الطلب الكلي ومن ثم اجمالي الناتج القومي، ويحدث العكس إذا كان الهدف هو الحد من الضغوط التضخمية (يونس، مندور، و السريتي، 2000، صفحة 27)،كما أن الأثر الاقتصادي لإنفاق حكومي معين يتوقف على كيفية تمويله، كما يتوقف على كيفية القيام به أي درجة الكفاءة التي تستخدم بها الموارد التي تحصل عليها الدولة كمقابل للإنفاق الحكومي في أداء الخدمة أو انتاج السلعة التي تقوم الدولة بأدائها وانتاجها، ويتوقف في النهاية على الحالة الاقتصادية العامة، أي على مستوى النشاط الاقتصادي في مجموعه من حيث التوسع والانكماش

المطلب الأول: محددات الإنفاق الحكومي

ان الإنفاق الحكومي يتوقف على جملة من العوامل، المحددات والضوابط التي يجب مراعاتها وعدم تجاوزها وهذا من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها.

الفرع الأول: ضوابط الإنفاق الحكومي

للنفقة الحكومية قواعد يجب مراعاتها ويطلق على هذه القواعد أو الضوابط مصطلح دستور النفقة الحكومية، فإذا ما تم احترامها بشكل دقيق تؤدي إلى حالة من الإنفاق الحكومي الرشيد وتحقيق الأثار والاهداف المنتظرة منها في تلبية مثلى للحاجيات العامة وتحقيق أكبر حجم ممكن من المنفعة (العمراوي، 2018، صفحة 24):

أولا: ضابط المنفعة في النفقات الحكومية: يجب أن تستهدف النفقات الحكومية تحقيق أكبر منفعة ممكنة، فإذا ما تدخلت الدولة من خلال نفقات الحكومية في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة فهذا يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له (صادق و دربال، 2019)، والمنفعة العامة التي تهدف الدولة لتحقيقها تختلف عن المنفعة العامة بالمفهوم الضيق عند الافراد، أي أن فكرة المنفعة عند الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منه وإنما تتسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وزيادة إنتاجية الفرد وتخفيض الهدر من الموارد الاقتصادية الناتجة عن عدم الاستغلال الكامل أو عدم الاستخدام الأمثل لها، إن تحقيق قاعدة المنفعة القصوى يتطلب من الدولة أن توجه نفقاتها نحو اشباع الحاجات العامة الامر الذي يتطلب دراسة أحوال الاقتصاد والمجتمع ومقدار الحاجة إلى مختلف أوجه الإنفاق الحكومي وتحديد المشاريع ذات الأولوية، وتوجيه الإنفاق إلى مختلف المشاريع حسب ما يحققه من منافع اجتماعية واقتصادية مع ضرورة توزيعه على مختلف المناطق الجغرافية للبلد حتى يتم توزيع مكتسبات التنمية بعدالة بين افراد المجتمع، ففكرة المنفعة بالنسبة لانفاق الدولة تختلف وتتعدى الفكرة التي مفادها "أن تحقيق أكبر قدر من المنفعة تتحقق عندما تتساوى المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للافراد بعد فرض الضريبة" (العمراوي، 2018، الصفحات 24-26)، ويعتبر اشتراط تحقق المنفعة القصوى في المنفعة العامة شرطا منطقيا، إذ لا يمكن تبرير هذه النفقة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها بالنسبة للمجتمع، لهذا فإن تحقيق أكبر قدر من المنفعة يعني أولا ألا توجه النفقة الحكومية لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الافراد أو بعض فئات المجتمع دون البعض الاخر.

ولقد اقتضى تحقيق النفقة الحكومية لأكبر قدر من المنفعة الجماعية البحث عن معايير التي يمكن ابتداء منها قياس تلك المنفعة وهو ما أدى إلى ظهور اتجاهين رئيسيين (شيبي، 2013، الصفحات 14-15):

1- الاتجاه الشخصي: هذا الاتجاه يعتمد على المنفعة الشخصية التي تعود على الافراد، فنصل لتحقيق أكبر منفعة جماعية ممكنة إذا تساوت المنافع الحدية للنفقة الحكومية مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للافراد بعد فرض

الأعباء العامة، ويعتمد في قياس أكبر منفعة متولدة عن الإنفاق الحكومي إلى فكرتين متكاملتين، تحكم أحداهما الحجم الكلي للنفقات الحكومية، وتتمثل في ضرورة أن تتساوى المنفعة الجماعية المترتبة على النفقات الحدية مع التضحية المترتبة على الاقتطاع الضريبي الحدي، وتحكم ثانيتها كيفية توزيع النفقات الحكومية ما بين مختلف أنواعها وذلك باشتراط تساوي المنفعة الحدية للانفاق الحكومية في مختلف الاستخدامات.

2- الاتجاه الموضوعي: ويعتد هذا الاتجاه على الزيادة التي تحدث في الدخل القومي، إذ تتلخص فكرته في قياس المنفعة المترتبة على الإنفاق الحكومي بناء على الزيادة التي تحدث في الدخل القومي نتيجة القيام به، وذلك على أساس أن المنفعة الجماعية ترتفع بارتفاع الدخل القومي، ويتطلب هذا الاتجاه ان نعتمد على الزيادة المباشرة وغير المباشرة التي تطرا على الدخل، وهو ما يعني الاعتماد هلى ما يسمي بالمضاعف المزدوج والذي ينصرف إلى تداحل المضاعف والمعجل في هذا المجال. وبوجه عام يمكن القول أن تحقيق أقصى منفعة لافراد المجنمع يتوقف على عاملين أساسيين، يتمثل الأول في مقدار الدخل النسبي، أي نصيب كل فرد من الدخل القومي، أما الثاني فهو توزيع الدخل القومي على الافراد، كما أن الحكم على مدى توافر النفع العام في النفقة الحكومية يمكن اجراؤه بالاحتكام إلى مجموعة من الاعتبارات ذات طبيعة عملية وواقعية أكثر منها نظرية، والتي ترعى أساسا درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي يشهدها كل مجتمع من حيث التنمية والتقدم والاسس الرئيسية التي تصدر عنها السياسة الاقتصادية والاجتماعية فيه.

ثانيا: ضابط الاقتصاد في النفقات الحكومية: بمعنى العمل على تجنب التبذير والاسراف عند القيام بعملية الإنفاق بغية الحفاظ على المال العام من الضياع، وذلك من خلال استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة(صادق و دربال، 2019)، وذلك بهدف الابتعاد عن كل أشكال التبذير والاسراف في الإنفاق الحكومي، وترتبط هذه القاعدة بالقاعدة الأولى فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يجب أن يتم بأقل كلفة ممكنة، وفي هذا الاطار يجب لفت الانتباه لضرورة التفرقة بين حالة التبذير وحالة التقتير وحالة الاقتصاد، فالتبذير يعني إساءة استخدام أموال الدولة في غير نفع يوازي في قيمته أو مردوده المبلغ المنفق، أما التقتير فهو الاحجام عن الإنفاق جزافا حتي في المسائل التي يكون فيها للانفاق منفعة اجتماعية كبيرة، أما الاقتصاد فهو بين التقتير والتبذير فهو يعني حسن التدبير أو ترشيد الإنفاق بتحقيق أقصى منفعة، فلا هو يعني تبذير للاموال العامة التي قد تؤدي إلى بروز مظاهر سلبية كالغش الضريبي أو رفض دفع الضريبة، ولا هو يعني التقتير والابتعاد عن الإنفاق في الخدمات ومساعدة الفئات الفقيرة والمعوزة، لذلك فالإنفاق الرشيد يعني انفاق كل ما يلزم من أموال مهما بلغت كميتها على جوهر الموضوع وهو تحقيق أكبر منفعة عامة بأقل كلفة ممكنة (العمراوي، 2018، الصفحات 24-26)، وهو ما يهدف في النهاية لتخليص النفقة من مظاهر التسيب المالي وتعظيم إنتاجية القطاع العام (شيبي، 2013، صفحة 15).

ثالثا–ضابط الترخيص: ويقصد به أن النفقات الحكومية تخضع إلى إذن وترخيص مسبق (صادق و دربال، 2019)، أي عدم جواز صرف الاعتمادات إلا بعد حصول الإذن بذلك من الجهة المختصة سواء أكانت السلطة التشريعية كما هو الحال في عموم الموازنة العامة أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف(العمراوي، 2018، صفحة 26).

رابعا– ضابط العدالة: ينظر إلى هذا الضابط من زاويتين، الأولى تتصل بتحقيق العدالة في توزيع المنافع المتأتية من النفقات الحكومية، حيث تلبي حاجات أفراد المجتمع كل بالقدر الذي يحتاجه، فيكون من المنطقي أن تستفيد الفئات الأقل دخلا بشكل أكبر من النفقات الحكومية سواءا في شكل إعانات أو تحويلات مباشرة أو غير مباشرة، أما الثانية فتتعلق بتحقيق العدالة في توزيع عبء النفقة الحكومية، فمن المتعارف عليه أن تتم تغطية النفقات الحكومية من خلال الضرائب، هذه الأخيرة التي تحكمها عدة قواعد لعل أهمها قاعدة العدالة، حيث يساهم الفرد في المجتمع عن طريق تحمل الأعباء العامة للدولة وفقا لمقدرته التكليفية، ومع القبول الكبير الذي باتت تلقاه الضرائب التصاعدية سيكون من العدالة أن يتحمل أصحاب الدخول المرتفعة القسط الأكبر من هذه الأعباء (بلعاطل، 2019، صفحة 396).

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الإنفاق الحكومي

هناك اعتقاد سائد مفاده عدم خروج نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الخام العام عن المجال التالي (5-25)، إلا أن مثل هذا الاعتقاد لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية (بن عزة و شليل، 2014)، فهناك عدة عوامل تؤثر على الإنفاق الحكومي للدول نذكر أهمها:

1–الفلسفة السياسة للنظام الاقتصادي: أي أن الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي القائم توضح ملامح شكل الدولة، وهذا الأخير يرسم حدود وحجم النفقات الحكومية، فالنفقات الحكومية في إطار الدولة المنتجة المسيطرة على عملية الإنتاج والتوزيع تكون أوسع منها في الدولة المتدخلة التي تستدعي حدود أوسع يتناسب مع الدور التدخلي وتلبية الحاجات الجماعية بشكل يفوق ما هو عليه في ظل الدولة الحارسة (العمراوي، 2018، صفحة 39).

2–تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية: يتعرض الاقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة ومتواصلة وذلك ما يسمى بالدورة الاقتصادية، وهذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الاقتصادي يختلف الاقتصاديون في تحديد مدتها وأسباب حدوثها ولكن الجميع يتفق في أنها تأخذ المسار التالي: رواج ثم الانتعاش ثم الكساد ثم الركود ليعود للرواج وهكذا (بن عزة و شليل، 2014).

3-المقدرة المالية للدولة: تعتبر المقدرة المالية للدولة العنصر المهم في تحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه فهي السيولة المالية المتاحة، إذ أصبح من المسلم به أن النفقات الحكومية للدولة تأخذ صورة نقدية ومن هنا تمثل قدرة الدولة في الحصول على إيرادات محدد أساسيا لنطاق النشاط المالي للدولة ولحجم النفقات الحكومية (العمراوي، 2018، صفحة 40)، ومنه فمن الطبيعي أن تتحدد النفقات الحكومية بما لا يزيد عن الايرادات العامة، لكن ولما تتمتع به الدولة من سلطة سيادية في فرض الضرائب والرسوم فإنها تستطيع الرفع من حجم ايراداتها، ولكن هده القدرة ليست مطلقة لانهائية بل تتحدد بعدد من العوامل، فهناك ما يسمى بالطاقة الضريبية الذي يعبر عن أقصى قدر يمكن تحصيله من الضرائب في حدود الدخل القومي دون حدوث ضغوط اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وأهم العوامل التي تحد من قدرة الدولة على التوسع في الحصول على الإيرادات هي (بكر، الصفحات 29-30):

أ-هيكل الانتاج: كلما زادت القدرة الانتاجية للاقتصاد زادت مقدرة الافراد على دفع مزيد من الضرائب والرسوم، إذن فحجم الانتاج يعتبر محدد أساسي لقدرة الدولة على الحصول على الايرادات العامة؛

ب-هيكل توزيع الدخول في المجتمع: إذا كان هيكل توزيع الدخول منحازا لفئة معينة، فإن حصيلة الضرائب ستقل نظرا لأن جزء كبير من فئات الشعب تكون دخولها منخفضة لا تمكنهم من دفع الضرائب وخاصة وأن الجزء الأكبر من حصيلة الضرائب يأتي من الضرائب المباشرة؛

جـ -هيكل السكان: كلما كان زادت نسبة السكان أقل من (أقل من 15 سنة) و(فوق 65 سنة) كلما قلت حصيلة الضرائب، عكس المجتمع الذي تزيد فيه فئة الشباب في سن العمل (فوق 15 وأقل من 65 سنة) ستزداد قدرة المجتمع على توليد الدخل ومنه دفع الضرائب.

4-ضرورة المحافظة على قيمة النقود: تمادي الدولة في زيادة الإنفاق الحكومي سيؤدي لتنشيط الطلب الكلي بدرجة أكبر من العرض الكلي، وفي حالة التوظيف الكامل أو القرب من تحقيق التوظيف الكامل فإن العرض الكلي يكون غير مرن ولا يستجيب للزيادة في الطلب الكلي وترتفع الاسعار وينشأ التضخم الذي يصاحبه انخفاض في قيمة العملة المحلية (بكر، صفحة 32).

المطلب الثاني: الأثار الاقتصادية للنفقات الحكومية

السؤال الكلاسيكي في علم الاقتصاد الكلي هو كيف يستجيب الاقتصاد للتغيير في الإنفاق الحكومي؟ من الواضح أن الإجابة على هذا السؤال مهمة من منظور السياسة العامة، ومهم أيضًا لأن نماذج الاقتصاد الكلي المتنافسة تقدم تنبؤات مختلفة، وبالتالي فإن طرح السؤال مفيد للاختيار بين هذه النماذج (Fisher &

(Peters, 2009، لقد تم الاعتراف منذ فترة طويلة بحقيقة أن السياسة المالية قد تؤثر على الاقتصاد الكلي، على المدى الطويل والقصير (Wang & Eskander, 2011, p. 5)،

الفرع الأول: قنوات انتقال أثر النفقات الحكومية

يمكن التمييز بين حالتين مختلفتين في الاقتصاد: حالة الكساد وحالة الرواج وفي كل حالة يمكن اتباع سياسة خاصة لمعالجة الاختلال والتأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية وهو ما سنوضحه في الفقرات التالية (مكي، 2019، صفحة 44):

أولا: السياسة المالية التوسعية

تؤثر الحكومات في المسار الاقتصادي العام عن طريق التغيير في كل من حجم إنفاقها وايراداتها، إذ أنه خلال فترات الكساد والتي تتميز بمعانات الاقتصاد من حالة ركود وبطالة تتخذ الحكومات سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة نفقاتها مع المحافظة على مستويات الضرائب او تخفيض الضرائب مع ثبات حجم الإنفاق أو الاثنين معا عن طريق زيادة إنفاقها مع تمويل ذلك عن طريق زيادة مساوية في الضرائب وذلك في حال اتباع سياسة الميزانية المتوازنة، وتهدف هذه السياسة لزيادة الطلب الكلي ليتساوى مع العرض الكلي والذي بدوره يؤدي لزيادة التشغيل والرفع من الإنتاج والدخل، وفي الأخير ارتفاع معدلات النمو، ومنه معالجة مشكلة نقص التشغيل والبطالة في المجتمع، بمعنى عمل الحكومة على إحداث عجز في الميزانية يمول بواسطة اللجوء إلى الاقتراض من الجمهور أو الجهاز المصرفي أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي، هذا الأخير سينجم عنه زيادة معدل التضخم، والشكل الموالي سيشرح آلية استخدام سياسة توسعية باستخدام الإنفاق الحكومي.

والشكل الموالي يوضح وجود فجوة انكماشية ما يفسر وجود ركود في بعض قطاعات الاقتصاد الذي يعمل هنا بأقل طاقته، حيث يقطع منحنى الطلب منحنى العرض الكلي عند نقطة أقل من مستوى التوظيف الكامل أو ما يعرف بالإنتاج الكامل، وبناءا على ذلك تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي مع (بقاء الضرائب ثابتة) لتشغيل الموارد العاطلة، فنلاحظ أن منحنى الطلب إنزاح إلى الأعلى ما أدى لانتقال نقطة التوازن للأعلى عند مستوى التوظيف الكامل، ومنه فإن زيادة الطلب الكلي سوف يزيد من الإنتاج حتى يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل ما ينتج عنه زيادة الدخل الكلي من Y_1 إلى Y_2، وهكذا يتم معالجة الفجوة الانكماشية والتي تحسب بالفرق بين منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل والمستوى التوظيف الفعلي.

الشكل رقم (03): التمثيل البياني للسياسة المالية التوسعية

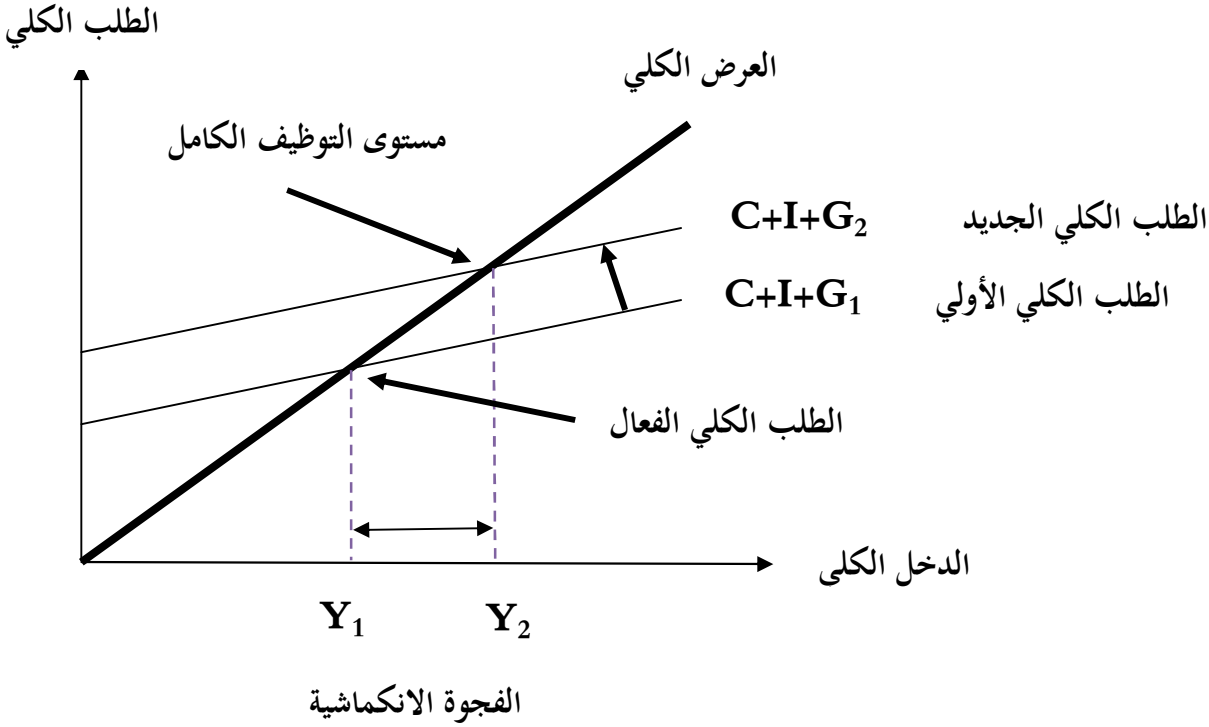

المصدر: عمارية مكي. (2019). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017 (مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس، ص44.

ثانيا: السياسة المالية التوسعية

أما في حالة الرواج تتبع الحكومة سياسة مالية انكماشية لمنع التضخم، وذلك عن طريق تخفيض انفاقها أو زيادة حصيلتها الضريبية أو الإثنين معا لخلق فائض في الميزانية، أو عن طريق تخفيض إنفاقها وحصيلتها الضريبية بنفس المقدار في حالة توازن الميزانية، وعليه تعمل الدولة في حالة الرواج (ارتفاع المستوى العام للأسعار والتضخم) على إتباع سياسة مالية انكماشية بسبب زيادة الطلب الكلي إلى مستوى أعلى من الناتج عند مستوى التوظيف الكامل أين تتجه الأسعار نحو الارتفاع وعليه تتدخل الحكومة لإزالة فائض في الطلب الكلي ليتعادل مع العرض الكلي وبالتالي الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ويتم من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو المزج بين الاداتين معا، والشكل التالي يوضح آلية استخدام السياسة الانكماشية باستخدام الإنفاق الحكومي كأداة لها:

الشكل رقم (04): التمثيل البياني للسياسة المالية الانكماشية

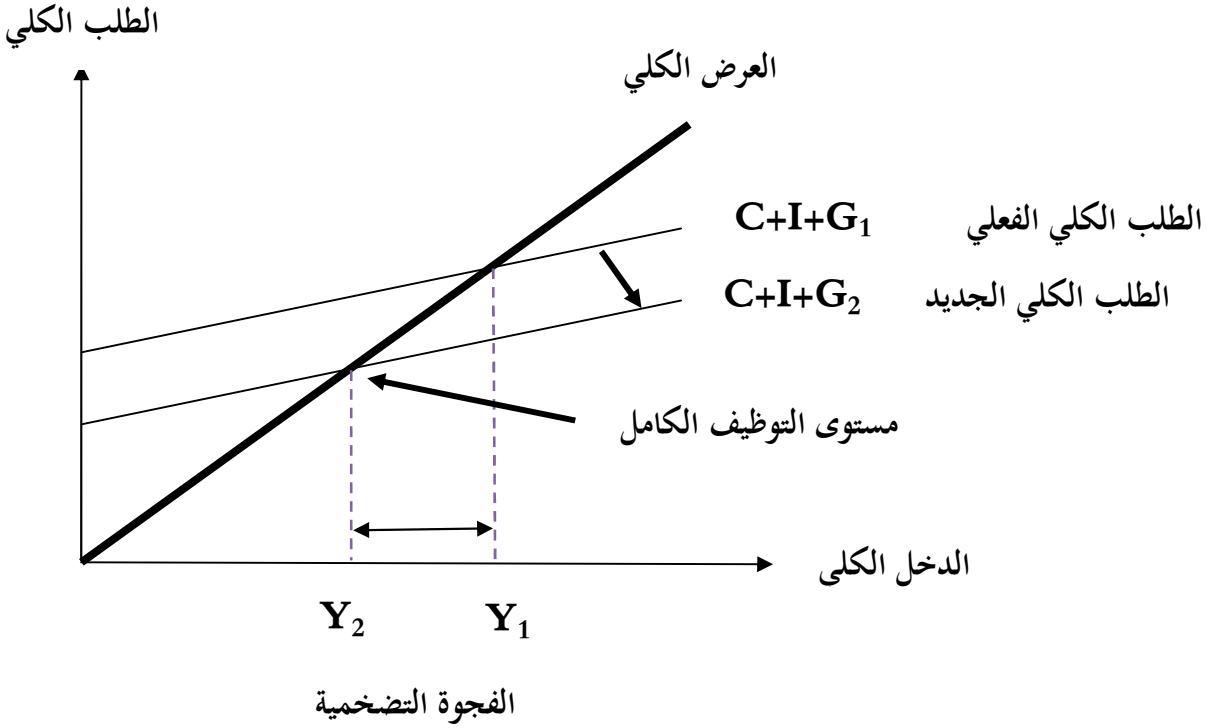

المصدر: عمارية مكي. (2019). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017 (مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس، ص47.

الشكل أعلاه يوضح وجود فجوة تضخمية كما يفسر كون الاقتصاد يعمل عند نقطة أعلى من طاقته الكاملة، ومنه القيمة النقدية للقطاعات الاقتصادية تفوق القيمة الحقيقية للإنتاج الكامن، والملاحظ في الشكل أعلاه أن منحنى الطلب الكلي يقطع منحنى العرض الكلي عند نقطة أعلى من مستوى التوظيف الكامل أو ما يعرف بالإنتاج الكامن، ما يستدعى خفض الإنفاق الحكومي مع بقاء الضرائب ثابتة وسحبه من أجل إحداث تطابق بين الدخل الفعلي والدخل الممكن عند مستوى التوظيف الكامل، فنلاحظ من خلال الشكل أن منحنى الطلب إنزاح إلى الأسفل ما أدى لانتقال نقطة التوازن إلى الأسفل ورجوعها لمستوى التوظيف الكامل، أي انخفاض الدخل من Y1 إلى Y2، وهكذا يتم معالجة الفجوة التضخمية.

الفرع الثاني: الأثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي

وتمكن دراسة الأثار الاقتصادية التي يحدثها الإنفاق الحكومي بصفة عامة أو التي يحدثها نوع معين من أنواع الإنفاق الحكومي من التعرف على الاستخدامات الممكنة للإنفاق الحكومي بغية تحقيق أهداف بعينها، إذ متى عرف الأثر الذي يحدثه إنفاق معين في ظل ظروف معينة أمكن اتخاد هذا الإنفاق وسيلة لتحقيق الأثر إذا ما اعتبر هذا الأخير هدفا من اهداف السياسة الاقتصادية، ويمكن تقسيم الأثار التي يخلفها الإنفاق الحكومي على الاقتصاد إلى أثار مباشرة وأخرى غير مباشرة.

أولا: الأثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق الحكومي

1- الأثار على الإنتاج: إن التحفيز المالي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي يرفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأكثر من واحد لواحد أي أن كل دولار من زيادة الإنفاق الحكومي يرفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأكثر من دولار واحد، (Di Serio, Fragetta, & Gasteiger, 2020, p. 1262)، ويمكن النظر لأثر الإنفاق الحكومي على الانتاج من زاويتين مختلفتين، إذ يمكن دراسة أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل من خلال البحث في أثره على مستوى الانتاج الكلي من خلال التأثير الطلب الفعال ومرونة الجهاز الانتاجي في الاستجابة لهذا الاثر، أما من الزاوية الاخرى فيمكن البحث في أثر الإنفاق الحكومي على الانتاج من خلال بحث أثر كل نوع من أنواع الإنفاق الحكومي على الانتاج.

أ- اثر الإنفاق الحكومي على الانتاج من زاوية التأثير على الطلب الفعال: يتوقف مستوى الإنتاج القومي الكلي في حدود الإمكانات المادية على مستوى الطلب الفعلي، حيث أن النفقات الحكومية جزء من هذا الطلب الفعلي، وتتوقف أهمية هذا الجزء على حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (قناوي، 2006، صفحة 63)، حيث تقوم الدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية بصورة مباشرة بهدف الوصول لزيادة في حجم الناتج القومي، وذلك من خلال توليها تخطيط وإدارة العمليات الإنتاجية من خلال إنشائها للمشاريع والمنشآت خاصة في حالة عزوف القطاع الخاص ولوج بعض القطاعات لقلة مردوديتها، أو نتيجة قصور مؤسسات ومصانع هذا القطاع عن القيام بدورها في زيادة الإنتاجية خوفا من تزايد التكاليف وكذلك انخفاض الارباح، لذلك تتولى الدولة وبشكل مباشر مسألة تحقيق زيادة في الانتاج بالإضافة لتقديم معونات للقطاع الخاص لما تعمل عليه من تقليل لتكاليف الانتاج، حيث تكون الضريبة احدى مكونات هذه التكاليف، فإذا ما تم اعفاء المنتجين من هذه الضريبة سيؤدي ذلك لتقليل تكاليف الانتاج مما يسهم في زيادة امكانيات هؤلاء المنتجين على الإنتاج، فضلا عن تقليل ومراعاة جانب الاسعار لتلائم شريحة المستهلكين وطلبهم الذي سيتزايد ويدفع ذلك لزيادة حجم الانتاج في مواجهة هذا الطلب المتنامي (منعم و نعمان، 2018)، ومنه يتوقف أثر النفقات الحكومية على الإنتاج في أمرين (قناوي، 2006، الصفحات 63-64):

- تأثير النفقات الحكومية في الطلب الفعلي: يتوقف الاثر على حجم النفقات الحكومية ونوعها فإذا كانت نفقات حقيقية تشكل بمقدارها طلبا على السلع والخدمات، أما إذا كانت نفقات تحويلية يتوقف أثرها في الطلب الفعلي على كيفية تصرف المستفيدين بها أي على التسرب من دائرة الدخل بالنسبة للأفراد.

- تأثير الطلب الفعلي في حجم الانتاج: يتوقف الاثر على مرونة الجهاز الإنتاجي، حيث أن أثر الطلب الفعلي ينقسم بين الإنتاج والاثمان، وهذا الانقسام يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي بحيث يزداد هذا الأثر في الإنتاج ويقل في الاثمان بمقدار درجة هذه المرونة، وعلى ذلك نجد أثر الزيادة في الطلب الفعلي تنصرف بصفة

أساسية الي الاثمان في حالة التشغيل الكامل وإلى الإنتاج في حالة انتشار البطالة، أما النفقات الحكومية التي تخصص لشراء سلع استثمارية من الخارج فإنها وإن لم تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي في نفس الفترة إلا أنها تؤدي إلى زيادة رأس المال القومي أي زيادة المقدرة الإنتاجية للبلاد (قناوي، 2006، صفحة 64).

ب-أثر الإنفاق الحكومي على الانتاج باعتبار تركيبة الإنفاق الحكومي ومكوناته: جميع أنواع صدمات الإنفاق الحكومي لها أثار إيجابية على الإنتاج، على الأقل في البداية، ومع ذلك فإن أثار صدمات الاستهلاك الحكومي على الإنتاج تختلف عن بعضها البعض من حيث حجمها واستمرارها، يرجع أكبر تأثير على الإنتاج إلى مكون الأجور لصدمات الاستهلاك الحكومي (Cortuk, 2013). ومنه فإن النفقات الحكومية لا تمارس أثار واحدة على الإنتاج القومي انما يتوقف ذلك على الغرض منها على النحو التالي (قناوي، 2006، الصفحات 64-65):

– أثر النفقات الحكومية المنتجة على الإنتاج: هناك كثير من النفقات الحكومية يخصص للمساهمة في الناتج القومي إذ يخصص لإنتاج أموال اقتصادية سواء كانت سلعا مادية أو خدمات شخصية (ومثال ذلك الخدمات التعليمية والثقافية والصحية) وهذه تعرف بالنفقات المنتجة بالمعنى الواسع أي التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي بطريقة مباشرة، ويمكن تقسيم النفقات المنتجة بهذا المعنى إلى قسمين: نفقات تؤدي إلى انتاج أموال استهلاك سواء كانت سلع مادية أو خدمات شخصية، ونفقات تؤدي إلى انتاج أموال استثمار أي تكون رؤوس أموال عينية وهذه تعرف بالنفقات الرأسمالية أو النفقات الاستثمارية، وتؤدي هذه النفقات الاستثمارية بالإضافة إلى ما تحدثه من زيادة في الدخل القومي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

– أثر الإعانات الاقتصادية على الإنتاج: يقصد بالإعانات الاقتصادية تلك الإعانات التي تمنح لبعض المشروعات الخاصة أو العامة بغرض تحقيق بعض الأغراض الاقتصادية على غرار محاربة التضخم وتخفيض الاثمان خاصة أسعار السلع الضرورية وذلك بغرض تخفيض نفقات المعيشة بالنسبة للطبقات الفقيرة، ولم يعد الغرض الرئيسي للإعانات الاقتصادية محاربة التضخم فقط بل تهدف الإعانات الاقتصادية بصفة أساسية إلى رفع الإنتاج القومي وإلى رفع المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي وذلك من خلال تعويض المشروعات ذات النفع العام عما تقدمه من خدمات استثنائية للجمهور رغبة في استمرار هذه المشروعات في تقديم هذه الخدمات، وكذا تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام أي تغطية ما يكون في ميزانيتها من عجز وذلك ضمانا لاستمرار الخدمة العامة ولنموها، بالإضافة لتشجيع التصدير وذلك بمنح اعانات للمصدرين، وتحدد هذه الإعانات تبعا لحجم الصادرات، وواضح أن هذه الإعانات وهي تهدف إلى تشجيع الإنتاج تهدف إلى تحسين ميزان المدفوعات وعلى ذلك فإن نتائج هذه الإعانات في ميزان المدفوعات تقاس بمقدار ونوع العملات التي تحققها، وأيضا تشجيع الاستثمار والتنمية الاقتصادية وتتضح أهمية هذا الغرض على وجه الخصوص في الدول النامية إذ يكون من اللازم

إعانة الصناعات التي تعتبر ضرورية للتنمية الاقتصادية والتي لا تستطيع القيام أو النجاح دون اعانات حكومية، وتؤدي هذه الإعانات إلى التوسيع في الاستثمار، كما تؤدي أيضا إلى توجيه الاستثمارات إلى القطاعات التي تعتبر لازمة للتقدم الاقتصادي أو لازمة لتشغيل بعض المواد المعطلة خاصة الايدي العاملة.

2: أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك: للنفقات الحكومية آثارا على الاستهلاك وذلك عن طريق زيادة الطلب على الاموال الموجهة للاستهلاك نتيجة الإنفاق الحكومي، وهذا ما يحدث عن طريق نفقات الرواتب والأجور والتي تقوم الدولة بدفعها للعاملين لديها، وكذلك عن طريق الإنفاق الحكومي الاستهلاكي حيث أن آثاره تظهر عند قيام الدولة بتخصيص قسم من النفقات للرواتب والأجور، ويتجه الجزء الأكبر من هذه الدخول تجاه اشباع المتطلبات الاستهلاكية من خدمات وسلع، والتي تشكل أيضا مقابل لما يؤديه العمال والموظفين من مهام للدولة، الامر الذي يؤدي لزيادة الاستهلاك (منعم و نعمان، 2018).

3- أثر الإنفاق الحكومي على مستوى الاستخدام: إن هدف رفع مستوى الاستخدام يعد من أهم مسؤوليات سياسة الإنفاق الحكومي، ووفق الجانب العملي قد يكون من الصعب الوصول لمستوى الاستخدام الكامل لكونه يمثل حالة افتراضية، كما يعتمد ذلك المستوى على عدة متطلبات منها آراء المنظمين وقراراتهم في المشروعات والتي على ضوئها يتحدد حجم الانتاج وبالتالي مستوى الطلب على القوى العاملة، كما وتشكل الحالة الاقتصادية سواء الركود أو الانتعاش دورا في مستوى الاستخدام، الامر الذي يظهر من خلاله دور الإنفاق الحكومي الذي يؤثر بوضوح على عملية خلق التوازن، فمن جانب تتزايد السلع والطلب على القوى العاملة ونتيجة لهذا الوضع تلجأ الدولة للتوسع في الإنفاق الحكومي وبالتالي يتم رفع حجم الاستخدام ويحدث امتصاص للسلع المتراكمة بواسطة الدخول الناشئة لتحريك عجلة الاقتصاد، غير أنه في حالة الانتعاش تقوم الدولة بتقليل الإنفاق الحكومي لكي لا تزداد معه الضغوط التضخمية، فتقوم بإجراءات تقود لامتصاص فائض القوة الشرائية وتحجيم الطلب وكبح جماح الضغوط التضخمية (منعم و نعمان، 2018).

4- أثر الإنفاق الحكومي في الادخار: يرتبط الدخل طرديا بالادخار فكلما ازداد مستوى الدخل قاد ذلك لارتفاع المدخرات، حيث يؤثر الإنفاق الحكومي على مستوى الادخار بشكل مباشر عبر تأثيره على الدخل من خلال تأثيره على الميل الحدي للادخار، كما أن نطاق ذلك التأثير يعتمد على طريقة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، وأن الإنفاق الحكومي يكون له أثر كبير عند استفادة أصحاب الدخول المرتفعة من الإنفاق الحكومي بسبب ارتفاع الميل الحدي للادخار لديهم، حيث أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يتخذ صورة الخدمات العامة بالإضافة إلا أنه يمكن يتخذ شكل إعانات لدعم أسعار السلع الضرورية، وذلك بطبيعة الحال من شأنه أن يقود لرفع الدخول الحقيقية لأصحاب الدخل المحدود وهو ما يتطلب زيادة مدخراتهم وبالتالي زيادة مستوى الادخار الكلي (منعم و نعمان، 2018).

5- أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي: يعرف الدخل القومي بأنه التعبير النقدي لمجموع السلع والخدمات الصافية التي ينتجها الاقتصاد الوطني خلال مدة معينة غاليا هي سنة، ويقصد بإعادة توزيع الدخل القومي تدخل الدولة بقصد اجراء تغير في توزيع الدخل القومي الذي تم من قبل هذا التدخل، ذلك أن هناك توزيعا أوليا للدخل بين أفراد المجتمع، وتهدف الدولة إلى إجراء تغيير في هذا التوزيع متوخية تحقيق غرض معين، ويمكن للنفقات الحكومية العمل على إعادة توزيع الدخول بين مختلف فئات وطبقات المجتمع وذلك بنقل الدخل من مجموعة أفراد أو فئة معينة إلى مجموعة أفراد أو طبقة معينة أخرى، وذلك يتوقف على الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المتوخاة من قبل الدولة وأيضا حسب الظروف الاقتصادية المختلفة لحالات الكساد أو التضخم أو الانكماش أو غيرها، وعلى ضوء ما سبق يجري توجيه النفقات الحكومية والأدوات المالية عموما نحو تحقيق الغايات المحددة، وغالبا ما تهدف الدولة من خلال نفقاتها الحكومية إما للوصول إلى التوزيع المتساوي أو إلى زيادة درجة التفاوت في التوزيع وذلك على الشكل التالي (بلقاسم، 1998، صفحة 42):

أ-النفقات الحكومية التي تهدف إلى التوزيع المتساوي: تتمثل هذه النفقات في الإعانات الاجتماعية التي تستفيد منها الفئات الفقيرة من المجتمع كمخصصات الضمان الاجتماعي والرواتب التقاعدية وكذا الإعانات الاقتصادية التي تهدف إلى مكافحة البطالة وتخفيض غلاء الأسعار، بالإضافة للنفقات الحكومية المقصود من ورائها توسيع القطاع العام وتقليص من دور القطاع الخاص باعتبار القطاع الخاص يحقق التفاوت الاجتماعي.

ب-النفقات الحكومي التي تهدف **لزيادة درجة التفاوت في التوزيع:** وتتمثل هذه النفقات في الإعانات التي تمنح بقصد تشجيع المشاريع الاقتصادية الخاصة، وكذا فوائد الدين التي يحصل عليها الأغنياء غالبا، وعموما يرتبط مفهوم النفقة الحكومية التي تهدف إلى زيادة درجة التفاوت في التوزيع بالأنظمة الاقتصادية المختلفة، ففي الدول الاشتراكية تتجه النفقات الحكومية لتقوية طبقة العمال وفي الدول الرأسمالية تتجه النفقات الحكومية لتقوية الطبقة الغنية أولا وذلك لتمكنها من الاستمرار في قيادة عملية التقدم الاقتصادي وتقف الدول النامية في وسط ذلك.

ثانيا: الأثار الاقتصادية غير المباشر للإنفاق الحكومي

كما أن للنفقات الحكومي أثار مباشرة فلها أثار غير مباشرة، ويطلق على هذه الأثار بأثر المضاعف والمتعلق بالأثر غير المباشر على الاستهلاك القومي، أما الأثار غير المباشرة على الإنتاج القومي فيطلق عليها أثر المسرع أو المعجل وفيما يلي استعراض كليهما:

1- أثر المضاعف

على اثر الأزمة الاقتصادية الحادة التي مست النظام الرأسمالي، وما أعقبها من حالة كساد كبير ظهرت نظرية الاقتصادي البريطاني جون مايناردكينز لتشكل منحى جديدا، ومنعطفا كبيرا في الفكر الاقتصادي، فقد

اعتقد كينز أن المشكلة لا تكمن في جانب العرض الكلي التي إهتمت بها النظريات والقوانين السابقة، بل تكمن في جانب الطلب الكلي، لذا كانت وجهة النظر الكينزية قد أعطت أهمية فائقة للإنفاق الحكومي، وكان الهدف الأساسي من ذلك هو زيادة الطلب الفعال كشرط ضروري لتحقيق معدلات نمو مثالية في الأجل الطويل، ويتم ذلك من خلال آلية المضاعف الذي يوضح اثر الإنفاق الحكومي على زيادة الدخل القومي، لهذا فالتوجه الكينزي يفترض أن سببية العلاقة تمتد من الإنفاق الحكومي إلي الدخل القومي.

إن فكرة المضاعف التي طورها كينز كانت ثمرة بحث الإنكليزي (Khan Richard) إذ يعتبر (Khan Richard) أول اقتصادي أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية (البيرماني، 2008، صفحة 162)، بالاستناد على فكرة الميل الحدي للاستهلاك، وتشير فكرة المضاعف لتحرك متغير إقتصادي نتيجة تغير عامل آخر، وطور الفكرة الاقتصادي Khan Richard في مقال نشره عام 1931 بعنوان The Relation of Home Investment to Unemployment، لدراسة العلاقة بين زيادة الاستثمار وزيادة التوظيف الكلي، حيث توصل إلى أن الزيادة في الاستثمار ستؤدي لزيادة مضاعفة في التوظيف الكلي، وبنفس الفكرة درس كينز أثر الاستثمار على الدخل فخلص لكون الزيادة الأولية في الاستثمار تؤدي لزيادة مضاعفة في الدخل القومي ($\Delta Y = K\Delta I$) (الحسن و الونداوي، 2013، صفحة 35)، ومنه يمكن تعريف أثر المضاعف على أنه: "عبارة عن أداة للنمو الاقتصادي، إذ أنه يوضح أثر تغير الاستثمار على الدخل الوطني، وبعبارة أخرى هو المعامل الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة في الاستثمار" (بن عزة و شليل، 2014، صفحة 66)، ومنه فقد كان تركيز (Kahn Richard) على مضاعف التشغيل أين عرف kahn بمضاعف التشغيل، الذي يوضح العلاقة بين الاستخدام الاولي الناتج عن النفقات الحكومية وبسببها، والاستخدام الكلي، ويحسب بالصيغة التالية (البيرماني، 2008، صفحة 162):

$$M_E = \frac{1}{1-\Delta ei}$$

حيث:

M_E: تمثل مضاعف الاستخدام؛

Δei: تمثل التغيير النسبي الاولي الذي يحصل في عدد المشتغلين في الاقتصاد بشكل مستقل.

أما كينز فقد وسع فكرة المضاعف من خلال نظرية مضاعف الاستثمار وأثره على الدخل القومي، في حين يميل الفقه الاقتصادي الحديث إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك، والإنفاق الحكومي، والتصدير (بن عزة و شليل، 2014، صفحة 66)، إذ أنه من منظور

الإنفاق يمكن تحليل الناتج المحلي الإجمالي إلى استهلاك خاص (C)، واستثمار خاص (I)، ونفقات حكومية (G) وصافي الصادرات (X–M)، ويمكن صياغة ذلك رياضيا بالمعادلة التالية:

$$GDP=Y= C + I + G + X–M$$

في حين يمكن التعبير عن تغيراتهم بالمعادلة التالية:

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta I + \Delta G + \Delta(X-M)$$

بحيث يشمل الإنفاق الحكومي (G) كلاً من الاستهلاك الحكومي (GC) والاستثمار الحكومي (GI) في البنية التحتية... إلخ، علاوة على ذلك، يمكن كتابة مضاعف الإنفاق الحكومي:

$$mg = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-(mpc+mpi)(1-t)}$$

حيث: (mpc) هو الميل الهامشي للاستهلاك، و(mpi) هو الميل الهامشي للاستثمار، وt هو معدل الضريبة الهامشي.

في الاقتصاد الحقيقي يختلف m_G باختلاف البلدان ومع مرور الوقت، لذلك من خلال الحفاظ على متغيرات الأخرى ثابتة، على المدى القصير سيعتمد حجم (ΔY) على حجم (ΔG) و(m_G)، فعلى سبيل المثال، إذا كانت (mpc + mpi) تساوي 0.8 ومعدل الضريبة 0.3، فإن النموذج البسيط يتوقع أن المضاعف الحكومي، سيكون 2.2727، وهو ما يعني انه في الاقتصاد المغلق فالزيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار مليون دولار، يمكن من الناحية النظرية توقع زيادة قدرها 2.2727 مليون تحدث في الناتج المحلي الإجمالي (Wang & Eskander, 2011, p. 5)، لذا فمضاعف الاستثمار عند كينز هو معامل عددي يبين مقدار الزيادة الكلية في الدخل القومي الناجم عن زيادة معينة في الاستثمار التلقائي (البيرماني، 2008، صفحة 162)، يشير مضاعف الإنفاق الحكومي الأكبر من الواحد الصحيح إلى أن الإنفاق الحكومي يزيد من الإنفاق المباشر ويحفز أيضًا نشاط القطاع الخاص. من ناحية أخرى، يشير المضاعف الأقل من الواحد الصحيح إلى حدوث مزاحمة للقطاع الخاص (A. Erickson, Owusu-Nantwi, & Owensby, 2015).

ويمكن توضيح الية عمل المضاعف بافتراض حدوث زيادة في أحد عناصر الطلب الكلي (على سبيل المثال الإنفاق الاستثماري) فسيؤدي لزيادة في الطلب على عناصر الإنتاج، (زيادة الدخول الموزعة) وزيادة الدخل القومي بمقدار الزيادة الجديدة في الإنفاق الاستثماري، وإن مالكي عوامل الإنتاج سيقومون بتوزيع الدخول الجديدة بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار وبمقدار يحدده الميل الحدي للاستهلاك، لأن الاستهلاك دالة للدخل C=f(y)، إذ أن الزيادة في الدخل ستؤدي لزيادة في الطلب الاستهلاكي على المدى القصير، غير أن عدم مرونة

الجهاز الإنتاجي أي بقاء العرض ثابتا سيؤدي لزيادة الأسعار، ومن أجل مواجهة الزيادة في الطلب يجب زيادة العرض الكلي وذلك من خلال التوسع في الإنفاق الاستثماري والاستخدام وهو ما سيؤدي بدوره لزيادة جديدة في الدخل والناتج وهكذا تستمر العملية، لكن تجدر الإشارة إلى أن الزيادة الحاصلة في الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الاستثماري تحصل بطريقة غير مباشرة أي تحدث بفعل زيادات متناقصة ومتلاحقة في الاستهلاك والدخل، وهذا التناقص راجع لكون الميل الحدي للاستهلاك محصور بين الصفر والواحد الصحيح، ومنه فإن الجزء من الدخل الذي لا ينفق سيتوجه للادخار، وبهذا ينتهي عمل المضاعف عند تحول كل الإنفاق الاستثماري الجديد إلى ادخار بفضل الميل الحدي للادخار، والحقيقة أن أي تغير في بنود الطلب النهائي لها تأثير مضاعف على الدخل القومي وبنفس اتجاه التغير، ولذا يمكن ذكر أنواع مختلفة من المضاعفات (مضاعف الاستثمار، مضاعف الاستهلاك، مضاعف الاستيراد، مضاعف الصادرات، مضاعف الإنفاق الحكومي) (البيرماني، 2008، صفحة 162)، وينظر إلى مقياسين للمضاعف، الأول هو مضاعف التأثير: نسبة التغيير في الإنتاج إلى التغيير في الإنفاق الحكومي في الفترة الأولى التي حدثت فيها صدمة الإنفاق الحكومي، المقياس الثاني هو المضاعف التراكمي، وهو نسبة التغيير التراكمي في الإنتاج إلى التغيير التراكمي في الإنفاق الحكومي (Tesfaselassie, 2013, p. 198).

لا يوجد إجماع نظري وتجريبي فيما يتعلق بحجم المضاعف المالي لتحقيق زيادة الناتج وخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل، ومع ذلك يمكن أن تكون المضاعفات المالية أعلى أو أقل عبر الزمن وعبر البلدان، وذلك لأن قيمة المضاعف المالي تعتمد على مجموعة متنوعة من العوامل مثل وجود الركود الاقتصادي وما إذا كانت السياسة النقدية أقل من الصفر أم لا، (Çebi, 2017)، ومنه فالنظرية الاقتصادية تقدم عددًا من الأسباب التي تجعل مضاعفات الإنفاق الحكومي تختلف بمرور الوقت. يمكن تقسيمها على نطاق واسع إلى مجموعتين (Glocker, Sestieri, & Towbin, 2019, p. 181):

أ- النظريات الدورية: قدمت النظريات الدورية ثلاثة تفسيرات رئيسية للتغير الزمني: الركود الاقتصادي، الاحتكاكات المالية، والحد الأدنى الصفري على أسعار الفائدة الاسمية، ووفقًا لفرضية الركود الاقتصادي، يجب أن تكون مضاعفات الإنفاق الحكومي أكبر في فترات الركود لأن الإنفاق الحكومي يمكن أن يحشد الموارد الخاملة دون توليد ضغوط تضخمية، في حين تؤكد نظرية الاحتكاك المالي على الوصول إلى الائتمان بدلاً من الموارد الخاملة، فالاحتكاكات المالية تعرقل وصول القطاع الخاص إلى الائتمان، والانفاق الحكومي يخفف من هذه الاحتكاكات من خلال تأثيره على استقرار الإنتاج، كما تفترض فرضية الحد الأدنى من الصفر أن البنوك المركزية عند الحد الأدنى للصفر لن تشدد السياسة النقدية لاحتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن الصدمات المالية الإيجابية، كما لو كانت ستفعل. قد ينتج عن ذلك مضاعفات أكبر.

ب – النظريات الهيكلية: تشمل تفسيرات الاختلاف الزمني في مضاعفات الإنفاق الحكومي الانفتاح التجاري ومقدار الحيز المالي، إذ تتنبأ نظرية التكامل التجاري بوجود اتجاه هبوطي في حجم مضاعفات الإنفاق الحكومي، حيث ينبغي أن يؤدي التكامل التجاري الأعلى إلى زيادة حصة دفعة الإنفاق الحكومي التي تتسرب إلى الخارج من خلال زيادة الواردات، ووفقًا لنظرية الحيز المالي، يجب أن تكون مضاعفات الإنفاق الحكومي أكبر عندما يكون لدى الحكومات المزيد من الوقت لتثبيت الدين بعد التوسع، أي عندما يكون الدين العام أو مدفوعات معدلات الفائدة على الديون منخفضة.

2- مبدأ المعجل

تؤدي النفقات الحكومية لإحداث أثارا غير مباشرة من خلال الزيادة التي تحدثها في الطلب على أموال الاستثمار، وهو ما يعرف بالاستثمار المولد أو ما يعرف بأثر المعجل أو المسرع، وأول من تطرق لمفهوم المعجل جاء من طرف الاقتصادي الفرنسي Aflalion سنة 1908، والصيغة الحديثة له تعد للاقتصادي الأمريكي J.M. Clark سنة 1917، والمقصود بالمعجل هو الأثار التي يتركها الإنفاق الحكومي على حجم الاستثمار، فزيادة الإنفاق الحكومي تؤدي للزيادة في الدخل القومي بفعل المضاعف، وهذه الزيادة في الدخل تؤدي لزيادة الطلب على وسائل الإنتاج بفرض عدم وجود مخزون منها، وهو ما يسمى بالاستثمار المشتق أو المولد، ومما سبق فإن المعجل يشير إلى أن الاستثمار الصافي دالة لمعدل التغير في الناتج الكلي وليس لمستوى الناتج الكلي، وبعبارة أخرى فإن المعجل يعبر عن قدرة الاقتصاد إشباع الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية المتولدة بفعل المضاعف من خلال التوسع بإنتاج السلع الإنتاجية الضرورية لإنتاج تلك السلع، فعند مستوى تقني معين للاقتصاد وعمل الجهاز الإنتاجي بكامل طاقته الإنتاجية فإن الزيادة في الناتج (Δy) ستحتاج لمقدار من المخزون الرسمالي (ΔK) والذي يساوي:

$$\Delta K = C. \Delta Y \ldots..(1)$$

حيث: C تمثل معامل رأس المال / الإنتاج

وباعتبار أن التغيير في المخزون الرأسمالي هو الاستثمار الصافي (I) فإن المعادة (1) ستصبح:

$$I=C. \Delta Y \ldots\ldots(2)$$

وهو التعبير الرياضي عن مبدا المعجل والذي يشير إلى كون التغير في الطلب على السلع النهائية يسبب تغير مضاعف في الاستثمار المسبب، وأن قيمته تعتمد على مقدار (رأس المال / الإنتاج)، ومنه فالمعجل عبارة عن ردة فعل لمضاعف سابق حيث أن الزيادة في الإنفاق تؤدي لزيادة الدحل القومي (ΔY) بفعل المضاعف ومنه زيادة في الطلب على الاستهلاكية (ΔD) مما يؤدي لارتفاع أسعارها (ΔP) مما يشجع المنتجين على زيادة

العرض (ΔS) مما يتطلب توسيع الطاقة الإنتاجية من خلال زيادة الطلب على السلع الإنتاجية أي الاستثمار في قطاع انتاج السلع الإنتاجية I، ما يؤدي لزيادة الدخل والطلب من جديد مولدا دورة جديدة من زيادة الدخل.

ولكي يؤدي المعجل هته الدورة لابد من توفر البيئة الاقتصادية الملائمة والتي تتمثل بكون القطاع المنتج للسلع الاستهلاكية يعمل بكامل طاقته، وان يقوم المنتج بعملية الاستبدال في كل سنة وحسب العمر الإنتاجي للماكنة مع وجود طاقة فائضة في القطاع المنتج للسلع الإنتاجية فضلا عن توفر عمل مضاعف سابق لأن المعجل هو رد فعل للمضاعف وتوفر احتياطي من مستلزمات الإنتاج تكفي لزيادة الإنتاج، وان يعتقد المنتجين ان التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية هي تغيرات دائمة وليست مؤقتة لكي يزيدوا من الطلب على السلع الإنتاجية، أما تأثير المعجل على الدخل القومي فيتوقف على معامل (رأس المال/الإنتاج) الذي يختلف من قطاع لآخر لذلك فالمعجل يختلف أيضا من قطاع لآخر، مما يقتضي ضرورة تقسيم التغيرات في الطلب على مستوى كل قطاع للتعرف على أثر المعجل بشكل دقيق (البيرماني، 2008، الصفحات 164-165)، ومنه يتضح أن مصطلح "المعجل" يعبر في التحليل الاقتصادي عن أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل، فالمعجل يبين أثر تغير الاستهلاك على الاستثمار

ومما يلاحظ هنا وجود تفاعل متبادل بين المضاعف والمعجل مما يحدث آثارا تراكمية في كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بشرط وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج (بن عزة و شليل، 2014)، ذلك أن زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية يؤدي إلى طلب مشتق على السلع الاستثمارية بكمية أكير، وعلى هذا فإن زيادة النفقات العامة تسمح بما تحدثه من زيادة في الاستهلاك بإحداث زيادة في الاستهلاك بكمية أكبر، ونشير هنا إلى ثلاث أمور أساسية (بلقاسم، 1998، صفحة 40):

أولا: أن هناك تفاعلا مبدئيا بين المضاعف والمعجل وهذا التفاعل المتبادل يحدث أثارا تراكميا في كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار.

ثانيا: من أجل حساب أثر كل من المضاعف والمعجل المترتب على الزيادة أو الانخفاض في النفقات الحكومية يجب الأخذ بعين الاعتبار مصدر تمويل هذه النفقات.

ثالثا: إن مبدأ المضاعف والمعجل يفرضان وجود جهاز إنتاجي مرن ليستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج، وهذا التحليل يلائم الدول المتقدمة على عكس الدول النامية التي تفتقر إلى الجهاز الإنتاجي المحكم.

المطلب الثالث: فعالية الإنفاق الحكومي

تجدر الإشارة إلى أن اقتصاد السوق يختلف في الوقت الحالي عن بداية القرن الماضي، وأن الدعوة للعودة نحو اقتصاد السوق ليس تهميش لدور الدولة الاقتصادي، فقد اتجهت العديد من الدول في الآونة الأخيرة على اعتماد سياسات اقتصادية بهدف تشجيع النمو الاقتصادي وتخفيض عجز الموازنة، بالإضافة إلى إصلاح القطاع المالي خصوصا ما تعلق بالبنك المركزي، حيث تضع الدولة أهدافها الاقتصادية وتسعى لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل السياستين المالية والنقدية، حيث تشكلان معا سياسات إدارة الطلب، والهدف هو الوصول إلى الإنتاج عند مستوى أقرب إلى التشغيل الكامل ومستوى معين للأسعار في الاقتصاد (جنيدي، 2009)، وحتى تؤتي برامج الإنفاق الحكومي ثمارها، يجب أن يتم اختيار التوقيت المناسب لإقامة المشاريع العامة، وانتقاء أولوية الإنفاق بعناية بحيث لا تكون منافسة لمشروع خاص، أي أن يكون انفاقا جديدا ليس بديلا عن إنفاق آخر (البطاينة، 2014، الصفحات 12-13)، وبهذا فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي ستحفز الطلب الكلي، ومع ذلك من المحتمل أن تتعقد تأثيرات الإنفاق الحكومي بعوامل مختلفة.

الفرع الأول: دور سعر الفائدة في الحد من أثار الإنفاق الحكومي (أثر المزاحمة)

إن نفقات الاستثمار الخاص لها دور مهم في سياسة النمو الاقتصادي، إذ تساهم هذه النفقات في تكوين رأس المال المادي، وبالتالي فإن الاستثمارات الخاصة على المدى الطويل لها تأثير على كل من النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية (YÄąlancÄą & MÃžcahit, 2016, p. 214)، ويمكن أن يكون للإنفاق الحكومي تأثير كبير على القطاع الخاص، فهناك وجهات نظر متضاربة حول ما إذا كان التأثير النهائي لهذا الإنفاق إيجابيًا أم سلبيًا بالنسبة للاقتصاد (Samuelson, 1939)، ولطالما اتُّهم القطاع العام بالانغماس في الاقتراض المفرط من المصادر المحلية وبالتالي خنق النمو من منظور المزاحمة، إذ يعتبر الإنفاق الحكومي والاقتراض العام وجهين لعملة واحدة، حيث يتم الاقتراض من قبل القطاع العام بشكل أساسي لتمويل النفقات (Gius، 2006)، فبينما تدعم وجهة النظر الكينزية فكرة أن السياسة المالية هي أداة فعالة لتحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي وتعزيز الطلب الكلي، تتنبأ النماذج الكلاسيكية الجديدة بأن فعالية السياسة المالية لا تزال محدودة، ويعتمد الاختلاف بين النموذجين النظريين بشكل خاص على استجابة الاستهلاك الخاص لصدمة السياسة المالية (Çebi, 2017)، فمن وجهة النظر الكلاسيكية، تقوم سلطة الاقتراض العامة بتجميع الموارد لاستخدامها الخاص، مما يترك القطاع الخاص بجزء أقل، ومن وجهة النظر النقدية فإن التوسع في الإنفاق الحكومي، يؤدي إلى إزاحة أو مزاحمة حجم معادل من النفقات الخاصة(Gius، 2006)، ولكي نكون أكثر تحديدًا، تأتي نتيجة الزيادة في سعر الفائدة من نظرية الأموال القابلة للقرض الكلاسيكية الجديدة (Bilgili, 2013)، إذ أنه من المرجح أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة عجز الميزانية، ولتمويل الإنفاق المتزايد تزيد

الحكومة الاقتراض، وبالنظر إلى العرض المحدود للأموال القابلة للقرض المتاحة ستؤدي الزيادة في الاقتراض الحكومي إلى رفع سعر الفائدة، مما يؤدي إلى استبعاد الإنفاق الخاص(Kandil, 2001)، كما يُزعم أن الجزء الأكبر من التأثير يقع على استثمارات الشركات في المصانع والمعدات، حيث تتنافس الشركات ضد الحكومة في أسواق السندات للحصول على كمية محدودة من الأموال، أين تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي في غياب أي تغيير في عرض النقود إلى زيادة الإنتاج والدخل وطلب المعاملات على النقود، وبالنظر إلى عرض نقدي ثابت ستؤدي الزيادة في طلب المعاملات على النقود وزيادة عرض الدين في السوق إلى دفع سعر الفائدة إلى الأعلى، وتؤدي الزيادة في أسعار الفائدة بدورها لتراجع إنفاق الشركات التجارية على المصانع والمعدات، وبناء المساكن، ومشتريات السلع الاستهلاكية المعمرة ما لم يتم توسيع المعروض النقدي أثناء العملية(Gius، 2006).

تخفف هذه القناة من الأثار التوسعية للزيادة في الإنفاق الحكومي على إجمالي الطلب، وبالمثل يؤدي انخفاض الإنفاق الحكومي إلى زيادة توافر الأموال القابلة للقرض وتقليل تكلفة الاقتراض، وبالتالي من المرجح أن يزداد الإنفاق الخاص خلال فترات الانكماش في الإنفاق الحكومي، قد تعوض استجابة الإنفاق الخاص للتغيرات في سعر الفائدة أثار الإنفاق الحكومي على إجمالي الطلب والتأثيرات اللاحقة على الإنتاج والسعر (Kandil, 2001)، ويطلق على ما سبق مصطلح " المزاحمة " والذي يعني التوسع من قبل القطاع العام (أو الموجه إداريًا) للاقتصاد على حساب القطاع الخاص (أو الموجه نحو السوق)" (Allan, Ashcroft, & Plotnikova, 2007).

في المقابل المزاحمة قد تحدث أيضًا بسبب الطريقة التي يتم بها تمويل الإنفاق الحكومي حتى عندما يكون هناك طاقة فائضة كبيرة في الاقتصاد، لذلك على سبيل المثال إذا تم الاحتفاظ بمخزون نقدي ثابت، فإن أسعار الفائدة سترتفع، مما يؤدي إلى استبعاد استثمارات القطاع الخاص، وعلى العكس من ذلك، إذا تم تمويل زيادة الإنفاق الحكومي من خلال زيادة الضرائب، فسوف ينخفض إنفاق القطاع الخاص مع أي زيادة في إجمالي الطلب لا تزيد وربما تقل عن الحافز المالي المباشر(Allan, Ashcroft, & Plotnikova, 2007) .

ومما سبق يمكن تعريف عملية المزاحمة بأنها عملية إبعاد للقطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، وهذه العملية تفترض بأن هناك ندرة في التمويل، وأن الإنفاق الحكومي ممول عن طريق فرض الضرائب أو الاقتراض العام والذي هو عبارة عن تحويل المواد النادرة من القطاع الخاص للقطاع العام (بن مسعود و بوثلجة، 2012، صفحة 25).

في المقابل يشكك بعض الاقتصاديين في أهمية التغيرات في سعر الفائدة استجابة للإنفاق الحكومي، حيث أنهم يلجؤون إلى التحجج بمعادلة ريكاردو للتأكيد على أهمية توقعات الإنفاق الحكومي المستقبلي على المدخرات الخاصة نظرًا للمخاوف بشأن عجز الميزانية، إذ يتوقع الاعوان الاقتصاديين الالتزامات الضريبية المستقبلية

المرتبطة بزيادة الإنفاق الحكومي، ووفقًا لذلك من المرجح أن ينخفض الاستهلاك الخاص (زيادة المدخرات الخاصة) استجابة لزيادة الإنفاق الحكومي، حيث يؤدي انخفاض الاستهلاك الخاص إلى اعتدال التوسع في الطلب وازدياد المدخرات الخاصة وبالتالي المعروض من الأموال القابلة للقرض، مما يقلل من ارتفاع سعر الفائدة بعد زيادة الإنفاق الحكومي، وعلى العكس من ذلك إذا توقع الاعوان الاقتصاديون حدوث انخفاض في الالتزامات الضريبية المستقبلية بعد انخفاض الإنفاق الحكومي، فقد يزيد (انخفاض) الاستهلاك الخاص (المدخرات الخاصة)، من المرجح أن تؤدي الزيادة في الاستهلاك الخاص إلى التخفيف من انخفاض الطلب. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي انخفاض المدخرات الخاصة إلى تقليل المعروض من الأموال القابلة للقرض وتعديل الانخفاض في معدل الفائدة في مواجهة صدمات الإنفاق الحكومي الانكماشية، يعتمد هذا الاتجاه على توقعات العملاء العقلانية للإنفاق الحكومي المتوقع (Kandil, 2001)،

وعلى الرغم من أن السياسة المالية الفضفاضة قد تؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص، إلا أن الإنفاق الحكومي قد يساعد في تطوير البنية التحتية لتشجيع الاستثمار الخاص. ومع ذلك، إذا لم تكن الزيادة في الإنفاق الحكومي مصحوبة بزيادة في الإيرادات الحكومية وتغير متناسب في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد يؤدي ذلك إلى خلق الدين العام والتضخم، علاوة على ذلك قد يؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي إلى زيادة الضغط على أسعار الفائدة وتثبيط الاستثمار الخاص إذا ظلت الحكومة غير قادرة على جذب التدفقات الخارجية، في ظل وجود تحويلات منخفضة قد يتضخم حجم الاقتراض إلى مستوى لا يطاق مما قد يؤثر على جهود الحكومة لاحتواء الضغط التضخمي وخفض مستوى الفقر في البلاد(Gius، 2006).

الفرع الثاني: دور مرونة الأجور والاسعار في الحد من أثار صدمات الإنفاق الحكومي

مع افتراض أن صدمات الإنفاق الحكومي موزعة بشكل متماثل حول اتجاه معين، أين يستند هذا الاتجاه إلى توقعات الوكلاء العقلانية للإنفاق الحكومي المتوقع، فإن الظروف على جانبي العرض و/أو الطلب قد تحد من آثار صدمات الإنفاق الحكومي التوسعية والانكماشية (Kandil, 2001).

ويتوقف اثر صدمات الانفاق الحكومي على مرونة الجهاز الإنتاجي والأجور، حيث أن أثر الطلب الفعلي ينقسم بين الإنتاج والاثمان، وهذا الانقسام يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي بحيث يزداد هذا الأثر في الإنتاج ويقل في الاثمان بمقدار درجة هذه المرونة، وعلى ذلك نجد أثر الزيادة في الطلب الفعلي تنصرف بصفة أساسية الي الاثمان في حالة التشغيل الكامل وإلى الإنتاج في حالة انتشار البطالة (قناوي، 2006، صفحة 64)، غير أن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي أي بقاء العرض ثابتا سيؤدي لزيادة الأسعار، ومن أجل مواجهة الزيادة في الطلب يجب زيادة العرض الكلي وذلك من خلال التوسع في الإنفاق الاستثماري والاستخدام وهو ما سيؤدي

بدوره لزيادة جديدة في الدخل والناتج وهكذا تستمر العملية، (البيرماني، 2008، صفحة 162)، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى أثبتت الظروف في سوق المنتجات أن الأسعار تتكيف بشكل غير متكافئ في مواجهة صدمات الطلب، حيث أن التحولات في إجمالي الطلب لها تأثيرات غير متماثلة على الإنتاج. فالانخفاض في إجمالي الطلب يقلل الإنتاج ويقلل من الأجر الحقيقي، في المقابل تعمل المرونة الأعلى للأسعار على تعديل الارتفاع في الإنتاج والأجور الحقيقية استجابة لصدمات الطلب التوسعية.

كما أنه في سوق العمل قد تثبت مفاوضات الأجور التعاقدية الضمنية أو الصريحة أن مرونة الأجور الاسمية غير متكافئة، وعدم التكافؤ هذا راجع بالأساس للإعدادات المؤسسية التي تميز مفاوضات الأجور والرواتب في الاتجاهين التصاعدي والتنازلي، كما يمكن أن تكون المرونة غير المتكافئة للأجور الاسمية استجابة داخلية لعدم اليقين الكلي. نظرًا لأن الأجور قد تكون ثابتة في الاتجاه الهبوطي، فإن الزيادة في الأجور الحقيقية تؤدي إلى تفاقم التأثير الانكماشي لصدمات الطلب السلبية على الإنتاج وتخفيف التأثير الانكماشي على الأسعار، وعلى النقيض من ذلك، فإن المرونة التصاعدية للأجور الاسمية تخفف من انخفاض الأجر الحقيقي وتوسيع الإنتاج، مما يسمح بزيادة تضخم الأسعار في مواجهة صدمات الطلب التوسعية(Kandil, 2001).

الفصل الثاني

التشغيل في ضوء المفاهيم النظرية

تمهيد:

عرف الانسان مفهوم العمل منذ الأزل وقد أخد عدة صور وأشكال الأمر الذي أثر على قيمة العمل ضيقا واتساعا، احتقارا وتقديسا، ويتفق الفكر الاقتصادي الحديث سواء الرأسمالي أو الاشتراكي على أن العمل هو العنصر الأساسي للإنتاج، كما يرتبط مفهوم التشغيل ارتباطا وثيقا بعنصر العمل، والذي يشكل بدوره القاسم المشترك بين كافة الأنشطة الاقتصادية، أما البطالة فتعزى إلى عدم القدرة على التشغيل وتوظيف الطاقات البشرية المتاحة في إطار نظام متكامل يراعى البعد الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، ولقد شكل العمل محور اهتمام الإنسان منذ القدم بمفهومه العقائدي، الاجتماعي والاقتصادي، ونتيجة لتطور واتساع دائرة الأنشطة الاقتصادية انتقل الاهتمام إلى مجال التشغيل، خاصة في ضوء الاختلالات التي عرفها ومازال يعرفها سوق العمل لمختلف اقتصاديات العالم.

حيث أنه وفي ظل النظام الاقتصادي العالمي الذي توالت عليه الازمات الاقتصادية والمالية. برزت أزمة خلق مناصب همل وهو ما زاد من حدة مشكلة البطالة في العالم، وجعلها من أهم المشاكل التي تعترض الحكومات بالدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء مما استوجب وضع سياسات للتشغيل نعمل على الرفع من مستوى الأداء الاقتصادي من خلال خلق مناصب شغل منتجة، وكذا ضبط سوق العمل

وللإلمام بالجانب النظري للتشغيل يتطرق يتناول هذا الفصل استعراض لبعض المفاهيم المرتبطة بالتشغيل بشقيه اللائق وغير اللائق، من خلال التعريف بكل من البطالة، العمل التشغيل وسوق العمل وكذا كيفية اكتساب التشغيل للسمة غير الرسمية، كما سيتتم تحليل التشغيل والبطالة من خلال كل من منحنى بيفردج والذي يدرس العلاقة بين البطالة والشواغر ومنحنى فيليبس البطالة والتضخم بالإضافة لقانون اوكن البطالة الإنتاج الحقيقي.

ولتحقيق ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول العمل، البطالة والتشغيل.

المبحث الثاني: تحليل التشغيل والبطالة.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول العمل، البطالة والتشغيل

يعد الاقتصاديون أربعة أهداف للاقتصاد الكلي تتمثل في كل من العمالة الكاملة؛ استقرار الأسعار؛ النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي، وعلى الرغم من وجود خلاف حول منح الأولوية في المعالجة لأي من هذه الأهداف، إلا أن كل الاقتصاديين أو أغلبهم متفقون تماما على أن العمالة الكاملة هدف مرغوب فيه، وتعتبر العمالة الكاملة مرغوبة أيضا بسبب عبء البطالة وما تلحقه بالمجتمع من خسارة تقع على هؤلاء الناس المتعطلين عن العمل، بالرغم من أن جزءا من العبء يزول بسبب المزايا التي تتحقق من التأمين ضد البطالة والمدفوعات التحويلية المختلفة (مايكل، 1999، صفحة 30)، وتحظى قضايا التشغيل بأهمية كبيرة من منطلق تركيزها على الموارد البشرية، ولا يقتصر هذا الاهتمام على المستوى المحلي بل يمتد إلى المستوى الدولي، بحيث اتخذ هذا الاهتمام مجالا أوسع يرتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية، ومن صور ذلك الاهتمام بضمان العمل لكل شخص يرغب فيه، بحيث يكون هذا العمل منتجا ويتم اختياره بحرية تامة (مولاي، 2012).

المطلب الأول: المفاهيم المرتبطة بالتشغيل

عادة ما تعتبر الحكومات عدد مناصب الشغل المستحدثة مؤشرا لنجاح سياساتها التشغيلية، على الرغم من أن عدد المناصب بصورته المطلقة غالبا ما ينطوي على تضليل، فهو لا يدلنا لا على مدى ديمومة هذه المناصب، ولا على مدى توافق متطلبات المنصب ومؤهلات شاغله، ناهيك بطبيعة العمل (لائق أو هش) ومستويات الرضا لدى المشتغل المتعلقة بالأجر وظروف العمل وغير ذلك من شروط العمل اللائق، ومما سبق تبرز الحاجة لاستجلاء مختلف المفاهيم والنظريات والمؤشرات المتعلقة بالتشغيل بشقيه اللائق وغير اللائق، وهذا ما سنحاول القيام به من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: التشغيل والعمل اللائق

لقد ظل التشغيل والبطالة محور اهتمام المفكرين الاقتصادين باختلاف خلفياتهم النظرية، وامتد الاهتمام لبعض المنظمات الدولية وصناع القرار في مختلف الأجهزة الحكومية في محاولة منهم لتفسير الخلل القائم في سوق العمل وطرح البدائل الممكنة لمعالجة هذه المشكلة التي باتت تهدد استقرار الكثير من الدول، وفيما يلي عرض لأهم المفاهيم المرتبطة بالتشغيل اللائق واستعراض مختلف النظريات المفسرة له.

أولا: العمل والشغل والمفاهيم المرتبطة بهما

يعرف العمل اصطلاحا بأنه ذلك الجهد الإنساني الفكري أو جسدي المؤدي لخلق المنفعة أو زيادتها (بن قويدر، 2014، صفحة 34)، سواء كان هذا العمل بصورة مستقلة أو مشتركة مع جهود آخرين، كما أن إطلاق مصطلح العمل على الجهد يتطلب توافر شرطان أساسيين في ذلك الجهد: أن يكون بشريا واختياريا (عبد العزيز، الطيب، و الميع، 2014).

تحمل كلمة العمل عند الاقتصاديين مدلولان رئيسيان: الأول هو العمل بمعنى كل جهد بشرى هادف إلى تحقيق غاية ذات قيمة، أما المدلول الثاني فهو العمال أنفسهم أي القوى العاملة ذاتها (ادريوش، 2013، صفحة 42)، وقد أعطت منظمة العمل الدولية للعمل اللائق تعريفا تم اعتماده من قبل المجتمع الدولي يقضي بأن العمل اللائق هو كل عمل منتج سواء قام به النساء أو الرجال في ظروف من الحرية والعدالة والأمن والكرامة الإنسانية، ويتضمن فرص العمل المنتجة التي توفر دخلاً مجزءا، والأمن في موقع العمل والحماية للعاملين وأسرهم، وفرص أفضل لتحقيق الذات وتطويرها وتشجيع الاندماج الاجتماعي، وأن تتاح للناس حرية التعبير والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم ويؤمن الفرص والمعاملة المتساوية للجميع، وبذلك ويقوم العمل اللائق على الركائز التالية: الحماية الاجتماعية؛ الحقوق في العمل؛ الحوار الاجتماعي، ويتضمن كل واحد من هذه الركائز عدداً من مؤشرات القياس فعلى سبيل المثال فإن الحقوق في العمل تضم اتفاقيات العمل الدولية التي عرفت باسم الاتفاقيات الكبرى وهي تلك التي تكون في مجموعها ما تم تسميته بالميثاق الأساسي لحقوق الإنسان في ميدان العمل وتتضمن: (الحرية النقابية، حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، إلغاء السخرية والعمل الجبري، إلغاء عمالة الأطفال، إلغاء التميز في النشاط والمهنة) (مولاي، 2012).

أما الشغل (الوظيفة): فيعرف بأنه ممارسة نشاط مأجور، ومنه فهو مرتبط أساسا بعنصر الأجر، وانطلاقا من تعريف العمل يمكن تعريف الشغل على أنه كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء أجر سواء كان بشكل دائم؛ عرضي؛ مؤقت أو موسمي (دادي عدون و العايب، 2010، صفحة 37)، ويرتبط مفهوم الشغل ارتباطا وثيقا بعنصر العمل، حيث أنه ونتيجة لتطورات معنية مرت بها المجتمعات الإنسانية، ظهر مفهوم الشغل كأساس لتطوير وترقية مفهوم العمل، أي بمعنى أوضح مفهوم الشغل هو نفسه مفهوم العمل بالمعنى الحديث المتمثل بصفة أساسية في قيام شخص بجهد معين يؤدي إلى خلق المنفعة، مقابل تمتع العامل بمجموعة من الحقوق مثل الحق في الحصول على الراتب أو الاجر، الحق في تحقيق أرباح خاصة بالنسبة للمشتغل لحسابه الخاص، الحق في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية وغيرها، إلى جانب مجموعة من المسؤوليات تقع على عاتقه أي المشتغل (جرفي ز.، 2020، الصفحات 4-5).

ثانيا: البطالة والتشغيل والمفاهيم المرتبطة بهما

يعتبر كل من التشغيل والبطالة وجهان لعملة واحدة، ولذلك فإن معالجة قضية التشغيل تقتضي من جهة تحليل مشكلة البطالة وأسبابها وبنيتها وهو ما يمثل جانب الطلب، ومن جهة ثانية تحليل احتياجات سوق العمل حجما ونوعا أي تحليل جانب العرض، وتنبثق أهمية هذا التحليل الثنائي من ضرورة تحقيق التوافق المستمر ما بين عرض العمل والطلب عليه من حيث الحجم والطبيعة (حسين، 2013، صفحة 132).

1- تعريف البطالة

وتعتبر البطالة وصمة اجتماعية وخلل اقتصادي واسع الانتشار في جميع بلدان العالم على نسب متفاوتة ولأسباب مختلفة وبنتائج متباينة وتكاليف باهظة (عجاس، 2016)، وتمثل البطالة الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة، وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات، خلال فترة زمنية محددة (كرمين و بقبق، 2018)، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور (مسعودي و عزي، 2019)، وتختلف تعاريف البطالة من منظمة إلى أخرى ومن تشريع لآخر، إلا أنها تصب في اتجاه واحد، إذ تعرف البطالة على أنها الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع (كسرى و طهراوي، 2014، صفحة 57)، كما تعرف البطالة اقتصاديا بأنها التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوى العاملة في مجتمع ما برغم القدرة والرغبة في العمل والانتاج (بن قويدر، 2014، صفحة 40)، ووفقا لهيئة الأمم المتحدة يكون في حالة بطالة كل شخص بلغ سن محددة ولا يقوم بأي عمل لا مأجور ولا حر رغم أنه متاح للعمل ويبذل جهدا في البحث عنه (جباري، 2015، صفحة 10)، وعلى نفس المنوال تعرف منظمة العمل الدولية البطال بأنه كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد شريطة أن لا يجد هذا العمل (كسرى و طهراوي، 2014، صفحة 57)، وينطبق هذا التعريف على الداخلين لسوق العمل للمرة الأولى وكذا على الدين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب (رمزي، 1998، صفحة 15)، ومنه فكونك عاطلاً عن العمل وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية هو نشاط، بمعنى أنت عاطل عن العمل فقط عندما لا يكون لديك وظيفة بينما تبحث بنشاط أيضًا عن وظيفة أو تحاول بنشاط أن تصبح صاحب عمل لحسابك الخاص (Knibbe, 2019, p. 114)، وبالتالي فإنه حسب تعريف المكتب الدولي للعمل، يجب توافر معايير ثلاثة كي يعد الفرد عاطلا وهي (مسعودي و عزي، 2019، صفحة 134):

-أن يكون عاطلا عن العمل أي لم يعمل ولو لساعة واحدة خلال الأسبوع الذي تم فيه التحقيق الاحصائي؛
-أن يكون متاحا للعمل؛
-أن يتخذ خطوات ملموسة للبحث عن عمل خلال الأربع الأسابيع التي تسبق الأسبوع المرجعي.

أما في الجزائر وحسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) يعتبر بطالا كل شخص توفر فيه الشروط التالية:

-أن يبلغ سن الخامسة عشر (15) وألا يتجاوز الأربعة والستين (64) سنة؛

-ألا يملك عملا ولو لمدة ساعة واحدة عند إجراء التحقيق الاحصائي؛
-أن يكون في حالة بحث عن العمل وقام بالإجراءات اللازمة للعثور عليه؛
-أن يكون على استعداد للعمل ومؤهلا لذلك.

والهدف من وضع هذه المعايير هو محاولة تقديم تعريف محدد وشامل للبطالة، وقابل للتطبيق في مختلف دول العالم، مما يمكن من توحيد طريقة قياسه في مختلف الدول لتسهيل عملية المقارنة، وإن كانت هناك بعض الاختلافات فيما بين الدول عند القياس بسبب اختلاف تحديد الفئة العمرية للأفراد داخل سن العمل والفترة التي تقاس خلالها البطالة.

الشكل رقم 05: المفهوم الرسمي للبطالة

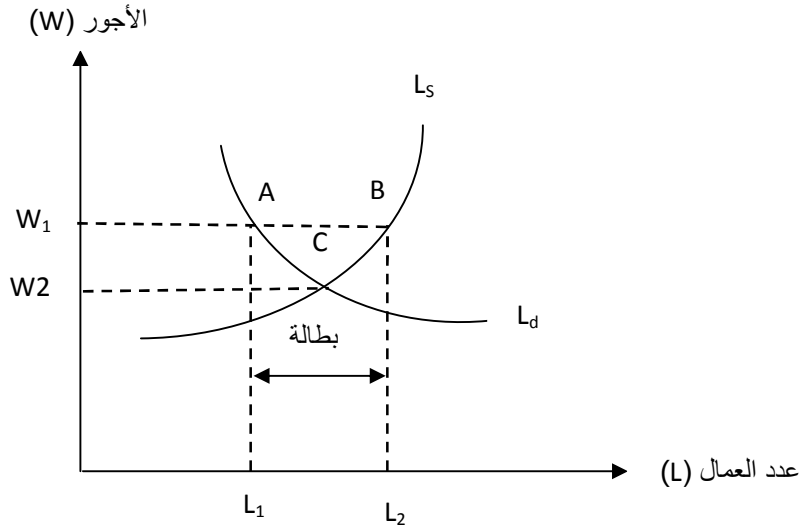

المصدر: زكرياء مسعودي، و خليفة عزي. (2019). اختبار علاقة فيليبس في الاقتصاد الجزائري بتطبيق نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2016). *مجلة التنمية الاقتصادية*(7)، ص 113.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن منحنى عرض العمل أكثر مرونة عند المستويات المنخفضة من الأجور، وتقل هذه المرونة تدريجيا إلى أن يصير عديم المرونة عند مستوى التوظيف الكامل، أما منحنى الطلب على العمل فيكون سالب الميل، وعند مستوى الاجر السائد في سوق العمل وليكن (W_1) مستوى التوظيف الفعلي والمحدد بالطلب على العمل (L_1)، بينما مستوى التوظيف الكامل فيتمثل بالمستوى (L_2)، وبالتالي تتمثل البطالة في الفرق بين مستوى التوظيف الفعلي ومستوى التوظيف الكامل، وتقاس بالمسافة (L_1L_2)، ومن ثم يمكن تعريف البطالة بأنها الزيادة في الكمية المعروضة من العمل عند تلك الكمية المطلوبة منه عند مستوى أجر معين، وبالتأكيد فإن تضييق الفجوة بين (L_1L_2) يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج ورفع معدل النمو الاقتصادي، وتعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم بأنها: "الحالة التي يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداما أقل من المستوى الكامل أو

الأمثل، ما يعنى كون الناتج الفعلي في هذا المجتمع دون الناتج المحتمل، ما يعني مستوى رفاهية أقل لأفراد المجتمع مما كان يمكن الوصول إليه" (مسعودي و عزي، 2019، صفحة 134).

ويضح مما سبق بأن البطالة تشكل عنصرا كبيرا من تكلفة دورات الأعمال، وبالتالي فإن فهم ديناميكيات البطالة وعلاقتها بالأداء الاقتصادي العام أمر حيوي، (Şahin, Tansel, & Berument, 2013)، إذ أن فقدان منصب عمل أهم تدفق داخل البطالة ويتبع تذبذبات الدورة التجارية والنمو في الاقتصاد، كما تنخفض معدلات إعادة الدخول إلى البطالة لأن الافراد يرون أن حظوظهم تقل في الحصول على منصب عمل عند ارتفاع معدلات البطالة وتدهور حالة أسواق العمل، وبالتالي فإن ارتفاع تدفقات الدخول للبطالة قد لا تكون السبب في ارتفاع البطالة (ادريوش، 2013، صفحة 40).

2-ماهية التشغيل

يأتي الاهتمام بقضية تشغيل القوى العاملة انطلاقا من أن حق العمل يعد مطلبا أساسيا لأفراد المجتمع جميعهم، حيث نجد أن الأنظمة والتشريعات الدولية قد التزمت بالنص على ضرورة وأهمية توفير العمل اللائق والمناسب للفرد، لذا نص الإعلان العالمي لحقوق الانسان في البند 23 فقرة 1 على: "أن لكل إنسان حق العمل وحرية اختياره.... وحق الحماية من التعطل" (ادريوش، 2013، صفحة 41).

أ-التعريف التقليدي والحديث للتشغيل

ينظر للتشغيل وفق المفهوم التقليدي على أنه تمكين الشخص من الحصول على العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب؛ التأهيل والتكوين، في حين أن التشغيل بمفهومه الحديث لا يحمل معنى مناقض للبطالة، فهو يحمل زيادة عن معنى العمل الاستمرارية في العمل وضمان التعليم والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته، والتي يجب على المؤسسة المشغلة الاعتراف بها، بالإضافة لإعطائه الحق في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية (بن عمار، 2020، صفحة 63)، ويمكن أن نميز بين مفهومي التشغيل والعمل فيما يلي (جرفي ز.، 2020، الصفحات 4-5):

-أن التشغيل يشير إلى جملة من الشروط والإجراءات التي تسبق عملية التوظيف، بينما يشمل مفهوم العمل المهام التي يتم تنفيذها بعد مرحلة التوظيف؛

- التشغيل له بعد معياري فهو يتحكم في ديناميكية وحركية اليد العاملة من وإلى سوق العمل دخولا وخروجا، بينما يمثل العمل بعدا إجرائيا باعتباره وسيلة وعامل للإنتاج، مثله مثل باقي عناصر الإنتاج الأخرى كرأس المال والعامل التقني؛

– ومنه يمكن القول أن التشغيل عامل إدماج، أما العمل فهو عامل إنتاج، لذا يسبق التشغيل العمل بالضرورة، حسب دور ووظيفة كل منها.

ب- القابلية للتشغيل

ظهر هذا المفهوم خلال القرن 19 في إنجلترا ثم انتقل وتطور لاحق في الولايات المتحدة الامريكية خاصة مع ارتفاع البطالة خلال الازمة الاقتصادية لسنة 1930، وكان في البداية التمييز بين العمال القابلين للتشغيل الذين تتوفر فيهم المؤهلات اللازمة لشغل منصب عمل قار، وبين الذين لا يملكون المؤهلات الكافية التي تساعدهم على تحصيل منصب عمل، وتعد القابلية للتشغيل مسألة جوهرية وأساسية للتقليل من البطالة والتحكم فيها خاصة البطالة الاحتكاكية والهيكلية، وعادة ما تعرف القابلية للتشغيل على اعتبارها "خصائص ضرورية توفر القدرة لشخص محدد للحصول على عمل في سوق الشغل" أو هي "امتلاك شخص لمجموعة من المؤهلات التي تمكنه من الحصول على منصب عمل ملائم" (قريمس، 2021، صفحة 13).

جـ - التشغيل الكامل

يقصد بالتشغيل الكامل من الناحية النظرية استخدام كل القوة العاملة المتاحة للمجتمع استخداما كاملا، بمعنى تحقيق معدل بطالة صفري (يونس، مندور، و السريتي، 2000، صفحة 45)، أما من الناحية العملية فالتوظيف الكامل لا يعنى القضاء على البطالة بل القبول بقدر ما من البطالة يسود في الاقتصاد القومي في أي فترة من الفترات وهو القدر الذي ينجم عن البطالة الاحتكاكية والهيكلية باعتبار أن هذين النوعين من البطالة لا يمكن تجنبهما بشكل كامل لانهما ينتجان عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي، ومنه فإنه عند مستوى التوظيف الكامل يكون معدل البطالة السائد هو حاصل جمع معدلي البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية وهو ما يطلق عليه بمعدل البطالة الطبيعي، وهو ما يعنى أن التوظيف الكامل يتحقق إذا ما كان معدل البطالة الدورية مساو للصفر، وعند مستوى التوظيف الكامل تكون أسواق العمل في حالة توازن، أين يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه ومنه فإن كل قادر على العمل وراغب فيه وباحث عنه ويقبل به عند مستوى الاجر السائد سيجد فرصة للعمل، في حين أولئك الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية سيحتاجون لبعض الوقت للتمكن من إيجاد العمل المناسب (رمزي، 1998، الصفحات 30-31).

د- محددات التشغيل

نحاول أستعراض فيما يلي أهم محددات التشغيل بالاعتماد على النظرية الاقتصادية، وذلك في النقاط التالية (مجاهدي و البشير، 2017، صفحة 85):

– **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يمثل مجموعة السلع والخدمات المنتجة خلال سنة، وله تأثير إيجابي على التشغيل وعكسي على البطالة، فانخفاض هذه الأخيرة ناجم

عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح، أي كلما ازداد حجم الناتج المحلي الإجمالي ارتفع معدل نموه أدى ذلك وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية لزيادة مستوى التشغيل والتوظيف نتيجة لخلق مزيد من فرص العمل الجديدة، مما يترتب عليه انخفاض كل من حجم البطالة ومعدلها، أي أن العلاقة المتوقعة بين معدل البطالة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تكون علاقة عكسية.

–معدل نمو الاستثمار القومي الحقيقي: تحدث البطالة لأسباب متعددة، ومن أهمها انخفاض معدلات الاستثمار كنتيجة للندرة النسبية في رأس المال وبالتالي عدم وجود فرص عمل جديدة، بمعنى آخر كلما ارتفع معدل نمو الاستثمار اتجه معدل البطالة إلى الانخفاض ومعدل التشغيل للارتفاع والعكس صحيح، لأنه كلما ارتفع الاستثمار ارتفع الطلب على العمالة وبالتالي خلق المزيد من فرص العمل الجديدة.

– معدل نمو الأجور الحقيقية: إن منطق فريدمان الخاص بالسياسة النقدية كان كالاتي: رفع الإنفاق في اقتصاد ما عن طريق السياسة الضريبية أو النقدية يؤدي إلى ارتفاع غير متوقع في معدل التضخم لكن الأجور لا تتفاعل بنفس السرعة مع الأسعار وبالتالي تصبح اليد العاملة رخيصة (هذا راجع إلى انخفاض الأجور الحقيقية) والطلب عليها يزداد والبطالة تتقلص، وبعبارة أخرى فإنه زيادة الأجور تؤدي في النهاية إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها، والعكس صحيح. ومن ثم فإن العلاقة المتوقعة بين معدل البطالة ومستويات الأجور الحقيقية ومعدلات نموها من جهة أخرى تكون علاقة طردية.

– معدل التضخم: لاحظ عالم الاقتصاد فيليبس في عام 1958 بأن هناك علاقة إحصائية عكسية بين معدل البطالة من جهة ومعدل التضخم من جهة أخرى، أي كلما ارتفع معدل التضخم انخفض معدل البطالة، مما يعني بأن هناك إمكانية المقايضة بين البطالة والتضخم، وعلى الرغم من الشعبية التي تمتع بها فيليبس إلا أنه قد تعرض لعدة اهتزازات منذ نهاية العقد الأول لظهوره على الساحة الاقتصادية، حيث أن العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم قد تعرضت لانتقادات لاذعة من طرف أنصار المدرسة النقدية وعلى رأسهم ميلتون فريدمان، وكان لفشل السياسة النقدية والمالية في حل عقدة التوفيقة "البطالة – التضخم" أن شجعت بعض الاقتصاديين أمثال فريدمان وفيليبس منذ منتصف الستينات على الاقتراح بقوة الاعتماد على سياسات الدخول للعلاقة "أجور–أسعار" أو على السياسات الهيكلية للعلاقة (عمل–سوق)، ومن هنا جاءت فكرة المفاضلة بين البطالة والتضخم بمتغيرات إضافية، حيث تم إضافة متغيرات تشير إلى الإنتاجية.

ثالثا: سوق العمل، سياسة التشغيل والمفاهيم المرتبطة بهما

غالبا ما يتداخل مفهوما العمل والتشغيل ويعود الاختلاف أساسا إلى الفترة المرجعية التي يقاس فيها حجم الثاني وإلى اعتبارات تتعلق بالعائد المادي، فالتشغيل يقود بالضرورة إلى مفهوم الموارد البشرية والقوى العاملة، وقد يعني التشغيل استخدام جزء من عمل اجتماعي يقوم به الشخص وهذا مناسب " لمنصب العمل " أو تنظيم

واستخدام قوة العمل على أحسن وجه، وبالمقابل يتطابق مفهوم التشغيل مع التوظيف إذ يرتبط كلاهما بالمنصب المالي وما يعنيه من اشتغال لمنصب عمل شاغر، ويرتبط التوظيف أساسا بالوظيفة التي يوفرها، والتي تعني بدورها مجموع ما يكلف به العامل من مهام وأعمال استنادا إلى خصوصية المنصب وما يتطلبه من مؤهلات (دادي عدون و العايب، 2010، صفحة 16).

1- ماهية سوق العمل

هو السوق الذي تباع وتشترى فيه خدمات العمل نتيجة التفاعل بين جانب الطلب المتمثل في أصحاب المؤسسات وجانب العرض الممثل في العاملين أو الباحثين عن العمل، أو هو الآلية التي تحدد مستويات الأجور والتوظيف (جباري، 2015، صفحة 15)، فهو بذلك تنظيم يكون فيه العارضين لخدمات عنصر العمل (العمال) والطالبين لهذه الخدمات (المنشآت) على اتصال ويلتقي بعضهم البعض من أجل تحديد كمية ونوعية عنصر العمل الذي سيتم توظيفه عند مستوى معين من الأجر خلال فترة زمنية معينة (عبد العزيز، الطيب، و الميع، 2014)، وتعتبر سلعة أو خدمة العمل مثلها مثل أي سلعة أخرى خاضعة لآلية السوق، أي عرض السلع التي يرغب البائع ببيعها بالسعر الموجود أو السائد في السوق، في مقابل الجانب الاخر يمثله (الطلب) وهو المشتري أو المستهلك الذي لديه الرغبة والقدرة الشرائية على شراء السلعة أو الخدمة المعنية (علي، 2011، صفحة 198)، والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدمته والمشتري هو صاحب العمل الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل (مصطفى، 2017، صفحة 33)، إذ يحدد نظريا في هذا السوق حجم الشغل والاجر التوازني (كسرى و طهراوي، 2014، صفحة 58)، فالسوق هو المسؤول عن توزيع العمال على الوظائف والمهن والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة، (بن قويدر، 2014، صفحة 35)، ويمكن التميز بين سوق العمل والأسواق الأخرى من جانب الطلب والعرض، فبينما يعكس الطلب على المنتج النهائي المنفعة النهائية المباشرة التي يحصل ليها المستهلك من السلعة، نجد أن الطلب المنتج على خدمات العمل لا يعكس منفعة مباشرة تعود إلى طالب العمل بمنفعة مباشرة، كما يلاحظ أيضا أن عرض العمل يعكس عدة حقائق مميزة عن عرض السلع والخدمات الأخرى إذ لا يمكن الفصل بين خدمات العمل والعامل الذي يقدمها فبائع خدمة العمل عليه القيام بتسليم الخدمة المباعة بنفسه أي ضرورة تواجده بنفسه طوال الفترة التي يقوم فيها ببيع خدمته (مصطفى، 2017، صفحة 35)، كما أن الثمن الذي يدفع في سوق السلع والخدمات يكون مقابل الحصول على سلع وخدمات، أما سوق العمل فالثمن الذي يدفع يكون مقابل الحصول على الجهد الذي يبذله العمال مع بقاء العمال مصدراً لذلك الجهد، ولذلك يستنتج أن العوامل غير النقدية مثل درجة المخاطرة وعدد ساعات العمل، تكون لها أهمية أكبر في سوق العمل مقارنة بسوق السلع والخدمات، كما أن سوق العمل يتميز أيضا عن غيره من الأسواق بمواصفات تعكس الطبيعة الخاصة به، فخدمة العمل هي السلعة محل التبادل في هذا السوق ولا يمكن فصلها عمن يقوم بتأديتها، هذا الترابط غير القابل للانفصال بين خدمة العمل التي تباع وتشترى في

السوق، والإنسان بطبيعته يعطي أهمية لعوامل كثيرة غير نقدية هذه الصفة لا وجود لها في الأسواق الأخرى مثل سوق السلع وسوق النقد هذه العوامل مثل ظروف العمل ومكانه وطبيعة العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة، (عبد العزيز، الطيب، و الميع، 2014):

ويختلف حجم سوق العمل حسب نوعية عنصر العمل (درجة التأهيل)، فالأشخاص ذوو المؤهلات العليا قد يتعدى سوق العمل بالنسبة لهم الحدود الجغرافية لبلادهم ويكون سوق العمل لهم سوقاً دولياً، أما الأشخاص ذوو التأهيل الأقل فيكون سوق عملهم في حدود بلادهم أو مناطقهم المحلية، أي أن سوق العمل ينقسم إلى عدة أنواع من الأسواق الفرعية طبقاً للمهارات المختلفة التي يكتسبها الأفراد وحسب نشاطهم الاقتصادي فنجد مثلا سوق عمل الأطباء وآخر سوق المهندسين، ومن أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق نذكر:

-**غياب المنافسة الكاملة عن سوق العمل:** وهذا يعني عدم وجود أجر واحد يسود السوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة في سوق العمل نقص المعلومات لدى العمال لقلة الحركة أو الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية، وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: شعور العامل بأن فرص العمل تقل أمامه كلما تقدم به السن؛ عدم شعور العامل بالرضا بكثرة تغيير المؤسسات التي يلتحق بها؛ تزايد المسؤوليات العائلية للعامل يدعوه للاستقرار وهذا لا يحفزه على كثرة التنقل؛ عوامل اجتماعية أخرى كالارتباط العائلي أو الارتباط بالمكان مما لا يحفزه إلى تغيير موقعه الجغرافي؛ مستوى قدراته وخبراته تؤثر في قدرته على الحركة خاصة الانتقال المهني فكلما زادت خبرة العامل في مهنة معينة أو كلما زادت المتطلبات التخصصية لمهنة معينة كلما ضاقت الفرص أمام العامل لتغيير مهنته.

-**ارتباط عرض العمل بسلوك العمال وتفضيلاتهم لفترات مختلفة،** بالإضافة إلى ذلك فإن عرض العمل يتأثر بعوامل أخرى كالتأمينات الاجتماعية والتأمين ضد البطالة ونظم المعاشات والإجازات وهذا يختلف بطبيعة الحال عن عرض السلع والخدمات الأخرى والذي يخضع فقط لظروف البيئة الاقتصادية للإنتاج.

-**يتأثر سوق العمل بالتقدم والتغير التقني** حيث تنعكس أثار التقدم على البطالة في سوق العمل في أحد مظهرين: إما في انتشار البطالة عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة وهذا يعني إلغاء بعض الوظائف في صورة الأداء البشري، أو في تغير متطلبات بعض الوظائف بظهور خبرات لم تكن موجودة ومستوى تعليمي أعلى بما يكفل سلامة التعامل مع الآلة.

-**خدمة العمل هي السلعة محل التبادل في السوق:** إذ لا يمكن فصلها عمن يقوم بتأديتها، وهذا الترابط غير قابل للانفصال بين خدمة العمل التي تباع وتشترى في السوق والانسان يعطي أهمية لعوامل كثيرة غير نقدية لا

وجود لها أصلا في الأسواق العادية الأخرى، كظروف العمل مثلا، ومكانه وطبيعة العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة (مصطفى، 2017، صفحة 33).

كما يتميز سوق العمل أيضا بالخصائص التالية (جرفي، بن عابد، و زروخي، 2019):

-ارتباط خدمة العمل بالعامل أي لا يمكن فصلها وذلك يعني أن هذه الخدمة تؤجر ولا تباع؛
-أن الطلب على العمل هو مشتق من الطلب على السلع والخدمات الاخرى؛
-عدم القدرة على تخزين هذه السلعة؛
-اختلاف قدرة أصحاب جانبي العرض والطلب التفاوضية؛
-اختلاف سبب وجود الجانبين المذكورين في السوق؛
-يتحدد نتيجة النشاط في سوق العمل من خلال عدد من العناصر وهي: التشغيل، البطالة، الاجور، النمو السكاني.

كما يجب التفرقة بين سوق الشغل وسوق العمل، فسوق العمل هو السوق الذي تباع فيه وتشترى خدمات العمل، والسلعة محل البيع هنا هي خدمات العمل وتكلفة شراء هذه الخدمات هي الأجور التي يقدمها أرباب العمل إلى العمال، ويمثل الطلب على خدمات العمل المؤسسات وقطاع الاعمال بينما تعرض خدمات العمل من طرف القوى العاملة (العمال، البطالين)، أما في سوق الشغل فتتبادل الأدوار بين المؤسسات والقوى العاملة فالمؤسسات التي تمثل الطلب على العمل في سوق العمل هي التي تعرض مناصب الشغل، بينما يمثل البطالين مع العمال الباحثين عن مناصب عمل جديدة طلب الشغل والسلعة محل التبادل في سوق الشغل هي مناصب الشغل (بن قويدر، 2014، صفحة 36)،

2- مفهوم سياسة التشغيل

تعبر سياسة التشغيل عن السياسة التي تتبناها الدول لمحاولة خفض نسب البطالة من خلال توفير فرص العمل والتوجيه الفعال للموارد البشرية عبر قنوات الانتاج، وهي جزء لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أ- تعريف سياسة التشغيل

تعرف سياسات التشغيل على أنها "تلك التشريعات والقرارات والاتفاقيات الرامية لتنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل، ومنه فسياسة التشغيل تتمثل في مجموع التدخلات العمومية في سوق العمل التي تهدف إلى تحسين آليات عمله بما يضمن التقليل من اختلالاته (دحو، 2016، الصفحات 33-34)، وتشكل سياسة التشغيل منظومة من الإجراءات النوعية المؤثرة على جهة الطلب والجزء الآخر على جهة العرض،

كما يكون التأثير على الجهتين معا (مولاي، 2012)، فسياسة التشغيل تعبر عن مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العامل مع احتياجات الإنتاج (حربي و هامل، 2020، صفحة 28)، وتمثل هذه السياسة في الواقع الوجه المقابل لسياسة مكافحة البطالة (حسين، 2013، صفحة 132)، في حين عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE سياسة التشغيل على أنها: "مجمل الوسائل المعتمدة من اجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الانتاج (رصاع و بوحركات، 2020، صفحة 508)، كما تستهدف سياسة التشغيل تصحيح الاختلالات الممكنة في سوق العمل.

وتعتبر سياسة التشغيل سياسة هيكلية (مغراوي، مختاري، و لقام، 2018، صفحة 12)، إذ لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية وكذلك هي ليست سياسة لسوق العمل، وإنما هي عبارة عن مجمعة من الاجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر، أي أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي ومن السياسات القطاعية، فضلا عن سياسة اقتصاد السوق، ويكون الهدف من هذه الاجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل، وتدخل هذه السياسة في سياق اجتماعي بمحاولة توظيف أكبر عدد من العمالة بغض النظر عن ظروف التي تمر بها المؤسسات، فهي سياسة سلبية قصيرة الاجل تهدف من خلالها السلطات العمومية إلى امتصاص أكبر قدر من القوى العاطلة، ويتنافى منطق هذه السياسة مع وجود أية ديناميكية في سوق العمل وبالتالي لا تؤدي شروط العمل دورا حاسما في عملية التوظيف، إذ تعكس سياسة التشغيل إيديولوجية النظام الاقتصادي السائد في أي دولة، ففي النظام الرأسمالي هي مجرد وسيلة لتحقيق غايات أخرى، أما في النظام الاشتراكي تمثل هدفا في حد ذاته، لذا لسياسة التشغيل أهداف مختلفة تتماشى حسب متطلبات التوجه الايديولوجي للنظام الاقتصادي (رصاع و بوحركات، 2020، صفحة 508).

ومنه فإن سياسة التشغيل هي مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقية الثلاثية الأطراف (الحكومة – أصحاب الأعمال – العمال) الهادفة لتنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل، كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية (حربي و هامل، 2020، الصفحات 27-28)، تعتبر سياسة التشغيل الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة، وفي إعداد وتكوين أفرادها، وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل (أفراد كانوا أو مؤسسات عامة أو خاصة)، وتعكس إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه، كما أنها تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق (عجاس، 2016)، وتهدف أيضا لإيجاد الاليات التي تسمح بخلق مناصب الشغل والتكفل بإدماج طالبي العمل سواء بصفة دائمة أو مؤقتة في اطار استراتيجية محكمة (دحو، 2016، صفحة 33).

وتتمحور سياسة التشغيل حول تحقيق هدفين أساسين يتمثلان في رفع عدد مناصب الشغل عن طريق خلق مناصب أكثر إنتاجية، مما يحقق زيادة في مداخيل المجموعات المحرومة وكذا استخدام أكفأ لقدرات العمال، إشراك كل فرد في الحياة الاقتصادية للمجتمع (حربي و هامل، 2020، صفحة 28)،

ب: تصنيف سياسات التشغيل

توجد العديد من معايير التي يتم استخدامها لتصنيف سياسات التشغيل لكننا هنا سنعتمد على تصنيف منظمة التعاون والتنمية بين صنفين من سياسات التشغيل الى سياسات نشطة أو محفزة وسياسات وقائية أو سلبية فق ما يلي:

-سياسات التشغيل النشيطة أو المحفزة: تهدف سياسة التشغيل النشطة لتصحيح إخفاقات سوق العمل وتتخذ هذه السياسات شكل خلق فرص عمل مباشرة لاستعادة قابلية العمال للتوظيف، وتدريب سوق العمل لمنح العمال المهارات المطلوبة من قبل الشركات، والوساطة الوظيفية لتحسين التوافق بين الباحثين عن عمل والوظائف الشاغرة مثل خدمات التوظيف التي توفر معلومات أفضل عن الوظائف الشاغرة، أو تساعد على تحسين فعالية البحث للعاطلين عن العمل (Fargues, Martin, & Bartolini, 2010, p. 53)، ويرى البعض أن سياسة التشغيل النشطة يجب اعتبارها حلول قصيرة الأجل للتغلب على إخفاقات سوق العمل، وبالتالي لا ينبغي المبالغة في تأثير هذه السياسات على خلق فرص العمل، كما يجب مواءمة هذه السياسات مع سياسات الاقتصاد الكلي لاستراتيجية توظيف وطنية تهدف إلى زيادة العمالة، ويجادل البعض بأن برامج سوق العمل الأكثر نشاطًا يتم توفيرها بشكل أساسي من خلال الهيئات الحكومية أو شبه الحكومية وتعاني من محدودية الكفاءة والاستهداف المنحرف، وتفشل هذه البرامج إما لأنها جاءت من أعلى إلى أسفل، أو لأنها نُفذت بشكل سيء (Fargues, Martin, & Bartolini, 2010, p. 53)، وتشمل هذه السياسات (مغراوي، مختاري، و لقام، 2018، صفحة 13):

-التدابير التي تشجع المؤسسات على التوظيف كالمنح المقدمة لتوظيف الشباب، تقليص تكلفة العمل والاعفاء من اشتراكات الضمان الاجتماعي؛

-أنظمة التكوين وإعادة تصنيف العمالة كالتكوين المهني، تحويل وإعادة دمج العمال المعنيين بالتسريح؛

-خلق فرص التوظيف في القطاعات غير المربحة، أو ادخال المزيد من المرونة في سوق العمل.

ولقد دعت كثيرا من المؤسسات في السنوات الأخيرة مثل (منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي OCDE (إلى زيادة استعمال السياسات الإيجابية لسوق العمل، ويرجع ذلك إلى اعتبارات تتعلق بالإنصاف والكفاءة. فأفقر العمال وأقلهم حظا هم عادة الذين يتعطلون عن العمل لمدة طويلة وتكون مهاراتهم محدودة. وكانت هذه السياسات شائعة بوجه خاص خلال الفترات التي شهدت تزايدا كبيرا في البطالة واستمرارها لأجل

طويل، فالسياسات الإيجابية لسوق العمل يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على سوق العمل بالإبقاء على حجم القوة العاملة خلال الفترات التي ترتفع فيها نسبة البطالة، فبرامج التدريب يمكن أن ترفع من إنتاجية العمال المستهدفين كما أن خدمات التوظيف يمكن أن تحسن من عملية الاختيار الملائم من خلال إعادة تخصيص العمال والكشف على العاملين، ومن شأن الخلق المباشر للوظائف أن يحدث نوعا من الاستقرار كما أن التدريب وحوافز الحركة وغيرها من خدمات التوظيف من شأنها تقليل الاختلالات البنيوية عن طريق تحسين التناسب بين الوظيفة وشاغلها، كما تؤدي السياسات الإيجابية كذلك إلى زيادة مستوى المهارات والإنتاجية، ويمكن لهذه السياسات أن تيسر عملية التكيف الاقتصادي البنيوي (التحولات بين القطاعات، الخصخصة، دورات الأعمال، متطلبات إعادة تكوين المهارات...إلخ) (مولاي، 2012).

-سياسات التشغيل الوقائية أو السلبية: تعمل للحد من أثار البطالة الناجمة عن التكييف الاقتصادي (كالتعديل الهيكلي بالجزائر)، تعمل على تكييف التكوين المهني مع حاجيات سوق العمل، وتتجلى هذه السياسة بتقديم اعانات اجتماعية مقابل تقليص العمالة (دحو، 2016، صفحة 34)، وتتلخص هذه السياسة حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في إجراءين هما (مغراوي، مختاري، و لقام، 2018، صفحة 14):

-**تعويضات البطالة:** تساهم هذه التعويضات في الحد من أثار فقدان مستوى الدخل للعاطلين عن العمل وتجنب تسارع الانكماش الاقتصادي، فارتفاع معدل البطالة يقلل بشكل كبير من مستوى الطلب يصاحبه انخفاض في الإنتاج، لذا ترمي سياسة التعويض للتقليل من حدة البطالة دون العمل عيى مكافحتها.

-**عرض العمل:** يمكن لسياسة التشغيل ان تشجع على الحد من عرض العمل من خلال العديد من الأساليب كتشجيع النساء على البقاء في المنزل، وضع التقاعد المبكر، والتشجيع على عودة العمال الأجانب إلى بلدانهم الاصلية.

رابعا: المعدلات المعبرة عن العمالة

تُقاس العمالة بمؤشرات مثل معدلات التوظيف أو البطالة، وهيكل الوظائف حسب الصناعات أو القطاعات الاقتصادية أو السمات الديموغرافية، إلخ. (Manh, Dao, & Van Ngoc, 2014, p. 42)، ويصعب في الدول النامية والتي تتميز بمحدودية نظم المعلومات الخاص بها تحديد وتغطية جميع مؤشرات سوق العمل، ومع ذلك فإن العديد من هذه البلدان تجمع معلومات عن سوق العمل من خلال الدراسات الاستقصائية للأسر من حيث الحالة المعيشية، تعداد السكان، السجلات الإدارية والمنشآت المتواجدة في السوق (كنتاش، 2021، صفحة 103)، ولكن وقبل الخوض في هذه المعدلات نحاول في البداية شرح هيكل وبنية السكان.

1- هيكل وبنية السكان: يتكون مجموع سكان بلد ما من السكان النشطين (PA) والسكان غير النشطين (PNA)، وفيما يلي استعراض لتعريفهما (بن قويدر، 2014، الصفحات 37-38):

أ- السكان غير النشطين: وهي تلك الفئة من السكان التي لا تعمل ولا تبحث عنه وليست جاهزة لشغل منصب عمل، مثل ربات البيوت والأطفال دون سن 15 سنة وطلاب المدارس والجامعات، ويستثنى من هذه الفئة الطلبة الدين يعملون لقاء أجر في أوقات الفراغ، وكذا المتقاعدون والعاجزون عن العمل بسبب الشيخوخة أو العاهات البدنية، والذين لا يبادرون بالبحث عن شغل بإرادتهم أو لسبب قاهر (كالسجناء).

ب- السكان النشطين: أو القوى العاملة وهي الفئة التي تضم جميع السكان الذين هم في سن العمل، ويصرحون على أنهم يزاولون أو يبحثون عن نشاط مهني مقابل أجر، وبهذا يمكن تقسيم هذه الفئة لقسمين:

- المشتغلون: ويعرفهم المكتب الدولي للعمل بأنهم جميع الأشخاص الذين يصرحون أنهم مارسوا نشاط اقتصادي خلال الأسبوع المرجعي للتعداد أو المسح، أي أن المشتغلون أو القوى العاملة المستخدمة هي التي يمارس أفرادها العمل فعلا من أجل الحصول على الكسب الذي يكون بشكل أجر أو راتب أو ربح أو حصة في الإنتاج.

- البطالون (العاطلون عن العمل): حسب المكتب الدولي للعمل يعتبر عاطلا كل شخص لا يزاول أي نشاط مقابل اجر نقدي أو عيني ولو لساعة خلال الأسبوع المرجعي للمسح، ويكون في حالة بحث عن العمل، على الأقل قام بالبحث عن عمل مرة خلال أسبوع السابق لليوم الأول من المسح، وتتكون هذه الفئة بدورها من: العاطلين الذين سبق لهم وأن اشتغلوا ثم عادوا للبطالة بسبب التسريح أو الاستقالة أو انتهاء فترة العقد، وكذا العاطلين الذين لم يسبق لهم وأن اشتغلوا وذلك لأنها إما فئة جديدة الانتماء للسكان النشطين بحكم السن أو أنها لاقت صعوبة في إيجاد مناصب عمل.

الشكل رقم 06: تقسيم السكان في سوق العمل

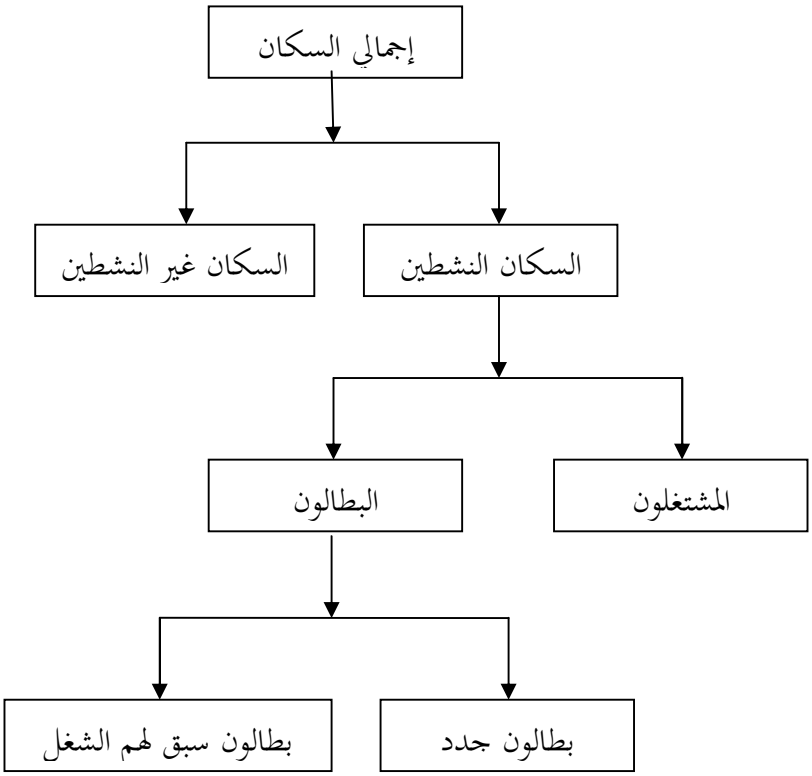

المرجع: من إعداد الطالب بناءا على ما سبق

2- معدلات قياس مؤشرات سوق العمل

فيما يلي استعراض لأهم المعدلات المستخدمة في قياس مختلف مؤشرات سوق العمل العمالة

أ–معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي: يمكن تحديد هذا المعدل بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي، وقد يحسب هذا المعدل حسب الجنس أو العمر أو الجنسية أو الحالة المدنية، وهو ما يساهم في تحليل وفهم التركيبة الوظيفية للسكان بصورة أكثر تفصيلا بسبب تداخل عوامل كثيرة في تحديده ويمكن حساب نوعين من معدلات مشاركة في قوة العمل (ادريوش، 2013، صفحة 21):

– معدل النشاط الاقتصادي الخام: يستخدم هذا المعدل لقياس حجم قوة العمل كنسبة من مجموع السكان ويؤثر في هذه النسبة عاملان: الاستعداد التام للإسهام في قوة العمل؛ والعوامل الديمغرافية، ولاسيما التركيب العمري والجنسي للسكان، وتقدم هذه الطريقة فكرة عن حجم السكان الذين يقومون بالعمل الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في المجتمع ويمكن حسابه كما يلي:

$$\text{معدل المشاركة في قوة العمل الخام} = \frac{\text{أعداد العاملين} + \text{أعداد المتعطلين}}{\text{عدد السكان من جميع الأعمار}} \; X \; 100\,\%$$

لهذا المعدل أهمية اقتصادية واضحة، فكلما ازداد هذا المعدل ازداد نصيب الفرد من الدخل الذي يمكن الحصول عليه عند مستوى معين من الإنتاجية ودرجة الاستخدام لقوة العمل،

– معدل النشاط الاقتصادي الصافي: والملاحظ أن هذا المعدل السابق يتأثر بالتركيب العمري للسكان لذا تم إيجاد مقياسا اخر لمعدل النشاط الاقتصادي يدعى معدل النشاط الاقتصادي الصافي أو المنقح، وهو يقيس مجموع القوة العاملة إلى السكان عند سن معينة ويحسب على النحو التالي:

$$\text{معدل المشاركة في قوة العمل المنقح} = \frac{\text{أعداد العاملين} + \text{أعداد المتعطلين}}{\text{عدد السكان في سن العمل}} \; X \; 100\,\%$$

ب– معدل البطالة: يعرف معدل البطالة TC كنسبة بين العمال العاطلين STR إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة PA أي:

$$TC = \frac{STR}{PA}$$

فإذا كان هذا المعدل صغيرا، فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل وإذا كان كبيرا معناه أن سوق العمل في حالة اختلال وعدم الاستقرار وأن مناصب العمل الشاغرة تملأ بسهولة، هذا المعدل يعكس نسبة المجموعة التي تكون في وقت معين راغبة في العمل لكنها لا تجد الفرصة (مجاهدي و البشير، 2017، صفحة 84)، ويعد معدل البطالة المؤشر الأكثر وضوحًا لصحة الاقتصاد، وهو الرقم الذي يتحدث عنه معظم الناس، سواء أكانوا متابعين عاديين للأخبار الاقتصادية أو من النخبة وصناع السياسات (Dorman, 2014).

جـ– معدل التشغيل (العمال): إن معدل التشغيل عبارة عن مقياس يبين لنا عدد المشتغلين من كل 100 فرد ومقلوبه عبارة عن معدل الاعالة أي عدد الافراد الذين يعيلهم شخص واحد بالمتوسط، وهو نسبة السكان المشتغلين من السكان في سن العمل ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة الموجودة وضعف هذا المعدل دلالة على هدر الموارد البشرية والتي من هي من أهم الموارد ويعبر عنه رياضيا بالصيغة التالية: (بن قويدر، 2014، صفحة 39):

$$TE = \frac{PO}{PAT}$$

تطبيقيا يعتبر معدل التشغيل كمكمل لمعدل البطالة بالنسبة للفئة النشطة أي معدل التشغيل (%) = 1-معدل البطالة (%) (شلالي، 2005، صفحة 11)، في حين يعبر معدل النشاط عن النسبة بين الفئة النشطة وفئة السكان الكلية حيث (شلالي، 2005، صفحة 11):

$$\text{معدل النشاط} = \frac{\text{الفئة النشطة } (Population\ Active)}{\text{الفئة الكلية } (Population\ Total)}$$

الفرع الثاني: التشغيل والعمل غير اللائق (غير الرسمي)

تحتوي جميع الاقتصادات من الأقل نمواً إلى الأكثر حداثة وثراءً على عناصر من النشاط الاقتصادي غير الرسمي، إذ تشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 60 ٪ من النشاط الاقتصادي غير محسوب في السجلات الرسمية لبعض البلدان في إفريقيا، كما يُعتقد أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في أوروبا الغربية يتراوح من 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سويسرا، وإلى ما يقرب من 30٪ في اليونان، وتشير التقديرات إلى أن حوالي 9٪ من النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة غير رسمي، إذ أنه بالنسبة للشركات الفردية تميل السمة غير الرسمية إلى فرض تكاليف أكثر ومحدودية الوصول إلى رأس المال، مما يحد من قدرتها على النمو، أما بالنسبة للعامل تعني السمة غير الرسمية إلى حد كبير أن تكون خارج ترتيبات الضمان الاجتماعي وأن تكون غير محمية من قبل تنظيم العمل (Jonasson, 2011, p. 430)، إذ أنه ونظرا لعجز الأنشطة الاقتصادية الحديثة التي ركزت عليها مجمل برامج وخطط التنمية على النمو بسرعة تتوافق مع ازدياد حجم السكان النشطين واستمرار النزوح الريفي إلى الحضر، وفي ضوء قصور المبادرات التنموية لدى السلطات الرسمية، لم يجد عدد كبير من السكان في توفير فرص العمل سوى الاعتماد على المبادرات الذاتية والمهارات والابتكارات لإثبات الذات والبقاء على قيد الحياة، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالقطاع غير المنظم الذي يضم العديد من الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل والتي أصبحت المصدر الرئيسي للعاملين فيها سواء كانوا من الشباب المتعطلين الباحثين عن أول عمل لهم أو المتسربين من المدارس أو أيضا العاطلين من عمال القطاع الحديث من ضحايا تطبيق سياسات إعادة الهيكلة والخصخصة (منظمة العمل العربية، 2009).

أولا: الاقتصاد غير الرسمي

كان أول من صاغ مصطلح "القطاع غير الرسمي" هو عالم الأنثروبولوجيا "كيث هارت" في سبعينيات القرن الماضي وذلك لوصف نطاق النشاط الاقتصادي غير المسجل في أكرا بغانا، حيث أصبح يُستخدم مصطلح "القطاع غير الرسمي" لوصف أنشطة العمال الفقراء الذين عملوا بجد للبقاء على قيد الحياة وتلبية احتياجاتهم الخاصة، والذين لم يتم تسجيلهم أو تنظيمهم من قبل سلطات الدولة، ومن ثم أصبح هذا المفهوم جزءًا مهمًا من الاقتصاد وجذب انتباه السياسيين والباحثين الاقتصاديين، علاوة على ذلك واستناداً إلى تقرير كينيا أجرت منظمة

العمل الدولية العديد من الدراسات حول القطاع غير الرسمي (1993، 2002، 2003)، حيث أدخلت تطورات جديدة في هذا المجال في كل مرة (Bensmina, 2019, p. 24)، كما أنه عند دراسة الاقتصاد غير الرسمي لابد الإشارة إلى مدى تعقيد الظاهرة المراد دراستها، حيث تعددت التسميات لهذا الاقتصاد كقطاع سري، غير رسمي، غامض، ثانوي، موازي، قطاع غير منظم.... إلخ، هذا التعدد في التسميات يدل بوضوح على صعوبة استيعاب هذه الظاهرة، وبالتالي من الضروري التمييز بين مفهوم الاقتصاد السري والاقتصاد غير الرسمي، إذ أنه غالبًا ما يفرق بينهما بالاعتماد على معيار درجة عدم الشرعية، فالقطاع غير الرسمي هو الذي لا يخضع إنتاجه وتوزيعه للسلع والخدمات التي يقوم بها عمال غير رسميين للمتطلبات القانونية والإدارية التي تفرضها الدولة، فلا يُنظر إلى أنشطته على أنها غير مشروعة حتى لو اعتُبرت غير قانونية، على العكس من ذلك، في سياق الاقتصاد السري تعتبر بعض الأنشطة غير الرسمية غير قانونية وغير مشروعة، وفي هذا الصدد يمكننا الاستشهاد ببعض المنتجات غير القانونية للسلع والخدمات غير المصرح بها بموجب القانون، مثل: الاتجار بالمخدرات وأسلحة الحرب والبغاء والتزوير والفساد، وهي في الأساس إجرامية وتحدث في سوق غير قانوني... وعلى نفس المنوال، تعتبر الأنشطة الأخرى قانونية تمامًا ولكنها تمثل جوانب غير قانونية، هذه هي حالة رواد الأعمال الرسميين الذين يخفون جزءًا من إنتاجهم أو كله أو الذين لا يعلنون عن عدد العمال المستخدمين أو الذين ينتهكون معايير العمل (احترام الحد الأدنى للأجور، وساعات العمل، وما إلى ذلك) وهذا من أجل تجنب دفع المزيد من الضرائب، هذه الأنشطة الأخيرة هي جزء من الاقتصاد السري ويجب عدم الخلط بينه وبين القطاع غير الرسمي، وبالعودة إلى تعريف القطاع غير الرسمي نفسه يجب القول إنه منذ أن وُلد هذا المفهوم (1972)، لم تتوقع عمليات تطويره ولكن دون أن تنجح في إزالة الغموض المرتبط به، حيث أن تعقيد هذه الظاهرة لا يأتي فقط من عدم تجانس الأنشطة غير الرسمية في العديد من القطاعات المرتبطة بهذه الأنشطة (الإنتاج، التجارة، الخدمات، إلخ)، ولكن أيضًا من أساليب ممارسة هذه الأنشطة، والتي من الصعب للغاية تحديد مجال تعريف القطاع غير الرسمي، وتطوير التحليل النظري وأدوات القياس الملائمة لكل قطاع من قطاعات القطاع غير الرسمي، وأخيراً تصميم طرق نهج فعالة لجمع البيانات عن القطاع غير الرسمي، هذا هو سبب ظهور الأسئلة دائمًا حول النهج المناسب الذي يجب تفضيله عند الاقتراب من دراسة القطاع غير الرسمي، سواء من حيث اختيار المعايير لتحديد القطاع غير الرسمي، أو وحدة التحليل التي يجب الاحتفاظ بها، وتجدر الإشارة إلى أن الأنشطة الزراعية والعمل في المنزل مستثناة من نطاق هذا التعريف للقطاع غير الرسمي(BOUNOUA, 2014, p. 6)، وحتى اليوم يواجه المؤلفون الذين يحاولون قياس الاقتصاد غير الرسمي صعوبة وضع تعريف دقيق للاقتصاد غير الرسمي، ووفقًا لتعريف شائع الاستخدام فإنه يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة حاليًا والتي تساهم في الناتج القومي الإجمالي المحسوب رسميًا، كما يعرف بأنه "إنتاج قائم على السوق للسلع والخدمات، سواء كانت قانونية أو غير قانونية، والتي لا يتم الكشف عنها في التقديرات الرسمية للناتج المحلي الإجمالي"، بعبارة أخرى، فإن أحد أوسع التعريفات هو: تلك الأنشطة

الاقتصادية والدخل الناتج عنها والتي تتحايل على اللوائح الحكومية أو الضرائب أو المراقبة أو تتجنبها بطريقة أخرى" ويشمل الاقتصاد غير الرسمي كل الإنتاج القانوني القائم على السوق للسلع والخدمات التي يتم إخفاؤها عمدًا عن السلطات العامة للأسباب التالية (Schneider, 2014, p. 228):

-تجنب دفع ضرائب الدخل أو القيمة المضافة أو غيرها من الضرائب؛
-لتجنب دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي؛
-تجنب الاضطرار إلى تلبية بعض المعايير القانونية لسوق العمل، مثل الحد الأدنى للأجور، والحد الأقصى لساعات العمل، ومعايير السلامة، وما إلى ذلك؛ و
-تجنب الامتثال لالتزامات إدارية معينة، مثل ملء الاستبيانات الإحصائية أو غيرها من النماذج الإدارية.

وقد عرف مكتب العمل الدولي الاقتصاد غير الرسمي بأنه جميع الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها العاملون والوحدات الاقتصادية الذين يكونون قانونيا أو عمليا غير مشمولين بما فيه الكفاية بالترتيبات الرسمية ولا تندرج انشطتهم ضمن القانون، ما يعني اشتغالهم خارج حيز القانون، ما يعني أن جميع النشاطات الاقتصادية التي تحدث خارج محال الاقتصاد الرسمي (غير المسجلة) تساهم في إجمالي الناتج القومي المحسوب رسميا(الدلابيح، 2019، الصفحات 8-9)، و إذا احتفظنا بالمعايير التي اقترحها تقرير كينيا (1972)، يتم تحديد القطاع غير الرسمي على أساس الخصائص التالية: - سهولة الوصول إلى الأنشطة؛ -استخدام الموارد المحلية؛ -الشركات المملوكة للعائلة؛ - نطاق محدود من العمليات؛ -تقنيات كثيفة العمالة؛ -المؤهلات المكتسبة خارج النظام المدرسي الرسمي؛ - الأسواق خالية من جميع اللوائح ومفتوحة للمنافسة (BOUNOUA, 2014, p. 4).

ثانيا: مفهوم العمل غير اللائق (غير الرسمي)

إن الحديث عن العمل غير الرسمي يعتبر بمثابة الاعتراف بعدم نجاعة وفعالية القطاع الرسمي، وهو الأمر الذي دفع بالمفكر الجزائر "أحمد هني" بالقول بأن الدولة لا ترى هذه النشاطات أو لا تريد رؤيتها (عزوز، 2015، صفحة 13)، ويعتبر مفهوم العمالة غير الرسمية واسع جدا فهو يشمل جميع الوظائف غير المحمية سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، ومن هنا فإن مصطلح العمالة غير الرسمية يتضمن عدة تسميات منها العمالة غير المنتظمة، العمالة غير المسجلة، العمالة المخفية، العمل غير المعلن عنه، وتوظيف الظل (الدلابيح، 2019، الصفحات 8-9)، وحسب البنك العالمي فإن العمل غير الرسمي يتحدد وفقا لثلاثة خصائص رئيسية: أولها عدم التسجيل وعدم التصريح لدى مصالح الضرائب سواء لأصحاب المهن الحرة أو أرباب العمل؛ وكذا عدم الانتماء لأي صندوق من صناديق الضمان الاجتماعي؛ وأخيرا حجم وطبيعة نشاط المؤسسة (عزوز، 2015، صفحة 13)، ووفقًا لمنظمة العمل الدولية تتألف العمالة غير الرسمية بأجر من العاملين في المؤسسات غير الرسمية بالإضافة إلى أنواع مختلفة من العمال غير الرسميين بأجر والذين يعملون في مؤسسات رسمية أو أسر أو ليس لديهم صاحب

عمل ثابت، ويشمل هؤلاء: العمال المنزليين، والعمال غير المصرح بهم، والعاملين بدوام جزئي أو مؤقت دون عقود مضمونة أو مزايا العمال أو الحماية الاجتماعية، ومن بين الموظفين غير الرسميين الباعة الجوالين وكذلك الأفراد العاملين لحسابهم الخاص الذين يمتلكون مشاريع صغيرة وموظفوهم بأجر وأقاربهم الذين لا يتقاضون رواتب، ومما سبق فإن مفهوم العمالة غير الرسمية يشير إلى الجزء المهم من القوى العاملة العالمية التي لا تزال خارج عالم الوظائف بدوام كامل ومستقرة ومحمية بغض النظر عما إذا كانوا يعملون في القطاع الرسمي أو غير الرسمي.

يرى بعض المراقبين والاستشاريين وصانعي السياسات أن الطابع غير الرسمي – على الأقل في حالة العاملين لحسابهم الخاص غير الرسميين – يجب أن يُفهم على أنه شكل من أشكال ريادة الأعمال الناشئة من جانب الأشخاص ذوي المستويات المنخفضة من الدخل والتعليم الذي يفضل الاستقلالية وفرص المبادرة المرتبطة بالتجارة والإنتاج غير النظاميين على العمل بأجور منخفضة وخاضع للرؤساء في الشركات أو المهن في القطاع الرسمي، يصور هذا النهج سوق العمل غير الرسمي كقطاع غير منظم في البلدان النامية، وكبيئة لريادة الأعمال الطوعية لأصحاب الأعمال الصغيرة في البلدان المتقدمة، والمقصود هنا هو أن الأفراد يختارون وضع أنفسهم في القطاع غير الرسمي بسبب المزايا النسبية التي يوفرها، بما في ذلك الأرباح المرتفعة نسبيًا(Temkin, 2009) ، ومن شأن ذلك أن يدعم العمالة غير الرسمية كملاذ أخير لتجنب البطالة، ويتيح معيار عدم الانتساب إلى الضمان الاجتماعي التعرف على العمالة غير الرسمية (Bensidoun & Souag, 2013)، ويُعتبر الموظفون يعملون في وظائف غير رسمية إذا كانت علاقة العمل الخاصة بهم في القانون أو الممارسة لا تخضع لتشريعات العمل الوطنية أو ضرائب الدخل أو الحماية الاجتماعية أو استحقاق بعض مزايا العمل (إشعار مسبق بالفصل أو مكافأة نهاية الخدمة أو إجازة مرضية، وما إلى ذلك) (Williams, 2015, p. 334).

وقد عرّف العمل غير الرسمي من طرف المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل على أنه إجمالي عدد الوظائف غير الرسمية سواء تم تنفيذها في مؤسسات القطاع الرسمي أو مؤسسات القطاع غير الرسمي أو الأسر خلال فترة مرجعية معينة، وحسب هذا التعريف تشمل العمالة غير الرسمية (Bensmina, 2019, p. 25):

- العاملون لحسابهم الخاص في مؤسسات القطاع غير الرسمي الخاصة بهم؛
- أرباب العمل (العاملون لحسابهم الخاص مع الموظفين) في مؤسسات القطاع غير الرسمي الخاصة بهم؛
- عمال الأسرة المساهمون بغض النظر عن نوع المؤسسة؛
- أعضاء تعاونيات المنتجين غير الرسمية (لم يتم تأسيسها ككيانات قانونية)؛
- الموظفون الذين يشغلون وظائف غير رسمية على النحو المحدد وفقًا لعلاقة العمل (في القانون أو في الممارسة العملية، وظائف لا تخضع لتشريعات العمل الوطنية، أو ضرائب الدخل، أو الحماية الاجتماعية، أو استحقاق بعض مزايا العمل (إجازة مدفوعة الأجر أو إجازة مرضية، إلخ))؛

- العاملون لحسابهم الخاص الذين يعملون في إنتاج السلع حصريًا للاستخدام النهائي الخاص بهم وبأسرهم.

ويمثل القطاع غير الرسمي نسبة كبيرة من إجمالي القوى العاملة، فلا يقتصر الأمر على النشاط الزراعي فقط والذي يندرج في المقام الأول ضمن نطاق القطاع غير الرسمي، بل تتميز الأنشطة غير الزراعية الأخرى بقطاع غير رسمي كبير أيضًا، إذ أن جزء كبير من القطاع غير الرسمي يقع في قطاع الخدمات (Mitra & Aviral, 2013)، ومن أهم الأسباب والدوافع التي تؤدي للعمل بالطريقة غير رسمية نجد قلة العمل الرسمي في السوق وتفشي ظاهرة البطالة؛ وكذا أعباء قوانين الضرائب حيث يزداد الحافز للاتجاه نحو العمالة غير الرسمية كلما زادت معدلات الضرائب؛ وأيضا الحاجة إلى دخل إضافي وفوائد العمل لتكملة الإيرادات غير الكافية من العمالة الرسمية.

ومن إيجابيات العمالة غير الرسمية كونها تعد مصدر دخل وتأمين وسيلة للعيش، كما تعمل على التخفيف من حدة البطالة، وأيضا توفر فرص عمل للعمالة غير الماهرة التي يعجز القطاع الرسمي عن استيعابها ومنه تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني (الدلابيح، 2019)، وتظهر العمالة غير الرسمية درجة أعلى من المرونة في مواجهة الأزمة الاقتصادية، وهكذا كان القطاع غير الرسمي بمثابة حاجز للبطالة، ومع ذلك تميل الوظائف التي تم إنشاؤها في هذا القطاع إلى أن تكون ذات جودة منخفضة من حيث الأجور والاستدامة وظروف العمل، ومنه فحجم القطاع غير الرسمي مرتبط بشكل إيجابي بمعدل البطالة، إذ يغذي انتشار البطالة "جيش تحفظ" مستعد لقبول ظروف الهشاشة وعدم وجود مأسسة خاصة بالقطاع غير الرسمي (Fargues, Martin, & Bartolini, 2010, p. 48)،

يتم قياس العمل غير الرسمي من خلال مؤشر وحيد يتمثل في عدم الانتساب إلى صندوق الضمان الاجتماعي بالنسبة للفرد العامل، أو من خلال مطابقة الفئة النشطة الشغيلة مع الفئة العاملة في القطاع الرسمي المحدد انطلاقا من احصائيات الطلب على العمل الموجودة على مستوى الدواوين الرسمية، أو بالتوجه مباشرة إلى الاحصائيات الخاصة بالمؤسسات ومختلف السجلات الإدارية (كسرى و طهراوي، 2014، صفحة 57)، فوفقًا لتقرير منظمة العمل الدولية يقوم الاقتصاد غير الرسمي بتوظيف 61٪ من العمال في جميع أنحاء العالم، و93٪ محرومون من حقوقهم القانونية والحماية الاجتماعية، والأسوأ من ذلك أن نصف العمال لديهم وظائف غير رسمية إذا تجاهلنا الزراعة، 85٪ من الوظائف في إفريقيا غير رسمية، و68٪ في آسيا والمحيط الهادئ، و68.6٪ في الدول العربية، و25٪ في أوروبا وآسيا الصغرى (Bensmina, 2019, p. 24)،ويمكن اجمال أهم الفروق بين التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجول التالي:

الجدول رقم 02: الفرق بين التشغيل الرسمي والتشغيل غير الرسمي في الجزائر

	التشغيل الرسمي	التشغيل غير رسمي
الأهداف الاساسية	تعظيم الأرباح السوق	الحصول على أرباح من السوق
السوق	-نشاط قانوني مع وجود نقابات -تطبيق تشريعات العمل -تمويل محلي او خارجي (قروض او غير ذلك) -دفع الضريبة -العمل بالأجر والتقاعد	-عدم احترام القوانين -عدم وجود تشريعات -تمويل ذاتي -عدم دفع الضريبة (التهرب) -عمل ذاتي
تركيبة السوق	-وجود حاجز لممارسة النشاط -علامات المنتوجات مسجلة -سوق المحمي (ترخيصات، ضرائب، تأمينات)	-عدم وجود حواجز -منتوجات حرفية -سوق غير محمي
التكنولوجيا المستعملة	-الات عصرية مستوردة -استعمال شديد لرأسمال -التعليم والتكوين الرسمي	-الآلات تقليدية -استعمال شديد للعمل -تعليم متدني

المصدر: عائشة بن النوي. (2019). ظاهرة التشغيل غير الرسمي في الجزائر. *مجلة آفاق للبحوث والدراسات*(3)، 162-178. ص166

ولقد اختلف الباحثون الاقتصاديون في تفسير ظاهرة العمالة غير الرسمية وعلاقتها بالاقتصاد الرسمي الى ثلاثة اتجاهات سنحاول إيجازها في ما يلي (Williams & Lansky, 2013, p. 363):

منظور التحديث: طوال القرن العشرين كان الاعتقاد السائد هو أنه مع تحديث الاقتصادات سيصبح الاقتصاد الرسمي أكثر هيمنة من أي وقت مضى، وأن العمالة غير الرسمية سوف تتلاشى، لذلك تم اعتبار أي استمرار للعمل غير الرسمي كإشارة إلى التخلف، من هذا المنظور يُنظر إلى العمال غير الرسميين على أنهم "فئة عمل متبقية"، والتي يُنظر إليها على أنها غير مهمة ومقدر لها أن تختفي، أي اعتبار العمل غير الرسمي "مجرد بقايا ماضٍ يتلاشى، ومع ذلك هناك الآن اعتراف بأن العمالة غير الرسمية منتشرة في كل مكان وواسعة بل ومتنامية بالنسبة للاقتصاد الرسمي في بعض البلدان.

منظور الاقتصاد السياسي: يجادل أحد التفسيرات بأن العمالة غير الرسمية ليست من مخلفات نظام الإنتاج السابق ولكنها جزء لا يتجزأ من ممارسات التراكم الحالية، ومنه فإن الاقتصاد غير الرسمي بعيد كل البعد عن كونه أثرًا لمراحل سابقة في التنمية الاقتصادية، وبدلاً من ذلك فإن السمة غير الرسمية هي جزء لا يتجزأ من عمليات التحديث، ومنه فانه من منظور الاقتصاد السياسي يعد مجال العمالة غير الرسمية ليس فقط عنصرًا رئيسيًا في الترتيبات الجديدة لتقليص الحجم والتعاقد من الباطن والاستعانة بمصادر خارجية التي ظهرت في ظل الرأسمالية

العالمية غير المنظمة، بل هو أيضًا وعاء يُلقى فيه العمالة الفائضة لكسب لقمة العيش في ظل عدم وجود وسائل بديلة للبقاء.

منظور ما بعد الحداثة: منذ مطلع الألفية ظهر منظور ثالث لا سيما فيما يتعلق بالاقتصادات المتقدمة، فإلى جانب العمل غير الرسمي الذي يحدث في إطار علاقات شبيهة بالسوق مدفوعة بالربح، فقد كشف هذا المنظور عن وجود عمل غير رسمي للحساب الخاص في البلدان المتقدمة لصالح الأقارب والجيران والأصدقاء والمعارف ولأسباب أخرى غير المكاسب المالية، بما في ذلك إعادة التوزيع والأسرة والمجتمع ومبررات التضامن، من هذا المنظور يتم اختيار العمالة غير الرسمية مرة أخرى طواعية، ولكن بدلاً من أن تكون قرارًا اقتصاديًا عقلانيًا فهي هنا مسعى مجتمعي قائم على التضامن.

ثالثا: اكتساب السمة غير الرسمية

فالاقتصاد غير الرسمي يعتبر رد فعل على السياسات الحكومية التي تفرض قيودا على المنافسة في الأسواق، إذ أن القيود الحكومية تؤثر في الأرباح النسبية بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، وبالتالي تخصيص الموارد فيما بينها، إذ تتدفق الموارد نحو القطاع غير الرسمي هربا من اللوائح والقيود التي يفرضها القطاع الرسمي، (برو، 2018، صفحة 170)، وتوجد السمة غير الرسمية في جميع أنحاء العالم، لكن حصتها في الاقتصاد تختلف من بلد إلى آخر اعتمادًا على درجة التنمية، حجم إنتاجية العمل، ومستوى المعيشة، التقاليد والخصوصية المحلية... إلخ (Marinescu & Mircioi, 2019, p. 256).

وقد شهدت التسعينيات القرن الماضي وتحت تأثير الأزمات في الاقتصادية تدفقًا كثيفًا للأشخاص من الاقتصاد المسجل رسميًا إلى القطاع غير الرسمي، ومع انخفض الوضع الاقتصادي والقانوني للموظفين خلال هذه الفترة، انخفضت الأجور الحقيقية بشكل حاد، وانتشرت البطالة على نطاق واسع، وكذا الإجازات الإدارية المطولة، والمتأخرات الضخمة للأجور، والافتقار شبه الكامل لحماية الموظفين في القطاع الخاص، وانخفاض الطلب على العمالة، كل هذه الظروف مهدت وأدت للتوسع السريع في العمالة غير الرسمية باعتباره مظهر من مظاهر آلية التنظيم الذاتي في الاقتصاد، وطريقة قسرية للناس للتكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في تلك الفترة، حيث ساهم القطاع غير الرسمي بشكل كبير في كبح الانخفاض الحاد في مستويات المعيشة ونمو البطالة، كما ساعد القطاع غير الرسمي على توسيع سوق السلع والخدمات، وإلى حد ما في تعزيز تنمية الأعمال التجارية الصغيرة، وخفف من عواقب الأزمة الاقتصادية في مجال العمل، ومع ذلك فقد أدى القطاع غير الرسمي إلى ظهور عدد من المشاكل الاجتماعية الحادة، إذ لا توجد ضمانات اجتماعية، ولا يوجد تنظيم لظروف العمل أو جودة السلع والخدمات المقدمة، أين ينظر للقطاع غير الرسمي من منظور تطوير علاقات السوق وريادة الأعمال وبيئة السوق التنافسية وزيادة تنقل العمالة، وتكييفه مع ظروف اقتصاد السوق، في حين يركز المعارضون على

الجوانب السلبية، مشيرين إلى اختلاط بعض أنواع النشاط غير الرسمي بالاقتصاد الإجرامي وهجرة غير شرعية وكذا تجنب الضرائب، وأيضا يرتبط القطاع غير الرسمي بالتجارة في المنتجات المقرصنة أو التجارة التي لا تمتثل للمعايير الصحية وغيرها، والخدمات منخفضة الجودة، وخلق بيئة تشجع على ارتكاب جرائم أكثر خطورة، فمن ناحية تساعد العمالة غير الرسمية الناس على دخول القوى العاملة وتوفر بديلاً للبطالة وقلة النشاط وجعل القوى العاملة أكثر قدرة على الحركة ويحد من الانخفاضات في مستويات المعيشة، ومن ناحية أخرى تؤثر الطبيعة غير النظامية للعمل غير الرسمي والافتقار إلى الحماية القانونية والمخالفات الواسعة الانتشار (التهرب الضريبي، والعمل بدون ترخيص، وما إلى ذلك) بشكل سلبي على دوافع أولئك الذين يعملون بشكل غير رسمي، كما أدى القطاع غير الرسمي الذي قدم دخلاً مرتفعًا نسبيًا خلال فترة الأزمة إلى ما يسمى بهجرة الأدمغة الداخلية أي تدفق العمال المهرة من الاقتصاد الرسمي إلى مجالات النشاط التي لا تتطلب مستويات عالية من التدريب المهني (مبيعات التجزئة، الخدمات الاستهلاكية في البناء، والإصلاحات، والخياطة، وقيادة سيارات الأجرة الخاصة، وخدمات الخادمات، وما إلى ذلك)، كان لذلك تأثير سلبي على القطاعات التي تعاني من هجرة الأدمغة وكذلك على المهارات المهنية للأشخاص العاملين بشكل غير رسمي(Gorisov, 2005, p. 50) .

السؤال الأساسي المتعلق بأنظمة العمل في سياق العمل غير الرسمي هو طبيعة العمل غير الرسمي والآليات التي تدفع إلى التوسع أو الحد من السمة غير المنظمة، يكتسب هذا السؤال أهمية خاصة في الاقتصادات النامية حيث تنتشر ظاهرة السمة غير المنظمة (Radchenko, 2017, p. 496)، من منظور الليبرالية الجديدة يُعتبر استمرار – بل نمو – التوظيف في الاقتصاد غير الرسمي رد فعل شعبوي على الضرائب المرتفعة ونظام الدولة الفاسد والتدخل المفرط في السوق الحرة، مما يؤدي إلى اتخاذ العمال قرارًا اقتصاديًا عقلانيًا للخروج الطوعي من الاقتصاد الرسمي لتجنب تكاليف ووقت ومجهود التسجيل الرسمي، فالسمة غير الرسمية هي استجابة للضوابط المرهقة، ومحاولة للتحايل عليها (Williams, 2015, p. 337)، ومنه فالطابع غير الرسمي هو استجابة للضوابط المرهقة ومحاولة التحايل عليها"، أو بمعنى اخر رتيبات العمل غير الرسمية هي استجابة عقلانية من قبل أصحاب المشاريع الصغيرة للإفراط في التنظيم من قبل البيروقراطيات الحكومية" ومنه المشكلة الحقيقية ليست الطابع غير الرسمي بقدر ما هي الشكلية"، من وجهة النظر هذه، سيكون العلاج هو تقليل القيود المرهقة التي تفرض تكاليف العمالة وتمنع المرونة، وإزالة قيود الرفاهية التي تعمل كمثبط للباحثين عن وظائف رسمية (Williams & Lansky, 2013, p. 364).

من الناحية النظرية، تمتلك الحكومات العديد من خيارات السياسة للتعامل مع السمة غير الرسمية: يمكنها اختيار عدم القيام بأي شيء حيال ذلك، أو يمكنها السعي للحد منها إما عن طريق تحرير الاقتصاد الرسمي أو عن طريق تسهيل إضفاء الطابع الرسمي، ولكن من الناحية العملية تم التوصل بالفعل إلى إجماع سياسي دولي واسع بشأن خيار إضفاء الطابع الرسمي، على النحو المبين في القرار المتعلق بالعمل اللائق والاقتصاد غير الرسمي الذي

اعتمده مؤتمر العمل الدولي في عام 2002 (Williams & Lansky, 2013, p. 367)، وفقًا لنظرية الاقتصاد السياسي فإن استمرار وتوسع العمالة في الاقتصاد غير الرسمي هو نتيجة ثانوية مباشرة لظهور اقتصاد عالمي مفتوح غير منظم، يؤدي الاندماج الوظيفي المتزايد لنظام اقتصادي عالمي واحد إلى أن يصبح التعاقد من الباطن والاستعانة بمصادر خارجية وسيلة أساسية لدمج العمالة غير الرسمية في الرأسمالية المعاصرة، مما يتسبب في مزيد من الضغط النزولي على الأجور، وتآكل الدخل، والخدمات الاجتماعية والمزايا، ونمو المزيد من العمالة في الاقتصاد غير الرسمي، إذا نظرنا إليها من خلال هذه العدسة المفاهيمية فإن التوظيف في الاقتصاد غير الرسمي هو نوع غير منظم إلى حد كبير ومنخفض الأجر وغير آمن من العمل الذي يحركه البقاء على قيد الحياة، ويتم إجراؤه في ظل ظروف "شبيهة بالمشروع" من قبل السكان المهمشين المستبعدين من الوظائف الرسمية ودعم الرعاية الاجتماعية، والذين يتحولون إلى لمثل هذا العمل كملاذ أخير، ومن هذا المنظور فإن التوظيف في الاقتصاد غير الرسمي سيكون أعلى في الاقتصادات التي لا يوجد فيها تدخل كاف من الدولة لحماية العمال من الفقر (Williams, 2015, p. 337).

العمالة غير الرسمية وقد تكون موجودة كذلك في القطاع الرسمي، ومن ثم فإن يجب الانتباه إلى أن الشركات الرسمية توظف في بعض الأحيان العمال بشكل غير رسمي وتتجنب دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي ومدفوعات نهاية الخدمة والمدفوعات الأخرى في حالة الفصل، علاوة على ذلك يوسع مفهوم السمة غير الرسمية ليشمل عمل أفراد الأسرة الذين ينتجون السلع حصريًا لاستخدامهم النهائي (مثل زراعة الكفاف)، والتي تم استبعادها أيضًا من التعريف المرتكز على المؤسسة الذي تم تبنيه في عام 1993، النطاق الكامل "للعمالة غير الرسمية" محدد في الفقرة الثالثة من المبادئ التوجيهية لعام 2003 على النحو التالي: يشمل العمل غير الرسمي إجمالي الوظائف غير الرسمية على النحو المحدد في الفقرات الفرعية التالية سواء تم تنفيذها في مؤسسات القطاع الرسمي أو مؤسسات القطاع غير الرسمي أو الأسر خلال فترة مرجعية معينة، فالعمالة تكتسب السمة غير الرسمية وفقها للأصناف التالية (Williams & Lansky, 2013, p. 357):

- العاملون لحسابهم الخاص العاملون في مؤسسات القطاع غير الرسمي الخاصة بهم؛
- أرباب العمل العاملون في مؤسسات القطاع غير الرسمي الخاصة بهم؛
- عمال الأسرة المساهمون، بغض النظر عما إذا كانوا يعملون في مؤسسات القطاع الرسمي أو غير الرسمي؛
- أعضاء تعاونيات المنتجين غير الرسمية؛
- الموظفون الذين يشغلون وظائف غير رسمية في مؤسسات القطاع الرسمي، أو مؤسسات القطاع غير الرسمي، أو كعمال منزليين بأجر توظفهم الأسر؛

- العاملون لحسابهم الخاص العاملون في إنتاج السلع للاستخدام النهائي الخاص بهم حصريًا من قبل أسرهم، إذا اعتبروا موظفين وفقًا للفقرة 9 (6) من القرار المتعلق بإحصاءات السكان النشطين اقتصاديًا والعمالة والبطالة والعمالة الناقصة التي اعتمدها ICLS .

فالسمة غير الرسمية ترجع إلى مزيج من أسباب الخروج والاستبعاد (Williams & Lansky, 2013, p. 366):

- وجهة نظر "الاستبعاد" لمنظور الاقتصاد السياسي أكثر قابلية للتطبيق على العمالة غير الرسمية المأجورة ووجهة نظر "الخروج" للمنظور النيوليبرالي للعمل الحر غير الرسمي؛
- الإقصاء أكثر صلة بالسكان المحرومين نسبيًا والخروج إلى المجموعات الغنية نسبيًا؛
- يعد الخروج أكثر شيوعًا في الاقتصادات المتقدمة والاستبعاد في الاقتصادات النامية؛

فإذا تم اعتبار المنشأة كوحدة تحليل، فإن القطاع غير الرسمي يشمل كلاً من الوظائف الرسمية وغير الرسمية في المؤسسات غير الرسمية (A+B)؛ إذا تم اعتبار الوظائف كوحدة تحليل، فإن العمالة غير الرسمية تشمل الوظائف غير الرسمية في كل من المؤسسات غير الرسمية وغير الرسمية (A + C). (Williams, 2015, p. 332)

الجدول رقم 03: شرح سمة الغير رسمية

الوحدات الاقتصادية	الوظائف الغير رسمية	الوظائف الرسمية
مؤسسات وشركات غير رسمية	A	B
مؤسسات وشركات رسمية	C	D

Source: Williams, C. (2015). Out of the shadows: Classifying economies by the extent and nature of employment in the informal economy. *International Labour Review, 154*(3), p 333.

يتم التمييز بين الوظائف غير الرسمية في المؤسسات غير الرسمية (A)، والوظائف غير الرسمية في المؤسسات الرسمية (C) والوظائف الرسمية في المؤسسات غير الرسمية (B)، يمكن تصنيف كيفية اختلاف طبيعة العمل في الاقتصاد غير الرسمي من خلال "شدة الطابع غير الرسمي"، أي الحصة من جميع العمالة في الاقتصاد غير الرسمي التي هي عمالة غير رسمية في المؤسسات غير الرسمية (A)، يعتبر هذا هنا مقياسًا لشكل أكثر كثافة من إضفاء الطابع غير الرسمي، نظرًا لأن كل من الوظيفة والمؤسسة غير رسمية، وهذا ليس هو الحال مع الوظائف الرسمية في المؤسسات غير الرسمية (B) والوظائف غير الرسمية في المؤسسات الرسمية (C)، (Williams, 2015, p. 335).

المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للتوازن في سوق العمل

قامت المدارس التقليدية بتحليل سوق العمل على أساس أنه تنافسي أين يتحدد مستوى الأجر التوازني ومستوى التشغيل بتقاطع منحنى العرض ومنحنى الطلب، إلا أن هذا التحليل عجز عن تفسير الزيادة الغير مسبوقة في معدلات البطالة منذ أوائل السبعينات، ما عجل بظهور العديد من النظريات الحديثة الساعية لتفسير اختلالات سوق العمل بالاعتماد على هيكل سوق العمل وآلية التوازن الداخلي لهذا السوق.

الفرع الأول: سوق العمل وفق النظريات التقليدية

نعرض في هذا الفرع من الدراسة النظريات التقليدية المفسرة للتوازن في سوق العمل من خلال دراسة التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك بالإضافة لاستعراض بعض النظريات الأخرى التي تنطوي ضمن الفكر التقليدي والتي تحاول تفسير التوازن في سوق العمل.

أولا: سوق العمل وفق المدرسة الكلاسيكية

أوضح الكلاسيك أنه في حالة ترك السوق دون أي تدخل خارجي فإن مرونة كل من الأجور والاسعار تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، حيث أن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه عند الاجر السائد يجد وظيفة، وبالتالي فإن البطالة حالة استثنائية مؤقتة، وعليه فالمدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت البطالة فأنها إما أن تكون بطالة اختيارية نظرا لرفض العاطلين العمل بالأجر السائد في السوق أو بطالة احتكاكية والتي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة لأخرى (جرفي ز.، 2020، صفحة 12)، حيث أن القاعد الأساسية التي ينطلق منها التحليل الكلاسيكي لسوق العمل هي دالة الإنتاج، فهي التي تحدد مستوى العمل ومعدل الأجور، كما أنها تربط حجم الإنتاج الكلي بمتغيرات عوامل الإنتاج المتاحة لإنتاج السلع وانلخدمات مجتمعة في المعادلة التالية (بن قويدر، 2014، صفحة 49):

$$Y = F(L.K.T \dots)$$

قام الكلاسيك بتحليل دالة الإنتاج في المدى القصير، حيث يعتبرون كل العوامل ثابتة ما عدا العمل، هذا يعني أن حجم الإنتاج الكلي يتحدد بحجم اليد العاملة المستخدمة L وتكتب رياضيا بالمعادلة التالية:

$$Y = F(L)$$

ويمكن ملاحظة النقاط التالية من المعادلة السابقة (جرفي ز.، 2020، صفحة 9):

- $Y' = \frac{\Delta Y}{\Delta L} > 0$، أي أن العلاقة بين الإنتاج الحقيقي والعمل علاقة طردية (إنتاجية العمل موجبة).

- $Y'' = \frac{d^2Y}{d^2L} < 0$، أي ان مردودية دوال الإنتاج متناقصة (الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص).

وبهذا يكون شكل دالة الإنتاج كما يلي (بن قويدر، 2014، صفحة 49):

الشكل رقم 07: دالة الإنتاج عند الكلاسيك

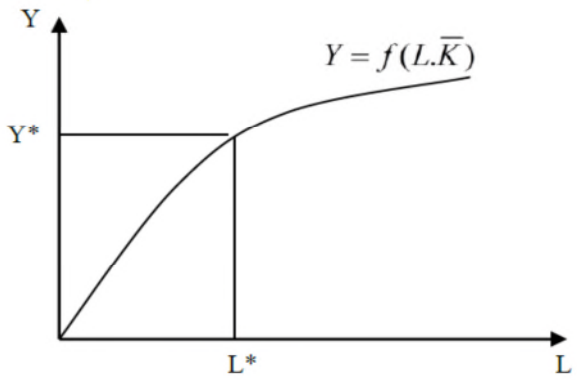

المصدر: حياة بن قويدر، (2014)، مؤشرات سوق العمل في ظل اقتصاد مبني على المعرفة -حالة الجزائر- (مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 03، ص 50.

وبما أن حجم الإنتاج يتحدد حسب حجم العمل فمن اللازم البحث عن توازن سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم اليد العاملة المستخدمة في فترة ما، ويتحقق التوازن في سوق العمل عند معدل الاجر الحقيقي الذي يتساوى فيه طلب وعرض العمل، ويتحقق هذا التوازن عند مستوى الاستخدام التام والذي يجعل بالإمكان تصفية السوق من العاطلين عن العمل (بن قويدر، 2014، صفحة 49).

1- عرض العمل:

المقصود بعرض العمل عدد الايدي العاملة المتمثلة بالجهد المعروض فعلا أي المستعد للعمل خلال فترة زمنية معينة، وهو يمثل ذلك الجزء من المجموع الكلي للسكان الذين تقع أعمارهم بين (15-65) سنة ويسمى بالسكان النشطين أو القوى البشرية، كما تم استبعاد العاجزين عن العمل بسبب العاهات أو الإصابات، وحسب أغلب النماذج الاقتصادية فإن عرض العمل يعتمد على عاملين: الفرق بين الاجر الحقيقي الذي يتقاضاه الفرد وبين الاجر الحقيقي المتوقع أن يتقاضاه في المدى البعيد وسعر الفائدة الحقيقي، فإذا ما ارتفع الاجر الحقيقي نسبة إلى الاجر المتوقع ارتفع عرض العمل، وإذا ما ارتفع سعر الفائدة زاد الادخار وانخفض الاستهلاك وارتفع عرض العمل، وتعرف هذه التغيرات بالمرونة والتي تعني درجة حساسية عرض العمل للتغير في الأجور، دون التأثير أو تغيير المنفعة الحدية للاستهلاك، تسمى هذه التغييرات أيضا بالإحلال الزمني المتبادل وتعني كيفية قيام الفرد بتغيير استهلاكه بين الحاضر والمستقبل (رزاق، 2009، صفحة 3)، فإذا رمزنا إلى معدل الاجر الاسمي بالرمز W وإلى المستوى العام للأسعار بالرمز P وإلى معدل الاجر الحقيقي بـ w فإن هذا الأخير يتحدد كما يلي:

$$w = \frac{W}{P}$$

ودالة عرض العمل فتكون على الشكل:

$$Ls = f^{s}(\frac{W}{P})$$

وتكون دال عرض العمل عند الكلاسيك على الشكل التالي (بن قويدر، 2014، صفحة 51):

الشكل رقم 08: دالة عرض العمل عند الكلاسيك

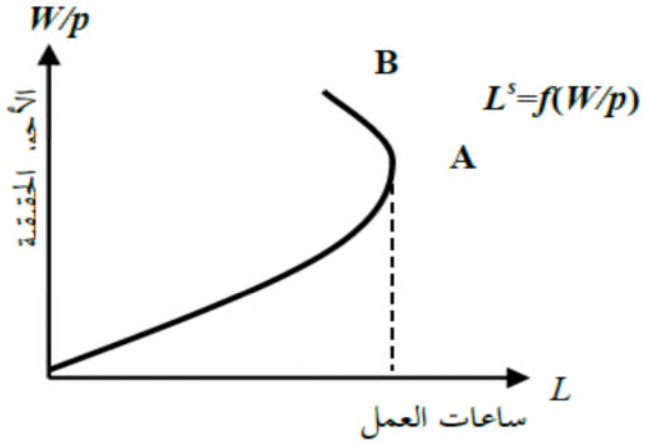

المصدر: حياة بن قويدر. (2014). مؤشرات سوق العمل في ظل اقتصاد مبني على المعرفة -حالة الجزائر- (مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 03. ص 51

ويمكن تلخيص التحليل الكلاسيكي في هذا الإطار في أن البطالة تؤدي إلى ضرورة الخفض في الأجور النقدية وأن هذا الخفض ومع افتراض ثبات كمية النقود وسرعة تداولها وثبات الأسعار سوف يؤدي إلى التوسع في التوظيف والإنتاج (قناوى و سليمان، 2004، صفحة 159).

2- الطلب على العمل: يعتبر الطلب على العمل في النظرية الاقتصادية بأنه طلب مشتق، والمقصود أن الطلب على هذه السلعة أو الخدمة لا يعني بالسلعة أو الخدمة في ذاتها وإنما هي مطلوبة بسبب الطلب على السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها السلعة المذكورة (العمل)، وبشكل عام فإن الطلب على العمل يمثل" مجموع فرص العمل المتاحة في جميع أوجه النشاط الاقتصادي في بلد ما" (علي، 2011، صفحة 200)، ويصدر الطلب عن العمل من طرف المنتجين (بن قويدر، 2014، صفحة 52)، هو دالة لمعدل الاجر الحقيقي، أي القوى الشرائية لمقدار معين من الاجر النقدي (قناوى و سليمان، 2004، صفحة 155)، ولكن بعلاقة عكسية، ويكن صياغة هذه الفكرة في المعادلة التالية (بن قويدر، 2014، صفحة 52):

$$L^d = f^d(w) = f^d(\frac{W}{P})$$

ويكون شكل دالة الطلب بيانيا:

الشكل رقم 09: دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك

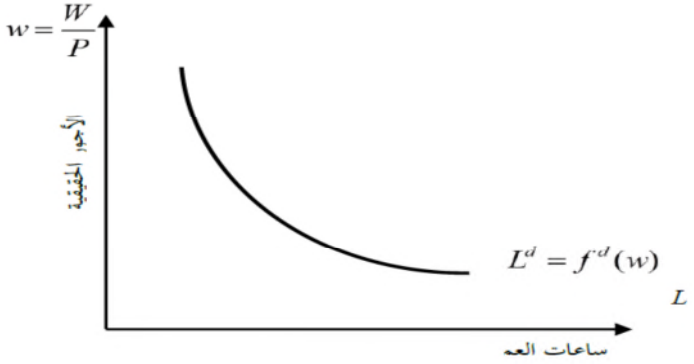

المصدر: حياة بن قويدر. (2014). مؤشرات سوق العمل في ظل اقتصاد مبني على المعرفة -حالة الجزائر- (مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 03، ص 52.

وفي ضوء هذه الدالة يمكن استنتاج أن المنشأة تقوم بتوظيف عدد كبير من العمالة كلما انخفض الأجر الحقيقي، وهذا يعني أن الطلب هو دالة عكسية للأجر الحقيقي حيث يكون له اتجاه سلبي متناقص، ومنه فإذا كان المراد هو زيادة حجم التوظيف فإنه من الضروري خفض الاجر الحقيق وتفسير هذه الظاهرة يتجسد في أن المنتجون يسترشدون بالأسعار في تحديد الكميات المنتجة من السلع وذلك بهدف تجسيم الأرباح، ويتحقق ذلك عند تعادل سعر السوق مع التكلفة الحدية للعنصر الإنتاجي موضع اعتبار، ومما سبق فإن العلاقة بين الأجور والاثمان هي التي تحدد مقدار ما يوظفه المنتج من عنصر العمل، فلو ارتفعت الاثمان والأجور بنفس النسبة فلن يوجد أمام المنظم أية حوافز لتوظيف عدد أقل من العمال ولا عدد أكثر منه إذا ما حدث انخفاض في الاثمان والأجور بنفس النسبة، وعلى هذا الأساس وباعتبار أن المشروعات الإنتاجية تخضع لظاهرة تناقص الإنتاجية الحدية عند توظيفها لعدد أكبر من العمال، فترى النظرية الكلاسيكية أن الحجم الكلي لتوظيف العمال في المجتمع سوف يتوقف على المستوى السائد للأجور وعلاقتها بالأسعار السائدة في سوق المنتجات (قناوى و سليمان، 2004، صفحة 155).

3- التوازن في سوق العمل:

يتحدد مستوى التوازن للاستخدام عند تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل عند الأجر الحقيقي الذي يقبل به العمال والمنتجين، وعند هذا المستوى يتحقق التوظيف الكامل (قناوى و سليمان، 2004، صفحة 160)، يمكن توضيح ذلك بيانيا (بن قويدر، 2014، صفحة 53):

الشكل رقم 10: التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك

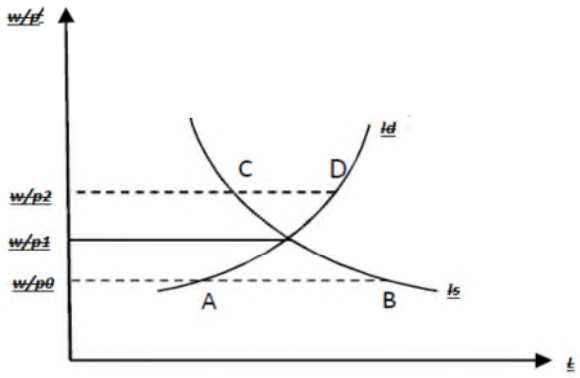

المصدر: حياة بن قويدر. (2014). مؤشرات سوق العمل في ظل اقتصاد مبني على المعرفة -حالة الجزائر- (مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 03، ص 53.

من الشكل أعلاه يتبين لنا وجود ثلاث مستويات للأجر الحقيقي، كل مستوى يعكس حالة من حالات سوق العمل وهي كالتالي (بن قويدر، 2014، صفحة 53):

أ: عند مستوى الاجر w/p_0 عند هذا المستوى يكون عرض العمل أقل من الطلب عليه ، وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في العمال القادرين والراغبين في العمل بقدر المسافة (A-B) يؤدي بالمنتجين إلى التنافس للحصول على عمال، ذلك ما يؤدي بالأجور الحقيقية إلى الارتفاع بتأثرها بارتفاع الأجور الاسمية.

ب: عند مستوى الاجر w/p_2 عند هذا المستوى يكون عرض العمل أكبر من الطلب عليه، وهذا ما يعني ان سوق العمل يعاني من فائض في عدد العمال القادرين والراغبين في العمل (بطالة) ويقدر هذا الفائض بالمسافة (C-D) مما يؤدي بالمنتجين إلى تخفيض الاجر الاسمي الذي يؤدي إلى تخفيض الاجر الحقيقي.

ج: عند مستوى الاجر التوازني w/p_1 يعتبر هذا المستوى هو السعر التوازني الذي نحصل عليه من تقاطع المنحنيين (وهي النقطة الوحيدة التي يتعادل فيها منحنى الطلب مع منحنى العرض) ويقابل ذلك المقدار العمل التوازني L_1 حيث لا تكون بطالة ولا احتياج في سوق العمل أي ان سوق العمل في حالة استخدام تام، ذلك ان أي شخص يرغب وقادر على العمل يمكنه الحصول على عمل عند الاجر السائد (بن قويدر، 2014، صفحة 53).

ثانيا: سوق العمل وفق المدارس التقليدية الاخرى:

1- نظرية حد الكفاف: من مبادئ الفيزيوقراطيين أن أجور العمال لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبقى مرتفعة عن الحد الضروري لبقائهم أحياء في مستوى الكفاف، تحدد هذه النظرية الأجور التي تدفع كثمن لخدمات عنصر العمل بأدنى حد لمستوى المعيشة (يسمي بحد الكفاف)، لكي لا يتمكن العامل من الإنجاب إلا بالقدر الذي يضمن استمرار عرض العمل في مقابل الطلب عليه، ويسمى الأجر في هذه الحالة بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل، إلا أن الانتقاد الموجه لهذه النظرية هو أن أجر الكفاف أمر نسبي يختلف من مجتمع لآخر تبعاً لعاداتهم وتقاليدهم (دادن و بن طجين، 2012).

2- نظرية رصيد الأجور: يؤدي ازدياد السكان مع ثبات رأس المال المخصص للأجور إلى زيادة عرض العمل، ومنه إلى انخفاض الأجور، وقد نادي جون ستيوارت ميل بهذا الرأي فأشار إلى أن عدد السكان يزداد بمعدل يفوق معدل زيادة رأس المال، خاصة إذا تذكرنا أن عائد رأس المال يميل إلى النقص باستمرار نتيجة لزيادة الكمية منه في الإنتاج (قانون تناقص الغلة)، وبذلك يقل الرصيد السنوي الذي تتكون منه المدخرات، ولهذا يرى أن هناك اتجاه قوي ومستمر نحو انخفاض الأجور (دادن و بن طجين، 2012).

3– النظرية الماركسية: يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، حيث يرى أن لكل سلعة قيمتين، ويتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية استعمالية وتبادلية، وهو ما ينطبق على العمل كسلعة، كما يرى أن وجود عدد من العاطلين يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي، فالمحرك الأساسي لهيكل سوق العمل وفقاً للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات، فبزيادتها يزداد الطلب على العمل وتنخفض البطالة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها والعكس صحيح، أي أن البطالة دالة متناقصة في حجم الاستثمارات (دادن و بن طجين، 2012).

الفرع الثاني: سوق العمل وفق النظريات الحديثة

نعرض في هذا الفرع من الدراسة النظريات الحديثة المفسرة للتوازن في سوق العمل من خلال دراسة التوازن في سوق العمل عند كينز بالإضافة لاستعراض بعض النظريات الأخرى التي تنطوي ضمن الفكر الحديث والتي تحاول تفسير التوازن في سوق العمل.

أولا: النظرية الكينزية

أثرت أزمة الكساد 1929 في تغيير فكر كينز وتشكيل وعيه الجديد، ولعل من أهم المظاهر الناتجة عن الأزمة تفاقم ظاهرة البطالة، اذ ترتبط البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، حيث أن الصفة المميزة لمفهوم البطالة في التحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، حيث يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية

من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الاجر النقدي ثابتاً (دادن و بن طجين، 2012)، ومنه فإن كينز يقرر أن حجم التوظيف يحدده الطلب الفعال وليس مستويات الأجور، والمتغير الإيجابي في الطلب الفعال هو قرارات رجال الاعمال بالاستثمار، حيث أن تعطل العمال من وجهة النظر الكينزية يرجع لحوافز الاستثمار عند رجال الاعمال لا تشجعهم على المزيد من الاستثمار، ولذلك يلقى كينز مسؤولية البطالة على عاتق رجال الاعمال، بينما ألقاها الكلاسيك على عاتق العمال، ويرى كينز أن التوظيف الفعلي يتوقف على الطلب الفعال (العرض الكلي والطلب الكلي)، وهذا يختلف عما قدمته النظرية الكلاسيكية حيث ادعى الكلاسيك أن هناك توظيف كامل، ما يعني أن أي فرد يطلب عمل ويبحث عنه ولديه القدرة على العمل ويقبل به عند الاجر السائد لا بد وأن يجد عملا، إلا أن كينز يرى أنه رغم ذلك فإن قدرة العامل ورغبته في العمل وبحثه عن عمل ليس كافيا لإحداث التوظيف الكامل، بل هناك توظيف غير كامل وهناك بطالة اجبارية (Schneider, 2014, p. 228)، ومنه فقد دعى كينز للرفع مما سماه الطلب الفعال في إطار الاقتصاد المغلق، أي أن الطلب الفعال عند كينز يشير إلى ذلك المستوى من الإنتاج والدخل الذي يسمح بتلبية رغبات الاستهلاك والاستثمار محققا الشرط التالي:

$$Y = AE = C + I ،$$

حيث ان: Y يمثل مستوى الإنتاج والدخل، AE الإنفاق الكلي، C الإنفاق الاستهلاكي، I الإنفاق الاستثماري (بن قويدر، 2014، صفحة 56)، وهو ما يعبر عنه بيانيا بالتقاطع الكينزي والموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 11: منحنى الإنتاج والدخل عند كينز

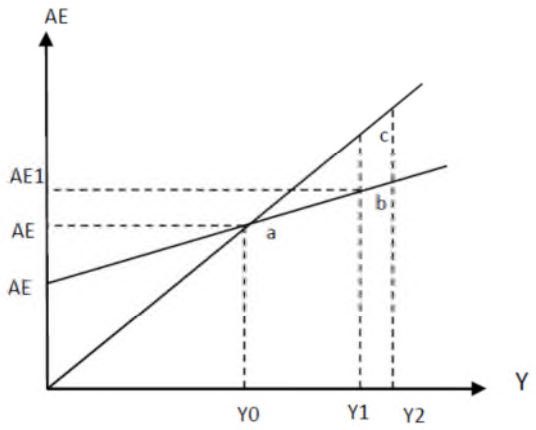

المصدر: حياة بن قويدر. (2014). مؤشرات سوق العمل في ظل اقتصاد مبني على المعرفة -حالة الجزائر- (مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 03، ص 55.

ومن خلال الشكل أعلاه يتبين أن دالة الإنفاق أقل انحدارا من الخط المرسوم بزاوية قدرها 45°، وذلك تبعا لفرضية تسرب بعض من الدخل إلى الادخار، فكلما ارتفع الدخل ارتفع الإنفاق الاستهلاكي ولكن بمقدار أقل حيث تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة مستوى الادخار، وعموما يمكن الوصول للمستوى التوازني للدخل حسب كينز سيكون في غالب الأحيان أقل من مستوى التوظيف الكامل، لأن كمية الادخار والتي تتناسب مع مستوى التوظيف الكامل ستكون أكبر دائما من الكمية المستثمرة الأمر الذي يعني أن النظام محكوم عليه بالبطالة المستمرة والتعرض للأزمات.

لمعرفة وفهم منهج التحليل الكينزي لسوق العمل يجب دراسة كل من العرض والطلب، ففيما يتعلق بالطلب على العمل لم يختلف كينز في تعريفه عن الكلاسيك، حيث يرى كينز أن طلب المؤسسات على اليد العاملة دالة متناقصة لمعدل الاجر الحقيقي:

$$\frac{SLd}{SW} < 0 \quad \text{مع} \quad L^d=f(w)=f(W/P)$$

ومن أجل أن يحقق المنتج أكبر ربح ممكن فإنه يقوم بتحديد كمية الإنتاج إلى الحد الذي يصبح فيه الإنتاج الحدي لعنصر العمل متساوي مع الاجر الحقيقي: MPL=W/P،

أما بالنسبة لدالة عرض العمل الكينزية فهي تختلف عن مثيلتها الكلاسيكية، ويعود سبب هذا الاختلاف لكون كينز يعتبر في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع بقاء معدل الاجر النقدي ثابتا ويعتبر كينز هذا الاتجاه من العمال رشيدا وذلك رغبة منهم في الحفاظ على أجورهم النسبية، ويتعلق العمال كذلك بأجورهم الحقيقية وليس الاسمية فقط، لذلك فهم يتقبلون انخفاض أجورهم الحقيقية عن طريق ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولكنهم لا يتقبلون هذا الانخفاض عن طريق انخفاض أجورهم الاسمية، لأن الأول يتأثر به جميع العمال تقريبا بالتساوي بينما ينعكس انخفاض أجورهم الحقيقية على مجموعة من العمال فقط، ومن هذا التحليل يستنتج جمود الأجر الإسمي وينظر إليه على أنه عامل خارجي في النموذج، وقد أرجع كينز وجود أعداد كبيرة من العاطلين الذين يرغبون في العمل والقادرين عليه ولا يجدون إليه سبيلا إلى أن سوق العمل تعرض لبعض التشوهات بسبب وجود نقابات حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستويات تنافسية، ودالة العرض الكينزية تأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم 12: دالة عرض العمل عند كينز

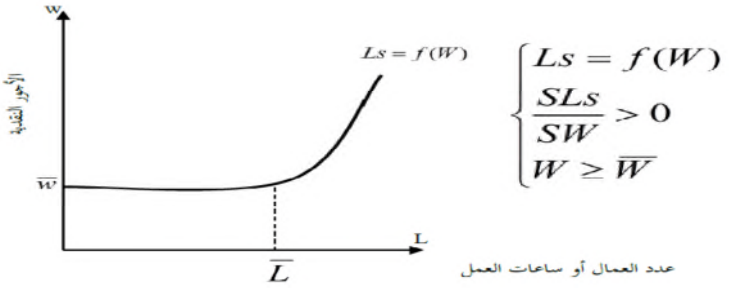

المصدر: حياة بن قويدر. (2014). مؤشرات سوق العمل في ظل اقتصاد مبني على المعرفة -حالة الجزائر- (مدكرة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 03. ص 57

ويكون عرض العمل لا نهائي المرونة طالما كان العامل عاطلا، ومن ثم فإن مستوى التوظيف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب، وبالتالي فإن حجم التوظيف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال وهذا ما يوضحه الشكل:

الشكل رقم 13: الطلب الكلي الفعال عند كينز

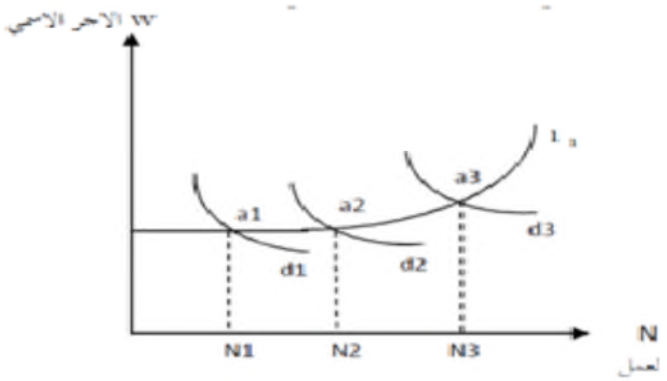

المصدر: حياة بن قويدر. (2014). مؤشرات سوق العمل في ظل اقتصاد مبني على المعرفة -حالة الجزائر- (مدكرة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 03، ص 57.

من الشكل علاه يتضح أن الزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة في الطلب على العمل، فمثلا من d1 إلى d2 يترتب عليه الارتفاع بمستوى التوظيف، ويتحقق التوظيف الكامل عند النقطة a3 فقط حيث يكون مستوى الطلب ممثلا بالمنحنى d3، ويكون مناظرا لمستوى الطلب الكلي الفعال (بن قويدر، 2014، الصفحات 56-58)،

توصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة وتعجز آليات السوق عن استرجاع التوازن التلقائي كما كان يتوقع الكلاسيك، لذا توصل إلى حل هذا المشكل عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير، وتتمثل هذه السياسة والآليات في تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي، حتى ينتعش الاقتصاد ويرتفع الاستثمار الذي يولد توظيف اليد العاملة المعطلة ولو عن طريق حفر الخنادق وردمها ثانية، وما يمكن استنتاجه من خلال النظرية الكينزية أنها تتفق مع النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في أن دالة الطلب على العمل دالة في الاجر الحقيقي، ويبقى الاختلاف في دالة عرض العمل التي يراها كينز دالة في الاجر الاسمي، وهذا ما يفسر وجود البطالة في المجتمع إذ تظهر عندما يرفض العمال تخفيض أجورهم الاسمية (دادن و بن طجين، 2012).

ثانيا: سوق العمل وفق المدارس الحديثة الاخرى

1- منحنى فيلبس: يشير منحنى فيلبس إلى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، حيث أنه إذا كان معدل البطالة يساوي 5.5 %من قوة العمل وكانت الأجور النقدية تزيد 3 %سنوياً، وكذلك تزيد إنتاجية عنصر العمل بنسبة 3 %، فإن معدل التضخم الذي يسود في هذه السنة سيكون مساويا للصفر، فإذا قرر صانعوا السياسة الاقتصادية على سبيل المثال تخفيض معدل البطالة إلى 2 % فإن معدل التضخم سيرتفع إلى 3 %سنويا، وستكون الزيادة في الأجور النقدية بمعدل 6% وكأن الاقتصاد في هذه الحالة قد قايض خفضاً في معدل البطالة مقداره 3,5% مقابل زيادة في معدل التضخم مقدار 3 %سنوياً (دادن و بن طجين، 2012).

2- ارتفاع معدل البطالة الطبيعي: هناك تيار فكري معاصر ظهر إبان احتدام الجدل بين الاقتصاديين حول ظاهرة الركود التضخمي خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وقد اشتق مصطلح الركود التضخمي من مصطلحين آخرين هما الركود والتضخم، وتعرف ظاهرة الركود التضخمي على أنها الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد، كما يعرف أي أيضا بأنه الحالة التي يوجد فيها التضخم جنباً إلى جنب مع الركود، إذ ألقى ظهور هذه الظاهرة الشك على الفكر الكينزي ومنحنى فيلبس، فلم تعد العلاقة عكسية بين التضخم والبطالة وإنما أصبحت طردية، ولقياس هذه الظاهرة يتم جمع معدلي البطالة والتضخم، ويرى ميلتون فريدمان أن هناك علاقة تكاملية بين البطالة والتضخم، إلا أن هذه العلاقة ليست دائمة، لأن هناك معدل تضخم غير متوقع يعمل عادة على رفع وتيرة الأسعار (دادن و بن طجين، 2012).

3- التفسير التكنولوجي للبطالة: تتجسد هذه النظرية في أفكار "كوندراتيف" و" جوزيف شومبتر" عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية، حيث لاحظ كوندراتيف أن عامل التكنولوجيا أصبح يلبي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، وتوفر من مستوى إنتاجية العمل إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة، وقد أشار في دراسة له أن النشاط الاقتصادي بالنظام الرأسمالي يعرف موجات ارتفاعية وأخرى انخفاضية تتراوح مدتها بين 50 و60 عاماً، وقد لاحظ في هذه الموجات الصفات النمطية للحالة التي تكون عليها المتغيرات الاقتصادية في ارتفاعها وانخفاضها إبان مراحل الانتعاش والركود، ومنذ أن ظهرت هذه الدراسة حدث نقاش ضخم بين الاقتصاديين لتفسير هذا النوع من الدورات، إلى أن حسم الاقتصادي الشهير شومبتر هذا الجدل عندما أشار في كتابه "الدورات الاقتصادية" أن هذا النوع من الدورات عادة ما يكون مقترناً بحدوث تغيير هيكلي، ناجم عن تغيرات ابتكاريه وتكنولوجية كبرى يكون من شأنها دفع صناعات وقطاعات معينة للازدهار وتعرض أخرى للانهيار، ولهذا فإن معدلات البطالة ترتفع وتنخفض تبعاً لهذه الموجات الابتكارية (دادن و بن طجين، 2012).

4- نظرية البحث عن عمل: طبقاً لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكاً اختيارياً، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلاً من شغلها، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة، وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أن انعدام خبراتهم تزيد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات، وبالتالي يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة. (دادي عدون و العايب، 2010)

5- نظرية الاختلال: وفقاً لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، ويرجع الجمود إلى عجزها في التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل في الأجل القصير، ونتيجة لذلك قد يتعرض السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية، وينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين الكميات المعروضة والمطلوبة، ونظراً لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم التوازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفائض عرض أو فائض طلب في سوق السلع، تدرس هذه النظرية لتحليل البطالة العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل، وبتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة: تدعى الأولى البطالة

الكلاسيكية أما الثانية فتدعى البطالة الكنزية، والجديد في هذه النظرية استخدامها لنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية و الكنزية، وهذا يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة(دادن و بن طجين، 2012).

6- نظرية تجزئة سوق العمل: تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات العمل، وتهدف إلى تفسير أسباب وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى، تفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقاً لمعيار درجة الاستقرار، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما:

– السوق الرئيسي: سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنوناً إنتاجية كثيفة رأس المال وعمالة على درجة عالية من المهارة، ومن ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى، كما تتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.

– السوق الثانوي: هو سوق المنشآت الصغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور، فضلاً لتعرضه لدرجة أكبر من التقلبات، ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة.

ونشير هنا إلى أن الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة في السوق الرئيسي يكون أكثر ارتفاعاً في الدول المتقدمة، ومن ثم فإن معدل البطالة وطول فتراتها عادة ما تكون أقل، ذلك لأنه في الدول النامية يكون الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الثانوي فيها أكبر مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة (دادن و بن طجين، 2012).

المبحث الثاني: تحليل التشغيل والبطالة

من أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية الكينيزية تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتشغيل، فمن الناحية النظرية قد تنشأ البطالة من أنواع مختلفة من الإختلالات في سوق العمل، فقد تنشأ جراء التقلبات الموسمية، كما قد تنشأ من الإستخدام غير الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، في حين قد تنجم عن نقص الاستثمارات الجديدة، أو كون الاستثمارات الجديدة كثيفة رأس المال بدرجة لا تسمح بامتصاص اليد العاملة،

في حين قد تنشأ البطالة من عيوب في سوق العمل مما يؤدي لعدم تطابق بين العرض والطلب، ومنه عدم التجانس بين المناصب الشاغرة ومهارات البطالين، وهو ما تصدى له بيفردج بالدراسة والتحليل من هلال منحنى سمي باسمه.

كما أن سعي السياسات الاقتصادية للرفع من معدلات التشغيل وخفض معدلات من شأنه أن يؤثرا سلبا على معدلات التضخم وهو ما طرحه فيلس فيليبس في منحناه الشهير أين اثبت العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم وتناول اثر التقلبات في الدورة الاقتصادية وما يتبعه من تقلبات في مستوى الإنتاج الحقيقي ومستوى الاستخدام، أي ان خفض معدلات التضخم ستكون على حساب ارتفاع معدلات البطالة، وعلى العكس، ان خفض البطالة وفتح مجالات جديدة للتوظيف يعني أهمية وضرورة رفع وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، ان ذلك يعني خلق طلب زائد في السوق مما يؤدي إلى الارتفاع المتواصل في الأسعار وبالتالي زيادة معدلات التضخم، وهو ما يقود لدراسة العلاقة بين معدل البطالة ونمو الإنتاج من وجهة نظر الطلب أي أن التغيرات في إجمالي الطلب تجعل الشركات تتكيف مع أهدافها الإنتاجية، مما يؤثر على الطلب على العمالة وبالتالي معدل البطالة. وهذا يعني أن الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي (**GDP**) يقلل من الطلب على العمالة، ويؤدي، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات، إلى زيادة البطالة. لذلك، من المثير للاهتمام تقدير معدل النمو المطلوب لتقليل البطالة. يمكن رؤية هذه العلاقة أيضًا على جانب العرض في الاقتصاد، بحيث يزداد المنتج في مراحل الانتعاش، الناتجة عن توظيف العمال العاطلين عن العمل. من ناحية أخرى، ينخفض المنتج أثناء فترات الركود الناجمة عن إلغاء الوظائف، وكان اوكن أول العلاقة السلبية الثابتة بين البطالة والإنتاج الحقيقي.

ومنه وبناءا على ما سبق سنقوم في هذا المبحث بتحليل التشغيل والبطالة من خلال كل من منحنى بيفردج ومنحنى فيليبس بالإضافة لقانون اوكن.

المطلب الأول: العلاقة بين الشواغر والتشغيل (منحنى بيفريدج)

من الناحية النظرية قد تنشأ البطالة من أنواع مختلفة من الإختلالات في سوق العمل، فقد تنشأ جراء التقلبات الموسمية، كما قد تنشأ من الإستخدام غير الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، في حين قد تنجم عن نقص الاستثمارات الجديدة، أو كون الاستثمارات الجديدة كثيفة رأس المال بدرجة لا تسمح بامتصاص اليد العاملة، في حين قد تنشأ البطالة من عيوب في سوق العمل مما يؤدي لعدم تطابق بين العرض والطلب، وتنشأ هذه العيوب من ردود الفعل السلوكية للعمال وأصحاب العمل على المعلومات غير الكاملة، ومنه الاستجابة نادرا ما تكون فورية ومنه تستغرق الاستجابة وقت أطول، كما قد تنشأ من عدم شغل مجموعة خاصة من العمال لوظائف خاصة، وهذا راجع لخصوصيات تلك المجموعات مثل افتقارهم للمهارات أو التعليم المناسب ذي صلة (**Hoyt & Jeffrey C, 1997, p. 02**)، ومنه فإن تحديد نوع ومنشأ البطالة يعد أساس اتخاذ

الإجراءات العلاجية، ويساهم في اتخاذ القرار بشأن المزج بين السياسات المتوقع أن تكون ناجحة في مكافحة نوع البطالة التي يعاني منها الاقتصاد.

ومن رحم الملاحظة التجريبية للعلاقة السلبية بين البطالة ومعدلات الشواغر ولد منحنى بيفريدج، حيث أن نقطة البداية لهذه النظرية هي وجود دالة الموائمة والتي تمثل عملية المطابقة بين الوظائف الشاغرة والبطالة، وتتوقف كفاءة هذه العملية على سلوك البطالين وأصحاب العمل فيما يتعلق بالتعيين وكذا على درجة عدم التوافق بين الوظائف الشاغرة والبطالين وفقا لخصائص المكان والمؤهلات.

تسمح دالة الموائمة بشرح الاحتكاكات في سوق العمل الناتجة عن المعلومات الناقصة حول الوظائف الشاغر، عدم التجانس بين المناصب الشاغرة ومهارات البطالين، بطء انتقال العمالة وعوامل أخرى، حيث أن دراسة كفاءة دالة الموائمة والعوامل المؤثرة فيها تسمح بتقديم معلومات قيمة حول نجاح سوق العمل في الجمع بين الوظائف والبطالين، ومنه تعتبر دالة الموائمة مؤشرا هاما على أداء سوق العمل (**Zein & Guenter, 2010, p. 02**)، في حين أن منحنى بيفيريدج الذي سُمى على اسم رجل الاقتصاد البريطاني ويليام بيفيريدج، يعرض في الأساس علاقة سلبية بين معدلات البطالة والشواغر (**Birol, Enes, & Temel, 2013, p. 14**)، ومنه فهو يساعد في تحقيق هذا الغرض حيث اهتم بيفريدج بدراسة العوامل المؤثرة في عدم الموائمة بين الشواغر والعاطلين عن العمل، وعوامل التأثير في إعادة توزيع العمال، كما يدرس الاحتكاكات والبطالة الهيكلية، أين تعتبر البطالة الهيكلية أكثر تأثرا بعملية الموائمة كالمعلومات الناقصة عن الوظائف الشاغرة، عدم وجود برامج تدريبية مناسبة ...الخ. (**Zein & Guenter, 2010, p. 02**)، كما أن منحنى بيفيريدج لا يعتبر علاقة اقتصادية هيكلية، بمعنى أن العمال والشركات لا يقررون عن وعي أن البطالة ترتبط بشكل سلبي بالشواغر، حيث يحاول تفسير السلوكيات الأساسية التي يتبناها العمال والشركات في اكتساب المهارات وتحديد الأجور واتخاذ الإجراءات اللازمة من جانب صناع القرار السياسي، وهو ما يؤدي بشكل غير مباشر إلى أنماط منحنيات مختلفة في العديد من البلدان (**Carlo & Massimo, 2012, p. 945**)، حيث يمثل منحنى بيفريدج العلاقة بين معدل البطالة ومعدل الشواغر خلال الدورة الاقتصادية، هذه العلاقة بشكل عام سلبية حيث أن مرحلة التوسع تتميز بانخفاض معدل البطالة وزيادة معدل الشواغر، في حين أنه في فترات الإنكماش يرتفع معدل البطالة مع انخفاض في معدل الشواغر، حيث أن هذه العلاقة غير ثابتة في الأجل الطويل، أين تتم ملاحظة تحولات المنحنى بدقة لأنها توفر معلومات حول طبيعة تقلبات البطالة، حيث يشير إنزياح المنحنى للخارج لارتفاع كبير وملحوظ في الشواغر مما يترجم في ارتفاع البطالة الهيكلية على عكس البطالة الدورية والاحتكاكية، حيث أن البطالة الهيكلية تعكس الصدمات المستمرة التي تخلق عدم الموائمة بين خصائص العرض والطلب على العمل، ومنه ومن خلال توصيف طبيعة البطالة يعد منحنى بيفيردج مفيد في تحديد دور السياسات الاقتصادية الفعالة، إذ أنه في الواقع سياسات التحفيز تؤثر بشكل رئيسي في البطالة الدورية وغير ذات كفاءة في التأثير على البطالة

الهيكلية، حيث أنه في الحالة الأخيرة العودة إلى توازن سوق العمل ممكن فقط من خلال تكييف عرض العمل مع الوظائف الشاغرة أو خلق فرص عمل تتوافق مع خصائص العاطلين عن العمل (**Alessandro, Marie–Élisabeth, & Grégory, 2014, p. 120**).

قام كل من هانسن (1970) هولت وديفيد (1966) ومؤلفين آخرين باشتقاق منحنى بيفريدج من العلاقة بين العمالة والأجور، وبالتالي فقد تم استخدام منحنى العرض والطلب على العمالة لأنه وبالإضافة لمستوى الأجور يسمح بتحديد مستوى العمالة عند أي معدل للأجر (**Zein & Guenter, 2010, p. 03**).

الشكل رقم 14: منحنيات العرض والطلب على العمالة

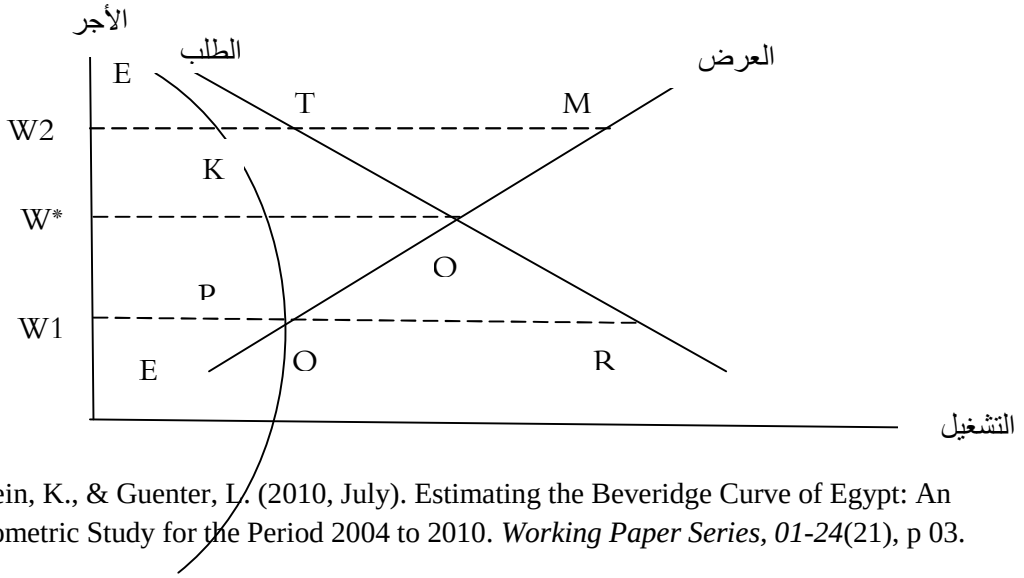

Source: Zein, K., & Guenter, L. (2010, July). Estimating the Beveridge Curve of Egypt: An Econometric Study for the Period 2004 to 2010. *Working Paper Series, 01-24*(21), p 03.

فعندما يكون معدل الأجور أقل من المستوى التوازني أي عند **w1** فإن التشغيل يساوي عرض العمل عند هذا المعدل، بدورها المسافة بين **Q** و**R** تقيس عدد الشواغر **v**. وعندما يكون معدل الأجور أعلى من المستوى التوازني أي عند **w2** فإن التشغيل يساوي الطلب على العمل عند هذا المعدل، بدورها المسافة بين **T** و**M** تقيس عدد البطالة **u**. وعند معدل الأجر التوازني **W*** يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه وسوق العمل يمسح، أي لا وجود لشواغر ولا بطالة بين الأفراد.

ومع ذلك ففي أسواق العمل في العالم الحقيقي هناك عوامل تؤدي لوجود كل من البطالة والشواغر أثناء التوازن، ففي أبسط الحالات هناك بعض البطالة الاحتكاكية الناتجة عن احتياج العمال لبعض الوقت للتغيير من وظيفة لأخرى، كما أن بعض الشركات في حاجة أيضا لبعض الوقت حتى يتم شغل الوظائف الشاغرة بواسطة عمال مناسبين، كما أن التشغيل لن يكون على منحنى عرض العمالة عندما تكون الأجور أقل من التوازن، حيث

أنه لن يتمكن بعض العمال من العثور على وظيفة على الرغم من وجود شواغر زائدة، وهو ما يؤدى لارتفاع **u** و**v** مقاسا بالمسافة بين **P** و**Q**بإتباع نفس المنطق، كما أن التشغيل لن يكون على منحنى الطلب على العمالة عندما تكون الأجور أكبر من التوازن حيث أن بعض الشركات لن تتمكن من العثور على عمال على الرغم من وجود فائض في المعروض من العمال، وهو ما يؤدى لارتفاع **u** و**v** مقاسا بالمسافة بين **K** و**T**، في حين أنه عندما يكون سوق العمل في حالة توازن ممثلا بالنقطة **O** تتساوى كل من **u** و**v**.

يمكن إظهار هذه الحقائق من خلال رسم منحنى يسمى **EE** على يسار كل من الطلب على العمالة والعرض عليها، والذي يمثل المستوى الفعلي للتوظيف، حيث أنه يلاحظ بوضوح أن الموائمة تتحسن عندما تكون هناك مستويات عالية من الفائض سواء من العرض أو الطلب، حيث يزيد ذلك فرص العاطلين أو الشواغر في البحث عن موائمة، ويتم قياس إجمالي عدد العاطلين عن العمل بالمسافة بين منحنى **EE** ومنحنى عرض العمل، كما يقاس العدد الإجمالي للوظائف الشاغرة بالمسافة بين المنحنى **EE** ومنحنى الطلب على العمل.

يمكننا أيضا تمثيل **v**و**u** من حيث المعدلات بقسمة كلى المتغيرين على القوى العاملة **L** لينتج معدل البطالة **U** ومعدل الشواغر**V**، إذا تم رسم **V** مقابل **U** للشكل رقم 14 نحصل على علاقة سلبية تسمى منحنى بيفريدج (انظر الشكل 15)، أين يمثل الخط 45 درجة التوازن في سوق العمل وهي النقطة **O** في الشكل 01، هذه النقطة تمثل مقدار البطالة الهيكلية (والاحتكاكية) وتحدد موقع منحنى بيفريدج، وتشير للتحركات على طول منحنى بيفريدج، وتوضح أين أصبح الاقتصاد في الدورة الاقتصادية، حيث في أوقات الركود ينخفض **V** ويرتفع **U**، وفي الازدهار الاقتصادي يرتفع **V** وتنخفض**U** .(**Zein & Guenter, 2010, pp. 03-04**)

الشكل رقم 15: منحنى بيفريدج

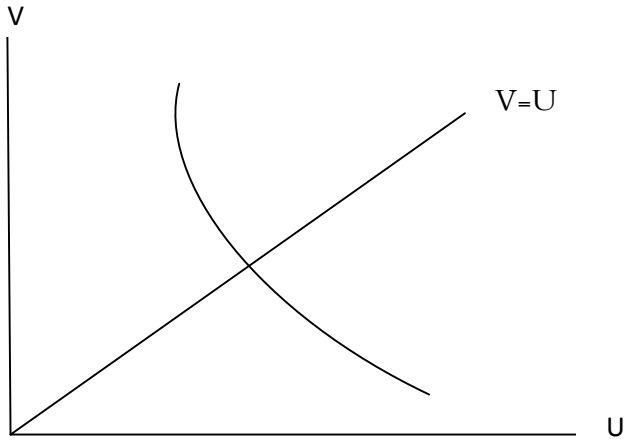

Source: Zein, K., & Guenter, L. (2010, July). Estimating the Beveridge Curve of Egypt: An Econometric Study for the Period 2004 to 2010. Working Paper Series, 01-24(21), p 04

ومن الممكن تقسيم الأدبيات التي تبني الخلفية النظرية لمنحنى بيفيريدج إلى جزأين: الجزء الأول ظهر في نهاية الخمسينيات، يتعامل مع "بيفيريدج" كمفهوم غير متوازن لأسواق العمالة في إطار الجمود الحقيقي في الأجور وجمود أسواق العمل المجزأة، حيث يؤدي عدم انتقال العمالة بين هذه الأسواق الفرعية إلى تفسير الزيادة في المعروض (الطلب على) من العمالة في الأسواق الفرعية كبطالة (شواغر)، وبما أن سوق العمل الكلي هو مجموع هذه الأسواق الفرعية المجزأة، فإن البطالة والشواغر توجد على مستوى الاقتصاد الكلي (**Birol, Enes, & Temel, 2013, p. 4**)،وفي الشكل رقم **16** نصوّر هذا النهج بتوضيح بسيط:

الشكل رقم 16: التفسير النظري لمنحنى بيفريدج

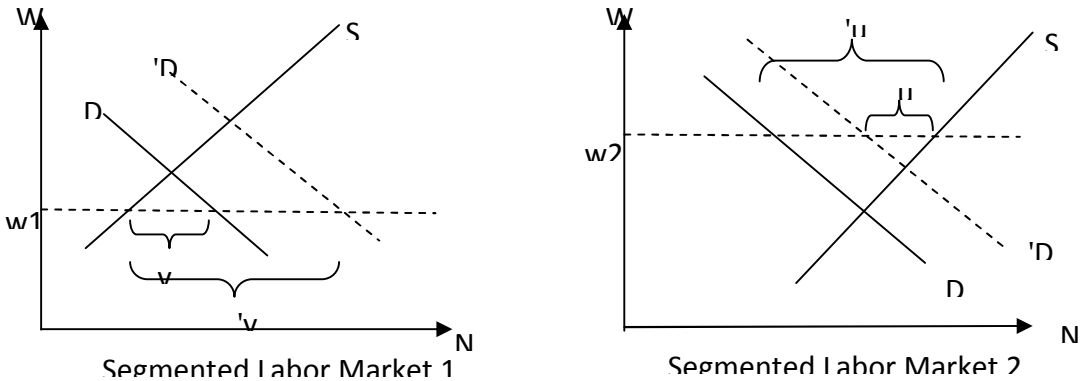

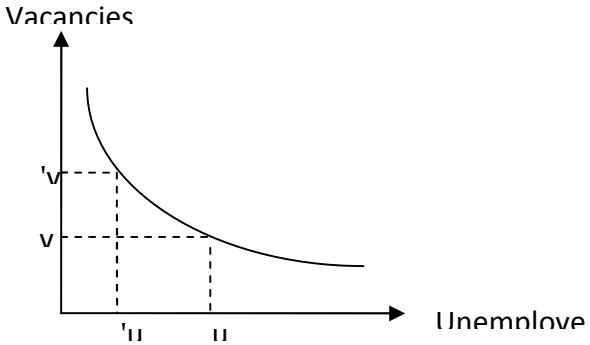

Aggregated Labor Market and Beveridge Curve

Source: Birol, K., Enes, S., & Temel, T. (2013, September). Unemployment and Vacancies in Turkey: The Beveridge Curve and Matching Function. WORKING PAPER, 13(35), p 05.

يقسم هذا الشكل سوق العمل لسوقين تحت شرط ثبات الأجر الحقيقي، من أعلى يسار الشكل نلاحظ ظهور فائض في طلب العمل عند مستوى الدخل الحقيقي **w1**، بينما أعلى يمين الشكل فيوجد فائض في عرض العمل عند مستوى الدخل الحقيقي **W2**، هذه المقاربة تتعامل ببساطة مع اختلال التوازن في الصناعة على أنها شواغر يرمز لها بـ **V** (البطالة يرمز لها بـ **U**)، هذا التعايش بين مكونات سوق العمل سيتزامن مع نقطة واحدة في

منحنى بيفريدج، وللحصول على بقية المنحنى يجب إدخال ديناميكيات على مستوى الاقتصاد الكلي، وللوصول لهذه الغاية يجب النظر في تأثير الصدمة الإجمالية والايجابية لجانب العرض، هذه الصدمة سوف تحوّل منحنى الطلب على العمل إلى اليمين في كلا السوقين، وسوف ينتج عنه مستوى أعلى من الوظائف الشاغرة **V'** وانخفاض معدلات البطالة **U'** عند نفس مستوي الأجر الحقيقي، وبناء على ذلك ينحدر منحنى بيفردج للأسفل .(**Birol, Enes, & Temel, 2013, p. 05**)

الشكل رقم 17: منحنى بيفريدج والصدمات الهكلنة

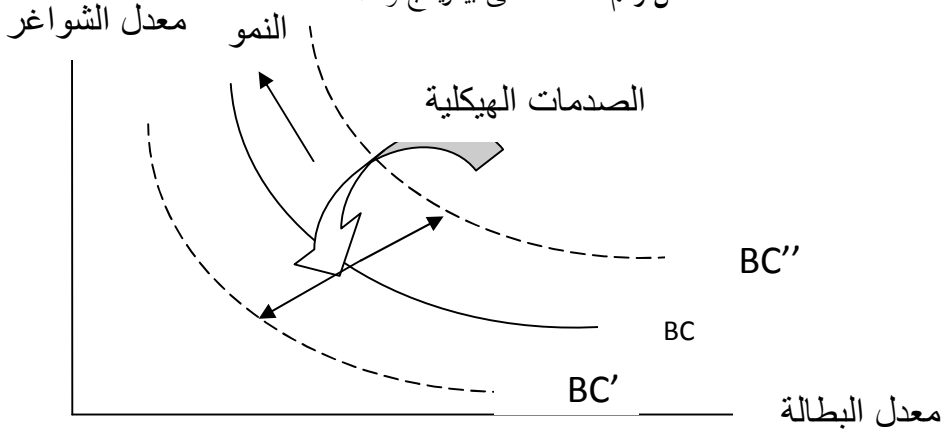

Source: Birol, K., Enes, S., & Temel, T. (2013, September). Unemployment and Vacancies in Turkey: The Beveridge Curve and Matching Function. WORKING PAPER, 13(35), p 06.

المقاربة الثانية والتي تجلب الأساس النظري لمنحنى بيفريدج هي إطار البحث والمطابقة، والمطور من طرف كل من (**Diamond–Mortensen–Pissarides (DMP**، ويتمثل الانحراف الرئيسي لهذا النهج عن نهج الجمود في الأجر الحقيقي في معالجته للبطالة والشواغر كمفهومين للتوازن في سوق العمل، حيث يعتمد نموذج البحث والمطابقة أساسا على فكرة أن عملية المطابقة بين الشركات والباحثين عن العمل حدث احتمالي، بسبب التكاليف على الشركات والعاطلين عن العمل على حد سواء، ومن بين مصادر هذه التكاليف سرد معلومات غير متماثلة، عدم تطابق مهارات العمل، اختلاف المواقع، فعلى سبيل المثال قد ترفض العمالة عرض وظيفة لمجرد أن الشركة التي تقدم الوظيفة تقع بعيدا عن المكان الذي تريد العمالة العيش فيه، حتى لو كانت الوظيفة تتناسب تماما مع مهارات العمالة، ولتصوير الطبيعة الاحتمالية للمطابقة تقدم النموذج (**DMP**) أولا تقنية المطابقة وهي دالة الوظائف الشاغرة والبطالة في أي اقتصاد:

$$\mathbf{m}(Ut, Vt) = \mu V^{\alpha} U^{\beta} \quad \ldots\ldots\ldots(01)$$

أين **m** يمثل تحقق المطابقة في الوظائف و**Vt** و**Ut** الشواغر والبطالة على التوالي، أين تعبر عن كفاءة المطابقة الخارجية، وتعتمد التغيرات فيه على الإختلاف في شدة إحتكاكات البحث والمطابقة، ضمن هذا الإطار

يجب أن يكون الدخول والخروج من مخزون العاطلين عن العمل مساو للوظائف المستهلكة مطروح منها المطابقات الجديدة الناشئة أي:

$$\frac{dUt}{dt} = S(1 - Ut) - m(Ut, Vt) \quad \ldots\ldots\ldots(02)$$

حيث **s** هو معدل الفصل الخارجي للعامل من وظيفة شاغرة مملوءة، إن أسهل طريقة للحصول على منحني بيفريدج هي التركيز على التوازن طويل الأجل أين **Vt=V** و **Ut=U** وهذا يعني أن **dUt/dt=0** ومنه تصبح المعادلة رقم 02 كما يلي:

$$U = 1 - \frac{m(U,V)}{S} \quad \ldots\ldots\ldots(03)$$

وهو ما يضع منحنى بيفريدج كدالة ضمنية، المعادلة رقم 03 تعني علاقة سالبة بين البطالة والشواغر، والواقع أن زيادة الشواغر تضمن زيادة الموائمة بسبب $\frac{dm}{dv} = 0$ وبالتالي فإن البطالة في انخفاض منذ ظهور المطابقات الجديدة الممثلة للتدفقات من مخزون العاطلين عن العمل (**Birol, Enes, & Temel, 2013, pp. 06-07**).

المطلب الثاني: العلاقة بين البطالة والتضخم (منحنى فيليبس)

يعبر منحنى فيليبس عن العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم ويتناول أثر التقلبات في الدورة الاقتصادية وما يتبعه من تقلبات في مستوى الإنتاج الحقيقي ومستوى الاستخدام (عايد، 2014، صفحة 158)، يعد كل من التضخم والبطالة من الامراض الاقتصادية التي تسعى الإدارة الاقتصادية في أي بلد إلى كبح جماه أي منهما، حيث يجب أن يكون التضخم في الحدود المقبولة، وإلا فإن تأثيراته السلبية ستنعكس على الأداء الاقتصادي الكلي، بينما معدلات البطالة يجب أن تكون في أقل الحدود الممكنة، سعيا لتحقيق الاستخدام الكامل وما لذلك من أثر إيجابي على الاقتصاد الكلي، غير أن الدولة في سعيها لتحقيق أي من الأهداف السابقة قد يكون على حساب الهدف الاخر، بمعنى أن خفض معدلات التضخم قد يكون على حساب زيادة معدلات البطالة نظرا لأن خفض معدلات التضخم يعني خفض كمية النقود ومحاولة امتصاصها، وذلك لخفض الطلب على السلع والخدمات المختلفة، غير أن خفض الطلب يعني إقبال أقل على السلع والخدمات الامر الذي يعني ضرورة وجود فائض من المنتجات، وقيام منتجين بالتالي بخفض انتاجهم، ونظرا لأن هذا الإنتاج يعتمد بالأساس على القوى العاملة، فإن ذلك يعني ضرورة تسريح عدد من العمال ومن ثم انتشار البطالة، أي أن خفض معدلات التضخم ستكون على حساب ارتفاع معدلات البطالة، وعلى العكس إن خفض البطالة وفتح مجالات جديدة للتوظيف يعني أهمية وضرورة رفع وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، وذلك يعني خلق طلب زائد في السوق مما يؤدي إلى الارتفاع المتواصل في الأسعار وبالتالي زيادة معدلات التضخم، لذلك فإن خفض البطالة يعني زيادة معدلات التضخم ومثل هذه العلاقة العكسية كانت محل ملاحظة واثبات من قبل الاقتصادي النيوزلندي فيليبس،

حيث تم بيان هذه العلاقة المتبادلة فيما بين البطالة والتضخم من خلال منحنى سمي بمنحنى فيليبس (خوشناو، 2017، صفحة 153)،

وتعود جدور تحليل منحنى فيليبس إلى تحليل "Hume" عام 1741 الذي بين أن تغيرات الأجور والاسعار ستكون سببا في تغيير مستويات الإنتاج والبطالة بشكل واضح،

وفي عام 1926 فسر الاقتصادي فيشر سلوك الأجور النقدية مشيرا إلى أن حالة التضخم في الاقتصاد يلازمها مستوى منخفض من البطالة في حين ارتفاع مستوى البطالة يرافقه حالة من الكساد، ثم طور الاقتصادي البريطاني Alban Willian Phillips (هلال و الجنابي، 2010، صفحة 98)، وفي سنة 1958 نشر الاقتصادي فليبس دراسة إحصائية من 1861 حتى 1957 ترتكز على دراسة وتحليل سوق العمل في الاقتصادي الإنجليزي، حيث كشف وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان، ومعدل التغير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة، بمعنى أن الفترة التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع عندها الأجور النقدية والعكس صحيح، أو بمعنى آخر وجود معدل ضعيف من البطالة يتناسب مع ارتفاع سريع في الأجور الاسمية والعكس بالعكس (بقاط، محلوس، و بن خليفة، 2021، صفحة 189)، واستخلص فيليبس من الدراسة هذه أن معدل التغيير في الأجور النقدية مرتبط عكسيا بشكل غير خطي مع معدل البطالة وقد اظهر هذه العلاقة من خلال منحنى سجلت عليه هذه المعلومات (وعيل و هاني، 2018، صفحة 305):

الشكل رقم 18: منحنى فيليبس في صورته الأولية

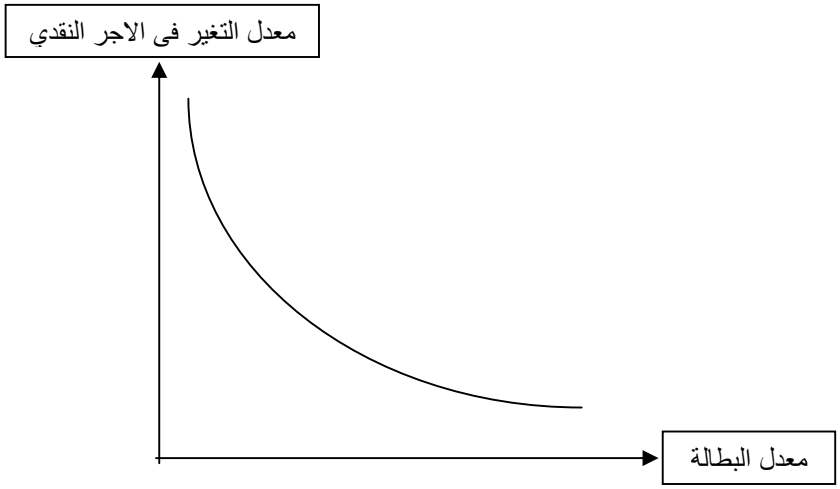

المصدر: ميلود وعيل، ومحمد هاني. (جوان, 2018). العلاقة بين البطالة والتضخم دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000-2015. *مجلة افاق للبحوث والدراسات، 2*(2)، 304-314. ص 305

بعد بحث فيليبس ساهمت أبحاث كل من ر.ليبسي، بول ساموبلسون، سولو بتطوير هذه الفكرة، وهو ما مكن للوصول لوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وهو ما يفسره منحنى فيليبس، حيث أن

ثمن خفض معدل البطالة هو قبول معدل أعلى للتضخم، وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيليبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي سيضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما (وعيل و هاني، 2018، صفحة 307).

أما الاقتصادي الأمريكي فريدمان فقد انتقد منحنى فيليبس واعتبره مضللا وذلك أن فيلبس أخذ بمعدل الاجر الاسمي بدل الاجر الحقيقي، بحيث يعتقد فريدمان أن فيلبس أخد بالافتراض الكينزي الذي ينص على أن التغيرات في الأجور الاسمية تكون متساوية لتغيرات في الأجور الحقيقية، لكن فريدمان رفض هذا الافتراض وأدخل المعدل المتوقع للتغير في الأسعار في التحليل، ووفقا لتحليل فريدمان فإن العلاقة العكسية بين معدل البطالة والتضخم هي ظاهرة قصيرة الاجل وليست طويلة الاجل، حيث يترتب على زيادة الطلب الكلي ارتفاع مستويات الأسعار بمعدلات تفوق معدل ارتفاع الأجور النقدية ومن ثم تنخفض مستويات الأجور الحقيقية للعمالة والتوظيف وذلك في الاجل القصير، أما في الاجل الطويل فإن الافراد يتوقعون استمرار ارتفاع الأسعار بناء على المعدلات التي سادت في الفترات السابقة من التضخم لذا يطالبون برفع أجورهم وبالتالي ينتقل منحنى فيليبس سالب الميل في الاجل القصير الى الأعلى عند نفس مستوى التوظيف، ويأخذ منحنى فيليبس خطا مستقيما عند مستوى البطالة الطبيعي، ومنه وحسب فريدمان لا توجد علاقة بين البطالة والتضخم في الاجل الطويل وهو ما يتوافق مع ما توصل إليه الكلاسيك، واعتبر معدل النمو في العرض النقدي هو المصدر الرئيسي للتغيرات في الأسعار ومن ثم حدوث التضخم، (بقاط، محلوس، و بن خليفة، 2021، الصفحات 189-190) وذلك ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 19: منحنى فيليبس بصورته المعدلة

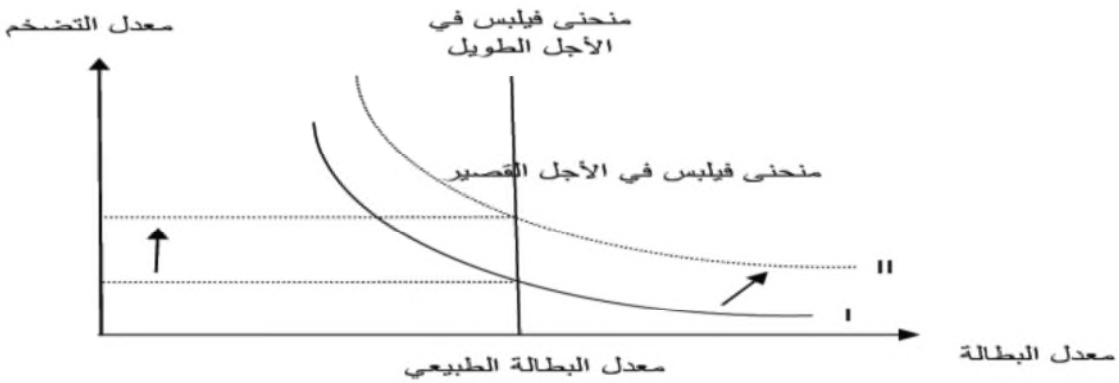

المصدر: حنان بقاط، زكية محلوس، و أحمد بن خليفة. (2021). جدلية العلاقة (التضخم-البطالة) : دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2020. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 14*(1)، ص 190.

ومنه فقد اعتبر منحنى فيليبس أداة مهمة في التحليل الاقتصادي الكلي إلا أن تلك المصداقية اهتزت أواخر الستينات بسبب ارتفاع مستوى العام للأسعار في وقت الذي تزايد فيه معدلات البطالة وسميت هذه الظاهرة بالركود التضخمي وهو ما يتعارض ومنطق فيليبس (بقاط، محلوس، و بن خليفة، 2021، صفحة 190)

المطلب الثالث: العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي (قانون اوكن)

يمكن تفسير العلاقة بين معدل البطالة ونمو الإنتاج من وجهة نظر الطلب، أي أن التغيرات في إجمالي الطلب تجعل الشركات تتكيف مع أهدافها الإنتاجية، مما يؤثر على الطلب على العمالة وبالتالي معدل البطالة، وهذا يعني أن الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يقلل من الطلب على العمالة، ويؤدي مع افتراض ثبات باقي المتغيرات إلى زيادة البطالة، لذلك من المثير للاهتمام تقدير معدل النمو المطلوب لتقليل البطالة، ويمكن رؤية هذه العلاقة أيضًا على جانب العرض في الاقتصاد، بحيث يزداد المنتج في مراحل الانتعاش الناتجة عن تشغيل العمال العاطلين عن العمل، من ناحية أخرى ينخفض المنتج أثناء فترات الركود الناجمة عن إلغاء الوظائف، وقد كان أوكن اول من لاحظ هذه العلاقة السلبية الثابتة بين البطالة والإنتاج الحقيقي (Gois & Jorge, 2017)، وتوجد العديد من المؤلفات التي تدرس طبيعة العلاقة بين التشغيل والنمو الاقتصادي وهي مشتقة مما يسمى بقانون أوكن، حيث أنه في ورقته الأصلية يحدد أوكن (1962) معامل العلاقة التجريبية المستقرة بين النمو الاقتصادي والتغير في معدل البطالة، حيث يعتمد قانون أوكن على وجود علاقة عكسية بين التغيرات في الناتج الحقيقي (GDP) والتغيرات في معدل البطالة، أين كان نمو الناتج الحقيقي متغير خارجي (مستقل) وكانت البطالة هي متغير داخلي (تابع) (Mouelhi & Ghazali, 2014, p. 6)،

ويستخدم العديد من الباحثين اليوم قانون أوكن لفهم الديناميكيات المحيطة بالتعافي بعد الأزمة المالية بشكل أفضل (Herzog, 2013, p. 2)، حيث يجادل قانون اوكن بأن الحركة بين الإنتاج والبطالة ليست حركة واحدة، إذ أنه ومن أجل خفض معدل البطالة بنسبة 1٪ ينبغي الرفع من الإنتاج بنسبة 3٪ باستخدام الولايات المتحدة كمثال افتراضي، وتعتبر البطالة أقل تقلباً من الناتج لسببين رئيسيين: السبب الأول هو أن الشركات تفضل تغيير المهام التي يؤديها العمال بدلاً من تسريح بعض العمال في الفترة ينخفض فيها الإنتاج وذلك راجع للأسباب التالية: (أ) تكلفة تدريب وتوظيف مجموعة جديدة من العمال عندما تعود الأمور إلى ما كانت عليه و(ب) يتطلب حدوث العمالة الناقصة أيضًا زيادة الإنتاج من أجل زيادة العمالة أيضًا، أما السبب الثاني فيتمثل في كون البلدان التي لديها قوانين عمل قوية ستجد صعوبة في تسريح العمال في فترة ينخفض فيها الإنتاج (Allan, Ashcroft, & Plotnikova, 2007, p. 187)، كل ما سبق يعني أنه توجد علاقة طردية بين GDP والتشغيل، وبكلمات أخرى، مع زيادة (انخفاض) في معدل البطالة بنسبة 1%، فوق (دون) مستوى معدلها الطبيعي ينخفض (يرتفع) نمو GDP بنسبة 3%، دون (فوق) نموه الاتجاهي أو الطبيعي

(الناتج المحتمل)، أو أن زيادة (انخفاض) بنقطة مؤوية في معدل نمو الناتج متزامنة مع انخفاض (ارتفاع) بـ 0.3 نقطة مئوية في معدل البطالة، وهذا يشير إلى ان علاقة تغير البطالة (التشغيل) مع تغير الناتج ليس تغير واحد مقابل واحد وانما 1 إلى 3 (3:1) (حسون، 2018، صفحة 40)، حيث أنه عندما تكون هناك زيادة في الإنتاج ستكون هناك حاجة إلى المزيد من العمال لإنتاج وحدات إضافية، وسيكون هناك انخفاض في البطالة، وبالتالي مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي ستنخفض البطالة، لكن كلا المتغيرين لا يتغيران بنفس النسبة، إذ يتغير الناتج المحلي الإجمالي بشكل أسرع بدلاً من أن يتغير في البطالة، ومنه يعتبر تقدير معامل اوكن مقياس لاستجابة البطالة لنمو الإنتاج وتعود أهميته لكونه يوضح تكلفة البطالة من حيث الإنتاج، ونتيجة لذلك غالبًا ما يستخدم قانون اوكن كمقياس لحساب تكلفة البطالة(Akram, Hussain, & Raza, 2014) .

تتميز الدول التي يكون فيها قانون العمل مرن بمعامل اوكن أصغر، إذ أن قيمة هذا المعامل تتغير بمرور الوقت لأن العلاقة بين الناتج والبطالة تعتمد على القانون والتكنولوجيا والتركيبة السكانية والتفضيلات، وقد لوحظ أن هذا التأثير يكون أكبر في فترات الانكماش منه في فترات الازدهار، كما أنه أكبر في ظل نظام سعر الصرف الثابت منه في النظام العائم (Maku & Alimi, 2018, p. 188)، وتكتب النسخة الأولى من قانون أوكن في شكل علاقة بسيطة تربط بين التغير في معدلي البطالة ونمو الناتج القومي الإجمالي، ويمكن كتابتها رياضيا كما يلي (Adouka & Bouguell, 2013, p. 23):

$$\Delta U = -0.4(\Delta Y - 3\%)$$

أي أنه بالنسبة لزيادة النشاط الاقتصادي بنسبة 1% فوق 3%، فإن معدل البطالة ينخفض بنسبة 0.4%، ويمثل المعامل 0.4 معامل أوكن وتشير علامة الناقص السابقة لمعامل أوكن إلى العلاقة العكسية بين التغيرات في معدل البطالة والتغيرات في نمو الناتج، في حين يفضل مؤلفون آخرون استخدام شكل آخر من النسخة الأولى لأوكن (Adouka & Bouguell, 2013, p. 23):

$$\Delta U_t = -0.3\Delta Y_t + 3 + \mu_{1t} \ldots\ldots 1$$

وتحدد هذه المعادلة معدل نمو النشاط الاقتصادي المطلوب لتثبيت البطالة عند 1% في الربع. يتم تبني المعادلة (1) إذا كان كل من البطالة والناتج القومي الإجمالي ثابتين عند الفرق الأول.

أما النسخة الثانية فهي عبارة عن علاقة خطية بسيطة بين الفجوة في معدل البطالة مقارنة بمستواه الطبيعي المقدر بنسبة 4% والفجوة في الناتج مقارنة بمستواه المحتمل (فجوة الناتج). وفيما يلي الصيغة الرياضية للصيغة الثانية (Adouka & Bouguell, 2013, p. 24):

$$U - 4\% = 0.36\left(\text{فجوة الانتاج}\right) \ldots 2$$

بالنسبة للتحقق التجريبي، تكتب المعادلة (2) على النحو التالي:

$$U_t = -0.36\left(\text{فجوة الانتاج}\right) + 4\% + \mu_{2t}$$

المعادلة (2) تعني ضمناً أن البطالة ثابتة حول معدل البطالة، بطبيعة الحال (عدم تسارع معدل التضخم في معدلات البطالة)، يمكن كتابة قانون اوكن على النحو التالي:

$$\frac{Y_p - Y}{Y} = -\alpha(U - U^*) \dots\dots 3$$

حيث:

Y_p: يمثل الناتج المحلي الإجمالي المحتمل

Y: يمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

U: معدل البطالة

U^*: معدل البطالة الطبيعي

α: مقياس لانخفاض معدل البطالة عندما يتجاوز الإنتاج عتبة معينة

وقد كان قانون أوكن محط تركيز مجموعة كبيرة من المؤلفات لأنه ينطوي على أثار سياسة الاقتصاد الكلي، ولا سيما في تحديد معدل النمو الأمثل أو المرغوب فيه، وبوصفه وصفة للحد من البطالة، وفي العقدين الماضيين حقق عدد كبير من الدراسات التجريبية في صحة هذا القانون، حيث قدمت العديد من الدراسات فكرة احتمال عدم التماثل في العلاقة، والواقع أنهم يرون أن التوسع والانكماش في الناتج لا يمكن أن يكون لهما نفس التأثير المطلق على البطالة، وهو ما يعني ضمنا أن معامل أوكن قد يكون مختلفا على مدى الدورة الاقتصادية، وبالإضافة إلى ذلك أجريت عدة دراسات تجريبية لتقييم استقرار علاقة أوكن عبر الزمان والمكان حيث انتقدت هذه الدراسات إغفال دور الأسعار أو تقلب أسعار الصرف التي قد تؤثر على الصلة بين التشغيل والنمو، وعلى الرغم مما تقدم اعتبر قانون أوكن مفيدا في التنبؤ وصنع السياسات(Micallef, 2017) .

الفصل الثالث

دراسة تحليلية للإنفاق الحكومي والتشغيل في الجزائر

تمهيد:

شهدت الجزائر تحولات مهمة نهاية ثمانينات القرن الماضي ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وبالتالي تغيير القرارات والسياسات الاقتصادية المطبقة، حيث كانت الجزائر مركزة على النهج الاشتراكي كنموذج للتنمية الاقتصادية بالاعتماد على كل من القطاع الزراعي والصناعي في إحداث التنمية الشاملة، وقد ساعدها في ذلك الوضع الاقتصادي العالمي لسوق النفط، حيث تم رسم سياسة تنموية طويلة المدى تركز على الصناعات الثقيلة بغية الخروج من دائرة التخلف، أين طبع هذه المرحلة التخطيط المركزي وتدخل وتحكم الدولة في مفاصل الحياة الاقتصادية، إلا أن هذه التجربة أثبتت عدم فعاليتها بالإضافة لتكلفتها الباهظة، وذلك راجع لعدة أسباب، مما دفع صناع القرار في الجزائر لإعادة رسم السياسة الاقتصادية من خلال العمل على تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية وفتح المجال أكثر للمبادرة الخاصة، خاصة أمام انهيار أسعار النفط سنة 1986 وعجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها أمام الدائنين ولجوئها لصندوق النقد الدولي، والذي فرض سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة على الاقتصاد الجزائري امتدت من سنة 1989 إلى غاية 1998، ثم جاءت مرحلة جديدة ابتداءا من سنة 1999 عرفت فيها أسعار النفط بعض الارتفاع وتحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بتنفيذ برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين.

سنقوم في هذا الفصل بمحاولة دراسة وتحليل كل من حجم واتجاه الانفاق الحكومي والتشغيل في الجزائر من خلال مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الإنفاق الحكومي في الجزائر

المبحث الثاني: واقع التشغيل والبطالة في الجزائر

المبحث الأول: الإنفاق الحكومي في الجزائر

اتخذت الجزائر منذ بداية الالفية الجديدة منحى جديد في تسيير سياساتها الاقتصادية، تتجلى معالمه في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة اتباعا للمنهج الكينزي المرتكز على أهمية دور الدولة في الحياة الاقتصادية، من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط الاقتصادي، ومنه الرفع من الطلب الفعال واحداث تنمية اقتصادية وفق آلية المضاعف، وقد كان للوفرة المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية الالفية الثالثة دورا هاما في اتباع هذه السياسة التي كان لها على غرار البعد الاقتصادي بعدا اجتماعيا كبيرا خصوصا وأن الفترة السابقة شهدت ترديا كبيرا في الوضع الاقتصادي.

المطلب الأول: النفقات الحكومية ضمن الميزانية العامة

منذ الاستقلال اتبعت الجزائر سياسة اقتصادية ترجمتها في شكل مخططات تنموية، ومع بداية تسعينات القرن الماضي تخلت الجزائر عن الاقتصاد المخطط وانتقلت إلى الاقتصاد الحر، والجزائر في حقيقة الأمر دولة متدخلة في النشاط الاقتصادي وبالتالي ينعكس ذلك على حجم ونوعية نفقاتها، حيث يعتبر الإنفاق العام من ركائز السياسات المالية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في هذا السياق فإن اعتماد الجزائر على سياسة الإنفاق ليس اختيارًا عشوائيًا بل هو شرط تفرضه العوامل التي تشكل شخصية الاقتصاد الجزائري بشكل عام المعتمد بشكل أساسي على الإنفاق العام كوسيلة لدفع عجلة التنمية وتحقيق الرفاهية.

وبفعل الأزمة البترولية التي شهدتها الجزائر أواخر ثمانينات القرن الماضي قامت الجزائر بالتخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو الاقتصاد الليبرالي بغية اصلاح منظومتها المالية، وذلك باتباع برامج التصحيح المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وذلك من خلال سلسلة الاتفاقات الائتمانية التي وقعتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي (1989-1991-1994)، وقد حظيت النفقات الحكومية في هذه المرحلة بأهمية بالغة نتيجة لتزايد نفقات التحويلات الاجتماعية لدعم الأسر الفقيرة والشباب البطال بسبب سياسة الخصخصة المتبناة من طرف الدولة، ومن أجل زيادة أكثر في الإنتاج وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاجتماعية.

الفرع الأول: النفقات الحكومية في الميزانية الجزائرية

أشار المشرع الجزائري للميزانية العامة باعتبارها الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الايرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار، وتتشكل الميزانية العامة من الايرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية، كما اعتبر أن النفقات الحكومية هي "أعباء" ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها، ولا يتم عقد أي نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية، كما أن النفقات الحكومية تتقيد بمبدأ التخصيص أي لا يجوز تحويل الاموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في

حدود ضيقة جدا وهذا للسير المتوازن لمختلف المصالح، وعلى غرار دول العالم التي تصنف نفقاتها الحكومية تصنيفا خاصا بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والاداري، فإن الجزائر تعتمد تصنيفا خاصا بها لنفقاتها الحكومية في إطار الميزانية العامة وذلك للتفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل والطبيعة والهدف، ويتم تقسيم النفقات الحكومية في الجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى (جرفي، بن عابد، و زروخي، 2019).

أخذ المشرع الجزائري في تقسيمه للنفقات الحكومية في البداية بالتقسيم الاقتصادي فاعتمد معيار مدى مساهمة النفقة في تكوين رأس المال أو لا، أي تقسيمها إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية، فقد تضمن القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية في المادة 23 منه تقسيما للنفقات الحكومية وهي على قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز (العقون و بهناس، 2019)،

1-نفقات التسيير: وتشمل الأعباء الضرورية العادية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في ميزانية الدولة، وتعتبر الوزارة الركيزة الأساسية في توزيع هذه النفقات في هذه الميزانية، وإذا علمنا أن قانون المالية هو المحدد الرئيسي لميزانية الدولة ومجموعة المصالح التابعة لها، فإنه وعند المصادقة على هذا القانون وصدوره في الجريدة الرسمية نجد أن نفقات التسيير تظهر في الجدول (ب) من هذا القانون وتجمع هذه النفقات في أربعة أبواب (سرير، 2018، صفحة 116):

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية؛

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛

الباب الرابع: التدخلات العمومية.

2-نفقات التجهيز: تعد نفقات التجهيز عادة ذات أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، باعتبارها مولدة للثورة وتسمح بزيادة الناتج الوطني بما يؤدي لرفع معدلات النمو الاقتصادي، ولذلك يطلق عليها بالنفقات الاستثمارية المنتجة، فهي توجه إلى القطاعات العمومية الاقتصادية، وتجمع الاعتمادات المتعلقة بتغطية الاستثمارات الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب (سرير، 2018، الصفحات 117-120):

الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة؛

الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

الباب الثالث: النفقات الأخرى برأس المال.

وبعد صدور قانون المالية تظهر اعتمادات نفقات التجهيز في الجدول (ج).

كما تقسم كذلك النفقات العامة في الجزائر حسب المعايير الوضعية أين يمكن اعتماد التصنيفات الإدارية والتصنيفات الوظيفية (سرير، 2018، الصفحات 116-120):

1-التصنيف الإداري: توضع الاعتمادات المالية المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير، وفي يد المتصرفين العمومين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار، وتخصص هذه الاعتمادات وتوزع حسب طبيعتها أو غرض استعمالها وفقا لمدونات تحدد عن طريق التنظيم، ويتم هنا تبويب النفقات العامة وفق معيارين، تبويب حسب الوزارات أي حسب الدوائر الوزارية، فيما يتعلق بنفقات التسيير، وتبويب حسب طبيعة الاعتمادات أي توزع حسب الحالات على الفصول والقطاعات، وتوزع الاعتمادات على الوزارات المختلفة بالنسبة للنفقات الجارية، بينما يتم توزيع النفقات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية وليس على الوحدات الإدارية (الثلاثة أبواب المذكورة سلفا) في ميزانية التجهيز.

2-التقسيم الوظيفي: رغم ان قانون المالية لا يقدم عنه صورة واضحة، غير أن هناك محاولات من هيئات التخطيط والمالية لتجميع النفقات العامة حسب الوظائف الكبرى للدولة والمتمثلة في (سرير، 2018، الصفحات 116-120):

-الوظيفة الاجتماعية: يمكن القول بأن مداها يتسع ليشمل تغطية كل الحاجات العامة المؤدية الى التنمية الاجتماعية للأفراد، لتشمل النفقات المتعلقة بالتربية والتكوين، الصحة والرعاية الاجتماعية، السكن والتنمية الاجتماعية والثقافية وكل أصناف التضامن الاجتماعي من مساعدة المحتاجين، اعانات العائلات المحدودة الدخل والاسر كثيري العدد والمساهمة المباشرة وغير المباشرة في محاربة الفقر والبطالة.

-الوظيفة الاقتصادية: وهي تغطي مجالات البنى الأساسية من طرق وسدود وكهرباء، وكذا دعم المؤسسات المصدرة، ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسملة البنوك...الخ.

-الوظيفة الإدارية: وهي تعبر عن كل النفقات اللازمة للسير العادي للمرافق العامة مثل المرافق الإدارية المختلفة على سبيل العدالة والامن والتمثيل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية وغيرها.

الفرع الثاني: أسعار البترول والنفقات الحكومية بالجزائر

نلاحظ أن تبني الحكومة الجزائرية لخيار السياسة المالية التوسعية أو الانكماشية طيلة الفترة المدروسة لا يخضع للنظريات والدراسات الاقتصادية بقدر ما يخضع لمتغيرات خارجية تتمثل أساسا في أسعار برميل النفط، فعندما ترتفع أسعار النفط ترتفع معها الايرادات المحققة لاسيما الجباية البترولية، وهو ما يؤدي إلى حصول راحة مالية على المستوى الكلي تدفع بالحكومة نحو خيار السياسة المالية التوسعية والعكس صحيح، أي أن إدارة السياسة المالية في الجزائر ترتبط بالصدمات الخارجية أكثر من ارتباطها بالتوجهات والاحتياجات الداخلية، وبالإضافة إلى هذا يلاحظ أن السياسة المالية في الجزائر تركز على معالجة أعراض الاختلالات الاقتصادية كالبطالة والتضخم، أكثر من تركيزها على معالجة مصادر وأسباب هذه الاختلالات (قوري يحي، 2015)، إذ سجلت النفقات الحكومية الجزائرية عدة تذبذبات بعدما عرفت تزايدا كبيرا غير سابق وخصوصا منذ سنة 2000 إلى غاية 2011. ويرجع ذلك إلى استمرار ارتفاع سعر برميل البترول طوال تلك الفترة بسبب استمرار نمو الاقتصاد العالمي والذي بدوره أدى إلى ارتفاع الطلب العالمي، فقد شهدت سنة 2009 انخفاضا في أسعار البترول حيث انتقل سعر البرميل من 97.26 دولار في سنة 2008 إلى 76.61 دولار في سنة 2009 جراء الأزمة المالية الحاصلة آنذاك، ليعاود بعدها الصعود من جديد ليصل في المتوسط لأكثر من 111 دولار للبرميل سنة 2011، ومن الملاحظ أنه خلال هذه الفترة لم يتم تسجيل انخفاض كبير في النفقات الحكومية للجزائر وذلك يرجع إلى سببين أوله عودة ارتفاع أسعار البترول من جديد وثانيهما إصرار الدولة على استكمال برامجها الاستثمارية التي باشرتها.

ليشهد المنتصف الثاني من سنة 2014 انهيارا في أسعار البترول، والذي كان له أثر كبير على العديد من الدول المصدرة للبترول منها الجزائر، إذ أن الجزائر تعتمد في صادراتها على المواد الطاقوية بما يقارب 98 % من اجمالي المنتوجات المصدرة، مما جعلها ترتبط وتتأثر بشكل كبير بالتقلبات الحاصلة على مستوى الأسعار المواد البترولية، حيث أنه وخلال سنة 2015 عرفت أسعار البترول انخفاضا بنسبة 45 % ويعود ذلك إلى ضعف في الطلب على البترول والزيادة الكبيرة في الإنتاج خلال هذه الفترة ونخص بالذكر زيادة انتاج البترول الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، وتجدر الإشارة أيضا أن الانخفاض في أسعار البترول أثر على قيمة التجارة العالمية للسلع، والتي يرجع سببها إلى تراجع في الاقتصاد الصيني، وركود في العديد من الاقتصاديات النامية الأخرى، إضافة إلى التقلبات في أسعار الصرف وعدم استقرار مالي للعديد من البلدان المتقدمة، ولم تعرف هذه الأسعار تحسنا كبيرا إلى غاية سنة 2016، أين عاودت الصعود من جديد بعدها ولاكن بوتيرة بطيئة لتستقر عند 70 دولار للبرميل كمتوسط خلال سنة 2018، وقد كان لهذا الانهيار أثر سلبي على كل من ايرادات الجزائر وبالتبعية على ونفقاتها، إذ شهدت النفقات الحكومية هي الأخرى انخفاضا في قيمتها ما دفع بالحكومة الجزائرية لتبني سياسة ترشيد النفقات الحكومية (صادق و دربال، 2019).

المطلب الثاني: تطور النفقات الحكومية وإجراءات ترشيدها في الجزائر

ما يلاحظ في السياسة المالية الجزائرية هو تفوق نفقات التسيير (التي تعتبر في الغالب نفقات استهلاكية) على الإنفاق الاستثماري، حيث تمثل نسبة ميزانية التسيير 63 % من مجموع النفقات، مقابل 37 % لصالح ميزانية التجهيز خلال كامل فترة الدراسة، وهو ما يبين مدى تبعية النفقات الحكومية في الجزائر لنفقات التسيير، كما يبين أيضا طبيعة السياسة المالية المنتهجة والتي تخدم الاستهلاك والاستيراد على حساب الانتاج المحلي الحقيقي، وتعتبر هذه الخاصية من الظواهر الملازمة للاقتصاديات القائمة على الريع ومن بينها الاقتصاد الجزائري، حيث أن توسع الحكومة في توزيع ريعها النفطي لصالح النفقات الاستهلاكية يتم لأغراض اجتماعية وسياسية أكثر منها اقتصادية، أي أن الهدف منها لا يكون بالضرورة هو الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار والتوازن كما هي وجهة نظر الكينزيين، فعلى سبيل المثال الزيادات التي عرفتها أجور القطاع العمومي في الجزائر بداية من سنة 2008 لم تخضع لمعيار المردودية الاقتصادية (قوري يحي، 2015).

شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال مرحلة ما بعد سنة 2000 استقرارا نسبيا، أين صاحبها انتعاش في أسعار البترول وتحسن نسبي في الحالة الأمنية للبلاد، وتبنت الحكومة خلالها برنامج اقتصادي واجتماعي على مراحل، يهدف إلى دعم النمو الاقتصادي، وتحسين الظروف المعيشية بما في ذلك تخفيض معدلات البطالة والفقر، عرفت النفقات الحكومية في الجزائر تطورا ملحوظا وزيادة مستمرة مما يعرب عن انتهاج الجزائر لسياسة إنفاقيه توسعية، ويلاحظ أن هذه الزيادة تختلف من سنة لأخرى فأحيانا تزداد بنسب مرتفعة وأحيانا بنسب منخفضة وذلك بحسب التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر والجدول التالي يبين تطور النفقات الحكومية خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم 04: النفقات الحكومية في الميزانية الجزائرية للفترة 1999-2019

الوحدة: مليار دج

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نفقات التسيير	774,695	856,193	963.633	1097.716	1122,761	1250,894	1245,132	1437,87	1674,031
نفقات التجهيز	186,987	321,929	357,395	452,930	516,504	638,036	806,905	1015,144	1434,638
اجمالي النفقات	961,682	1178,122	1321,028	1550,646	1639,265	1888,93	2052,037	2453,014	3108,669

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
2217,775	2300,023	2659,078	3797,252	4782.6	4131,5	4494,3	4617	4858,6	4677.2	4648.3	4954.4
1973,278	1946,311	1807,862	1934,500	1628.7	1892,6	2501,4	3039,3	2711,9	2605.4	3078	3602.8
4191,053	4246,334	4466,94	5731,407	6411.3	6024,1	6995,8	7656,3	7297,5	7389.3	8627.2	8557.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية، تاريخ الاطلاع 2021/06/12.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النفقات الحكومية تطورت بشكل كبير خاصة نفقات التسيير، فيمكن ملاحظة مكانة نفقات التسيير ضمن أولويات برنامج الدولة، فنجدها تشكل أكثر من 63 % من مجموع النفقات، وقد عرفت هذه النفقات تزايد ملفت للانتباه وذلك راجع لتحمل أعباء عدة قطاعات (التعليم

والصحة...)، وتذهب أغلبها لتغطية الأجور والدعم، كما يلاحظ نمو نفقات التجهيز لارتباطها بالنمو الاقتصادي نتيجة متطلبات التنمية.

يرجع تزايد النفقات الحكومية في الجزائر إلى عدة أسباب نذكر منها ما يلي: ارتفاع المستوى العام للأسعار؛ انخفاض قيمة الدينار الجزائري؛ الزيادات المتتالية في أجور الموظفين حيث انتقل الحد الأدنى المضمون للأجر من 6000 دج سنة 2000 إلى غاية 18000دج منذ سنة 2012؛ ارتفاع عدد السكان؛ ارتفاع في الخدمات الإدارية والنفقات المتعلقة؛ التكفل المتزايد بالفئات ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الدخل الضعيف والمحدود؛ التوسع في نفقات الصحة العامة والتعليم(قوري يحي، 2015).

الفرع الأول: تطور النفقات الحكومية الجزائرية

وتمثل نفقات التسيير في الجزائر تلك النفقات المخصصة لممارسة النشاط العادي والطبيعي لأجهزة الدولة وإدارتها، وهي تمثل الجزء الأكبر من النفقات في الجزائر حيث يبلغ متوسطها أكثر من 60% خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس توسع في الخدمات العمومية المقدمة في الجزائر

أولا: نفقات التسيير

أ- الفترة 2000-2014: تميزت هذه الفترة بتحسن مداخيل الجزائر الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، حيث وصل متوسط سعر البرميل صحاري بلاند الجزائري إلى أكثر من 67 دولار للبرميل، في حين بلغ متوسط 19 دولار فقط خلال الفترة 1990-1999، وهو ما ساهم في زيادة نفقات التسيير، حيث انتقلت من 856.2 مليار دينار سنة 2000 الى 4494.3 مليار دينار سنة 2014، وتجسدت هذه الزيادة بشكل أساسي في زيادة كتلة الأجور أين تم مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور في سنة 2007 وتطبيقها في سنة 2008 وهو ما أدى بزيادة نفقات التسيير بـ 32% سنة 2008، وكذا مراجعة بعض القوانين الأساسية لبعض الاسلاك الخاصة بين سنتي 2010 و2011، والتي نتج عنها ارتفاع نفقات التسيير بـ 46% سنة 2011، واستمرار دفع مخلفات هذه العملية الى غاية 2012 التي بلغت فيها نفقات التسيير 4782.6 مليار دينار سنة 2014، لتستقر عند 4494.3 مليار دينار سنة 2014 بعدما انخفضت الى 4131.5 مليار دينار سنة 2013 (وافي و جلايلة، 2020، صفحة 118).

ب-الفترة 2015-2019: شهدت هذه الفترة تراجع مداخيل الجزائر على إثر انخفاض أسعار البترول، ما دفع بالجزائر لاتخاذ جملة من إجراءات لترشيد النفقات العامة، ما أدى لاستقرار مستوى التسيير من سنة 2015 لسنة 2018 في حدود 4500 و4600 مليار دينار إلا أنها ارتفعت سنة 2019 لـ 4954.4 مليار دينار.

ثانيا: نفقات التجهيز

أ-الفترة 2000-2014: تم تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي بدءا من 2001، حيث تم تنفيذ ثلاث برامج اقتصادية: البرنامج الاقتصادي للإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، برنامج دعم النمو لاقتصادي 2010-2014، بالإضافة لبرامج خاصة بالجنوب والهضاب العليا، وتندرج هذه البرامج ضمن حسابات التخصيص الخاص التي تعد استثناء لمبدأ وحدة الميزانية العامة (وافي و جلايلة، 2020، صفحة 119)، عرفت نفقات التجهيز في هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ متوسط ارتفاعها 1331 مليار ديار بالمقارنة بالفترة السابقة أي بمعدل 21% سنويا، إذ بلغت 321.9 مليار دينار سنة 2000 ثم اخدت في الارتفاع حتى وصلت 640.7 مليار دينار مع نهاية برنامج دعم الإنعاش سنة 2004 و806.9 مليار دينار عند بداية البرامج التكميلي لدعم النمو واستقرت عند مبلغ 1946.3 مليار دينار عند نهايته، ومع انطلاق برنامج النمو الاقتصادي انخفضت بـ 138.4 مليار دينار ولكنها عاودت الارتفاع إلى أن وصلت لمبلغ 2275.5 مليار دينار سنة 2012 ثم انخفضت في 2013 بـ 17%، وفي سنة 2014 ارتفعت الى 2501.4 مليار دينار كأكبر قيمة خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي.

ب-الفترة 2015-2019: في هذه الفترة تم اطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان من المقرر الاستمرار من 2015 الى 2019، لكن نظرا للضائقة المالية التي مست الجزائر على إثر انخفاض أسعار البترول، وانخفاض مستوى الاحتياطي النقدي إلى أقل من 100 مليار دولار، إضافة إلى انخفاض متاحات صندوق ضبط الموارد والذي سجل رصيد صفري في سنة 2017، فقد اقتصر تنفيذه فقط على 2015 التي بلغت فيها نفقات التجهيزات 3039.3 مليار دينار وسنة 2016 التي انخفضت فيها نفقات التجهيز الى 2711.9 مليار دينار، وواصلت الانخفاض في سنة 2017 الي 2605.4 مليار دينار، لتشهد ارتفاعا في السنتين المواليتين.

الفرع الثاني: إجراءات ترشيد النفقات الحكومية بالجزائر

عقب التدهور الكبير الذي عرفته أسعار البترول سنة 2014 باشرت الحكومة الجزائرية عدة اجراءات في مجال ترشيد النفقات الحكومية والتي لا زالت متواصلة إلى غاية يومنا هذا، وترجع هذه الاجراءات إلى التراجع الكبير الذي عرفته ولا زالت تعرفه ايرادات الجزائر، كما أن هذه الإجراءات مست كل من ميزانيتي التسيير والتجهيز على حد سواء أين أقدمت الحكومة الجزائرية على وضع العديد من الإجراءات الرامية لترشيد نفقات التسيير، وأول تعليمة في هذا الإطار كانت رقم 348 ومؤرخة في 25 ديسمبر 2014 والتي لا زالت سارية المفعول إلى غاية يومنا هذا. وأهم هذه الاجراءات (صادق و دربال، 2019)،:

- التحكم في عمليات التوظيف من خلال تعليق كل توظيف جديد باستثناء بعض القطاعات ذات الأهمية الكبيرة كقطاع الصحة، التربية والتعليم، أو في الحالات الخاصة مثل التقاعد أين يتم تعويض منصب واحد عوض

ثلاثة مناصب شاغرة، كما تم اللجوء إلى سياسة إعادة نشر المناصب المالية الموجودة من أجل تغطية العجز الموجود في الإدارات العمومية؛

– الحد من التنقلات الرسمية خارج البلاد إلا في الحالات القصوى، إضافة إلى تقليص التكفل بالوفود الأجنبية وكذا اللقاءات والندوات وغيرها من التظاهرات باستثناء المهمة وذات الجدوى؛

– ضرورة الحد من إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وجعلها تقتصر فقط على المنشآت الاجتماعية التربوية مع ضرورة ترشيد تنظيمها وتسييرها.

المبحث الثاني: واقع التشغيل والبطالة في الجزائر

عرفت سوق العمل في الجزائر عديد التحولات في السنوات الأخيرة وبالأخص منذ سنة 2000 وذلك راجع بالأساس لجملة من العوامل على رأسها التغير في حجم وتركيبة السكان، تأثير التوجهات الاقتصادية على سياسة التشغيل، وبالتالي على توازن سوق العمل، ارتفاع عدد طالبي العمل وتأثير ذلك على مستويات البطالة.

المطلب الأول: تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر

من المظاهر التي أثرت على سوق العمل في الجزائر التطور الكبير في عدد المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي، مما زاد في اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل حيث زادت حصة الشباب البطالين بما فيهم الحاصلين على شهادات والذين يمثلون جزء معتبر من عرض العمل، بالإضافة إلى التخلي عن الدور الاجتماعي التي كانت تمارسه العديد من المؤسسات العمومية والمتمثل أساسا في الاحتفاظ بنسبة كبيرة من العمال يعملون في بطالة مقنعة، وبغية بناء تصور واضح المعالم لطبيعة وديناميكية سوق العمل في الجزائر لابد من استعراض لاهم خصائصه ومؤشراته.

الفرع الأول: سوق العمل في الجزائر

يتميز سوق العمل في الجزائر بتمحوره حول قطاعات معينة لها حصة الأسد في نسب التشغيل، فإذا استثنينا قطاع الخدمات بكل فروعه نجد أن أكبر قطاع للتوظيف هو البناء والأشغال العمومية، ومن مميزات هذا القطاع ارتباطه بالميزانية المخصصة للتجهيز، وهي الأخرى يزيد حجمها وينقص تبعا لتقلبات أسعار النفط، وهو ما يعطي ميزة التذبذب للوظائف في هذا القطاع، كما تستوعب الإدارات العمومية جل الموظفين في قطاع الخدمات أين توفر هذه الأخيرة مناصب شغل كثيرة.

أولا: خصائص سوق العمل في الجزائر

لفهم أداء سوق العمل في الجزائر وتقييم سياسة التشغيل والوقوف على أهم العوامل المتحكمة في معدل البطالة لابد من الوقوف وتحليل تطورات الطلب وعرض العمل وتفاعلهما، أي ما ينتج عنه من مستويات الأجور

والتشغيل المقترنة به والإنتاجية بالإضافة الى خصوصيات وطبيعة الوظائف المستحدثة في سوق العمل، و يمكن ايجاز أهم الخصائص المميزة لسوق العمل الجزائري في النقاط التالية (جرفي، بن عابد، و زروخي، 2019):

- عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، إذ توجد فجوة بين الانتاج والتعليم، فهناك بعض المؤهلات لا توفرها الجامعة، كما أن هناك تخصصات لا تجد فرص للعمل، حيث أن التعليم يركز التعليم على المعارف والمعلومات، ولا يركز على المهارات والسلوكيات؛
- ضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال العمل، وضعف التنسيق بين القطاعات، وعدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول العمل؛
- انعدام المرونة في المحيط الاداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار، وبخاصة صعوبة الحصول على القروض البنكية بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع؛
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب عمل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب العمل، وكذا ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة؛
- ضعف الحركة الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا)؛

ثانيا: النمو السكاني

العوامل الديمغرافية ضرورية في فهم ديناميكيات سوق العمل، إذ للنمو السكاني أثر كبير في تحديد حجم الفئة النشطة اقتصاديا، ومن ثم فهو يؤثر على معدلات البطالة، حيث عرفت الجزائر نمو سكاني مرتفع في ستينات وسبعينات القرن الماضي والتي شهدت تجاوز متوسط معدل النمو السكاني 3% سنويا، ومعدلات الخصوبة بين 7 الى 6 أطفال لكل امرأة، كل ذلك أدى لفرض ضغوط شديدة على سوق العمل في الثمانينات والتسعينات.

ولكن وبحلول تسعينات القرن الماضي شهدت الجزائر تحولا ديمغرافيا سريعا باتجاه انخفاض معدلات الخصوبة، وهو اتجاه نحم عن التحسن الكبير في تعلم النساء، وارتفاع متوسط سن الزواج ، كل ذلك أدى لتراجع معدل النمو السكاني من 3.1% سنة 1985 الى 1.9% سنة 1995، و1.5% سنة 2008، كل هذا أدى لتقليص الضغط على سوق العمل.

كما تم تسجيل ارتفاع في حجم السكان من 30.42 مليون نسمة سنة 2000 إلى 43.05 مليون نسمة سنة 2019، حيث شهدت سنة 2002 أعلى معدل نمو ديمغرافي قدرت نسبته بـ2.57% طيلة فترة الدراسة (2000-2019)، كما أن أكثر من 50% من السكان في الجزائر دون 30 سنة، وهو مؤشر جيد لسوق العمل، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 05: تطور عدد السكان ومعدل النمو الديموغرافي خلال الفترة 2000-2019

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد السكان بالآلاف	30416	30879	31357	31848	32364	33080	33481	34096
معدل النمو (%)	1.51	1.52	2.57	1.57	1.62	2.21	1.21	1.84

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
34591	35268	35978	36717	37495	38297	39114	39963	40606	41200	42200	43050
1.45	1.96	2.01	2.05	2.12	2.14	2.13	2.17	1.61	1.46	2.43	2.01

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للاحصائيات تاريخ الاطلاع 2021/06/12.

ثالثا: تطور القوى العاملة في الجزائر

في أعقاب انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينيات وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الفترة 1990-1994، شهد سوق العمل الجزائري تدهوراً كبيراً، أين تم تدمير أكثر من 400.000 وظيفة، حيث تحول النمو الاقتصادي إلى سالب (من 1.2٪ في عام 1991 إلى -2٪ في عام 1993 و-0.7٪ في عام 1994)، ووصل التضخم إلى مستويات مرتفعة جدا (29.8٪ في عام 1995)، وضعف الاستثمار خاصة في الصناعات الزراعية والبناء، كما تم استنفاذ احتياطي النقد الأجنبي ليبلغ 2.1 مليار دولار في عام 1995، كل هذه العوامل مقترنة بتدهور الوضع الأمني، أثرت على مستوى خلق فرص العمل وأدت إلى معدل بطالة مرتفع للغاية (26.4٪ في عام 1997) (Souag & Ragui, 2018).

01-تطور القوى العاملة غير المشتغلة (البطالة) في الجزائر

يمكن توصيف معدلات البطالة في الجزائر ضمن مرحلتين أساسيتين، تمتد المرحلة الأولى من سنة 1990 إلى غاية 1998 أين ارتفعت معدلات البطالة نتيجة التسريحات الجماعية والفردية لأغراض اقتصادية متعلقة بغلق المؤسسات التي لم تتمكن من مواجهة الظروف الاقتصادية والتكيف معها، فارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى 29.7% سنة 1999 حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، كما تم غلق أكثر من 1200 مؤسسة وتسريح 60 ألف عامل في القطاع الصناعي لوحده، ساهمت عملية الخوصصة في التأثير على التشغيل مما أدى لتقليص الطلب على العمل بالنسبة للمشاريع الجديدة وتبني مقاربة الكفاءة الاقتصادية في التسيير مما أدى لإحالة العديد من العمال إلى التقاعد المسبق وتسريح بعض الاخر للتحكم في التكاليف وضمان الكفاءة الاقتصادية.

تميزت هذه الفترة بالتباطؤ في النشاط الاقتصادي وتفاقم معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر، وذلك بسبب برنامج التعديل الهيكلي الذي انتهجته الجزائر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي مما أدى إلى (عجاس، 2016):

- فقدان أكثر من 360 ألف منصب شغل وتسرب أكثر من 600 ألف تلميذ سنويا؛
- أكثر من 80%من البطالين لا تتجاوز سنهم 30 سنة؛
- 3/2 البطالين يلتحقون بسوق الشغل لأول مرة؛
- 80% من البطالين عديمي التأهيل؛
- 73 ألف بطال حامل للشهادة؛
- مدة البحث عن الشغل وصلت إلى 30 شهر سنة 1998.

بعد الانتهاء من برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 تحسنت المؤشرات المالية الكلية وتم التحكم فيها بشهادة خبراء الصندوق النقدي الدولي وتمكنت الجزائر من الوصول إلى أهدافها المالية في هذا البرنامج، فشهدت استقرارا ماليا مشجعا على مواصلة (عجاس، 2016)، إذ أنه وبعد سنة 2000 اتخذت معدلات البطالة اتجاها عاما نحو الانخفاض، بفعل التحول في طبيعة السياسات الاقتصادية المتبناة والتخلي عن تلك المصممة تحت وصاية مؤسسات بروتون وودز، ومنه فقد شهدت الجزائر انخفاض هام لمعدل البطالة إذ تراجع من 29.5% سنة 2000 ليصل إلى 10.17% سنة 2009، وكان هذا الانخفاض مدفوعا بتحفيز الاستثمار العام على إثر الطفرة النفطية التي شهدتها البلاد في بداية العقد الأول من هذا القرن، والتي حققت الجزائر على إثرها فوائض مالية استغلت للتوسع في الإنفاق العام، وعلى الرغم من هذا التراجع في معدلات البطالة إلى أنها عاودت الارتفاع بداية سنة 2017 بحوالي 11%، ويتوقع أن ترتفع أكثر نظرا لتداعيات الاغلاق الناتج عن جائحة كوفيد 19.

الجدول رقم 06: تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000-2019

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة %	29.77	27.3	25.9	23.72	17.65	15.27	12.27	13.79	11.33

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
10.16	9.96	9.96	10.97	9.82	10.21	11.21	10.2	12	11.97	11.81

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات www.ONS.DZ تاريخ الاطلاع 2021/06/12.

وما يلاحظ من الجدول أعلاه هو الانخفاض في معدلات البطالة خلال هذه الفترة إذ انخفض من 29.77% سنة 2000 إلى 9.96% 2010، أي بانخفاض نسبته 33.42% سنة 2010 مقارنة بسنة 2000، ومع ذلك فإن انخفاض معدلات البطالة هذه كانت مضللة ولا يمكن أن يفسر على أنه دلالة على أداء أفضل في سوق العمل وذلك راجع للأسباب التالية (عاشي، 2010):

- انخفاض معدل الخصوبة بدرجة كبيرة على مدى العقدين الماضيين، وقد بدأ هذا التغيير الديمغرافي بالتأثير على سوق العمل إذ انكمش معدل نمو السكان ممن هم في سن العمل بالمقارنة مع حقبة التسعينات.
- على الرغم من التحسن الكبير في تعليم المرأة فإن مشاركتها في سوق العمل التي ازدادت في الثمانينيات والتسعينيات فقدت زخمها في العقد الماضي.
- حدثت الزيادة في العمالة في معظمها من جانب المنشآت الصغيرة التابعة للقطاع الخاص مثل البيع في الشوارع والتصليح والصيانة والبناء، وتشكل هذه النشاطات جزءا من القطاع غير الرسمي، ولا يتمتع العاملون في هذه المنشآت بأي حماية اجتماعية، وقد وفر القطاع الصناعي الذي لا يزال غير قادر على المنافسة قدرا أقل من الوظائف الجديدة، حيث تتناقص حصته من مجموعة العمالة باطراد.

وعلى الرغم من الانخفاض في المعدل الإجمالي للبطالة فإن معدلها في صفوف الشباب والمتعلمين لا يزال مرتفعا، لا بل زاد هذا المعدل في بعض الحالات، وهذا يعكس نوعية فرص العمل التي تم خلقها في الاقتصاد والتي أفادت في الأغلب العمال الأقل تعليما.

كما عرف سوق العمل تحولات كبيرة في السنوات الأخيرة ومن بين هذه التحولات ارتفاع المستوى التعليمي للفئة النشطة ولكن وبالرغم من هذا التحول لم ترتفع القابلية للتشغيل، وهذا ما يجعل التساؤل قائما حول جودة برامج التكوين ومدى ملائمتها لاحتياجات سوق العمل، أو فقدان الاليات الوسيطة للتكييف والمساعدة على الادماج المهني أو عجزها عن القيام بالدور المنوط بها بعد أن تحولت لمجرد أجهزة بيروقراطية لا تحقق هدفا ولا تخدم خطة، فالملاحظ أنه وبالرغم من ارتفاع المستوى التعليمي للفئة النشطة إلا أن ذلك لم يرفع من القابلية للتشغيل وهذا ما توضحه نسب البطالة المرتفعة في صفوف الفئة الجامعية (قريمس، 2021، صفحة 18).

جدول رقم 07: توزيع الفئة البطالة حسب المستوى التعليمي لسنة 2009

المستوى التعليمي	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	نسبة البطالة%	التكرار	نسبة البطالة%	التكرار	نسبة البطالة%
بدون مستوى	25	02.5	12	05.7	36	03.0
ابتدائي	125	07.1	15	08.2	140	07.2
متوسط	359	10.5	56	16.5	415	11.1
ثانوي	153	08.4	73	16.2	226	09.9
عالي	91	11.5	164	28.0	255	18.5
المجموع	752	08.6	320	18.1	1072	10.2

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات www.ONS.DZ تاريخ الاطلاع 2021/06/12.

نلاحظ ان معدل البطالة في صفوف الشباب المتعلمين مرتفعا بالمقارنة بباقي الفئات الأقل تعليما وهو ما يعكس نوعية فرص العمل التي تم خلقها في الاقتصاد، كما انه يوحي بعدم توافق مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل.

02-تطور القوى العاملة المشتغلة (العمالة) في الجزائر: إن التوجه الاقتصادي لبرامج الإصلاح المفروضة من الهيئات الدولية هو إحداث انكماش اقتصادي على نطاق واسع، وعلى الرغم من هذا كله فمن الضروري المضي في هذه البرامج لأن التأخر في تقبل أثارها يجعلها أكثر حدة في المستقبل وتصحيحها أكثر تكلفة وهكذا تضافرت السياسات المختلفة المكونة لبرامج الإصلاح الاقتصادي في تخفيض مستوى الطلب على العمل، أو زيادته في أفضل الأحوال بمعدلات لا تتناسب مع الزيادة في القوة العاملة، ويوضح الجدول الموالي تطور الطلب على العمل خلال الفترة (1990-2000).

الجدول رقم 08: تطور حجم الطلب على العمل للفترة (1990-2000)

الوحدة: ألف عامل

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الطلب على العمل	4117	4236	4286	4273	4325	4505	4641	4684	4841	4898	4977

Source: (CNES, 2002, p. 28), (BANQUE D'ALGERIE, 2002, p. 6)

نلاحظ من الجدول أعلاه انتقال الطلب على العمل من 4117000 سنة 1990 الى 4977000 سنة 2000، بزيادة قدرها 860 ألف عامل وبمتوسط بلغ 86 ألف عامل سنويا، كما قدر معدل النمو السنوي المتوسط بـ 1.92%، حيث يعتبر هذا المعدل ضعيفا مقارنة مع المعدلات المحققة في السنوات السابقة،

ولأكثر توضيح للأرقام المجملة السابقة نعرض فيما يلي توزيع القوى العاملة المشتغلة حسب طبيعة القطاع لنفس الفترة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 09: تطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2000-2018

السنوات		2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العمالة المشتغلة (ألف عامل)		5726	6229	6684	7798	8044	8869	8594	9146	9472	9735	9599	10170
القطاع العام	العدد	3390	3641	3886	4548	2964	2746	2987	3149	3234	3346	3843	4354
	النسبة %	59.2	58.45	58.14	58.32	36.85	30.96	34.76	34.43	31.14	34.37	40.04	42.81
القطاع الخاص	العدد	2336	2588	2798	3250	5080	6123	5607	5997	6238	6389	5756	5816
	النسبة %	40.8	41.55	41.86	41.68	63.15	69.04	65.24	65.57	65.86	65.63	59.96	57.19

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018

العمالة المشتغلة (ألف عامل)		10170	10788	10239	10594	10845	10858	11011
القطاع العام	العدد	4354	4440	4100	4455	4355	4001	4088
	النسبة %	42.81	41.16	40.04	42.05	40.16	36.85	36.67
القطاع الخاص	العدد	5816	6348	6139	6139	6490	6857	6961
	النسبة %	57.19	58.84	59.96	57.95	59.84	63.15	62.44

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للاحصائيات www.ONS.DZ تاريخ الاطلاع 2021/06/12.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن القطاع الخاص يشغل أكبر عدد من اليد العاملة على حساب القطاع العام، غير أنه عرف نوعا من التراجع مؤخرا بسبب زيادة الطلب على القطاع العام.

وتعد نسبة التشغيل في القطاع العام في الجزائر مرتفعة إذا ما قورنت بدول العالم حيث يقدر متوسط حصة القطاع العام من اجمالي التشغيل بحوالي 11% بالعالم أما متوسطه فبلغ بالدول العربية فيبلغ 17.5%، ويرتبط التشغيل بالقطاع العام في الجزائر بعدة عوامل أهمها تواضع القطاع الخاص نتيجة عدم ملائمة بيئة الاعمال والميزات التي يوفرها القطاع العام بالمقارنة بالقطاع الخاص من حيث الفارق في الأجور وضمانات التشغيل الصريحة والضمنية والامن الوظيفي واستخدام وظائف القطاع العام كوسيلة لتقديم الحماية الاجتماعية (مولاي، 2012).

إن القطاع الخاص يشغل في متوسط الفترة (2000-2019) ما نسبته 58% من حجم التشغيل مقارنة بـ 42% للقطاع العام، غير أن مساهمته في التشغيل ما زالت متدنية بالرغم من التحفيزات الممنوحة له،

الجدول رقم 10: توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط

الوحدة: ألف عامل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
زراعة	873	1312	1328	1412	1617	1381	1610	1171	1252
صناعة	826	861	803	804	1061	1059	1264	1028	1141
أشغال عمومية	617	650	743	800	968	1212	1258	1524	1575
الخدمات والإدارات العمومية	3864	3407	3779	3668	4153	4393	4738	4872	5178

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
1242	1136	1034	912	1144	899	917	865	1102	1067	1083
1194	1337	1367	1335	1413	1290	1377	1465	1493	1434	1450
1718	1886	1595	1663	1791	1826	1776	1895	1847	1774	1890
5318	5377	5603	6260	6440	6224	6524	6620	6417	6726	6857

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات تاريخ الاطلاع 2021/06/12.

كما يلاحظ ارتفاع اجمالي القوة العاملة (السكان الناشطون) في الجزائر لأكثر من 12 مليون نسمة سنة 2018، أي بنسبة 36.92% مقارنة بسنة 2000، والجدول التالي يبين تطور حجم القوة العاملة ومعدل النشاط.

الجدول رقم 11: تطور حجم القوة العاملة ومعدل النشاط خلال الفترة 2000-2018

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القوة العامة بالألاف	8850	8568	8680	8762	9469	9492	10109	9968	10315
معدل النشاط *%	29.10	27.75	27.7	27.5	29.26	28.7	30.19	29.24	29.82

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
10544	10812	10661	11423	11964	11453	11932	12117	12298	12463
29.90	30.05	29.04	30.47	31.24	29.28	29.86	29.84	29.85	29.49

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات www.ONS.DZ، احصائيات سنة 2002 مأخوذة من تقارير المنظمة العالمية للعمل WWW.OIT.ORG تاريخ الاطلاع 2021/06/12.

02-تطور مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل:

يعد التشغيل غير الرسمي احد أهم المؤشرات سوق العمل اذ يعبر عن طبيعة ونوعية فرص العمل، حيث يلعب القطاع غير الرسمي دورا هاما في عملية خلق فرص العمل، وبما ان الأنشطة غير الرسمية والعمالة غير الرسمية تمثل نسبة معتبر من حجم العمالة الاجمالية، مما يجعل معدلات البطالة والتشغيل تفقد دلالاتها.

الجدول رقم 12: تطور حجم العمالة حسب معيار سمة الرسمية للفترة 2004-2019

السنوات		2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العمالة المشتغلة (ألف عامل)		7798	8044	8869	8594	9146	9472	9735	9599	10170
العمالة الرسمية	العدد	3774	4092	4159	4322	4567	4694	4856	5227	5922
	النسبة %	48.4	50.9	46.9	50.3	49.9	49.5	49.88	54.45	58.23
العمالة غير الرسمية	العدد	4024	3952	4710	4272	4579	4778	4879	4372	4248
	النسبة %	51.6	49.1	53.1	49.7	50.1	50.5	50.12	45.56	41.77

السنوات		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العمالة المشتغلة (ألف عامل)		10788	10239	10594	10845	10858	11048	11281
العمالة الرسمية	العدد	6211	5972	6515	6747	6198	6274	6554
	النسبة %	57.57	58.33	61.5	62.22	57	56.8	58.1
العمالة غير الرسمية	العدد	4577	4267	4079	4098	4660	4774	4727
	النسبة %	42.43	41.67	38.5	37.78	43	43.2	41.9

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للاحصائيات www.ONS.DZ تاريخ الاطلاع 2021/06/12.

وتعد نسبة التشغيل الغير رسمي في الجزائر مرتفعة حيث بلغ متوسطها من سنة 1999-2010 نصف العمالة الاجمالية، لتبلغ دروتها سنة 2006 أين سجل التشغيل غير الرسمي نسبة 53.1% من اجمالي التشغيل،

لتبدأ في الانخفاض بداية من سنة 2011 ، لتصل لادني مستوياتها سنة 2016 اين بلغت 37.78% من اجمالي العمالة، لتعاود الارتفاع في السنة الموالية وتستقر عند 43% ، ان القطاع الخاص يشغل في متوسط الفترة (2000-2019) ما نسبته 58% من حجم التشغيل مقارنة بـ 42% للقطاع العام، غير أن مساهمته في التشغيل ما زالت متدنية بالرغم من التحفيزات التي يحصل عليها،

الفرع الثاني: آليات وبرامج التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر

شهدت الجزائر تغيرات جذرية فيما يتعلق بالعمالة جراء تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في تسعينيات القرن الماضي بما في ذلك دخول عدد كبير من الشباب إلى سوق العمل كل عام، وتطوير مشاركة المرأة وزيادة تسريح العمال نتيجة إعادة الهيكلة الاقتصادية، وخاصة في القطاع العام، وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة كبيرة في معدلات البطالة، وتطور القطاع غير الرسمي وظهور أشكال جديدة من الوظائف (SOUAG, 2018)، ما أدى بالحكومة الجزائرية لتبني جملة من الاليات والبرامج للتشغيل تتميز بالتنوع والتعدد، وكذا اختلاف البرامج والمناهج، فمنها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل، ومنها ما يتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاص ببعض الفئات العمالية، مثل حاملي الشهادات الجامعية، والباحثين عن العمل خريجي مختلف مؤسسات التعليم والتكوين العالي والمتوسط، وحتى بالنسبة لمن هم دون تأهيل، الأمر الذي شكل التجربة الوطنية في مجال التشغيل بصفة عامة، وتشغيل الشباب بصفة خاصة، على أساس أن هذه الشريحة تشكل الإشكالية المعقدة لسياسة التشغيل في الجزائر (عجاس، 2016).

أولا: استراتيجية التشغيل في الجزائر

قامت الحكومة الجزائرية من خلال وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بوضع استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، والتي صيغت بناءا على جملة من الوقائع والتحديات التي واجهت عالم الشغل، وقد ركزت هذه الاستراتيجية لترقية التشغيل على سبعة (07) محاور رئيسية وهي (جباري، 2015، صفحة 144):

– **دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل**، وهذا من خلال دعم تنمية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الإسراع في اصلاح نمط تنظيم الأراضي الفلاحية العمومية واستغلالها وكذا اصلاح العقار الفلاحي.

– **ترقية التكوين التأهيلي بغرض تيسير الاندماج في عالم الشغل**، وذلك في إطار تشجيع التكوين في الوسط المهني من خلال دعم الدولة للمؤسسات التي تشارك في نشاطات التكوين، بالإضافة لتفعيل تطبيق اتفاقيات التكوين في الموقع من أجل التشغيل مع مؤسسات انجاز المشاريع الكبرى المهيكلة بغرض الاستخلاف التدريجي لليد العاملة الأجنبية باليد العاملة الوطنية بعد انتهاء المشاريع، مع تكييف مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني مع احتياجات سوق العمل.

– **ترقية سياسة محفزة على انشاء مناصب الشغل باتجاه المؤسسات،** وهذا من خلال تحسين مستوى التحفيزات السارية في المجال الجبائي وشبه الجبائي في مجال تشجيع تنمية الاستثمارات.

– **تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل** وذلك عن طريق إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل وإعادة تاهيل التشغيل الولائية، تنمية الشراكة بين وكالات التشغيل الخاصة والفاعلين في مجال التكوين المهني، بالإضافة للا مركزية سياسة التشغيل.

– **وضع أجهزة للتنسيق ما بين القطاعات** من خلال تنصيب لجنة وطنية للتشغيل يرأسها رئيس الحكومة وتضم وزراء القطاعات ذات العلاقة، وكذا لجنة قطاعية مشتركة لترقية التشغيل يرأسها الوزير المكلف بالتشغيل ذات امتدادات على مستوى الولايات برئاسة الوالي.

– **متابعة اليات تسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها،** وهذا من خلال تنصيب اللجنة الوطنية للتشغيل برئاسة رئيس الحكومة، واللجنة القطاعية لترقية التشغيل برئاسة الوزير المكلف بالتشغيل.

– **ترقية تشغيل الشباب،** حيث أنه مع عودة النمو الاقتصادي، في ظل وفرات مالية كبيرة، كان من الضروري على السلطات العمومية الانتقال من المعالجة الاجتماعية للبطالة الى مرافقة طالبي العمل من خلال صيغ متعددة الاشكال تتصل كلها بالقطاع الاقتصادي، مما جعلها تقدم على اصلاح الأجهزة الخاصة بترقية تشغيل الشباب.

ثانيا: الاليات والبرامج المعتمد في دعم الشغل المأجور

01– برامج وكالة التنمية الاجتماعية (ADS): تماشيا مع الإصلاحات الهيكلية التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي، وما ترتب عليه من مخلفات ثقيلة خاصة على المستوى الاجتماعي، الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية الى البحث عن افضل السبل للتخفيف من تلك الاثار، فكانت المعالجة اقتصادية في محاولة لإعطاء أهمية للنشاط الاجتماعي للدولة عن طريق خلق مؤسسات وهيئات جديدة تتولى ذلك، من بينها وكالة التنمية الاجتماعية، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلالية المالية أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/232 المؤرخ في 29 جويلية 1996، بهدف محاربة الفقر والتهميش، تحت وصاية وزارة التضامن بعدما كانت تحت وصاية الوزارة المكلفة بالتشغيل، وتشرف هذه الوكالة على جملة من البرامج نذكر منها

أ –برامج الدعم والمساعدة الاجتماعية: وتشمل ما يلي:

– **جهاز الشبكة الاجتماعية:** والذي يشمل بدوره كل من : **المنحة الجزافية للتضامن (AFS)** وهي عبارة عن اعانة مباشرة تدفع للفئات المعوزة غير القادرة على العمل، وتجري عملية الاستفادة من هذه المنحة بتصريح من

الطالب او بمبادرة من مصالح البلدية وفق قائمة الأشخاص المعدومي الدخل المتوفرة لديها، وقد تم انشاؤها من طرف السلطات العمومية بدءا من نهاية عام 1994 وتسيرها وكالة التنمية الاجتماعية منذ عام 1997، وكذا **منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG)** والتي أسست بهدف الادماج الاجتماعي للفئات المعوزة والقادرة على العمل، أين يتم القبول في هذه المنحة على أساس مبادرة شخصية من المعنى نفسه الذي يطلب إدماجه في ورشات الأشغال الخاصة بالنشاطات ذات المنفعة العامة أو المساهمة في النشاطات ذات المنفعة العامة نفسها، ويتم تنظيم النشاطات ذات المنفعة العامة من طرف البلديات بالتنسيق مع المصالح التقنية للدائرة، الولاية أو مديرية النشاط الاجتماعي، حيث وضع هذا البرنامج نهاية عام 1994، لتكلف وكالة التنمية الاجتماعية بتسييره نهاية عام 1997، وأخيرا **برنامج الخلايا الجوارية والتي تعمل على** لمكافحة الفقر من خلال وضع الفقراء في اتصال مباشر مع المرافق والسلطات العمومية المحلية بهدف تحسيت الظروف المعيشي للمواطن و تتدخل على مستوى البلديات مهمتها مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي تؤطر من طرف وكالة التنمية الاجتماعية (جباري، 2015، الصفحات 145-147):.

ب-برامج التشغيل والادماج: وتشمل هذه البرامج على كل من **برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE)**، والموجهة خصوصا لخريجي الجامعات والأكاديميين والفنيين أصحاب المستويات العالية الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، الغرض من هذه الآلية هو تمكين هؤلاء الأفراد من الحصول على الخبرة اللازمة لإدماجهم الكامل في سوق العمل، أين تم إنشاؤها بموجب والتي أنشأ بموجب المرسوم رقم 402/98 المؤرخ في 1998/12/02، حيث وظّف هذا البرنامج 59781 فردًا في عام 2004 مقابل 5200 فردًا تم تعيينهم في عام 2003، ومع ذلك لم تجد قبولًا كبيرًا من الأفراد بسبب المبالغ الضئيلة للتعويضات المالية واحتمال عدم إدراجهم في العمل بعد نهاية فترة العقد، ومن هذا المنطلق فقد بلغ عدد الوظائف 258869 وظيفة خلال الفترة 1999-2008 وفق هذا البرنامج، **وكذا برنامج الشغل المأجور ESIL بمبادرة محلية:** والهادفة لإدماج الشباب البطال ما بين 19 الى 30 سنة؛ من خلال تزيد الشباب العاطلين عن العمل بالتدريب على المهارات والخبرة الأساسية لزيادة فرصهم في العثور على عمل، تم تصميم هذا البرنامج لتوظيف الباحثين عن عمل لأول مرة بين الشباب ذوي المستويات التعليمية المنخفضة لمدة لا تزيد عن سنة واحدة، وأخيرا **برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO** موجه للشباب البطال بدون مؤهلات خاصة في المناطق المعزولة والنائية (Souag & Ragui, 2018).

2-جهاز المساعدة على الادماج المهني (DAIP): أنشأ طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 08/126 المؤرخ في 19 أفريل 2008، يسير من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، بالتنسيق مع مديرية التشغيل لكل

ولاية، يهدف هذا الجهاز لتشجيع الادماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين، وتشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية لترقية تشغيل الشباب لا سيما عبر برامج التكوين، التشغيل والادماج ويضم:

أ-عقود إدماج حاملي الشهادات (CID): موجهة لخريجي التعليم العالي في الطورين القصير والطويل المدى، وكذا التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

ب-عقود الادماج المهني (CIP): موجهة للشباب طالي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز المهني او الذين تابعوا تكوينا مهنيا.

جـ -عقود تكوين / إدماج (CFI): موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل.

3-عقد العمل المدعم (CTA): وهو إجراء جديد يضاف إلى جهاز المساعدة على الإدماج المهني يقوم على أساس تشغيل طالبي عمل مبتدئين، سواء مباشر أو بعد انقضاء فترة الإدماج، أين تستفيد المؤسسات التي تقوم بتشغيل الشباب في إطار هذا العقد من مساهمة الدولة في أجرة المنصب، كما تستفيد من إعانات جبائيه وتخفيضات على حصة اشتراك المستخدم في صندوق الاجتماعي لمدة ثلاث سنوات طالما علاقة العامل متواصلة.

ثالثا: الاليات والاجهزة المعتمدة في ترقية المبادرات المقاولاتية

وبغية إدماج البطالين في سوق الشغل من خلال نشاط منظم يكسب الشخص البطال وضعا اجتماعيا وماليا، قامت الحكومة الجزائرية باستحداث برامج مختلفة تستهدف دعم ريادة إذ يعتبر محور استحداث النشاطات وتنمية روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب المحور الأول للتجربة الجزائرية في مجال التشغيل ومحاربة البطالة الذي يحتوي على برامج عديدة ومتنوعة نذكر منها:

01-الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا): تأسست عام 1996، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، مكلفة بالتشجيع والدهم والمرافقة في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اين تعمل على لمساعدة الشباب العاطلين عن العمل على إنشاء مؤسسات صغيرة تقل كلفتها عن 10 ملايين دينار، ويستهدف هذا البرنامج الشباب المتراوحة أعمارهم بين 18 و55 سنة .

02-الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة (CNAC): أسس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 الغرض من هذا الجهاز هو دمج العاطلين عن العمل والحفاظ على وظائفهم، وفي هذا الإطار ساعدت في حماية 1837 وظيفة في عام 2004، كما أنه وبداية من 2004 أسندت للصندوق مهمة تمويل البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر بين 34-50.

03-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمار من خلال الإعفاءات الضريبية التي تعرضها، إذ ساهمت في خلق المزيد من فرص العمل وتقليص البطالة، وبلغ عدد الوظائف المستحدثة منذ إنشاء هذه الوكالة 178166 فرصة عمل بصندوق مالي قدره 743.97 مليار دينار.

04-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: أنشأت سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04/14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، تتمثل مهمتها في تعزيز انشاء المشاريع المصغرة في المناطق الحضرية والريفية، بالإضافة لدعم التشغيل الذاتي قصد تشجيع روح المبادرة الفردية للمرأة الماكثة في البيت، وكذا المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من قروض بنكية والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين، الناشطين عموما ضمن القطاع غير الرسمي (الموازي).

رابعا: آفاق تفعيل ونجاح سياسات التشغيل في الجزائر

إن حالة الجزائر لا تختلف من حيث مشكل التشغيل وارتفاع حدة البطالة عن الدول النامية الأخرى، ففي إطار تجسيد وتنفيذ سياسة التشغيل، لاسيما في مجال تشغيل الشباب، تواجه العديد من التحديات والمعوقات نذكر منها(عجاس، 2016):

– **العمل غير المنظم الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل**، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة. هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل، أو في الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية من جهة. وفي ظل التوسع في تطبيق فكرة مرونة العمل، والعمل المؤقت، من جهة أخرى. حيث ارتفعت ممارسات العقود محددة المدة في الجزائر ولا تزال مستمرة في الارتفاع إلى حد الآن.

– **عدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية** التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة البطالة، ولاسيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل والمفتقرة لوسائل التقويم والقياس الإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة، إلى جانب عدم الانسجام والتناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة والتشغيل، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة.

– **عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي تتطلبها سوق العمل**، مما يعني تكوين مزيداً من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم وذلك لعدم التنسيق والتعاون بين هذه المكاتب والمؤسسات الهادفة إلى توفير مناصب الشغل للشرائح البطالة من جهة ومؤسسات التكوين العليا والمتوسطة، المتخصصة منها والعامة،

من جهة ثانية والمؤسسات المستخدمة من جهة ثالثة، حيث لا تتوفر معظم هذه المؤسسات والهيئات على مجالس تنسيق مشتركة للعمل على ضمان فاعلية الجهود المالية والإدارية لضمان توفير مناصب عمل لجل المتخرجين من المعاهد والجامعات ومؤسسات التكوين المهني، وإن وجدت فهي لا تؤدي دورها بالفاعلية المطلوبة.

ويتحكم في نجاح سياسات التشغيل المتبعة على عدة اعتبارات وعوامل يمكن أن نذكر منها(عجاس، 2016):

– ضرورة بناء هذه السياسة على دراسات ومعطيات حقيقية بمشاركة الهيئات والمؤسسات المعنية بعامل الشغل، في مختلف المستويات والمؤسسات المعنية بذلك، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أراء واقتراحات هذه الهيئات والمؤسسات قدر الإمكان. والابتعاد عن القرارات العشوائية.

– الاستمرارية في تطبيق السياسات المرسومة، وعدم تغييرها من أجل التغيير، قبل تقييم مدى نجاعتها من دونه.

– العمل على تكييف وتعديل محاور وعناصر هذه السياسة بما يتلاءم والمستجدات التي تفرضها المتغيرات الداخلية والخارجية، والعراقيل الميدانية، وذلك بجعلها أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع المستجدات والمتغيرات التي يقتضيها الواقع العملي،

ومنه فيجب أن تتميز أنماط وأشكال التشغيل بطابع الديمومة والاستمرارية، والابتعاد قدر الإمكان عن أنماط التشغيل الهشة التي لا تعالج مشكل البطالة بصفة نهائية، بقدر ما تكون مجرد مسكنات مؤقتة لا تلبث أن تفقد مفعولها مع الوقت.

أما فيما يخص البرامج الهادفة لخلق مناصب العمل من خلال تشجيع المبادرة المقاولاتية فنجاحها في أداء مهامها يتوقف بالدرجة الأولى على تشجيع الدولة والسلطات العمومية المركزية منها والمحلية لإنشاء هذه المؤسسات والمشاريع المنشاة، وذلك بوضع قوانين تضمن تسهيل الإجراءات، وإزالة العقبات الإدارية، وتسهيل حصولها على الأراضي والمحلات المناسبة لها، ومدها بالإرشاد والاستشارة التكنولوجية، وتمكينها من الإعلام الاقتصادي المطلوب، وفتح الأسواق الوطنية أمام منتجاتها، ومساعدتها على دخول الأسواق الدولية، وكذا تشجيع البنوك على التعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات المالية في المراحل الأولى للإنشاء لتمكين المؤسسين والمستثمرين والمبادرين بهذه المؤسسات من تجاوز الصعوبات التي عادة تطرح في بداية الطريق. ذلك أن قلة الموارد المالية، أو انعدام التسهيلات البنكية، كثيراً ما تكون أهم الصعوبات والعراقيل بل والتحديات التي تواجه المبادرة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة لخلق شبكة ربط بينها وبين المؤسسات الكبيرة لإقامة سوق محلية للمقاولة الثانوية، وتسهيل العلاقات بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبرى بما يضمن قيام تعاون وثيق بينهما، بالإضافة للعمل على تمكينها من الحصول على اليد العاملة ذات التكوين المناسب، وذلك بربطها بشبكة التكوين المهني، والجامعي، وخلق حوافز وتشجيعات تمكنها من استيعاب الفئات المتخرجة من هذه

المؤسسات التكوينية والالتحاق بها، مثل تخفيض الضرائب عليها مقابل توظيفها لهذه الفئات، أو إعفائها منها، أو من أعباء الضمان الاجتماعي، أو بعض رسوم الاستيراد أو التصدير، أو من الرسوم المفروضة على المواد الأولية وغيرها من التحفيزات، وذلك كله من اجل تمكينها من القدرة على التوسع والازدهار، وبالتالي القدرة على خلق المزيد من مناصب العمل، وبالتالي استيعاب أكبر قدر ممكن من العمال، بالإضافة لإدماجها ضمن مخططات التنمية الوطنية، وتمكينها من الاستفادة من كافة التدابير القانونية والمالية التي تقرها الدولة لصالح المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وإشراكها في مجهود التنمية كقوة فاعلة ومساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية. وذلك بمنحها المكانة والدور الفعال في إنجاز المشاريع كشريك اقتصادي كامل الحقوق.

بالإضافة لتمكينها من الحصول على الخبرة الاستشارية في مجال التغلب على مشاكل الإنتاج والتوزيع، وتقنيات تسيير الموارد الاقتصادية، والبشرية، وغير ذلك من خبرات الدعم التكنولوجي والإداري والتنظيمي الضروري لكل فرع من فروع النشاط المختلفة، مع العمل على ادماج هته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتفاقات والبرتوكولات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول أو التجمعات الاقتصادية، وكذا ربطها ببنوك المعلومات، قصد دعم هذه المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد والمبادلات التجارية. ومدها بالمعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالعرض والطلب على المستوى الوطني والدولي. وكذا إدماجها في النشاطات الترويجية التي يتم تقديمها هدف تسهيل تسويق المنتوجات والسلع محلياً ودولياً، عن طريق وسائل الإعلام والاتصال والمعارض وغيرها (عجاس، 2016).

المطلب الثاني: التشغيل غير الرسمي في الجزائر

يعد القطاع غير الرسمي النشط والديناميكي هو الاستجابة المنهجية الوحيدة للخلل في أسواق العمل الجزائرية، حيث يعمل كمخزن للسماح لجزء مهم من القوى العاملة لكسب العيش، لذلك ومن الناحية العملية فهو يعد بمثابة نوع من شبكة الأمان، حيث توفر وظائف أو على الأقل أنشطة مدرة للدخل للعمال المستبعدين، إذ يؤدي التشغيل غير الرسمي في الجزائر دورا هاما في توفير مناصب شغل للكثير من الأفراد الذين لم يستوعبهم سوق العمل الرسمي، كما يعتبر حلا لمشاكل سوق العمل في الجزائر واختلالاته، ولهذه الأنشطة غير الرسمية عدة أشكال ومصادر وقطاعات تغذيها، وهي عادة تعبر عن مجموعة من الأنشطة المشروعة اجتماعيا المولدة لسلع أو خدمات، يلجأ الأفراد والمنشآت إلى ممارستها لكن بدون ترخيص رسمي، كالتجارة الفوضوية أو نقل المسافرين بدون رخصة....الخ (بوعافية و بن قيدة، 2018، صفحة 251)، ويُقدَّر مستوى السمة غير المنظمة (المحدد بغياب الحماية الاجتماعية للعمالة غير الزراعية) بـ 40.7٪ في عام 2011 مقابل 45.6٪ في عام 2010. إذا قمنا بحساب معدل العمالة غير الرسمية في القطاع الخاص فقط، فإن معدل العمالة غير الرسمية إلى 73.3٪، مما

يعني أن 7 من كل 10 عاملين لا يتمتعون بتغطية ضمان اجتماعي في القطاع الخاص غير الزراعي. وزادت هذه النسبة بمقدار 5 نقاط بين عامي 2001 و2011(Musette, Lassassi, & Meziani, 2014).

الفرع الأول: مراحل تطور التشغيل غير الرسمي في الجزائر

إن التطرق للتشغيل غير الرسمي ليس بالأمر الهين وتعترضه عدة مشاكل كمشل القياس، توحيد المقاييس وغياب الأرقام وأدوات التحليل، حيث يشير البنك الدولي في وثيقة مخصصة للعمالة غير الرسمية في بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط بأن الدراسات حول أسواق العمل في هذه المنطقة نادرة بشكل خاص بسبب صعوبة الوصول إلى الاقتصاد الجزئي والبيانات، وفي الجزائر ومنذ التسعينيات تم القيام بعدد قليل فقط من الأعمال حول العمالة غير الرسمية وما زالت المعرفة بهذا القطاع غير واضحة، أين يتمثل الصداع الحقيقي في الحصول أولاً على القياس الأكثر شمولاً وموثوقيةً للمفهوم، خاصةً أنه لا يمثل شريحة هامشية كمياً، ويشهد النقاش المتكرر حول إحصاءات العمالة والبطالة على أوجه القصور في المؤشرات التقليدية للنشاط والسكان النشطين ونقص المعرفة بالعمل غير الرسمي، إذا قبلنا أن يشمل القطاع غير الرسمي جميع الشركات التي تشترك في حقيقة أنه ليس لها صفة رسمية. بمعنى آخر، الشركات والأفراد الذين هم جزء منهم خارج نظام الضرائب والضمان الاجتماعي، لذا فإن العمل غير الرسمي هو مفهوم أوسع من القطاع غير الرسمي لأنه يشمل، بالإضافة إلى التوظيف في القطاع غير الرسمي، العمالة التي تتم بشكل غير رسمي في الوحدات الرسمية (Souag, Adair, & Hammouda, 2016, p. 18)، وفي الجزائر تزامن نمو القطاع غير الرسمي مع الفترة الانتقالية للاقتصاد الوطني والإصلاحات المصاحبة لسياسة الانفتاح الاقتصادي واتجاه اقتصاد السوق (Bensmina, 2019, p. 24)والتي جاءت على ضوء القانون 10/90 المؤرخ في: 1990/06/14 المتعلق بالنقد والقرض، هذا النص التشريعي الذي كان يعكس الاليات الجديدة للإصلاح الاقتصادي في الجزائر (عزوز، 2015، صفحة 12)، ولقد مر التشغيل غير الرسمي في الجزائر بمراحل هامة في مجال تنامي أنشطته بما يتماشى والوضعية المعاشة ويمكن أن نحدد المراحل التطورية التالية:

أ. مرحلة التشغيل غير الرسمي (1962 – 1985): تبنت الجزائر في هذه الفترة النظام الاشتراكي الذي كان يتميز باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن الأسعار كانت محددة إداريا ومدعمة من قبل الخزينة العمومية، كما تميزت هذه الفترة بانخفاض نسبة البطالة نوعا ما على اعتبار أن سياسة التشغيل كانت تنص على ضرورة توفير مناصب عمل لكل راغب وذلك في معظم مؤسسات القطاع العام التي شيدتها الجزائر، كل هذا جعل الأنشطة غير الرسمية تتسم بالمحدودية نوعا ما، لذا فإن معظم الانشطة غير الرسمية كانت تمارس من قبل النساء، الاطفال، الشيوخ والمعاقين (بن النوي، 2019، صفحة 167).

ب. مرحلة استفحال التشغيل غير الرسمي من 1986 إلى نهاية التسعينات: منذ منتصف الثمانينيات وحتى بداية الألفية الجديدة، شهد الاقتصاد الجزائري أزمة اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة. بعد انهيار أسعار النفط في

عام 1986، مما أدى إلى انخفاض عائدات العملات الأجنبية، التي تشكل الموارد المالية الرئيسية للبلاد، انتشرت الأزمة بسرعة إلى قطاعات أخرى، لا سيما انهيار الالة الصناعية والتي أجبرتها على إغلاق أبوابها وطرد آلاف العمال من العمل، مما أدى إلى اختلالات عميقة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، هذه الأزمة الاقتصادية تعطل جميع الأسواق. حيث ارتفع عدد البطالين من 434.000 سنة 1985 إلى مليون بطال سنة 1987،كما تم فقدان ما يقارب 26.000 منصب عمل ما بين 1986 و1989، كما تميزت هذه المرحلة بقيام الدولة بعدة اصلاحات بهدف إقامة استراتيجية تساعدها على الخروج من الازمات المتعاقبة: فالإصلاح الاول تجسد في سياسة إعادة الهيكلة سنة 1989 والذي نتج عنه بداية ظهور الحرية الاقتصادية في الجزائر، أما الاصلاح الثاني الذي ظهر في سنة 1993 فقد كان يهدف إلى إيجاد حل للازمة الاقتصادية الخارجية، في حين أن الاصلاح الثالث يتمثل في الخضوع إلى شروط إعادة الجدولة التي أجبر صندوق النقد الدولي الجزائر الالتزام بها (بلقايد و بن زاير، 2016، صفحة 131)، كل ذلك لا يشجع فقط تطوير الأسواق الموازية للسلع والخدمات والعملة، ولكنه يؤدي تدريجياً إلى إضفاء الطابع غير الرسمي على العمالة داخل الاقتصاد، لا سيما على مستوى قطاع الأسرة والأعمال المتأثر بالركود الاقتصادي. لكن الإجراءات الليبرالية التي تم اتخاذها في إطار برامج الإصلاح (1994-1998) هي التي ستساهم بالتأكيد في تسريع تدهور الوضع في سوق العمل من حيث تقليص فرص العمل للعمال وتخفيض مستوى معيشتهم، مما سيتولد عنه تطوير العمل الحر وجميع أنواع الأنشطة غير الرسمية إلى حد ما للتعامل مع البطالة وانخفاض الدخل.

بالإضافة لدلك ساهم كل من النمو السكاني والانفجار الحضري زيادة على الازمة الاقتصادية لعام 1986 وتطبيق برامج التصحيح والتعديل الهيكلي تأثير عميق في سوق العمل الجزائري من شأنه تدمير وبشكل دائم سوق العمل الجزائري، الذي كان قبل سنوات (سبعينيات القرن الماضي) تحت رعاية سياسة التصنيع الحكومية الاستباقية، حافظ على وتيرة ملحوظة في خلق فرص العمل بحيث تستوعب مجموعات تاركي المدارس أو خريجي التعليم العالي الشباب الوافدين. في سوق العمل، وقد ساهمت مثل هذه الاستراتيجية بشكل كبير في دفع رواتب العمال من خلال ضمان التوظيف في القطاع العام، ومن خلال منح الحد الأدنى للأجور وحماية العمال بشكل فردي (عدم الفصل) واجتماعيًا (الضمان الاجتماعي)، حيث أنه ومع الازمة الاقتصادية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وانهار معدل خلق فرص العمل لصالح العرض المتزايد للعمالة في سوق العمل الذي يغديه النمو الديموغرافي، الذي تجاوز معدل النمو الاقتصادي والنزوح من الريف، وأمام عجز القطاع العام والخاص عن الاستجابة لهذا العرض من العمالة من الأسر، كل دلك سيؤدي لضخ فائض العمالة في القطاع غير الرسمي(BOUNOUA, 2014, p. 12).

ج –مرحلة توسع التشغيل غير الرسمي (بعد سنة 2000): تميزت هذه المرحلة اقتصاديا بالاستقرار واسترجاع التوازنات وذلك بفضل ارتفاع مداخيل إيرادات صادرات النفط وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والانخفاض

المحسوس في نسب البطالة وتحسين الطفيف في الاجور والمداخيل، وبالرغم من كل هذه التحسينات فإن التشغيل غير الرسمي شهد ارتفاعا ملحوظا رغم تحفيز الدولة على إقامة المشاريع في شكل مؤسسات مصغرة بفضل القروض الممنوحة في اطار برنامج تشغيل الشباب، غير أن هذا البرنامج لم يلق نجاح بسبب عدم مرونة الجهاز المصرفي وتفشي ظاهرة البيروقراطية (بن النوي، 2019، صفحة 167)، وهو ما نتج عنه من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض دخل الأفراد وتدني مستوى المعيشة، إذ قُدرت مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي غير الزراعي بنسبة 45% للجزائر في عام 2012 ولديها 45.6% من إجمالي القوى العاملة خارج القطاع الزراعي (Bensmina, 2019, p. 24).

في ظل استعراض واقع القطاع غير الرسمي في الجزائر يمكن وضع جملة من الاجراءات التي يمكن استعمالها كخارطة طريق لترويض ودمج هذا القطاع في الاقتصاد الرسمي (بلقايد و بن زاير، 2016، صفحة 133):

- تخفيض درجة كثافة اللوائح الحكومية والقوانين حتى يمكن تقليص جمال البيروقراطية والفساد.
- تخفيض معدلات الضريبية وتبسيط الهيكل الضريبي.
- استعمال أسلوب الاقناع الادبي.
- مراجعة سياسات الحماية الاجتماعية ومساعدة المؤسسات الصغرية والمتوسطة.
- زيادة العقوبات المفروضة على العمل غير الرسمي.
- تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتقليل فجوة الدخول بين الافراد.
- تطوير القطاع الخاص لخلق المزيد من الوظائف.

الفرع الثاني: عوامل توسع التشغيل غير الرسمي في الجزائر وتحديات دمجه في الاقتصاد الرسمي

لفهم مسألة تطوير العمل غير الرسمي في الجزائر، من الضروري أن نذكر بشكل أساسي العوامل التي دمرت سوق العمل في السنوات الأخيرة، يمكن تحليل هذه النقطة من زاوية عدم التوازن في العرض والطلب على العمالة، لكن قبل ذلك من المهم بالنسبة لنا أن نقدم أولاً لمحة عامة عن خصائص العمال والقطاعات المشاركة في الأنشطة غير الرسمية في الجزائر كما كشفت عنها بعض الدراسات والاستطلاعات:

أولا: خصائص العمال غير الرسميين والقطاعات المشاركة في الأنشطة غير الرسمية في الجزائر:

في الواقع تم تخصيص القليل من الدراسات أو الدراسات الاستقصائية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، ذلك ما يفسر بقاء هذا القطاع مجهولا وهو ما يترتب عليه قلة المعلومات المتاحة حول هذا الموضوع، وحتى في حالة وجود هذه المعلومات فهي غير كاملة ولا تعطي فكرة دقيقة عن وزن الاقتصاد غير الرسمي في الهياكل الاقتصادية للبلد، إذ تظهر معظم الدراسات أن الأنشطة غير الرسمية في الجزائر هي في الأساس نتيجة أعمال المنازل والشركات الفردية التي ليس لها وضع محدد بموجب القانون، إما لأنها غير مسجلة في السجل

التجاري أو لأنها غير خاضعة للضريبة، أو أنها لا يغطيها الضمان الاجتماعي، عدم استيفاء أي من هذه المعايير يعني أنهم ينتمون إلى القطاع غير الرسمي، إن صغر حجم الوحدات غير الرسمية التي تمت ملاحظتها يعني أنها تقوم في كثير من الأحيان بأنشطة اقتصادية في مختلف المجالات دون إذن رسمي من السلطات العامة، وبالتالي فإن الأنشطة غير الرسمية موجودة بشكل أساسي في فروع الإنتاج مثل (الجلود، والملابس، والأغذية، والميكانيك، وما إلى ذلك)، والقطاع التجاري وقطاع الخدمات (النقل السري، والإصلاح)، وتمارس في أماكن متعددة (شارع، موقع بناء، سوق، متجر، إلخ)، كما أنها توظف عاملين ذوي أوضاع متعددة (عمال في المنزل، وأرباب عمل، وعاملين لحسابهم الخاص، وعاملين بأجر يقومون بنشاط ثانوي، ومتدربين ومساعدين للأسرة، وما إلى ذلك).

ثانيا: سمات العمل غير الرسمي في الجزائر

تشير الدراسات إلى لوجود فروع النشاط أكثر شعبية لدى العمال غير الرسميين من غيرها لأنها تستجيب بدقة لخصائص القطاع غير الرسمي والمتمثلة في سهولة الدخول، واستخدام التكنولوجيا المنخفضة، واستخدام العمالة الأسرية، والتحايل على المعايير القانونية (التسجيل، الضرائب، الضمان الاجتماعي، إلخ).

أما فيما يتعلق بالسكان العاملين في القطاع غير الرسمي في الجزائر، فقد حددت المسوحات ثلاثة فئات العمال وفقًا لتعريف منظمة العمل الدولية: أ-العاملون لحسابهم الخاص والعاملون المرتبطون بهم؛ ب-الموظفون (الدائمون والمؤقتون)؛ جـ-مساعدي الأسرة والمتدربين، وتكشف هذه الدراسات أن إحدى الخصائص الرئيسية للعمال غير الرسميين هي أنهم شباب نسبيًا، ذكور، بمستوى تعليمي منخفض وعاطلين عن العمل لفترات طويلة (أكثر من 3 سنوات)، إن بطالة الشباب هذه تزداد حدة لأنها تتغذى بشكل دائم من خلال التدفق الكبير المتزايد للمتسربين من النظام المدرسي وخريجي الجامعات الشباب، على سبيل المثال يلفظ نظام التعليم حوالي 600000 شاب في الشوارع كل عام، بسبب هذه المعوقات يجد هؤلاء الشباب صعوبة في الاندماج في سوق العمل الرسمي، في مواجهة هذا الوضع تظل العمالة غير الرسمية هي الملاذ بامتياز لهؤلاء الشباب، معظمهم يطورون أنشطة اقتصادية مستقلة عندما يستطيعون ذلك، ونادرًا ما يلتزمون في هذا المجال بتشريعات العمل أو التشريعات الضريبية؛

السمة الثالثة للعمال غير الرسميين هي أن فئة المستخدمين والمتدربين والعائلات يتلقون أجوراً منخفضة وبطريقة غير منتظمة، بهذا المعنى نادراً ما يحترم أصحاب العمل معايير الحد الأدنى للأجور؛

في بيئة تتميز بانخفاض الدخل الحقيقي وعدم اليقين في المستقبل، تعد تعددية النشاط سمة أخرى يجب ملاحظتها من قبل العاملين الرسميين إذ أصبحت هذه الفئة من العمال أكثر وأكثر عددًا، إذ تمارس نشاط ثانوي غير رسمي بالإضافة إلى نشاط رئيسي الرسمي، فوفقًا لمسح أجرته O.N.S، يقدر عدد العمال بأجر ولديهم نشاط مزدوج بـ 660.000 شخص، أو 23٪ من 2866.000 موظف دائم مدرجين في عام 1996؛

وأخيرا يمكن ملاحظة سمة أخرى وهي أن الأنشطة غير الرسمية تتعلق بكلا الجنسين، أي الرجال والنساء، ولكن على وجه التحديد أن النساء يعملن بشكل أساسي في المنزل في أنشطة أنثوية على وجه التحديد، وتشارك النساء بشكل أساسي في هذا النوع من النشاط (الخياطة، والحرف اليدوية، وإعداد أطباق الطبخ، وما إلى ذلك).

ثالثا: عوامل التوسع في حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر

يمكن إرجاع التوسع في حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر لعدة عوامل نذكر منها (بوعافية و بن قيدة، 2018، صفحة 254):

– النمو الديموغرافي (تطور حجم السكان في سن العمل في الجزائر): يتأثر سوق العمل في أي اقتصاد بنمو وتطور السكان مع الوقت، وكذا تطور حجم السكان في سن العمل، وأيضا الشرائح العمرية المختلفة للسكان من نسبة الشيخوخة، معدل مشاركة المرأة في سوق العمل، فعند حدوث زيادة في معدل السكان النشطين اقتصاديا بالتوازي مع زيادة مواتية في فرص العمل الجديدة، فلن يتشكل في هذه الحالة أي ضغط على سوق العمل، لكن حدوث العكس يؤدي إلى اختلالات في سوق العمل نتيجة عدم قدرته على تلبية عرض العمل، وهو ما يشجع ازدهار سوق العمل غير الرسمي، وبالتالي توسع التشغيل غير الرسمي.

– مشاكل تتعلق بالنظام الضريبي: في هذا الاطار تشير تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لمجموعة البنك الدولي لعام 2014 و2015، إلى ترتيب الجزائر ضمن الثلاثين (30) بلد الأخيرة في عينة مكونة من 189 بلد فيما يخص أداء النظام الضريبي، حيث أن ترتيب الجزائر فيما يخص دفع الضرائب انخفض من 174 في تقرير 2014 إلى 176 في نفس التقرير لسنة 2015، أما مقياس مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء فيما يخص الضرائب فقد استقر عند 41.63 نقطة في الوقت الذي تعطى فيه 100 نقطة للأداء الجدي، وهذا ما يشير للأداء الضعيف للنظام الضريبي في الجزائر.

– اللوائح التنظيمية المتعلقة ببدء الأنشطة التجارية: في هذا المجال يشير تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لسنة 2015 في الجزائر إلى تحسن طفيف في الترتيب مقارنة بعينة القياس، لكن رغم هذا التحسن تبقى الجزائر ضمن 40 بلد الأخيرة في ترتيب عينة مكونة من 189.

رابعا: أثر السمة غير الرسمية للتشغيل في الجزائر

إن الاقتصاد غير الرسمي الذي يشكل في الأصل قطاعا منتجا للسلع والخدمات كونه أكثر نشاطا وديناميكية ولكنه بمعزل عن دفع الضرائب، حيث تتم فيه خلق قيم مضافة وبالتالي خلق مداخيل عالية مقارنة بتلك المحققة في الاقتصاد الرسمي (عزوز، 2015، صفحة 12)، كما يوفر العمل غير الرسمي مصدر الدخل الوحيد لشرائح كبيرة من السكان في الجزائر، لكنه في نفس الوقت يعتبر رافعة لعدم الاستقرار ونقص الحماية

للعمال، ومن ناحية أخرى تعيق السمة غير الرسمية تنمية رأس المال البشري لهذا الجيل، حيث أن التوظيف غير الرسمي الأول يترجم إلى فرص أقل لوظائف أفضل في المستقبل.

إلى جانب هذه التأثيرات على العمال في بعض القطاعات كثيفة العمالة، يعيق الاقتصاد غير الرسمي تنمية القطاع الخاص الرسمي (من خلال المنافسة غير العادلة) ويؤثر سلبًا على الحوافز التي تدفع المستثمرين الدوليين إلى التأسيس في الجزائر نظرًا لأنهم لا يستطيعون تجاهل لوائح العمل.

في الواقع، فإن الدرجة العالية من السمة غير الرسمية في الاقتصاد تجعل التنظيم المؤسسي غير فعال: فهو يحول التنظيم إلى "إجراءات ورقية" تفرض تكلفة المعاملات على الفاعلين الاقتصاديين، ولكن دون تحقيق أهدافها ويحدث هذا بالنسبة للحد الأدنى للأجور، والحماية الاجتماعية، وتنظيم تسريح العمال ومكافآت نهاية الخدمة أو حتى النشاط النقابي، إلى الحد الذي يؤيد فيه نطاق القطاع غير الرسمي وجود فجوة بين اللوائح القائمة بحكم الواقع والتنظيم القانوني، وبالتالي يقلل من فعالية سياسات التوظيف. ويشكل انتشار الوظائف منخفضة الإنتاجية في القطاع غير الرسمي حجر عثرة آخر أمام تنمية (Fargues, Martin, & Bartolini, 2010, p. 48).

المطلب الثالث: انعكاسات وفعالية الإنفاق الحكومي على قطاع التشغيل بالجزائر

شهد سوق العمل في الجزائر خلال فترة التسعينات وحتى بداية الألفية الثالثة اختلالات مستمرة ومتزايدة نظرا لعدم قدرة الطلب على امتصاص العرض، واستمر ذلك ولكن بنسب أقل خلال الفترة 2000-2019 وذلك بسبب عدم القدرة على توفير مناصب شغل جديدة، والذي يمكن إرجاعه بالأساس لكثرة خريجي الجامعات والمعاهد، أي أن سوق العمل الجزائري يتسم بفجوة بين ارتفاع وتيرة نمو العرض البشري مقارنة مع تباطؤ نمو الطلب على العمالة، وبما أن سنة 2000 تعتبر منعرج نوعي في سوق العمل بالجزائر بسبب التحسن الجيد لأسعار النفط في الاسواق العالمية، الامر الذي حفز الدولة على الشروع في صياغة البرامج والاجهزة المتخصصة في تنشيط سوق العمل، وتمكين الشباب من اكتساب الخبرة المهنية اللازمة لإدماجهم في عالم الشغل بصفة دائمة مستقبلا من خلال تكوينهم على المدى القصير لصقل موهبتهم وكفاءتهم التشغيلية،

أين شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج على طول الفترة من 2001 الى 2019 وقد تمثلت هذه البرامج في الأساس في مخطط دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، وأيضا برنامج آخر لتوطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 ليستكمل ببرنامج خماسي للفترة 2015-2019،

ومن ثم، فإن الحكومة الجزائرية من خلال هذه الحزمة من البرامج تريد تعزيز التنمية الاقتصادية وبناء أساس قوي لتنمية دائمة ومستدامة، بحيث تكون هذه البرامج دافعا قويا للنمو الاقتصادي بالأساس وانخفاض معدلات البطالة كنتيجة لذلك اتباع للنهج الكينزي في مواجهة حالات الركود الاقتصادي.

الفرع الأول: برامج الإصلاح الهيكلي (1990 – 2000)

شهدت فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ارتفاع كبير لمعدلات البطالة، وذلك راجع للوضعية الاقتصادية الصعبة، التي كانت تتخبط فيها البلاد جراء تهاوي أسعار البترول سنة 1986، جعلها تعيش حالة من الغليان الاقتصادي والمالي، وهذا ما أدى بها إلى الاستنجاد بصندوق النقد الدولي عام 1989، وذلك للانتقال بالسياسات الاقتصادية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، إذ استلزم الأمر إبرام اتفاقية عرفت ببرامج الإصلاح الهيكلي، التي فرضت على الدولة انتهاج سياسة إنفاقيه انكماشية تقشفية، وذلك للتقليص من عجز الميزانية العامة، وتحرير سوق العمل وجعله مرنا، والحفاظ على الأجور المنخفضة التي تسمح للشركات متعددة الجنسيات استغلال اليد العاملة الرخيصة ويمكن تقسيم هذه المرحلة للفترات التالية:

أولا–الفترة 1990–1994: تم في هذه المرحلة إبرام اتفاقية تتعلق بتقديم 400 مليون دولار ثالثة في أفريل 1994، التي عرفت ببرنامج الاستقرار الاقتصادي، وذلك بغية إعادة الاستقرار بعد الفوضى العارمة التي اجتاحت الاقتصاد نتيجة الانتقال إلى اقتصاد السوق، كل ذلك مقابل مواصلة الإصلاحات المتضمنة تخفيض قيمة العملة، وتحرير الأسعار، وخفض النفقات الحكومية، والتحكم في التضخم، وتنوع الصادرات وخوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية، وبالرغم من الأهداف التي كانت مسطرة عجزت الجزائر من توفير السيولة اللازمة.

ومنه فقد اتسمت هذه بمحدودية قدرة القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل جديدة بسبب الطبيعة الانكماشية لهذه المرحلة من ناحية، والتخلص من العمالة الزائدة التي انتشرت في غالبية الوحدات الاقتصادية بسبب إعادة تنظيم القطاعات من ناحية أخرى، وتجلت الطبيعة الانكماشية لهذه المرحلة في تطبيق مجموعة من الإجراءات أهمها خفض الأجور ووقف التوظيف في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية، وخفض الاستثمار العام، خفض نفقات الدعم والاعانات الحكومية مع تحسين هيكل الضرائب ورفع أسعار الخدمات العمومية، إذ أثرت هذه الإصلاحات سلبا على حجم الطلب على العمل الإضافي الذي قدر بـ 208 ألف عامل، بمتوسط سنوي بلغ 52 ألف عامل في حين قدر متوسط عرض العمل السنوي بحوالي 200 ألف شخص، هذا يعني وجود عدد كبير من عارضي العمل يعكس الاتجاهات الديمغرافية التي أورثتها سنوات إعادة الإعمار والتشييد بعد الاستقلال، فارتفاع معدل النمو السكاني لم يسمح لحجم الطلب على العمل

أن يواكب عدد الداخلين الجدد الذين يلتحقون بسوق العمل باضطراد (حمادي و يحياوي، 2021، صفحة 467).

ثانيا– الفترة 1995–1998: تزامنت هذه الفترة مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي كان يهدف الى رفع كفاءة الاقتصاد القومي في الاجل الطويل، وزيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة من خلال تطبيق مجموعة من السياسات ذات الطابع الكلي تستهدف تخفيض من معدلات التضخم المرتفعة، بعث النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي وتنمية الادخار، وتمويل الاستثمار، وخلق مناصب شغل، من خلال تحرير الأسواق والاسعار، ويعني هذا الجانب الإصلاحي انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، بالإضافة الى إزالة كافة القيود أمام المشروعات الخاصة وتوسيع مساحة المنافسة والاعمال الحرة.

وتشير النتائج لارتفاع متزايدا في معدلات البطالة من سنة إلى أخرى، إذ بلغت أقصى درجة لها سنة 1999 حيث بلغت نسبة 30.29 % سنة 1999، ويمكن تفسير هذا الارتفاع المستمر إلى الوضعية المالية الصعبة التي عاشتها الجزائر جراء تراجع وتهاوي أسعار البترول، وتقلص مداخيل الجباية البترولية، التي تسببت في إفلاس معظم المؤسسات العمومية والتي زادت من معدلات البطالة بسبب تسريح العمال، بالإضافة إلى انخفاض مستوى النشاطات الاقتصادية التنموية التي تخلق مناصب شغل جديدة بسبب الوضعية الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد في العشرية السوداء. أما بالنسبة لمعدل التشغيل نلاحظ أنه متذبذب، ويسير بوتيرة بطيئة نحو الارتفاع والانخفاض، إذ نجد أنه حقق نسبة 30.80 % في سنة 1990 لينخفض ويسجل نسبة 11.70 % في سنة 2000 ويمكن تفسير ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر خلال الفترة التي كان لها أثر سلبي على قطاع التشغيل، ويرجع الاقتصاديون أن سبب انخفاض مناصب الشغل الأساسي هو نقص الوعي الاقتصادي للمستثمرين الخواص فمعظم المستثمرين استفادوا من التخفيضات الضريبية والحوافز الإنتاجية لتحقيق أكبر ربح ممكن دون نتائج تذكر على التشغيل والنمو الاقتصادي وهذا راجع لميلهم إلى الأنشطة الاستثمارية السهلة، التي لا تمنح مناصب شغل جديدة، وهذا ما انعكس سلبا على التشغيل.

أما معدل نمو الإنفاق الحكومي فقد عرف انخفاضا محسوسا خلال الفترة، ويرجع ذلك إلى انتهاج الجزائر لسياسة تقشفية، خلال مرحلة التعديل الهيكلي والتي كانت تهدف إلى تقليص حجم النفقات الحكومية وترشيدها، وذلك لتقليص عجز الموازنة العامة، وهذا ما أدى بمعدل نمو الإنفاق الحكومي إلى الانخفاض، الذي نجم عنه انعكاسات سلبية على سياسة التشغيل ومعدلات البطالة، أما التحويلات المخصصة للتشغيل خلال فترة 1993 -1995 تميزت بزيادات متذبذبة وبطيئة جدا، بحيث انتقلت من 2000 مليار دج سنة 1993 إلى 2550 مليار دج سنة 2000 مما أثر سلبا على خلق مناصب شغل، وزيادة معدل البطالة، فبالرغم من تسجيل

ارتفاع في التحويلات المخصصة للتشغيل في السنوات الموالية إلا أن معدل البطالة واصل ارتفاعه من سنة إلى أخرى.

ثالثا– الفترة 1999–2000: يعد مجهود الإصلاحي لبرنامج التعديل الهيكلي معتبرا لكنه غير كاف، مما دفع بالدولة لمضاعفة المجهودات لتوطيد وتثمين الاستقرار المالي والنقدي كشرط ضروري لانطلاقة تنموية جديدة، وهدفت هذه الإصلاحات للتحكم في استقرار الاقتصاد الكلي وبعث النمو من جديد، وبالتالي زيادة فرص العمل، حيث قدر حجم الطلب على العمل الإضافي خلال هذه الفترة بـ 79 ألف عامل، كما شهدت انخفاضا في معدل نمو الطلب خاصة سنة 1999 إذ بلغ 1.18% مقابل 3.35% سنة 1998، ويرجع ذلك لتدهور أسعار البترول التي أثرت سلبا على الإيرادات، بالإضافة الى أن عملية الخوصصة.

الفرع الثاني: مرحلة تعميق الإصلاح الاقتصادي (2001-2019):

عملت الدولة من خلال تطبيق البرامج التنموية على الرفع من النفقات التجهيزية رغبة منها في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي بهدف تنشيط الطلب الكلي وبعث الإنعاش في قطاعات الاقتصاد المختلفة، مما انعكس بشكل إيجابي على حجم الطلب على العمل مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 13: تطور حجم الطلب على العمل خلال الفترة (2001–2018)

الوحدة: ألف عامل

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الطلب على العمل	6229	6684	7798	8044	8869	8594	9145	9145

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
9472	9735	9599	10170	10788	10239	10594	10845	10858	11001

Source: (ONS, 2015, p. 12), (DGPP, 2019)

حيث انتقل الطلب على العمل من حوالي 6229 ألف عامل سنة 2001 الى أكثر من مليون ومئة ألف عامل سنة 2018، بزيادة قدرها 4772000 عامل بمتوسط بلغ 280706 عامل سنويا، أما معدل النمو السنوي المتوسط فقد بلغ 3.40%.

أولا– برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004): لا يمكن اعتبار هذا البرنامج مخططا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر سابقا باعتبار أن الجزائر تخلت نهائيا عن الاقتصاد الموجه والتزمت باقتصاد السوق الذي لا يتماشى وفكرة التخطيط المركزي، حيث شهد النمو الاقتصادي قبل عام 2001 معدلات متواضعة ومتقلبة ولم يسمح بإعادة تنشيط الاقتصاد وخلق الديناميكية الإنتاجية اللازمة، بالإضافة إلى ذلك أظهرت الفترة

السابقة ارتفاع مستوى البطالة وانخفاض مستمر في القدرة الشرائية للأفراد، ولمعالجة ذلك تم اعتماد برنامج كبير للإنفاق مع الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط (Belarbi, Saous, & Mostéfaoui, 2017)،

حيث يعد هذا برنامج متوسط الأجل، جاء ليعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة إنفاقيه توسعية بغية تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى، أين خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج (حوالي 7 مليار دولار امريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دج (ما يعادل 16 مليار دولار)، موزعة على الفترة من 2001 إلى 2004، أين تم توجيه أكثر من 90% من الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل، أما عملية منح المشاريع فقد أعطت الأولوية للمؤسسات المحلية، حيث سيؤدي استفادة هذه المؤسسات الى استغلال القدرات المعطلة لديها، وبالتالي رفع نسبة الاستثمار وفرص العمل، أما باقي الغلاف والمقدر بحوالي 10% فقد وجه مباشرة لتعزيز السياسات التشغيلية ومؤسساتها لتتمكن من تعديل سوق العمل بصورة فعالة، حيث كان لهذا البرنامج أثرا إيجابيا على الطلب على العمل.

ويتمحور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري والبناء والاشغال العمومية مع دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، أضف لذلك التنمية المحلية والبشرية (بوشارب و خزاز، 2019، صفحة 120)، من خلال التركيز على ثلاث محاور: الحد من الفقر، وخلق فرص العمل، وتحقيق التوازن الجهوي، حيث أن جزء هاما من هذا البرنامج وجه نحو العمليات والمشاريع التي تهدف لتحسين الإطار المعيشي للسكان، ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية (Belarbi, Saous, & Mostéfaoui, 2017, p. 156)، ويهدف هذا البرنامج في الأساس لـ (عباس و يحيات، 2019):

- تنشيط الطلب الكلي عن طريق إتباع سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة؛
- خلق مناصب شغل جديدة وبخاصة في القطاع الفلاحي والمؤسسات المحلية المنتجة الصغيرة والمتوسطة؛
- تجهيز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاطات الاقتصادية والتكفل بالاحتياجات الضرورية للسكان.

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من المرور عبر القنوات التالية (Belarbi, Saous, & Mostéfaoui, 2017, p. 156):

- تنشيط الطلب الكلي من خلال تبني العقيدة الكينزية بدلاً من العقيدة الكلاسيكية الجديدة التي قدمها صندوق النقد الدولي، إذ تستند هذه العقيدة إلى برامج تقوم على تعزيز الطلب الكلي كآلية لتحفيز الاقتصاد من خلال إتباع سياسة مالية توسعية؛

- دعم الاستثمارات الزراعية والشركات الصغيرة والمتوسطة من كونها مرافق إنتاجية فعالة تساهم بشكل مباشر في خلق وزيادة القيمة المضافة؛
- إنشاء واستكمال البنية التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية.
- تنمية الموارد البشرية.

ويمكن تقسيم برنامج الانتعاش الاقتصادي على مختلق القطاعات التنموية كما يلي: المشاريع والبنية التحتية 40.1٪، والتنمية البشرية والمحلية 38.8٪، وقطاع الصيد والزراعة 12.4٪، والإصلاحات تدعم البرامج 8.6٪. في هذا المجال بلغ عدد المشاريع التابعة لبرنامج الانتعاش الاقتصادي ما يقارب 15974 مشروع مقسمة على النحو التالي: الري والزراعة والثروة السمكية (6312)، الإسكان، التعمير والأشغال العامة (4316)، التعليم، التدريب المهني والتعليم العالي (1369)، الثقافة (1296)، المرافق العامة والهياكل الإدارية (982)، الاتصالات (623)، الصحة والبيئة والنقل (653)، الحماية الاجتماعية (223)، الطاقة (200) (Belarbi, Saous, & Mostéfaoui, 2017)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 14: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (بلا تاريخ). تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

وقد وفر هذا البرنامج 751812 فرصة عمل منها 296300 وظيفة دائمة ومستقرة بنسبة 46.3٪، يتم تقسيم هذه الوظائف بين القطاعات على النحو التالي: قطاع الزراعة (65.3٪)، صيد الأسماك والموارد البحرية (14.02٪)، وبدرجة أقل للإسكان والوظائف ذات المرافق العامة عالية الكثافة (9.814٪).

جدول رقم 15: بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	2.7	4.1	6.8	5.2
معدل البطالة %	27.3	27.3	23.7	17.7
معدل التضخم%	3.5	2.2	3.5	4.6
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	7.06	4.37	8.84	11.12
الدين الخارجي (مليار دولار)	22.57	22.64	23.35	21.82

المصدر: من أعداد الطال بالاعتماد على: الديوان الوطني للاحصائيات، بنك الجزائر.

كما أنه ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن برنامج الإنعاش الاقتصادي كانت له انعكاسات على مختلف المؤشرات الاقتصادية حيث تم تحقيق معدلات نمو الناتج الداخلي الخام مقبولة حيث ارتفع من 2.7% سنة 2001 الى 5.2% سنة 2004، حيث تم تحقيق أعلى معدل سنة 2003 اذ بلغ 6.8% ، كما شهدت نفس المرحلة انخفاض في معدلات البطالة من 27.3% سنة 2001 الى 17.7% سنة 2004، ويرجع ذلك لإطلاق المشاريع التنموية التي تتطلب البد العاملة لتنفيذها، كما شهدت الفترة بالمقابل ارتفاع في معدلات التضخم من 3.5% سنة 2001 الى 4.6% سنة 2004، مع تسجيل انخفاضه لـ 2.02 سنة 2002.

ثانيا- البرنامج لدعم النمو أو المخطط الخماسي الأول(2005-2009): جاء هذا البرنامج كتكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وذلك لمواصلة الإنجازات التي تم تحقيقها، وخصص له غلاف مالي أولي قدر بـ 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار لهذا البرنامج، لتنتقل التكلفة الاجمالية لهذا البرنامج إلى 8705 مليار دج بإضافة ميزانية خاصة بمناطق الهضاب العليا والجنوب، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، كان الدعم المالي الرئيسي لهذا البرنامج هو الارتفاع غير المتوقع في أسعار النفط التي وصلت إلى 53 دولارًا للبرميل في عام 2004، يهدف برنامج دعم النمو الاقتصادي إلى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة ووضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى يهدف هذا البرنامج إلى تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للاقتصاد لاسيما شبكات النقل والأشغال العمومية، الري والفالحة والتنمية الريفية (عباس و يحيات، 2019)، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 قدر حوالي بـ 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى، وقد بلغ عدد المشاريع في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو 20247 مشروع (بن محمد، 2020)، والجدول الموالي يبرز مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

جدول رقم 16: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوري الخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	%1.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر: ناصر بوشارب، و راضية اسمهان خزاز. (جوان, 2019). انعكاسات سياسة الانعاش الاقتصادي (2001-2019) على التشغيل والبطالة في الجزائر. *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 4*(1)، ص 121.

من خلال الجدول السابق يتضح أن هذا البرنامج جاء في نفس منحى ونسق البرنامج السابق، وذلك لاستكمال المشاريع السابقة، حيث احتل قطاع تحسين ظروف السكان (السكن انجاز مليون سكن، التربية والتعليم العالي، تأهيل المرافق الرياضية والثقافية) الحصة الأكبر من مبلغ الاستثمار بنسبة تقدر بـ 45.5%، كما احتل قطاع تطوير الهياكل القاعدية حصة الثانية من حيث الحجم بمبلغ قدر بـ 40.5%، أين تم توزيعها على قطاع النقل (مشروع الطريق السيار شرق غرب)، الاشغال العمومية، المياه، وتهيئة الإقليم.

ويهدف البرنامج لتحقيق الأهداف التالية: التجديد والتقدم والتوسع في الخدمات العامة، وتحسين مستويات الحياة الفردية، وتطوير البنية التحتية والموارد البشرية، وزيادة المعدلات الاقتصادية، تم تحديد هذه الأهداف بشكل فعال من خلال حزمة تتضمن على وجه التحديد مزايا كل قطاع وفقًا لأولويته ومساهمته في توليد الثروة على النحو التالي: تحسين الظروف المعيشية للسكان بنسبة 45 ٪، وتطوير المرافق الأساسية (40.5 ٪)، ودعم التنمية الاقتصادية (8٪)، وتطوير تكنولوجيا الاتصالات (1.1٪) ويقدر المبلغ الإجمالي المخصص لهذا البرنامج بـ 4202.7 تريليون دينار.

جدول رقم 17: بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	5.1	4.8	3	2.4	2.4
معدل البطالة %	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
معدل التضخم%	1.9	1.8	3.9	3.9	6.1
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	21.18	28.95	30.54	34.35	-
الدين الخارجي (مليار دولار)	17.19	5.61	5.6	5.58	5.41

المصدر: من أعداد الطال بالاعتماد على: الديوان الوطني للاحصائيات، بنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معدل نمو الناتج الداخلي الخام هو في انخفاض مستمر حيث انتقل من 5.1% سنة 2005 الى 2.4% سنة 2009، ويرجع ذلك التراجع لتراجع أسعار النفط بسبب نقص الطلب العالمي على المحروقات نتيجة الازمة المالية العالمية لسنة 2008، أما معدلات البطالة فقد واصلت الانخفاض حيث انتقلت من 15.3% سنة 2005 الى 10.2% سنة 2009، وهو راجع لتواصل المشاريع التنموية، وفي المقابل فقد ارتفع معدل التضخم لينتقل من 1.9 % سنة 2005 الى 6.1% سنة 2009، وذلك راجع لارتفاع أسعار المواد المستوردة.

ثالثا– برنامج الخماسي للتنمية (2010–2014): تم تخصيص لهذا البرنامج 21214 مليار دج من النفقات أو ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشمل شقين اثنين هما: الأول يعنى باستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9,700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار، أما شقه الثاني فيتمثل في إطلاق مشانريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج، أي ما يعادل 156 مليار دولار، مع تخصيص أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية، وما يقارب من 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، وأكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال تخصيص أكثر من 1000مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية، وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، (عباس و يحيات، 2019)، والجدول الموالي يبرز مضمون البرنامج الخماسي للتنمية:

جدول رقم 18: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب
التنمية البشرية	1122	49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
الحد من البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر: هدى بن محمد. (جانفي, 2020). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، 5، ص 48.

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن التنمية البشرية أخدت أكبر حصة في البرنامج بنسبة 39.4% من بلغ البرنامج حيث وجهت لإنشاء مؤسسات تربوية وجامعية وصحية ورياضية ومؤسسات للتكوين المهني وبرمجة

انجاز مليوني وحدة سكنية ، توصيل الكهرباء والغاز والماء بغية فك العزلة عن المناطق الريفية والنائية، كما خصص ما نسبته 31.5% لقطاع المنشآت القاعدية الأساسية خصصت بالأساس لمواصلة توسيع شبكة الطرق وشبكات السكك الحديدية وزيادة قدرة الموانئ وتحديث الهياكل للمطارات، وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط الترامواي، في حين خصصت ما نسبته 1.8% من مبلغ البرنامج للحد من البطالة موجه لدعم ادماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، ترتيبات للتشغيل المؤقت (350 مليار دج)، كل ذلك يرمي إلى تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال سنوات البرنامج. إضافة إلى مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، والهدف من هذا البرنامج هو استحداث ثلاثة ملايين منصب عمل وتخفيض معدل البطالة الى أقل من 9%، خاصة في بعض القطاعات التي لا زالت فتية مثل السياحة والحرف، بالإضافة الى القطاعات الأخرى وبخاصة الزراعة التي سوف تسمح بتقليل البطالة الى حد كبير في ظل اتباع سياسات أكثر نجاعة، أين بلغ حجم الطلب على العمل خلال هذه الفترة حوالي 504 ألف بتوسط 126 ألف سنويا وهو أقل من المتوقع والمقدر بـ 600 ألف.

رابعا– برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015–2019): يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال الفترة 2015-2019، حيث تم انشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، وقد خصص مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دج في 2015 مقابل بـ 1894.3 مليار دج في 2016 حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر، ويهدف هذا البرنامج لتحقيق ما يلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛
- العمل على تنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الامن الغذائي؛
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهود مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- إيلاء عناية خاصة بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

كل ذلك يرمي لاستحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهود مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثورة ومناصب العمل، ولكن مع استمرار انخفاض سعر البترول بادرت السلطات لتبني عدة إجراءات الهدف منها ترشيد النفقات العامة، وهو ما أثر على الأهداف المسطرة وبخاصة ما تعلق منها بالتشغيل، حيث بلغ حجم الطلب على العمل الإضافي خلال هذه الفترة حوالي 407000 عامل وتعد هذه الزيادة الأقل مقارنة بالبرامج السابقة.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر

تمهيد:

يعتبر الرفع من مستوى التشغيل من بين الأهداف الأساسية للسياسة المالية والتي تقوم بتحقيق هذا الهدف باستخدام مجموعة من الأدوات الإنفاق الحكومي، حيث يشير الاقتصادي كينز ان حجم العمالة يعتمد على حركة الطلب، كما بين كينز ان نقص الطلب يجب ان يعوض من خلال سياسة اقتصادية مناسبة تطبقها الدولة ويتخللها توسيع إنفاق الدولة نفسها بهدف تعويض الطلب الخاص، إن الإنفاق العام لا يؤدي إلى الحد من البطالة فحسب وانما يساهم في نمو وتنشيط الدولة ككل بطريقة غير مباشرة وذلك لأن توفير العمل يتيح توفير الأجور وبالتالي زيادة الاستهلاك مما يعمل على زيادة الناتج والحد من الازمات الاقتصادية، ويمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ ان وجود بطالة متزايدة يعني انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يؤدي سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار (بن جلول و حدادة، 2018، صفحة 151)، سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة أثر الانفاق الحكومي نظريا من خلال استعراض الشق النظري المحدد لهذا الأثر، مستدلين عليه تجريبيا من خلال جملة من الدراسات السابقة الاجنية والعربية والجزائرية لتختم هذا الفضل باجراء دراسة قياسة لاستجلاء الأثر الناتج عن الانفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر، كل ذلك سيكون في المباحث التالية :

المبحث الأول: علاقة الإنفاق الحكومي بالتشغيل –مقاربة نظرية –

المبحث الثاني: قياس أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

المبحث الأول: علاقة الإنفاق الحكومي بالتشغيل –مقاربة نظرية –

للإنفاق الحكومية دورا هاما في علاج مشكلة البطالة من خلال الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال وفق التحليل الكينزي القائم على مبدأ المضاعف، وذلك بالرفع من قيمة النفقات الحكومية والتي تؤدي للرفع من الطلب الكلي ومنه زيادة الطلب على العمالة والرفع من مستوى الدخل القومي الحقيقي، ذلك أن العلاقة بين مستوى العمالة ومستوى الطلب الكلي علاقة طردية، حيث أن زيادة مستوى الطلب الكلي يزيد من الإيرادات المتوقعة من بيع المنتجات ومن ثم زيادة حجم الإنتاج، الأمر الذي يؤدي لزيادة الطلب على عنصر العمل وحصول ارتفاع في مستوى العمالة، ومنه فإن دور الدولة هنا هو تعويض النقص الحاصل في الطلب الخاص عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري خصوصا (الخيكاني و الموسوي، 2015، صفحة 48)، حيث سيتم في المطلب الأول استعراض آليات وقنوات انتقال الأثر بين الانفاق الحكومي والتشغيل وفق الطرح النظري، ليعقبه بعد ذلك مسح للعديد من البحوث التي تناولت بالدراسة والتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والتشغيل في العديد من الدول سواء العربية أو الأجنبية وحتي في الجزائر، والتي أثبت وجود أثر من الانفاق الحكومي باتجاه التشغيل باختلاف البلدان والازمنة، وهو ما سيتم التطرق له في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الأول: التأصيل النظري لأثر الإنفاق الحكومي على التشغيل

حسب وجهة النظر الكينزية ارجع سبب وجود البطالة في فترة الكساد الكبير 1929 لعدم كفاية الطلب الكلي، كما وصف كينز البطالة على انها اختيارية ناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال وان مستوى التشغيل لا يتحدد في سوق العمل واما في سوق السلع والخدمات وحصر الحل لهذا المشكل في تدخل الدولة من خلال انعاش الطلب الفعال اعتمادا على سياسة اقتصادية توسعية (سلاطني، 2013، صفحة 61)، حيث أنه في حالة وجود خلل في توازن سوق العمل يجب أن تتدخل الدولة عن طريق تفعيل السياسات الاقتصادية سواء نقدية أو مالية كل على حدى أو الجمع بينهما لتحفيز الطلب الداخلي، مع أنه قد حصل اتفاق من لدن الباحثين على كون أن الساسة المالية هي أكثر السياسات فعالية في علاج اختلالات سوق العمل، وذلك باتباع سياسة توسعية والتي تؤدى لخلق حجم طلب داخلي إضافي يعمل على الرفع من معدل التشغيل لتلبية الطلب المستحدث، فارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات، لأن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الداخلي، وارتفاع هذا الأخير يدفع بالمعدل العام للأسعار نحو الارتفاع، في انتظار زيادة الانتاج من خلال تحرك الالة الانتاجية لتلبية الطلب الإضافي وبالتالي زيادة الطلب على التشغيل وانخفاض معدل البطالة، لكن الانتظار يجب ألا يطول لأنه يؤدي إلى رفع معدل التضخم، ثم ارتفاع أسعار الفائدة على القروض مما تنعكس سلبا على معدل الاستثمار الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي والانعكاس سلبا على معدل البطالة(رصاع و بوحركات، 2020، صفحة 511)، من خلال ما يطلق عليه بمفهوم المزاحمة أين يزاحم القطاع

العام القطاع الخاص، ما يعنى أن تقابل الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن الانفاق الحكومي انخفاض في الطلب الاستثماري الخاص نتيجة ارتفاع تكاليف الاقتراض وهو ما يحد من اثر الانفاق العام التوسعية.

الفرع الأول: آلية تأثير سياسة الانفاق الحكومي على مستوى التشغيل

يعد التشغيل الكامل من أهم أهداف السياسات الاقتصادية لأي دولة في العالم، ويكون ذلك من خلال انتهاج الحكومة أكثر السياسات نجاعة وفعالية لتحقيق ما تتطلع إليه، فيمكن أن استخدام السياسة الإنفاقية في التأثير على مستوى التشغيل، وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، فتلجأ عادة الحكومة إلى رفع معدلات الإنفاق الحكومي وبخاصة الاستثماري بغية خلق مناصب شغل جديدة وكذا تغطية حجم الطلب الداخلي المتزايد، وهذا ما انضوى حوله الطرح الكينزي الذي أشار إلى أن انخفاض و/أو ارتفاع مستوى التشغيل مرتبط بالطلب الكلي (كرمين و بقبق، 2018)، معتبرا أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، ولقد حدد كينز أسباب البطالة واقترح حلولا لعلاجها وانتهى إلى رفض الاعتقاد السائد في الفكر التقليدي من أن العرض هو الذي يخلق الطلب (بوجرادة، 2016، صفحة 42)، بالاعتماد على آلية مضاعف الإنفاق الحكومي، حيث أن الغرض من زيادة الإنفاق الحكومي هو مواجهة الطلب ومنه تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي ينجر عنه توفر مناصب شغل جديدة وعليه ترتفع مستويات التشغيل، على أن يكون الجهاز الإنتاجي يتميز بالمرونة التامة بدرجة تسمح بانتقال عوامل الإنتاج بسهولة بين فروع الإنتاج لتحقيق التشغيل الكاملة، هذا من جهة ومن جهة أخرى خفض في الأجور الحقيقية مع بقاء الأجور النقدية ثابتة، ومع ارتفاع مستوى العام للأسعار يمكن أن يرفع من مستوى التشغيل، وعلى هذا الأساس يمكن للدولة أن تتفادى ظاهرة البطالة من خلال انتهاج سياساتها الإنفاقية، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى تعطيل بعض خطط الإنتاج، وتقلص الطاقة الإنتاجية، وهنا تستنجد الدولة بالسياسة اتفاقية توسعية، حتى تكون كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، ويكون ذلك من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تسهم في استغلال طاقات إنتاجية إضافية (كرمين و بقبق، 2018)، ويمكن توضيح ذلك وفق المخطط التالي:

الشكل رقم 20: الانفاق الحكومي وأثره على البطالة والتضخم

ارتفاع الإنفاق العمومي (يؤدي) ارتفاع الطلب الداخلي (يؤدي) ارتفاع الأسعار (يؤدي) زيادة الإنتاج (يؤدي) انخفاض حجم البطالة
ارتفاع الإنفاق العمومي (يؤدي) ارتفاع معدل التضخم ومعدل الفائدة وتراجع الاستثمارات الخاصة (يؤدي) ارتفاع حجم البطالة.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الطرح النظري السابق

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا جليا أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يقابلها زيادة مباشرة في الطلب الداخلي على السلع والخدمات باعتبار أن الإنفاق الحكومي جزء من الطلب الداخلي، و ارتفاع هذا الأخير يدفع بالأسعار نحو الارتفاع في انتظار تحرك الآلة الإنتاجية لتغطية الطلب المتزايد عن طريق زيادة الإنتاج، الأمر الذي يستدعي توفر رأس المال لتجنب التأخر في العرض الإنتاجي، وسياسة نقدية فعالة لتجنب الوقوع في مصيدة السيولة، كل هذه التطورات تساهم في زيادة حجم العمالة بمعنى زيادة الطلب على التشغيل، وبالتالي امتصاص نسبة هامة من البطالة، غير أن ذلك لابد أن لا يستغرق وقت طويل، لأن ذلك يمكن أن ينجم عنه ارتفاع في معدلات التضخم، وبالتالي ينجر على ذلك ارتفاعات في أسعار الفائدة على الإقراض، وتقلص هامش حركة الاستثمارات الخاصة، التي من شأنها أن تؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، ومنه على معدلات البطالة نحو الارتفاع (كرمين و بقبق، 2018).

وتجدر الإشارة أن التوسع في الإنفاق العام لن يحقق أهدافه إلا إذا كان باستخدام طريقة التمويل بالعجز، وفي هذه الحالة تعمل الدولة على الحصول على مصادر تمويل جديدة لتغطية هذا العجز، والغرض من إحداث عجز مخطط في الميزانية العامة بهدف القضاء على الفجوة الانكماشية في الاقتصاد والوصول لحالة التشغيل الكامل، أن سياسة خلق الطلب الفعال تؤدي لزيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات باعتبار أن الإنفاق العام هو جزء من الطلب الداخلي، ومنه تنشيط الإنتاج، مما يستدعي توفر بعض الشروط منها وجود رأس مال مفعل تجنبا لتأخر العرض الإنتاجي عن الطلب وسياسة نقدية فعالة لتجنب الوقوع في مصيدة السيولة، كل ذلك يساهم في الطلب على العمل الذي بدوره يخفض من معدل البطالة، غير أن هذا الانتظار يجب أن لا يطول كثيرا لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع، ومنه ارتفاع أسعار الفائدة، على الاقتراض وتقلص هامش حركة الاستثمارات الخاصة مما يؤدي لتباطؤ النمو الاقتصادي وبالتالي التأثير على معدل البطالة سلبا (بوجرادة، 2016، صفحة 42)،

ومما سبق يتضح أن الإنفاق العام يساهم بزيادة الطلب الكلي والاستهلاك وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل او بزيادة حجم الاستثمار، ومنه تقوم سياسة الإنفاق العام بوظيفتين هما: تنمية الدخل والمحافظة على استقراره من خلال (قميتي، 2019، صفحة 138):

- التوسع في الإنفاق العام إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي لزيادة المشتريات من السلع والخدمات، ومنه زيادة الطلب على الموارد الإنتاجية المستخدمة والمتمثلة في كل من العمل، رأسمال، التنظيم والتكنولوجيا.
- تغيير سياسة الإنفاق العام تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من انفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، في حين تتبع الدولة سياسة توسعية من خلال الرفع من حجم انفاقها العام في فترات الكساد اين يشهد انخفاض في الإنفاق الخاص وتستعمل في تمويل هذا التوسع الدين العام والاصدار النقدي.

وللحد من ظاهرة البطالة، فإن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية كفيلة بإنعاش الاقتصاد من خلال (رصاع و بوحركات، 2020، صفحة 514):

- منح الإعانات الاقتصادية للمنتجين من اجل زيادة التشغيل الموارد المتاحة.
- إنشاء مدن جديدة وتزويدها بجميع الخدمات الضرورية، ولذلك لخلق فرص عمل جديدة.
- الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات والتامين.

الفرع الثاني: الأثار الهيكلية لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل

تتحدد في المدى الطويل أثار الإنفاق الحكومي وقنوات الانتقال هذا الأثر تبعا لطبيعة الإنفاق، حيث أن الإنفاق على المرافق التقليدية كالدفاع والأمن والعدالة توفر الظروف والبيئة المناسبة لجلب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، ومنه زيادة الطلب على العمل والرفع من معدلات التشغيل، كما أن الإنفاق على التعليم والصحة العامة والتأمينات الاجتماعية سيزيد من قدرة الأفراد على الاستهلاك ومنه يزيد الطلب الكلي الفعال، وبالتالي زيادة الإنتاج والذي يؤدي بدوره لزيادة الطلب على التشغيل (بعلي و ابو العلاء، 2003، صفحة 39)، أما في فترات الكساد فتعتمد الحكومة على برامج المشروعات العامة والبنية التحتية لتأثير على مستوى التشغيل وذلك لتعويض نقص الاستثمار الخاص (رصاع و بوحركات، 2020، صفحة 513)، حيث أن الدولة لا تقف مكتوفة الايدي أمام نقص الاستثمار الخاص بل تقوم بتنفيذ مشاريع إنتاجية لتعويض هذا النقص (جرفي، بن عابد، و زروخي، 2019)، لكن نجاح هذه المشروعات العامة يستلزم التقليل من الاستيراد لمنع التسرب في الإنفاق والاحتفاظ به داخل الاقتصاد الوطني (قميتي، 2019، صفحة 140)، لكن ما يعاب على فكرة المشروعات العامة افتراضها سهولة توقيت البدء في هذه المشروعات، غير أن التجارب الواقعية اثبتت صعوبة ذلك إذ اغلبها يتطلب فترة طويلة مما يؤدي لعدم إمكانية البدء في تنفيذها إلا بعد فترة زمنية طويلة من الكساد (قميتي، 2019، صفحة 140)، ولتجنب ذلك يمكن إتباع سياسة توزيع القوة الشرائية على المستهلكين (سياسة قصيرة الاجل) عندما تعد الحكومة برنامجها وتبدأ في تنفيذ المشروعات (رصاع و بوحركات، 2020، صفحة 513)، ولكن نجاح هذه المشروعات العامة مرهونة بمجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي (جرفي، بن عابد، و زروخي، 2019):

- إعداد برامج في فترات الرخاء لتنفيذها في الوقت اللازم إذا بدت علامات الكساد وبذلك تثور مشكلة تأثير حجم هذه المشروعات وتوقيف البدء في تنفيذها؛
- على الدول ان تحاول التقليل من الاستيراد من الخارج حتى تمنع التسرب في الإنفاق وتحتفظ به داخل الاقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: الأثار الظرفية القصيرة الاجل لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل

تزيد النفقات الحكومية من حجم الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد ومنه الحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه ومنه تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين في المدى القصير ومنه المحافظة على استقرار مستويات العمالة من خلال تخفيف أثار الدورات الاقتصادية على حجم التشغيل (بعلي و ابو العلاء، 2003، صفحة 39)، ويرتبط مستوى التوظيف بحجم الإنفاق الاستثماري، الذي يتأثر بدوره ببعض العوامل مثل الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، ومع ثبات عناصر الإنتاج فإن كل زيادة في الإنتاج تؤدي لزيادة حجم التوظيف، وطبقا لنظرية كينز فإن الطلب الفعال هو المحرك لمستوى الناتج القومي وأي قصور في هذا الطلب سيؤدي لانخفاض مستوى التوظيف وهنا تقوم الدولة بالتأثير على مستوي الاستهلاك أو الاستثمار، حيث تؤثر في الاستهلاك عن طريق دفع التعويضات البطالة، أو تقديم المزيد من الإعانات والمساعدات الاجتماعية، مما يؤثر في القدرة الشرائية للمستهلكين وزيادة معدلات استهلاكهم، كما تؤثر في الاستثمار عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص أو منح بعض الامتيازات والإعفاءات الضريبية للخواص، أو تقوم بنفسها بالاستثمار العام لتعويض النقص في الاستثمار الخاص (الاعسر، 2016، صفحة 101).

الفرع الرابع: أهم محددات الإنفاق الحكومي على سياسة التشغيل

فحسب المنظور الكينزي فإن البطالة ليست اختيارية وهي ناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال، كما أن مستوى التشغيل لا يتحدد في سوق العمل وإنما يتحدد في سوق السلع والخدمات، وعليه فأي انخفاض في الأجور الاسمية يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الذي هو جزء من الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة، ومنه عليه فالمحدد لحجم العمالة هو الطلب الفعال اللازم لتشغيل الجهاز الانتاجي، لذا لا بد من تدخل الدولة عن طريق إنعاش الطلب الفعال من خلال سياسة اقتصادية توسعية، فحسب كينز فإن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي وذلك بالاعتماد على (رصاع و بوحركات، 2020، صفحة 510):

– **الطلب الفعال:** فالبطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

– **الكفاية الحدية لرأس المال:** إن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، حيث توجد عالقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

– **سعر الفائدة:** ففي النموذج الكينزي إلى جانب الكفاية الحدية لرأس المال فسعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد الاستثمار، والذي يتحدد تبعا لمؤشر عرض النقود.

– **المضاعف**: فالمضاعف الكينزي يقوم على أربع فروض وهي وجود بطالة لا ارادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، توفر سلع رأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج.

كما أنه يلاحظ أن الانتعاش في الإنتاج قد لا يؤدي إلى ارتفاع فرص العمل أو انخفاض البطالة، وهو راجع لأسباب مختلفة، فقد يؤدي ارتفاع الطلب الكلي إلى تشجيع الشركات على زيادة إنتاجها، ولكن هذه الزيادة قد لا تؤدي إلى زيادة عدد العاملين (التوظيف)، قد يؤدي فقط إلى زيادة عدد ساعات العمل لكل عامل، وهذا راجع لحقيقة أن العمال الجدد يحتاجون إلى التدريب والتوجيه قبل الانخراط في الإنتاج، وأثناء عملية التعلم من المحتمل أن تكون إنتاجية العمال أقل، لذلك قد تعتمد الشركات على العمل الإضافي بدلاً من زيادة التوظيف على المدى القصير، وبمجرد أن يُنظر إلى هذه الزيادة في إجمالي الطلب على أنها دائمة تقوم الشركات بزيادة عدد العمال من أجل زيادة الإنتاج وتحمل تكلفة العمالة الجديدة، على العكس من ذلك قد لا تسرح الشركات العمال مع انخفاض الطلب الكلي لأن تناقص العمالة قد يكون مكلفًا، قد تخفض الشركات بمرور الوقت من العمل، ولكن لا تنقص عدد العمال إذا تم تصور انخفاض إجمالي الطلب مؤقتًا، ولكنها قد تقلل التوظيف إذا كان الانخفاض في إجمالي الطلب يعتبر دائمًا.

كما أنه قد تتلاشى أثار الصدمات التي يتعرض لها سوق العمل في وقت متأخر عن تأثيرات الصدمات على الإنتاج على المدى القصير بسبب الجمود في سوق العمل فقد يستغرق القضاء على الاختلاف بين معدل التوظيف الفعلي وطويل الأمد وقتًا أطول من القضاء على فجوة الإنتاج، إذا كانت تحركات سوق العمل أصغر من الحركات في سوق السلع والتغيرات في الإنتاج مصحوبة بتغييرات أصغر في التوظيف، لذلك قد تكون مشكلة خلق فرص العمل مشكلة هيكلية في الاقتصاد وقد تكون قدرة خلق فرص العمل في جانب العرض في الاقتصاد أضعف على المدى القصير، كما أنه قد لا تكون العلاقة المحتملة بين العمالة والإنتاج هي نفسها عبر قطاعات مختلفة من النشاط الاقتصادي، إذ يمكن أن يكون السبب في ذلك هو السلوك الدوري للقطاعات، وتحرير الصناعة والتجارة، والأجور المختلفة، والاختلافات في الإنتاجية، واختلاف الكثافة التكنولوجية المستعملة في كل قطاع(Şahin, Tansel, & Berument, 2013) .

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنه يمكن تبين تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على التشغيل من خلال تتبع أثر هذه السياسة على:

- رغبة الافراد في العمل والادخار: ذلك ان توقعات المنتجين ان الدولة ستتوسع في الانفاق تحفزهم على تنشيط انتاجهم وزيادة استثماراتهم.
- موارد الإنتاج وتنقلها بين فروعه المختلفة.
- تحقيق مستويات عالية من التوظيف.

المطلب الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في ضوء الدراسات السابقة

نظرا لأهمية موضوعي الإنفاق الحكومي والتشغيل في اقتصاد أي بلد فقد حظيا باعتمام الباحثين من كل من صوب، وسنورد بعض الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع التشغيل أو موضوع الإنفاق الحكومي في الجامعات الجزائرية وهي:

فيما يلي سنحاول استعراض أهم الدراسات التي تناولت أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل، حيث سنبدأ بالدراسات الأجنبية، ومن ثم المرور للدراسات العربية ونختم بالدراسات الجزائرية محاولين استخراج فجوة بحثية، نسعى من خلال هذه الدراسة معالجتها.

الفرع الأول: أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في ضوء الدراسات الأجنبية

تعرضت العديد من الدراسات في العالم لموضوع الإنفاق الحكومي وعلاقته بالتشغيل أو البطالة، وفيما يلي أهم الدراسات والمقالات التي تناولت جوانب الموضوع محل الدراسة:

1-**دراسة (Anjande, Ahemen, & Ijirshar, 2020)، والمعنونة بـ:**

« Asymmetric impact of government spending behavior on national income and unemployment in Africa »

حاول الباحثون من خلال هذه الدراسة توفير إطار من شأنه سد الفجوة التجريبية المتمثلة في محاولة الدراسة بتقييم التأثير الدقيق للتغيرات السلبية والإيجابية (غير المتكافئة) في الإنفاق الحكومي على الدخل القومي والبطالة في أفريقيا، من خلال محاولة الإجابة على التساؤل حول مدى تأثير سلوك الإنفاق الحكومي على نمو الدخل القومي والبطالة في إفريقيا، وذلك باستخدام نماذج بيانات البانل، أين وصلت الدراسة لنتيجة مفادها وجود تأثيرا غير متكافئ للإنفاق الحكومي على الدخل القومي والبطالة في إفريقيا، وهو ما يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي تحفز النمو الاقتصادي وتقلل من مستوى البطالة في إفريقيا، ومع ذلك، فإن التحسن في الدخل القومي وانخفاض البطالة بسبب زيادة الإنفاق الحكومي لهما تأثير أكبر مقارنة بأثار الدخل والبطالة لخفض الإنفاق الحكومي في إفريقيا.

2-دراسة (Braga, Diogo, & Benjamin, 2017)، والمعنونة بـــ:

« Local Government Spending and Employment: Regression Discontinuity Evidence from Brazil »

تبحث هذه الورقة في التأثير السببي لإنفاق الحكومة المحلية على أسواق العمل في البرازيل، حيث خلصت النتائج إلى أن 1٪ إضافية من الإنفاق على المستوى المحلي (حوالي 72600 دولار) تترجم إلى زيادة بنحو 20 وظيفة رسمية، هذا التأثير أكبر بكثير من مضاعفات العمالة الأخرى المقدرة في البلدان المتقدمة، كما أن حجم

التأثير مدفوع بالزيادة في التوظيف من العمالة غير الماهرة في القطاع الخاص، مما يشير إلى أن تحويل الأموال الفيدرالية يمكن أن يكون له تأثير إعادة التوزيع في سوق العمل، حتى لو لم يتم تحديد هدف السياسة هذا صراحة.

3-دراسة (Hassan, 2017)، والمعنونة بـــ:

« Impact of Government Spending on Employment and Output at the State Level: 1980-2000 »

يركز جزء كبير من هذا البحث بشكل أساسي على جانب واحد من العلاقة بين الإنفاق على البناء والاقتصاد، ألا وهو العمالة، وبغية تحقيق ذلك تم استخدام تقنيات تحليل السلاسل الزمنية للاقتصاد القياسي من أجل التحقيق في هذه العلاقة تم وضع نموذج لتسهيل التقاط أي علاقات سببية قصيرة وطويلة المدى، تتضمن تقنيات الاقتصاد القياسي المعتمدة في هذا البحث ARIMA وARIMAX وError Vector Correction Modeling، لتخلص الدراسة لوجود علاقة سببية قوية على المدى القصير والطويل تمتد من متغيرات الإنفاق على البناء العام ككل إلى الإنفاق على البناء الخاص، وهذا يؤكد الفرضية العامة القائلة بأن الإنفاق الحكومي "يزدحم" بالاستثمارات الخاصة، ومع ذلك، أظهر البحث أنه لا توجد علاقة سببية بين متغيرات الإنفاق الحكومي الفردي والإنفاق الخاص على البناء، كما أظهر أن أي صدمة لأي من متغيرات الإنفاق الحكومي على البناء سيكون لها تأثير دائم على إجمالي الاستثمارات الخاصة، باستثناء استثمارات الطرق السريعة والشوارع التي سيكون لها تأثير عابر تقريبًا والذي سيتلاشى مع مرور الوقت، كما توجد علاقة سببية بين حالة الاقتصاد ممثلة في التوظيف في قطاع البناء، حيث أثبت أنه يتفاعل مع التغيرات في الاقتصاد على الصعيدين القصير الطويل، كما تم الكشف عن أن إجمالي الإنفاق على البناء ليس له علاقة سببية مع عمالة البناء على المدى القصير مما يشير إلى أن مستوى الإنفاق على البناء لا يمكن استخدامه بشكل فردي، دون تضمين مؤشرات اقتصادية أخرى في التنبؤ بمستوى التوظيف في صناعة البناء، هذا لا ينفي حقيقة أن الإنفاق على البناء قد يخلق فرص عمل، ومع ذلك، فإن مثل هذا الدور في خلق فرص العمل لا يؤدي بشكل مباشر إلى علاقة سببية فردية مهمة، أحد التفسيرات هو أن سوق العمل الحالي قد يتطلب بعض الوقت لاستيعاب الوظائف التي تم إنشاؤها عن طريق الإنفاق على البناء مما أدى إلى عدم إمكانية التنبؤ بها.

4-دراسة (Kasau, Rahmatiah, Madris, & Suhab, 2015)، والمعنونة بـــ:

« Effect of government spending on employment through investment and its impact on the Eastern and Western Indonesia »

أجريت الدراسة على إندونيسيا من خلال تقسيمها الى قسمين شرقي واخر غربي، ومنه قياس تأثير كل من: الإنفاق الحكومي على الاستثمار، الإنفاق الحكومي على التوظيف إما بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الاستثمارات وكذا تأثير الاستثمار على فرص العمل في المنطقتين الشرقية والغربية لإندونيسيا وفي الخير اجراء

عملية مقارنة بين التأثير في المنطقتين، ومن أجل تحقيق ذلك تم الاستعانة بنمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) مع نموذج المعادلة الهيكلية للوظائف، لتخلص الدراسة في الأخير لكون زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% سيتولد عنها زيادة في الاستثمار (المحلي والأجنبي) بنسبة 2.31%، و1.25% في المنطقتين الغربية والشرقية على التوالي، كما أن الزيادة بـ1% في الاستثمار سينتج عنها ارتفاع في التوظيف في بنسبة 0.09%، و0.23% في المنطقتين الغربية والشرقية على التوالي، كما سجلت الدراسة تأثيرا معنويا مباشرا للإنفاق الحكومي على التوظيف، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي بنسبة 1% ستؤدي لارتفاع التشغيل بنسبة 0.16% و0.35% في المنطقتين الغربية والشرقية على التوالي، في حين كان التأثير غير المباشر للإنفاق الحكومي من خلال الاستثمار في التوظيف في المنطقة الغربية (0.09 × 2.31) بينما في المنطقة الشرقية كان (1.25 × 0.23). وهذا يعني أنه إذا زاد الإنفاق الحكومي بنسبة 1% فسيتبعه ارتفاع في التوظيف بنسبة 0.21% في المنطقة الغربية و0.29% في الشرقية، في حين كان تأثير إجمالي الإنفاق الحكومي على فرص العمل في المنطقة الغربية (0.21 + 0.16) وبينما في المنطقة الشرقية كان (0.35 + 0.29)، هذا يعني أنه إذا زاد الإنفاق الحكومي بنسبة 1% فسيتبعه ارتفاع بنسبة 0.37% في التشغيل غرب البلاد و0.64% شرقها، وهذا يتفق مع أحد أهداف زيادة الإنفاق الحكومي وهو التشغيل، أيضا فإن تأثير الإنفاق الحكومي على الاستثمار في المنطقة الغربية كان أكبر منه في المنطقة الشرقية، في حين أن تأثير الإنفاق الحكومي على التشغيل في المنطقة الغربية أقل من المنطقة الشرقية، كما أن تأثير الإنفاق الحكومي على فرص لعمل من خلال الاستثمارات في المنطقة الغربية أقل من المنطقة الشرقية. أما تأثير الإنفاق الحكومي بشكل إجمالي على فرص العمل في المنطقة الغربية فكان أقل من المنطقة الشرقية.

5-دراسة (Gius، 2006)، والمعنونة بـــ :

Impact of Government Spending on Employment and Output at the State Level: 1980-2000

هدفت الدراسة لتحديد ما إذا كان الإنفاق الحكومي والفيدرالي يؤثر بشكل إيجابي على الإنتاج والتشغيل في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية، أين أشارت النتائج إلى أن كلاً من الإنفاق الحكومي والفيدرالي لا يؤدي إلى زيادة العمالة فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى زيادة الإنتاج، بالإضافة إلى ذلك، يؤثر الإنفاق الدفاعي سلبًا على التشغيل والإنتاج، بينما يؤثر نصيب الفرد من الأصول الثابتة الحكومية بشكل إيجابي على الإنتاج ولكنه يؤثر سلبًا على التوظيف.

الفرع الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في ضوء الدراسات العربية

تعاني أغلب الدول العربية من أزمة البطالة الخانقة خاصة بين شبابها ما جعل الدول العربية تتبنى سياسة مالية توسعية بغية الدفع بعجلة النمو الاقتصادي وخلق مناصب عمل، وهو ما دفع بالباحثين لدراسة أثر السياسة

المالية على التشغيل وبخاصة الإنفاق الحكومي، وفيما يلي استعراض لأهم الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع:

1-دراسة (عبد الله و البيلي، 2021)، والمعنونة بـــ:

« أثر الإنفاق العام على البطالة في السودان خلال الفترة (1992-2018)»

تبحث هذه الدراسة إشكالية وجود زيادة مضطربة في الإنفاق الحكومي السوداني مع عدم تحسن وضعية البطالة، أين تهدف لمعرفة طبيعة الإنفاق بشقيه الجاري والرأسمالي وطبيعة البطالة، بالإضافة لتحليل العلاقة الرابطة بين هذه المتغيرات، مستخدمة في ذلك المنهج الوصفي والتحليلي، إضافة إلى الأسلوب القياسي لمعرفة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، وخلصت في الأخير لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الإنفاق الجاري ومعدل البطالة، في حين أن العلاقة بين الإنفاق الرأسمالي ومعدل البطالة فهي علاقة عكسية، ليقوم الباحث بتقديم توصية تتعلق بضرورة زيادة الإنفاق الرأسمالي وتوجيهه نحو خلق وتوسيع المشروعات الإنتاجية بغية مكافحة البطلة، مع الرفع من الإنفاق الموجه نحو التدريب وإعادة التأهيل والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مكافحة البطالة.

2-دراسة (مطشر، 2020)، والمعنونة بـــ:

« قياس وتحليل اثر الإنفاق العام في الحد من ظاهرة البطالة في العراق للمدة (2003-2015) »

تبحث هذه الدراسة في قدرة السياسات الانفاقية بنوعيها الجارية والاستثمارية في التأثير على مشكلة البطالة في العراق، لتتوصل الدراسة في جانبها التحليلي إلى أن السياسات الحكومية الانفاقية المتبناة من الحكومة العراقية والبرامج الإصلاحية المطبقة بعد عام 2003 كان لها دور كبير في تخفيض معدلات البطالة إذ هدفت هذه السياسات لزيادة أعداد العاملين في أجهزة ودوائر الدولة بنحو عام والأجهزة الأمنية بشكل خاص، وفي نفس الوقت أدت نتائج الجانب القياسي ما وصل إليه الجانب التحليلي، وقد أثبتت تلك النتائج وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرين وفقا لاختبار التكامل المشترك فضلا عن وجود علاقة سببية قصيرة الاجل وباتجاه واحد من الإنفاق العام إلى معدل البطالة.

3-دراسة (الطائي، 2019)، والمعنونة بـــ :

« قياس أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على البطالة باستخدام نموذج ARDL في العراق للمدة (1955-2017) »

وتتمثل مشكلة البحث في حالة عدم وجود تنسيق بين السياسة المالية وبين المتغيرات الاقتصادية المؤدية لحالة عدم الاستقرار الاقتصادي والذي ينعكس على زيادة نسبة البطالة بدل تقليلها، فالدراسة تحاول تتبع وتوضيح اتجاهات السياسة المالية في العراق وتحديد أهدافها وخططها، وكيفية تأثير النفقات الاستثمارية على

البطالة، ومن اجل ذلك اتبعت الدراسة نموذج قياسي "ARDL"، لتخلص لنتيجة مفادها وجود علاقة قصيرة الاجل بين الإنفاق الاستثماري والبطالة.

4-دراسة (القاضي، 2017)، والمعنونة بـــ:

«أثر الإنفاق الحكومي على التعليم المهني في توفير فرص عمل دراسة حالة: مؤسسة التدريب المهني»

هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في الأردن، باستخدام نموذج الانحدار البسيط، لتبين في الأخير نتائج الانحدار وجود أثر إيجابي للإنفاق على التعليم المهني على توفير فرص عمل في الأردن وهو ما يتفق والنظرية الكينزية.

5-دراسة (الجبوري و الجبوري، 2017)، والمعنونة بـــ:

« أثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2015 »

حاولت هذه الدراسة قياس وتحديد اتجاه العلاقة الدالية بين السياسة المالية ومعدلات البطالة في العراق للفترة (1990-2015)، بالاعتماد على المزج بين المنهجين الوصفي التحليلي العام والمنهج القياسي باستعمال الأدوات القياسية في التقدير، لتظهر الدراسة بأن للسياسة المالية تأثير متباين في معدلات البطالة في العراق، إلى جانب هيمنة الإنفاق الجاري فيما يخص الإنفاق الحكومي، وكذلك هيمنة الايراد النفطي في جانب الإيرادات العامة، وتراجع الإيرادات الضريبية بسبب التهرب الضريبي وضعف الأجهزة الضريبية في جمع الضرائب.

6-دراسة (عبد الله و حميد، 2017)، والمعنونة بـــ:

«قياس أثر الإنفاق العام في التشغيل للمدة 2003-2014 العراق حالة دراسية »

حاولت الدراسة البحث فيما إذا كان الإنفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري له أثر في احداث فرص تشغيل قوة العمل في الاقتصاد العراقي، من خلال بيان أثر الإنفاق العام على التشغيل في العراق للفترة (2003-2014)، ومن ثم التحقق من مدى فعالية السياسة المالية التوسعية في خلق فرص عمل في العراق، أين تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، والمنهج الكمي في الجانب التطبيقي أين تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للتباطؤ الموزعة ARDL، ليخلص البحث لكون أعداد القوى العاملة في تزايد مستمر في العراق، لكن القوى المشاركة في العمل الفعليين لم يكن بالمستوى المطلوب، كما أظهر البحث في جانبه التطبيقي ان هناك علاقة طويلة الاجل ما بين الإنفاق العام وتوليد فرص العمل، في حين لم يكن للإنفاق الاستثماري أي دور في إيجاد فرص عمل للعاطلين في الاجل الطويل.

7-دراسة (العليمات، 2016)، والمعنونة بـــ:

«العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الأردن »

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الأردن، اذ تهدف لاختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الأردن في الفترة (2000-2014) باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، لتخلص لوجود علاقة عكسية بين البطالة والإنفاق الحكومي، أي أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي كلما قلت البطالة، ومن النتائج الأخرى المتحصل عليها هي أن برامج الإنعاش الحكومية هي برامج مؤقتة لم تستطيع دعم النمو الاقتصادي وذلك لضعف ومحدودة الموارد والإنتاج في الأردن.

8-دراسة (العلي، 2015)، والمعنونة بـــ:

«أثر تغير الإنفاق العام في معدل البطالة في سورية دراسة تحليلية (2000-2012) »

تتمحور إشكالية هذا البحث حول ماهية خصائص وأسباب البطالة في سورية وكذا الأثار الاقتصادية للإنفاق العام، حيث تهدف لتحديد خصائص وأسباب البطالة في سورية ودراسة وتحليل الأثار الاقتصادية للإنفاق العام عبر تحليل الانحدار والارتباط بين الإنفاق العام كمتغير مستقل وعدد من المتغيرات التابعة التي يؤثر فيها الإنفاق العام، لتخلص لمجموعة من النتائج منها أن زيادة الإنفاق العام كانت ذات تأثير إيجابي على كل من عدد المشتغلين، والاستهلاك الكلي، والاستثمار الكلي، إلا أنه لم يكن هناك أي ارتباط بينهما، ويفسر ذلك بأن كمية الإنفاق العام لم تكن كافية لمواجهة معدلات البطالة المرتفعة، التي كان من أهم أسبابها تزايد معدل النمو السكاني المرتفع، الذي زاد عرض العمل، بالإضافة إلى ضعف الطلب على الايدي العاملة، نتيجة عدم مواكبة نمو الاستثمار لنمو اعداد المتعطلين.

9-دراسة (قوقزة، 2014)، والمعنونة بـــ:

« أثر السياسة المالية على التشغيل في الأردن: دراسة قياسية 1970-2012»

الهدف من هذه الدراسة هو قياس أثر السياسة المالية على التشغيل في الأردن للفترة (1970-2012)، أين تم استخدام نموذج قياسي كلي لقياس جانب العرض في الاقتصاد الأردني، وذلك بتقدير كل من دال الإنتاج ودالة النفقات الحكومية ودالة الإيرادات الضريبية ودالة الطلب على العمالة، وأما الأثار المباشرة وغير المباشرة للنفقات الحكومية والايرادات الضريبية على طلب العمالة فقد تم تقديرها من خلال دالة الإنتاج، لتظهر النتائج أن النفقات الحكومية والايرادات الضريبية كان لهما اثرا إيجابيا على حجم العمالة غي الاقتصاد الأردني ولكن هذا الأثر محدود إذ يمثل 0.095 و0.029 على التوالي.

الفرع الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في ضوء الدراسات الجزائرية

شهدت الجزائر ارتفاع كبير في معدلات البطالة اين فاقت معدلاتها 29% سنة 2000، أين ترافق ذلك بارتفاع أسعار البترول، لتستغل الدول ذلك من خلال تبني سياسة مالية توسعية تهدف بالأساس لخلق مناصب

شغل والقضاء على البطالة من خلال تبني برامج تنموية واعدة وهو ما دفع بالباحثين الاقتصادين لمحاولة استقصاء أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل والبطالة في الجزائر، وفيما يلي استعراض لبعض الدراسات التي تناولت الموضوع في الجزائر:

1-دراسة (ارياالله و الجوزي، 2021)، والمعنونة بـــ:

« أثر الاستثمار العمومية على معدلات البطالة في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1990-2018)»

وتتلخص إشكالية الدراسة في البحث عن أثر الاستثمار العمومي على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2018)، من خلال إتباع منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، لتخلصت الدراسة لوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، إلا أن جل الإنفاق خصص لبرامج السكن والبنى التحتية، وهي قطاعات غير إنتاجية ومنه توفير مناصب شغل مباشرة غير دائمة.

2-دراسة (زقرير، عبد الرحيم، و عابد، 2021)، والمعنونة بـــ:

«انعكاس ترشيد النفقات العمومية على تحسين أداء سوق العمل باستعمال نموذج ARDL»

بحثت هذه الدراسة دور ترشيد النفقات العمومية في تحسين أداء سوق العمل في الجزائر، للفترة (1990-2019)، باستخدام المنهج الكمي من خلال نموذج الانحدار الذاتي للتباطؤات الموزعة ARDL، لتخلص الدراسة لإمكانية خفض معدل البطالة من خلال الزيادة في نمو الاقتصادي مع ارتفاع التضخم، بينما زيادة الإيرادات يؤدي الى زيادة معدلات البطالة وهو نفس الشيء بالنسبة الى الإنفاق الحكومي، وهو ما يفسر كون مخصصات البرامج التنموية لم توجه لخلق مناصب عمل دائمة، بل كانت ظرفية وجل المشاريع اقتصرت على البنى التحتية والتهيئة، لذا تبقى أهم وسيلة لخفض مستويات البطالة المرتفعة هي سعي برامج التنمية لتشجيع القطاع الخاص وتوفير المناخ الملائم لعلمه.

3-دراسة (شرقرق، قحام، و صيد، 2020)، والمعنونة بـــ:

«أثر الإنفاق العام على البطالة في الجزائر للفترة 1990-2018»

تتمثل إشكالية هذا البحث في دراسة العلاقة بين الإنفاق العام في الجزائر ومعدل البطالة، من خلال قياس وتحليل تأثير الإنفاق العام على معدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2018، وذلك بإتباع نموذج تصحيح الخطأ ودوال الاستجابة للصدمات، لتخلص لوجود علاقة طويلة المدى بين معدل البطالة وباقي المتغيرات، وأن حدوث صدمة إيجابية في معدل الإنفاق والنمو سيكون لها أثر معنوي سالبي على معدل البطالة في المدى القصير والطويل، كما أن حدوث صدمة إيجابية في سعر النفط سيكون لها أثر معنوي إيجابي على معدل البطالة في المدى القصير وأثر سلبي في المدى الطويل.

4-دراسة (رصاع و بوحركات، 2020)، والمعنونة بـــ:

« مدى ارتباط سياسة التشغيل بالإنفاق العمومي»

تتمثل إشكالية الدراسة في البحث عن المقدار الذي تستطيع الحكومية من خلال سياستها الانفاقية الحد من البطالة وكذا البحث في الية تأثير سياسة الإنفاق العام على قطاع التشغيل في الجزائر باستخدام الأسلوب التحليلي، لتخلص الدراسة إلى أن الإنفاق العمومي يؤدي لزيادة كل من الطلب الكلي والاستهلاك وهو ما يوسع الطلب المتزايد على اليد العاملة، كما أن تأثير الزيادة في الإنفاق العمومي على نمو الناتج والعمالة مرتبطة بميل منحنى الادخال، ومنه فقيمة المضاعف مرتبط بالمعدل الحدي للادخار.

5-دراسة (بن سليمان و عرابي، 2020)، والمعنونة بـــ:

« قياس أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ»

هدفت الدراسة لتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة، والبحث في مقدار مساهمة النفقات الحكومية في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2018، أين اتبعت الدراسة التحليل القياسي لتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة وذلك من خلال توظيف البيانات الإحصائية في الجزائر، وتوصل البحث لعدة نتائج أهمها وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام ومعدل البطالة، بالإضافة لكون الإنفاق العام يؤثر إيجابا في معدل البطالة.

6-دراسة (جرفي، بن عابد، و زروخي، 2019)، والمعنونة بـــ:

«أثر الإنفاق العام على التشغيل في الجزائر دراسة قياسية (1990-2018) باستخدام نموذج ARDL »

تحاول الدراسة البحث في مدى تأثير الإنفاق العام على مستويات التشغيل، من خلال محاولة تحديد العلاقة قصيرة وطويلة الاجل بين الإنفاق العام كمتغير مستقل وسوق العمل كمتغير تابع في الجزائري خلال الفترة (1990-2018)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL، أين خلصت الدراسة لوجود علاقة توازنية طويلة الاجل، إضافة لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء مع ثبات المقدرات عبر الزمن، كما خلصت الدراسة لوجود علاقة طردية ذات معنوية إحصائية بين العمالة الكلية والإنفاق العام وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية.

7-دراسة (عباس و شنتوف، 2018)، والمعنونة بـــ:

«تأثير الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية في الجزائر (1970-2015)»

تبحث هذه الدراسة عن أثر التغير في الإنفاق العام على معدل البطالة خلال فترة زمنية ما بين 1970-2015، كما تهتم هذه الدراسة بالتعرف الى امكانية تطبيق نمذجة قياسية للعلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة

والاتفاق العام في الجزائر، وذلك من أجل محاولة فهم وتفسير طبيعة العلاقة الاقتصادية بين هذين المتغيرين، باستخدام المنهج الكمي المتمثل باختبار السببية وفق مفهوم جرانجر، لتخلص الدراسة لوجود تأثير كبير تمارسه النفقات العامة على معدلات البطالة حيث أظهرت النتائج أن الاتفاق العام يساهم بمعنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغير معدل البطالة، كما فسرت نتائج تحليل دوال الاستجابة جانبا هاما لتأثير الإنفاق العام على معدلات البطالة حيث بينت النتائج وجود علاقة طردية بين متغير الإنفاق العام ومتغير البطالة وعند حدوث صدمة إيجابية في الإنفاق العام سيكون لها أثر إيجابي على معدلات البطالة حيث سوف تعرف انخفاضا.

8-دراسة (بن جلول و فلفول، 2018)، والمعنونة بـــ:

«دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 باستخدام منهجية تصحيح الخطأ ECM »

تساءلت الدراسة حول إمكانية اعتبار زيادة حجم الإنفاق الحكومي والسياسة الانفاقية هو أحد أسباب انخفاض معدلات البطالة في الجزائر، ومنه فالدراسة تهدف لبحث العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 خلال المدى القصير والطويل، باستخدام منهجية نماذج تصحيح الخطأ ولقد تم استخدام متغيرين هما معدلات البطالة والإنفاق الحكومي، لتخلص الدراسة إلى أن انخفاض البطالة في الجزائر يعتبر شكلي أكثر منه حقيقي وذلك لكثرة مناصب العمل المؤقتة ومنخفضة الاجر.

9-دراسة (كرمين و بقبق، 2018)، والمعنونة بـــ:

«الإنفاق العمومي كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة التشغيل في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2016)»

حاولت الدراسة الإجابة على ما مدى فعالية الاعتماد على الإنفاق العمومي كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، وبخاصة في ظل الازمات الخانقة التي تعاقبت على الاقتصاد الوطني، المتعلقة بتراجع مداخيل الدولة الناتجة عن تراجع أسعار البترول، وأزمة الديون، بالإضافة لتدهور الظروف الأمنية التي كان لها انعكاسات سلبية على جميع المستويات، أين تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي، لتخلص الدراسة لوجود علاقة عكسية بين البطالة مع الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

10-دراسة (Belarbi, Saous, & Mostéfaoui, 2017)، والمعنونة بـــ:

The Impact of the Public Expenditure on Employment and Income in Algeria: An Empirical Investigation

تطرح هذه الدراسة تساؤلاً حول تأثير برامج الإنفاق العام على الوضع المعيشي للشعب الجزائري، أين سعت لتحليل أثر الإنفاق العام في الجزائر على المتغيرات الاقتصادية وهي: الدخل وتوزيعه والأسعار والعمالة، وتحاول التحقيق فيما إذا كان الإنفاق العام قد وصل إلى أهدافه فيما يتعلق بزيادة القوة الشرائية للأفراد وانخفاض معدل البطالة أم لا، إذ خلصت الدراسة الا أن هناك تأثيرًا للإنفاق العام على الدخل الفردي من خلال خلق

وظائف مختلفة بالتوافق وزيادة معدلات النمو خارج قطاع الهيدروكربونات، كما ساهم العدد الكبير من الوظائف التي تم إنشاؤها في ارتفاع مستوى الاستهلاك على الصعيدين العام والخاص، ولكن ليس له أي تأثير على الأسعار بسبب الوهم النقدي الذي صاحب الزيادة في دخول الأفراد (الزيادة في الدخل تتماشى مع ارتفاع الدخل. زيادة الأسعار).

11-دراسة (المومن، 2017)، والمعنونة بـــ:

« تأثير التوسع في الإنفاق الحكومي على التشغيل بالجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2016»

حاولت الدراسة البحث عن مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على معدل التشغيل في الجزائر، من خلال إجراء تقييم لسياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، عن طريق تحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها ورفع معدلات التشغيل، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك واختبار السببية ونموذج تصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة إلى لوجود علاقة تكامل متزامن واحدة بين معدلان التشغيل والإنفاق الحكومي في الجزائر كما توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بينهما، وبتقدير نموذج تصحيح الخطأ وجد أن الانحراف الفعلي عن التوازن بين المتغيرين يصحح بمقدار 31.30% في كل سنة.

12-دراسة (مقراني، 2015)، والمعنونة بـــ:

«أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)»

تبحث هذه الدراسة في أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر، إذ تهدف الدراسة لتحليل ظاهرة البطالة في الجزائر ومعرفة أثر الإنفاق الحكومي عليها وعلى معدل التضخم، وكذا تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر من خلال أداة الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بمعرفة مدى مساهمتها في الحد من معدلات البطالة والمحافظة على استقرار الأسعار، أين تم اعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وكذا المنهج التاريخي من خلال عرض الوقائع، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، لتخلص لوجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام ونعدل البطالة في الجزائر، حيث كانت المرونة سالبة، في حين توجد علاقة طردية ضعيفة بين النفقات العامة ومعدل التضخم.

13-دراسة (مراس و بن سماعين، 2015)، والمعنونة بـــ:

"النمذجة القياسية لأثر الإنفاق العام على التشغيل والدخل والاسعار في الجزائر للفترة 2001-2014 باستخدام نموذج التكامل المتزامن وECM"

تمثلت إشكالية الدراسة في البحث عن التأثير الاني والمستقبلي لسياسة الإنفاق العام المباشر من طرق الحكومة الجزائرية في الفترة الممتدة 2000-2014 على الدخل وتوزيعه وعلى التوظيف، أين تبحث الدراسة عن كيفية تأثير السياسة الانفاقية في الجزائر على بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري المتمثلة في الدخل وتوزيعه والاسعار

والشغل، وفي سبيل ذلك اتبعت هذه الدراسة الأسلوب القياسي باستخدام تقنية نموذج تصحيح الخطأ، لتخلص لوجود أثر معنوي للإنفاق العام في الجزائر على كل من الدخل وتوزيعه والاسعار والتشغيل.

14-دراسة (ضيف، 2005)، والمعنونة بـــ:

"انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004) "

تبحث هذه الدراسة في مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو وسوق الشغل في الجزائر، والكيفية التي يمكن تفعيلها للإسهام في الإنعاش الاقتصادي والحد من البطالة، بغية معرفة مدى مساهمة النفقات العامة في زيادة النمو الاقتصادي واحداث مناصب عمل جديدة بالإضافة لإعطاء بعض الاليات التي يمكن ان تسهم في تفعيل سياسة الإنفاق العام انجاه النمو والتشغيل، ولتحقيق ذلك تم إتباع المنهج الاستنباطي من خلال أداة التوصيف لاستعراض مختلف المفاهيم بالإضافة لأداة التحليل بغرض تحليل نختلف الاحصائيات المتعلقة بكل من النفقات العامة والتشغيل، وخلصت الدراسة لعدم توفر الشروط الملائمة لأن تكون سياسة الإنفاق العام فعالة في الرفع من النمو الاقتصاد والتشغيل، مما جعل هذه السياسة تؤثر على سوق الشغل ظرفيا نتيجة تأثيرها الضعيف على نمو الإنتاج غير الإنتاج غير المتوافق مع نمو العمالة، لتوصي الدراسة بضرورة تنويع إيرادات الميزانية العامة، وطدا الرفع من إنتاجية نفقات التسيير بالتخفيض من النفقات غير الضرورية.

الفرع الرابع: الدراسة الحالية في ضوء الدراسات السابقة

ومن خلال الدراسات السابقة نستنتج الدور الكبير الذي تلعبه سياسة الإنفاق العام على البطالة وتشغيل على اختلاف الازمان، وفي جميع الدول مهما تفاوتت درجة تطورها وتقدمها، حيث تم عرض مختلف الأبحاث والدراسات التي تخصصت في تحليل وتقييم سياسة الإنفاق العام وأثرها على التشغيل، أين كان لهذه المراجع والدراسات دور متميز في ضبط الإشكالية، وتأصيل فكرة الطالب عن الإنفاق الحكومي والتشغيل، إذ تعتبر هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة حيث تم الاستفادة منها في بناء الإطار النظري للدراسة،

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الأهداف والأهمية، إذ أن جميع الدراسات السابقة تسعى للكشف عن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتشغيل، واختلفت من حيث الإشكالية، حيث ركزت الدراسة الحالية على موضوع أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل بوجه عام، والإنفاق الحكومي على كل من التشغيل الرسمي وغير الرسمي بوجه الخصوص، ويعتقد الطالب أن أهم ما يميز دراستنا الحالية هو مناقشتنا لموضوع الإنفاق الحكومي في الجزائر كبلد نامي وتباين أثر سياسة الإنفاق العام على كل من التشغيل في القطاع الرسمي وللتشغيل في القطاع غير الرسمي، كما تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها حاولت التطرق إلى لأثر الإنفاق الحكومي على التشغيل باستخدام نماذج البانل بغية زيادة الدقة في التقدير من خلال زيادة عدد المشاهدات عن طريق ربط عدد المشاهدات المقطعية بعدد الفترات الزمنية، وتبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخد في الاعتبار ما يوصف "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية،

أين تم استعمال الإنفاق القطاعي كمتغير مستقل والتشغيل القطاعي كمتغير تابع، وبهذا تكون هذه الدراسة هي الأولى من نوعها في الجزائر (حسب علم الطالب) التي تتطرق الى أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل غير الرسمي عن طريق قياس حجم العمالة غير الرسمية من خلال مؤشر الضمان الاجتماعي، وكذا الدراسة الأثر باستخدام البيانات القطاعية لكل من التشغيل والانفاق الحكومي.

المبحث الثاني: قياس أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

بعد التطرق في الجانب النظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات بالدراسة، ومن أجل تحقيق الأهداف المنشودة، وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة في هذا الموضوع سواء العربية، الأجنبية والجزائرية، حاولنا في هذا الجزء من الدراسة تحديد أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل وذلك على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تقدير أثر الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) على التشغيل (الإجمالي، الرسمي، غير الرسمي)؛

المرحلة الثانية: تقدير أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري القطاعي على التشغيل القطاعي:

المطلب الأول: تحديد النموذج ومنهجية الدراسة – التحليل الوصفي-

سنعتمد في دراستنا هذه بداية على المنهج القياسي من خلال استخدام بيانات سنوية تغطي فترة الدراسة الممتدة من 2000-2019 وفق تقنيات السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة ممثلة بكل نفقات التجهيز ونفقات التسيير، والمتغيرات التابعة المعبرة عن التشغيل والمتمثلة في كل من حجم العمالة الرسمية (العمل اللائق) وغير الرسمية (العمل غير اللائق) واجمالي التشغيل، حيث تم اعتبار التصريح لدى أجهزة الضمان الاجتماعي معيار التفرقة بين شقي التشغيل (رسمي وغير رسمي)، حيث تعد العمالة المنتسبة لأجهزة الضمان الاجتماعي عمالة رسمية في حين تلك العمال غير المنتسبة فتعد عمالة غير رسمية وتحسب ضمن التشغيل غير الرسمي، بالإضافة للمتغيرات الضابطة أو مجموعة التحكم والمتمثلة في كل من حجم السكان والتراكم الخام، حيث تم استخراج بيانات متغيرات الدراسة بالاعتماد على كل من: التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، وكذا مختلف الميزانيات السنوية والميزانيات التكميلية مستخرجة من الجريدة الرسمية.

الفرع الأول: الدراسة الوصفية للمتغيرات

سنقوم من خلال هذه الخطوة بحساب مختلف الاحصائيات الوصفية للبيانات (القيمة العظمى، القيمة الدنيا، القيمة المتوسطة، الانحراف المعياري)، والتي تسمح لنا بتكوين فكرة عن كيفية تطور مختلف قيم هذه البيانات أثناء الفترة المدروسة، وكذا درجة تجانس مستوياتها، حيث سنبدأ باستعراض متغيرات الدراسة.

الجدول رقم 19: السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

نوع المتغير	الرمز	الاسم	الوصف
المتغيرات التابعة (ألف نسمة)	*EMP*	اجمالي التشغيل	اجمالي العمالة
	EMPF	التشغيل الرسمي	العمالة المنتسبة للضمان الاجتماعي
	EMPI	التشغيل غير الرسمي	العمالة الغير منتسبة للضمان الاجتماعي
المتغيرات المستقلة	*GSI*	الإنفاق الحكومي الاستثماري	نفقات التجهيز (مليار دينار جزائري)
	GSM	الإنفاق الحكومي الجاري	نفقات التسيير (مليار دينار جزائري)
	POP	حجم السكان	ألف نسمة
	AB	التراكم الخام	مليار دينار جزائري

المصدر: من اعداد الطالب

ومنه وبناء على ما سبق يمكن كتابة المعادلات كالتالي:

$$EMP = F(GSI, GSM, POP, AB) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

$$EMPI = F(GSI, GSM, POP, AB) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

$$EMPE = F(GSI, GSM, POP, AB) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (03)$$

وبما اننا أخدنا المعطيات بالقيم الاسمية وللتقليص من حدة اختلاف تباين السلسلة (اللاتجانس) سنقوم بإجراء التحويل اللوغارتمي عليها، ومنه يصبح لدينا:

$$LEMP = F(LGSI, LGSM, LPOP, LAB) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (04)$$

$$LEMPF = F(LGSI, LGSM, LPOP, LAB) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (05)$$

$$LEMPI = F(LGSI, LGSM, LPOP, LAB) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (06)$$

أولا: المتغيرات المستقلة:

01-متغيرة نفقات التجهيز الحكومية (*GSI* ,*LGSI*):

وهي جزء من النفقات الحكومية تتعلق بشق التجهيزات الحكومية أو بتعبير آخر نفقات الحكومة الاستثمارية، وقد تم الحصول على البيانات من خلال منشورات بنك الجزائر، وزارة المالية، مختلف الميزانيات

السنوية والميزانيات التكميلية مستخرجة من الجريدة الرسمية، والشكل أدناه يوضح لنا الاحصائيات الوصفية للسلسلة GSI في شكلها العادي واللوغاريتمي لـ 20 مشاهدة (2000-2019):

الشكل رقم 21: الاحصائيات الوصفية للمتغيرين *GSI , LGSI*

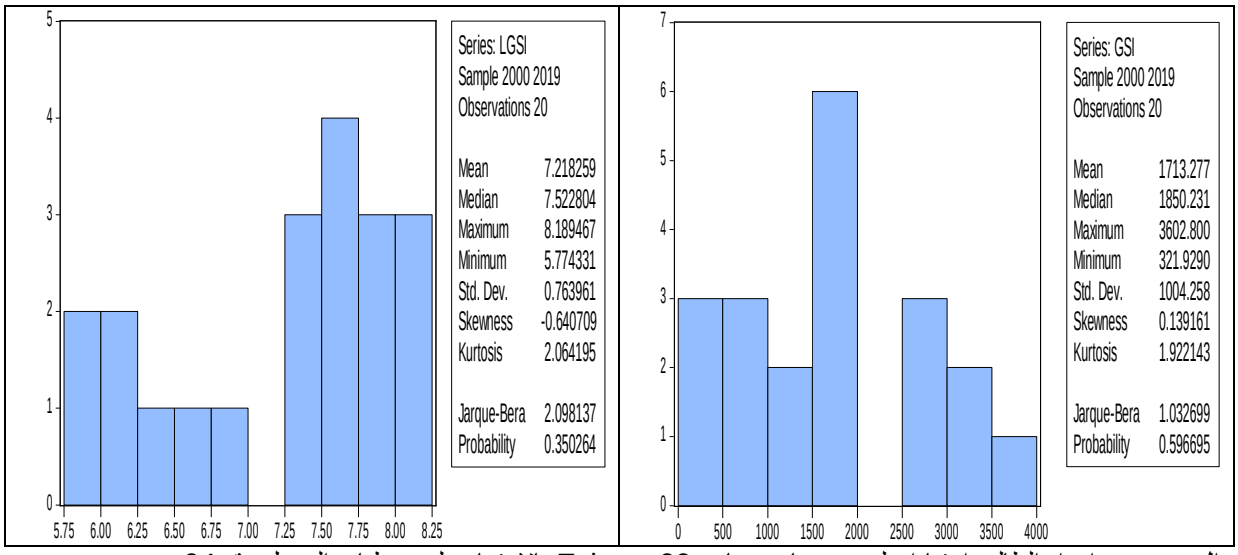

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09 بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أعلى قيمة لـ *GSI* كانت 3602.80 مليار دينار جزائري والمسجلة سنة 2019، وأقل قيمة سجلت سنة 2000 بـ 321 مليار دينار جزائري، ومتوسط السلسلة كان 1713 مليار دينار جزائري، مع تسجيل انحراف معياري قدره 1004.258 مليار دينار جزائري، وهي قيمة جد مرتفع ما يعكس اللاتجانس لدى السلسة *GSI*، والذي تم التخفيف من حدته باستخدامنا للسلسة اللوغاريتمية *LGSI*، لتصبح أكثر تجانسا بانحراف معياري *0.763*، كما أن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي لأن احتمال الإحصائية *Jarque-bera* أكبر من 0.05.

02-متغيرة نفقات التسيير الحكومية (*GSM , LGSM*):

وهي جزء من النفقات الحكومية تتعلق بشق التسيير أو بتعبير آخر نفقات الحكومة الجارية، وقد تم الحصول على البيانات من خلال منشورات بنك الجزائر، وزارة المالية، مختلف الميزانيات السنوية والميزانيات التكميلية مستخرجة من الجريدة الرسمية، والشكل أدناه يوضح لنا الاحصائيات الوصفية للسلسلة *GSM* في شكلها العادي واللوغاريتمي لـ 20 مشاهدة (2000-2019):

الشكل رقم 22: الاحصائيات الوصفية للمتغيرين$GSM\ ,LGSM$

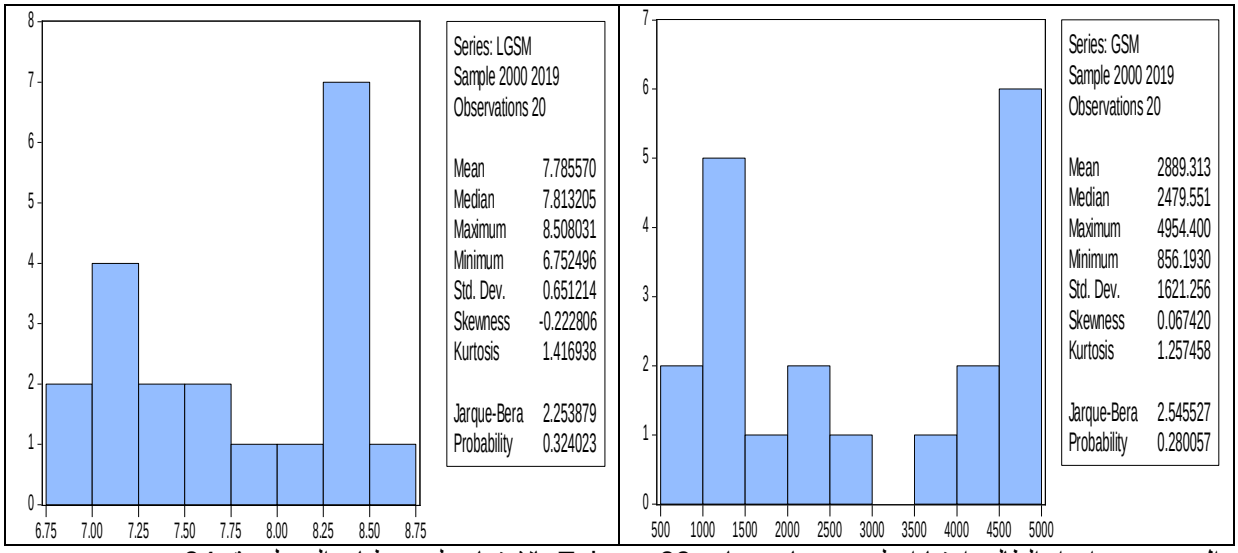

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09 بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أعلى قيمة لـ GSM كانت 4954 مليار دينار جزائري والمسجلة سنة 2019، وأقل قيمة سجلت سنة 2000 بـ 856.19 مليار دينار جزائري، ومتوسط السلسلة كان 2889.31 مليار دينار جزائري، مع تسجيل انحراف معياري قدره 1621.25 مليار دينار جزائري، وهي قيمة جد مرتفع ما يعكس اللاتجانس لدى السلسة GSM، والذي تم التخفيف من حدته باستخدامنا للسلسة اللوغاريتمية $LGSM$، لتصبح أكثر تجانسا بانحراف معياري 0.651، كما أن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي لأن احتمال الإحصائية $Jarque-bera$ أكبر من 0.05.

ثانيا: المتغيرات التابعة

01-متغيرة اجمالي التشغيل ($EMP\ ,LEMP$):

يقيس هذا المتغير عدد العمال الذين يشغلون مناصب فعلية (مؤقتة أو دائمة) سواء في القطاع العام أو الخاص من بين إجمالي السكان النشطين في الاقتصاد الوطني، وقد تم الحصول على البيانات من خلال منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، والشكل أدناه يوضح لنا الاحصائيات الوصفية للسلسلة EMP في شكلها العادي واللوغاريتمي لـ 20 مشاهدة (2000-2019):

الشكل رقم 23: الاحصائيات الوصفية للمتغيرين *EMP ,LEMP*

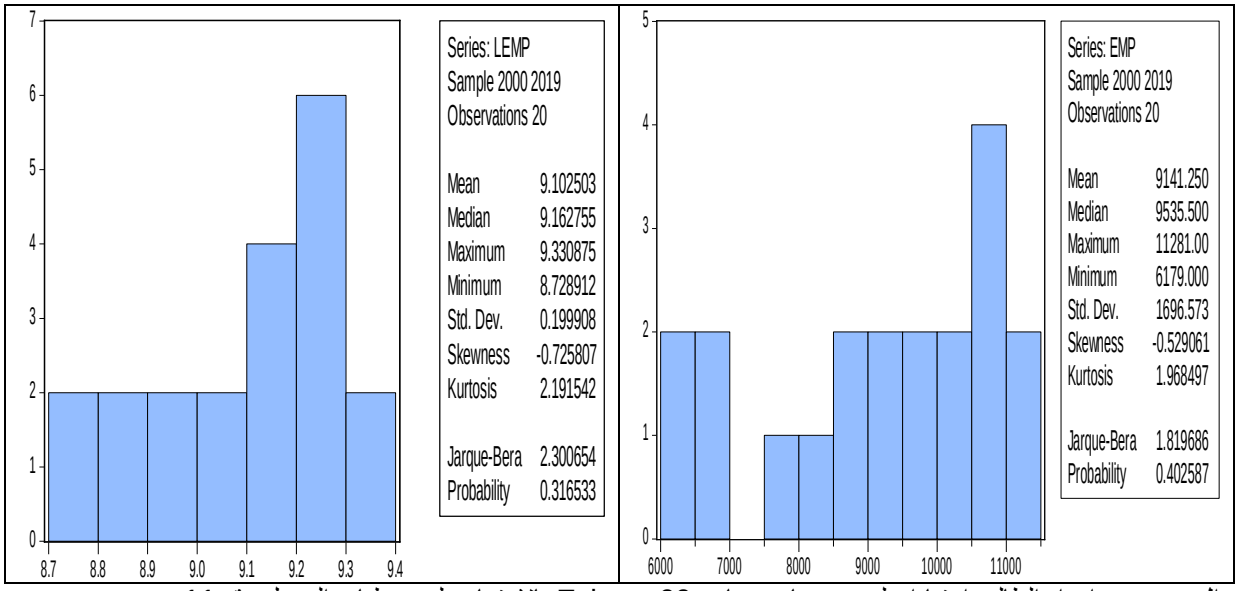

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09 بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أعلى قيمة لـ *EMP* كانت 11281 ألف نسمة سنة 2019، وأقل قيمة سجلت سنة 2000 بـ 6179 ألف نسمة، ومتوسط السلسلة كان 9141 ألف نسمة، مع تسجيل انحراف معياري قدره 1696.6 ألف نسمة، وهي قيمة جد مرتفع ما يعكس اللاتجانس لدى السلسة EMP، والذي تم التخفيف من حدته باستخدامنا للسلسة اللوغاريتمية *LEMP*، لتصبح أكثر تجانسا بانحراف معياري 0.119، كما أن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي لأن احتمال الإحصائية *Jarque-Bera* أكبر من 0.05.

02-متغيرة التشغيل الرسمي (LEMPF, EMPF):

يقيس هذا المتغير عدد العمال الذين يشغلون مناصب فعلية (مؤقتة أو دائمة) سواء في القطاع العام أو الخاص من بين إجمالي السكان النشطين في الاقتصاد بصفة رسمية باعتبار معيار الانتساب لجهاز الضمان الاجتماعي، الوطني، وقد تم الحصول على البيانات من خلال منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، والشكل أدناه يوضح لنا الاحصائيات الوصفية للسلسلة EMPF في شكلها العادي واللوغاريتمي لـ 16 مشاهدة (2004-2019):

الشكل رقم 24: الاحصائيات الوصفية للمتغيرين *EMPF ,LEMPF*

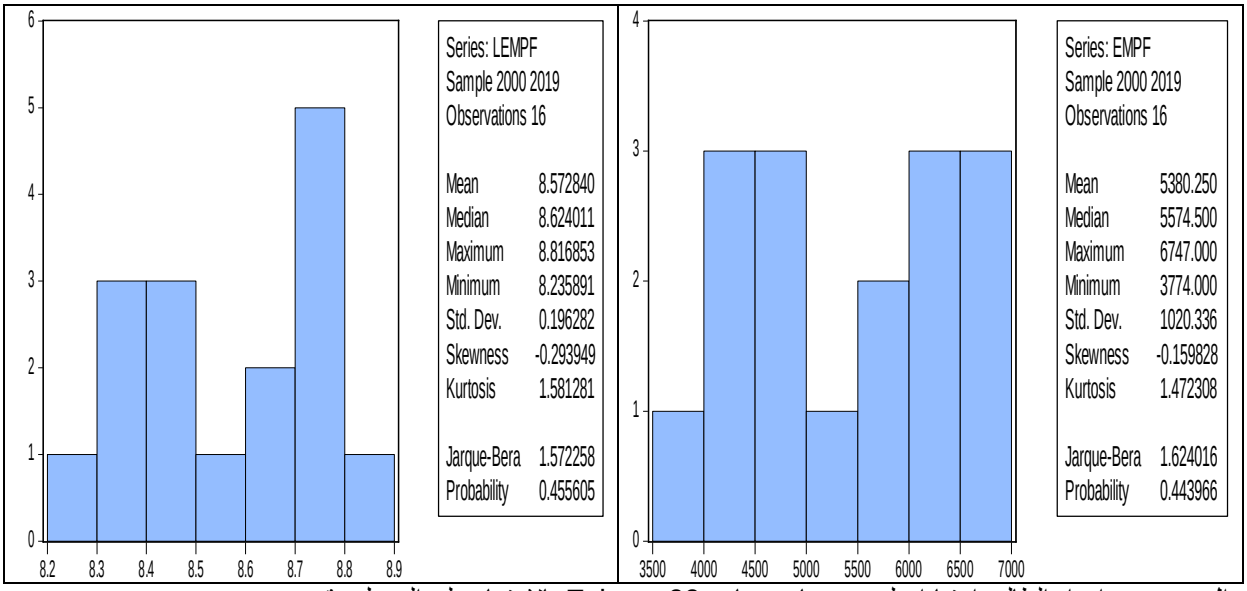

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09 بالاعتماد على الجدول رقم.....

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أعلى قيمة لـ EMPF كانت 6747 ألف نسمة سنة 2016، وأقل قيمة سجلت سنة 2004 بـ 3774 ألف نسمة، ومتوسط السلسلة كان 5380.25 ألف نسمة، مع تسجيل انحراف معياري قدره 1020.33 ألف نسمة، وهي قيمة جد مرتفع ما يعكس اللاتجانس لدى السلسة EMPF، والذي تم التخفيف من حدته باستخدامنا للسلسة اللوغاريتمية LEMPF، لتصبح أكثر تجانسا بانحراف معياري 0.196، كما أن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي لأن احتمال الإحصائية Jarque-Bera أكبر من 0.05.

03-متغيرة التشغيل غير الرسمي (LEMPI, EMPI):

يقيس هذا المتغير عدد العمال الذين يشغلون مناصب فعلية (مؤقتة أو دائمة) سواء في القطاع العام او الخاص من بين اجمالي السكان النشطين في الاقتصاد بصفة غير رسمية باعتبار معيار الانتساب لجهاز الضمان الاجتماعي، الوطني، وقد تم الحصول على البيانات من خلال منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، والشكل أدناه يوضح لنا الاحصائيات الوصفية للسلسلة EMPF في شكلها العادي واللوغاريتمي لـ 16 مشاهدة (2004-2019):

الشكل رقم 25: الاحصائيات الوصفية للمتغيرين EMPI ,LEMPI

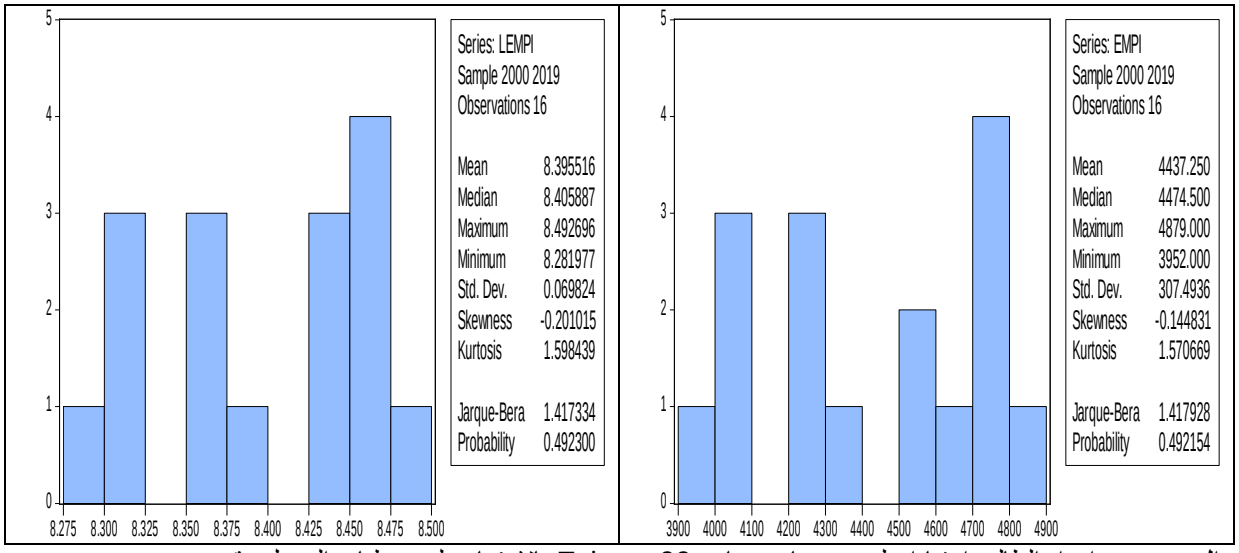

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09 بالاعتماد على معطيات الجدول رقم.....

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أعلى قيمة لـ EMPI كانت 4879 ألف نسمة سنة 2010، وأقل قيمة سجلت سنة 2005 بـ 3952 ألف نسمة. ومتوسط السلسلة كان 4437.25 ألف نسمة، مع تسجيل انحراف معياري قدره 307.49 ألف نسمة، وهي قيمة جد مرتفع ما يعكس اللاتجانس لدى السلسة EMPI، والذي تم التخفيف من حدته باستخدامنا للسلسة اللوغاريتمية LEMPI، لتصبح أكثر تجانسا بانحراف معياري 0.069، كما أن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي لأن احتمال الإحصائية *Jarque-Bera* أكبر من 0.05.

ثانيا: المتغيرات الضابطة او متغيرات التحكم

01-متغيرة حجم السكان (*POP, LPOP*):

الشكل أدناه يوضح لنا الاحصائيات الوصفية للسلسلة *POP* في شكلها العادي واللوغاريتمي لـ 20 مشاهدة (2000-2019):

الشكل رقم 26: الاحصائيات الوصفية للمتغيرين *POP, LPOP*

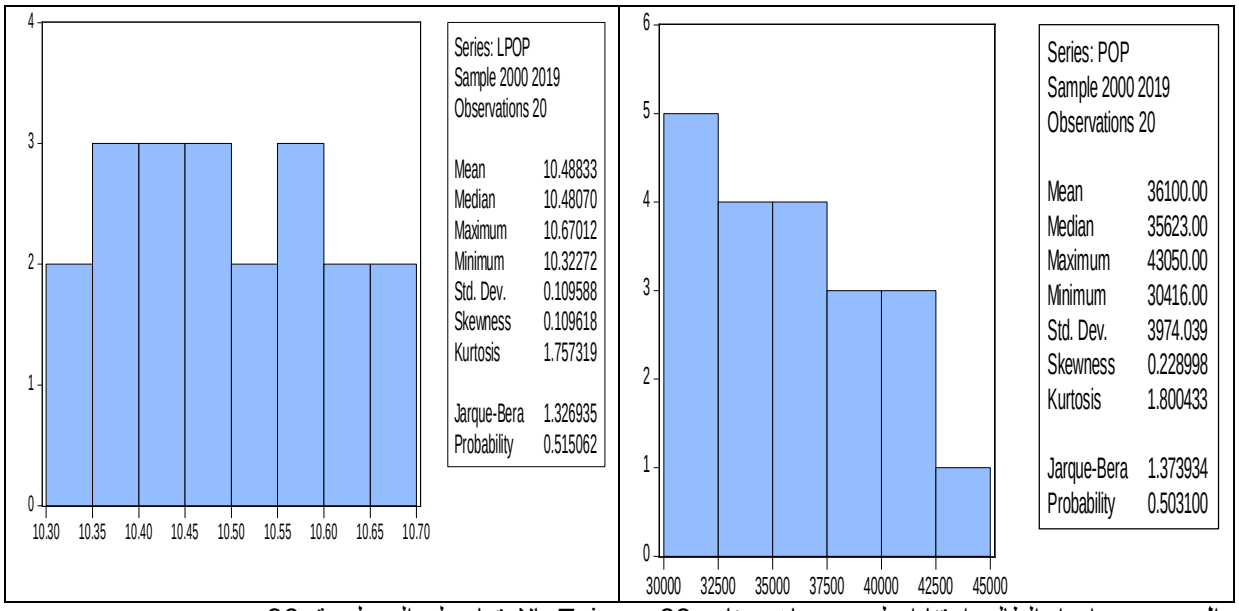

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09 بالاعتماد على الجدول رقم 06

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أعلى قيمة لـ *POP* كانت 43050 ألف نسمة سنة 2019، وأقل قيمة سجلت سنة 2000 بـ 30416 ألف نسمة. ومتوسط السلسلة كان 36100 ألف نسمة، مع تسجيل انحراف معياري قدره 3974 ألف نسمة، وهي قيمة جد مرتفع ما يعكس اللاتجانس لدى السلسة *POP*، والذي تم التخفيف من حدته باستخدامنا للسلسة اللوغاريتمية *LPOP*، لتصبح أكثر تجانسا بانحراف معياري 0.109، كما أن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي لأن احتمال الإحصائية *Jarque-Bera* أكبر من 0.05.

02-متغيرة التراكم الخام (*LAB, AB*):

الشكل أدناه يوضح لنا الاحصائيات الوصفية للسلسلة *AB* في شكلها العادي واللوغاريتمي لـ *20* مشاهدة (2000-2019):

الشكل رقم27 : الاحصائيات الوصفية للمتغيرين *LAB, AB*

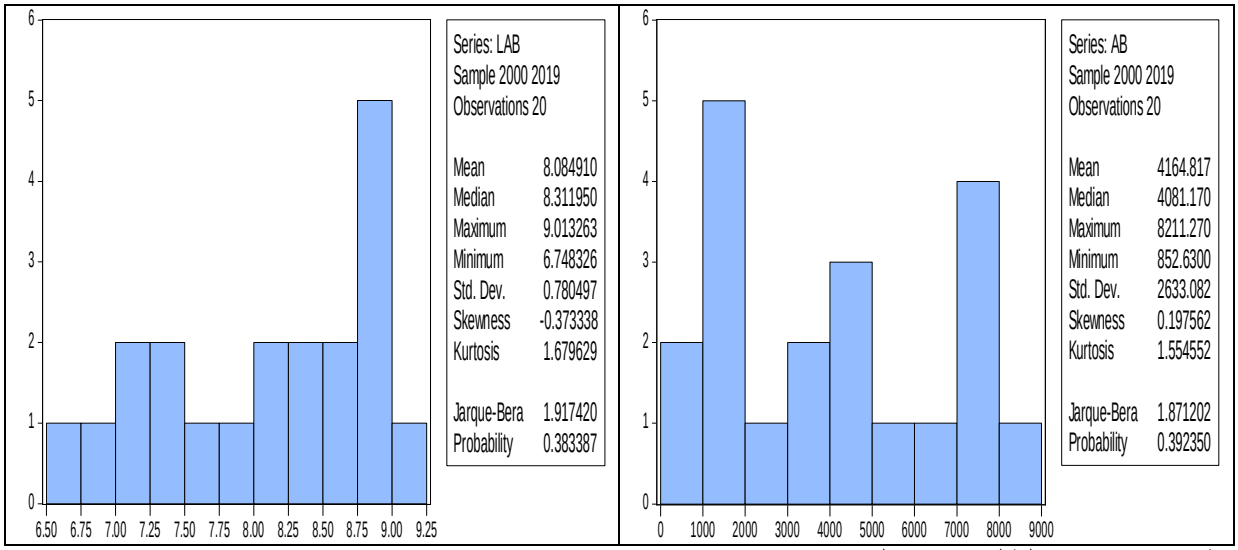

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أعلى قيمة لـ AB كانت 8211.27 مليار دينار جزائري والمسجلة سنة 2018، وأقل قيمة سجلت سنة 2000 بـ 852.63 مليار دينار جزائري. ومتوسط السلسلة كان 4164.81 مليار دينار جزائري، مع تسجيل انحراف معياري قدره 2633.08 مليار دينار جزائر، وهي قيمة جد مرتفع ما يعكس اللاتجانس لدى السلسة AB، والذي تم التخفيف من حدته باستخدامنا للسلسة اللوغاريتمية LAB، لتصبح أكثر تجانسا بانحراف معياري 0.78، كما أن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي لأن احتمال الإحصائية *Jarque-Bera* أكبر من 0.05.

من خلال التحليل الوصفي السابق يتجلى بوضوح أن اللاتجانس وحدة التقلب هما صفتان ملازمتان لمختلف البيانات الخاصة بمتغيرات هذه الدراسة، لهذا السبب ولأسباب أخرى تتعلق بتفادي تأثيرات عدم تجانس وحدات القياس، وكذا التخلص من ضغوطات الاتجاه العام، سنستخدم هذه البيانات في شكلها اللوغاريتمي، الذي يجعلها أكثر تجانسا، وبالتالي صلاحية وملائمة للتحليل، ومنه سيتم الاعتماد على المعادلات (6،5،4) المدرجة سابقا.

الفرع الثاني: دراسة الاستقرارية وتحديد درجة تكامل المتغيرات

إن الهدف الرئيسي لاستخدام تحليل السلاسل الزمنية محل الدراسة هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة خلال فترة معينة، لذلك لابد من معالجتها جيدا من خلال اخضاعها لمختلف الاختبارات البيانية والاحصائية، التي تسمح لنا بمعرفة مميزاتها وخصائصها الإحصائية الجوهرية، ولما تكتسيه خاصية الاستقرارية من أهمية بالغة، وما يمكن أن يؤدي إليه عدم توفرها في مختلف المتغيرات المستخدمة في مختلف الدراسات الميدانية، من استنتاجات مضللة، ونتائج مزيفة، وغير واقعية، لهذا فإن الاهتمام يجب أن ينصب على

اختبار مدى استيفاء متغيرات الدراسة لهذه الخاصية، وبالتالي ضمان المعالجة الإحصائية السليمة لهذه المتغيرات، والتي تعتبر ضرورة ملحة، للحصول على نتائج تتمتع على الأقل بقدر معين من الثقة والمصداقية، وبما أنه في الغالب تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة فانه يتوجب علينا قبل كل شيء معرفة استقرار هذه السلاسل، ومنه سنحاول معالجة إشكالية الاستقرار لدى المتغيرات المدروسة، من خلال محاولة الحصول على جواب واضح وصريح للسؤال: ما هي درجة تكامل هذه المتغيرات؟

أولا: المنحنى البياني لمتغيرات الدراسة

باستخدام برنامج Eviews9 تم الحصول على منحنى البياني لمتغيرات الدراسة عند المستوى كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 28: المنحنى البياني لمتغيرات الدراسة عند المستوى

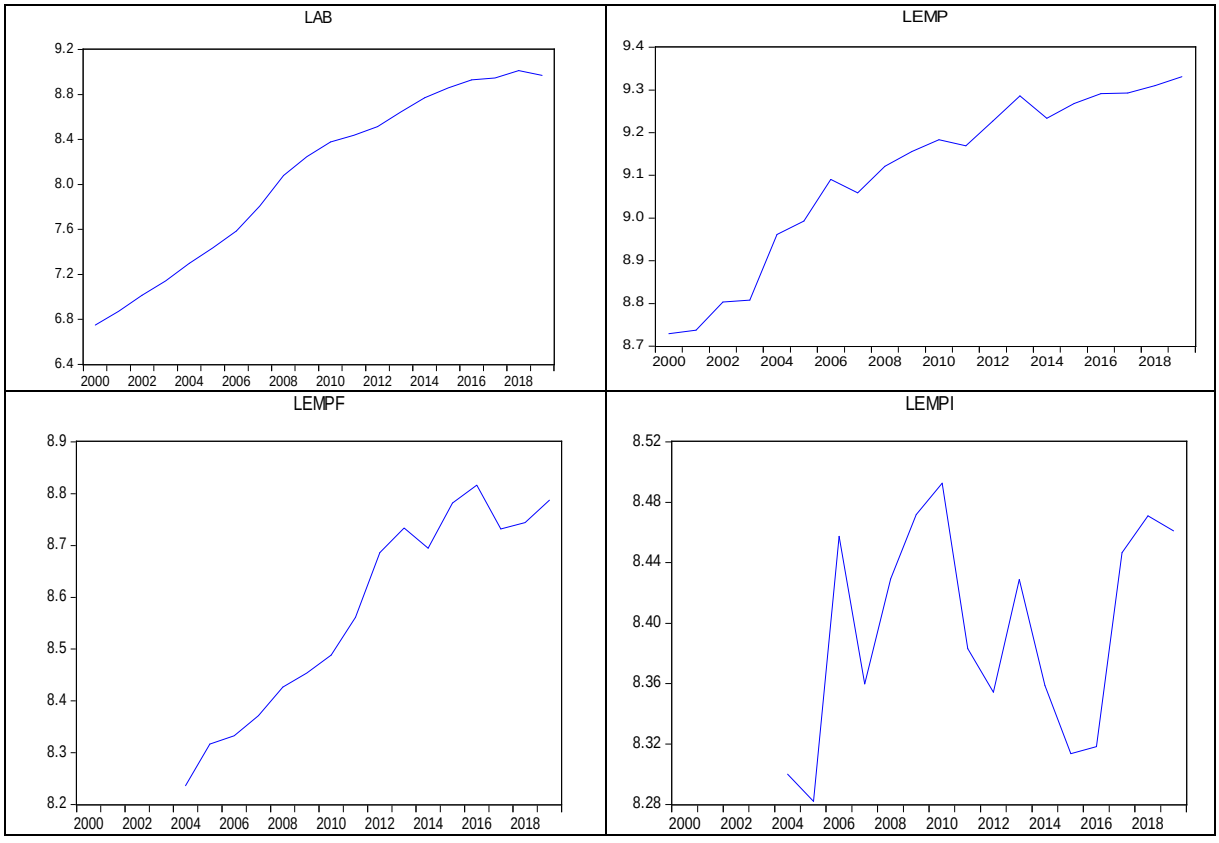

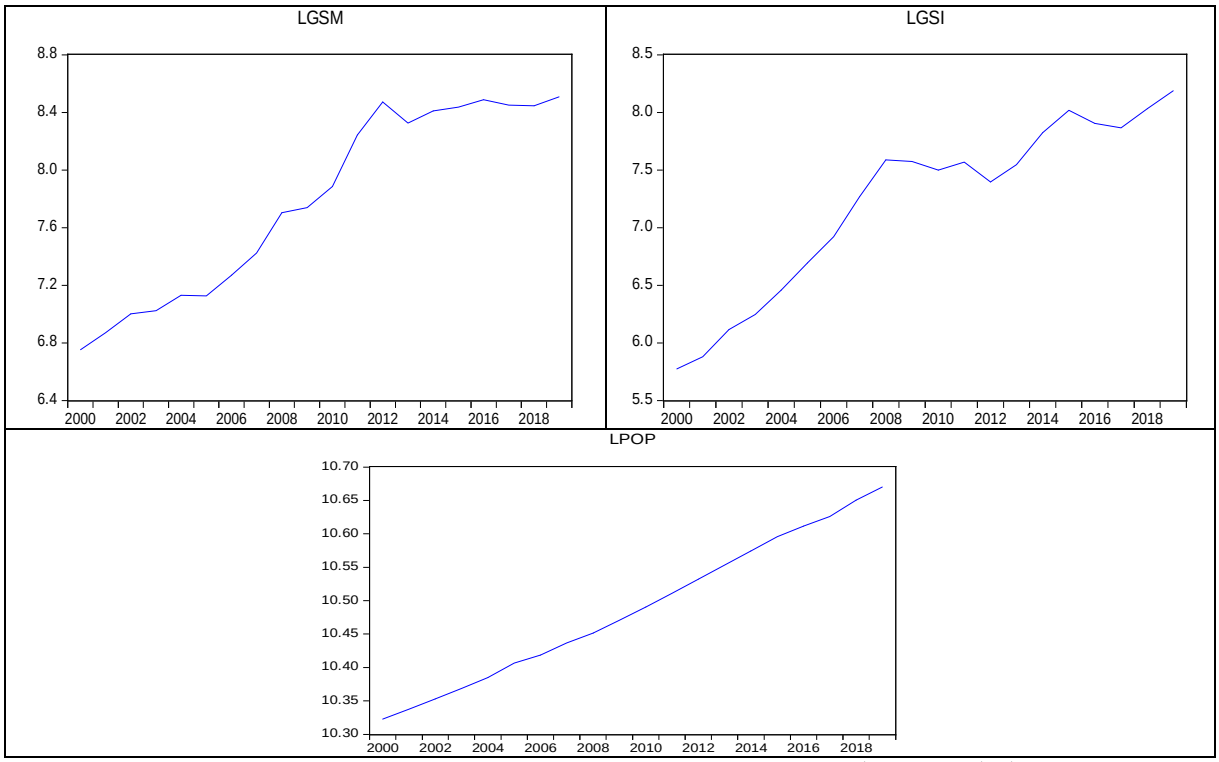

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

من خلال الشكل السابق يلاحظ أن السلاسل LEMP، LEMPI، LEMPF، LGSI، LGSM، LPOP، LAP، لا تتذبذب حول وسط حسابي ثابت، وأن مسار هذه السلاسل يتزايد بميل موجب ثم يتناقص بميل سالب مما يحتمل وجود مركبة الاتجاه العام، وهو من أسباب عدم استقرارية هذه السلاسل عند المستوى.

ثانيا: معاملات دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة

تقيس دالة الارتباط الذاتي (AC) قوة الارتباط الخطي بين أي متغير من المتغيرات التي تقع على نفس السلسلة الزمنية، في حين يقيس معامل الارتباط الذاتي الجزئي (PAC) قوة الارتباط الخطي بين المتغيرين في دالة الارتباط الذاتي بعد حذف تأثير المتغير الذي يقع بينهما أي بافتراض ثبات المتغير الوسطي، وتعد دالة الارتباط الذاتي بالإضافة لدالة الارتباط الجزئية كوسيلة مهمة لمعرفة إستقرارية السلسلة الزمنية حيث أنهما تميلان إما للانحدار بسرعة نحو الصفر مع ازدياد فترات الازاحة (درجة التأخير)، أو تنقطع بعد عدد من فترات الازاحة (بن عمرة، 2021).

الشكل رقم 29: دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند المستوى

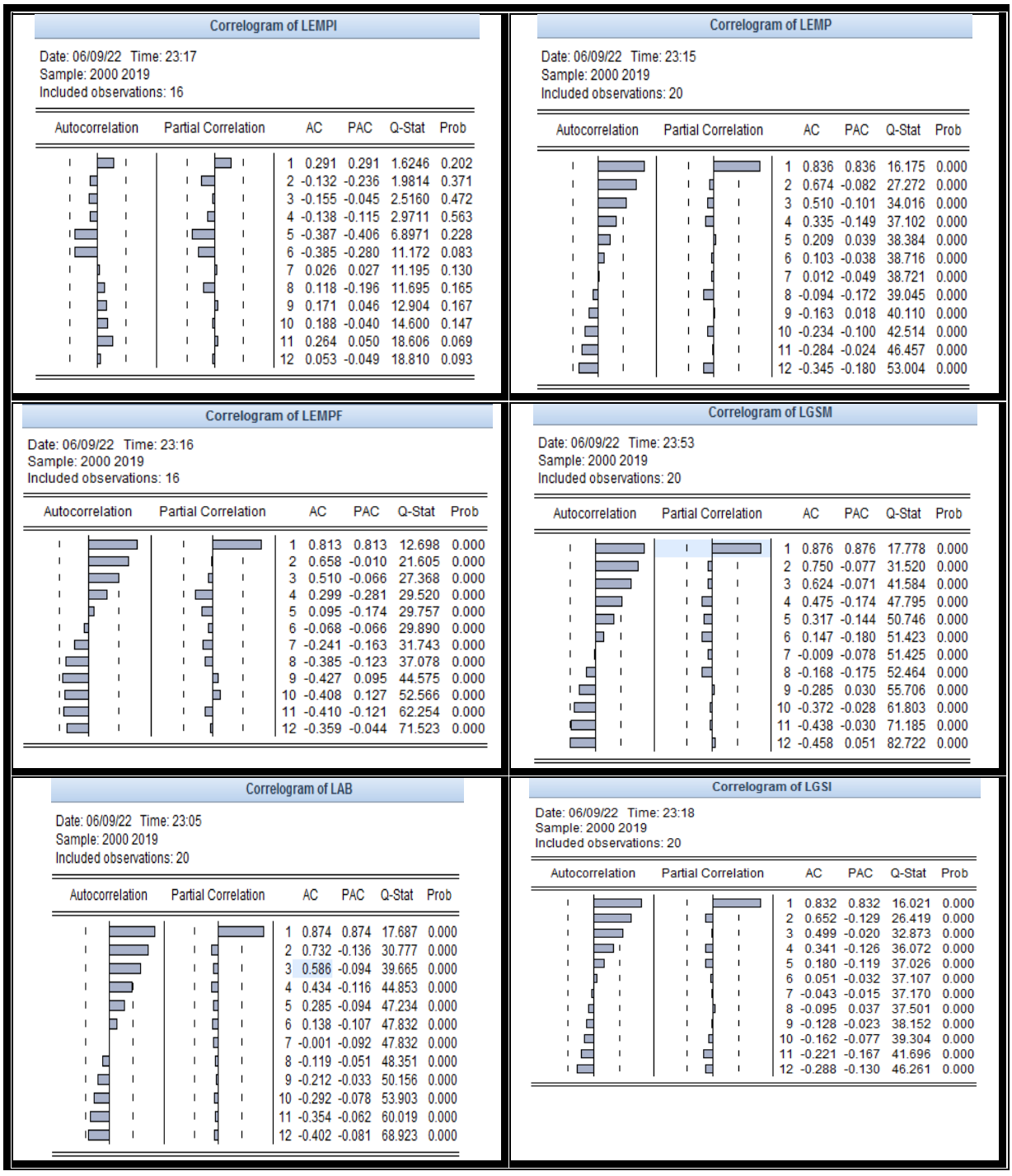

Correlogram of LEMPI

Date: 06/09/22 Time: 23:17
Sample: 2000 2019
Included observations: 16

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.291	0.291	1.6246	0.202
2			-0.132	-0.236	1.9814	0.371
3			-0.155	-0.045	2.5160	0.472
4			-0.138	-0.115	2.9711	0.563
5			-0.387	-0.406	6.8971	0.228
6			-0.385	-0.280	11.172	0.083
7			0.026	0.027	11.195	0.130
8			0.118	-0.196	11.695	0.165
9			0.171	0.046	12.904	0.167
10			0.188	-0.040	14.600	0.147
11			0.264	0.050	18.606	0.069
12			0.053	-0.049	18.810	0.093

Correlogram of LEMP

Date: 06/09/22 Time: 23:15
Sample: 2000 2019
Included observations: 20

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.836	0.836	16.175	0.000
2			0.674	-0.082	27.272	0.000
3			0.510	-0.101	34.016	0.000
4			0.335	-0.149	37.102	0.000
5			0.209	0.039	38.384	0.000
6			0.103	-0.038	38.716	0.000
7			0.012	-0.049	38.721	0.000
8			-0.094	-0.172	39.045	0.000
9			-0.163	0.018	40.110	0.000
10			-0.234	-0.100	42.514	0.000
11			-0.284	-0.024	46.457	0.000
12			-0.345	-0.180	53.004	0.000

Correlogram of LEMPF

Date: 06/09/22 Time: 23:16
Sample: 2000 2019
Included observations: 16

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.813	0.813	12.698	0.000
2			0.658	-0.010	21.605	0.000
3			0.510	-0.066	27.368	0.000
4			0.299	-0.281	29.520	0.000
5			0.095	-0.174	29.757	0.000
6			-0.068	-0.066	29.890	0.000
7			-0.241	-0.163	31.743	0.000
8			-0.385	-0.123	37.078	0.000
9			-0.427	0.095	44.575	0.000
10			-0.408	0.127	52.566	0.000
11			-0.410	-0.121	62.254	0.000
12			-0.359	-0.044	71.523	0.000

Correlogram of LGSM

Date: 06/09/22 Time: 23:53
Sample: 2000 2019
Included observations: 20

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.876	0.876	17.778	0.000
2			0.750	-0.077	31.520	0.000
3			0.624	-0.071	41.584	0.000
4			0.475	-0.174	47.795	0.000
5			0.317	-0.144	50.746	0.000
6			0.147	-0.180	51.423	0.000
7			-0.009	-0.078	51.425	0.000
8			-0.168	-0.175	52.464	0.000
9			-0.285	0.030	55.706	0.000
10			-0.372	-0.028	61.803	0.000
11			-0.438	-0.030	71.185	0.000
12			-0.458	0.051	82.722	0.000

Correlogram of LAB

Date: 06/09/22 Time: 23:05
Sample: 2000 2019
Included observations: 20

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.874	0.874	17.687	0.000
2			0.732	-0.136	30.777	0.000
3			0.586	-0.094	39.665	0.000
4			0.434	-0.116	44.853	0.000
5			0.285	-0.094	47.234	0.000
6			0.138	-0.107	47.832	0.000
7			-0.001	-0.092	47.832	0.000
8			-0.119	-0.051	48.351	0.000
9			-0.212	-0.033	50.156	0.000
10			-0.292	-0.078	53.903	0.000
11			-0.354	-0.062	60.019	0.000
12			-0.402	-0.081	68.923	0.000

Correlogram of LGSI

Date: 06/09/22 Time: 23:18
Sample: 2000 2019
Included observations: 20

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.832	0.832	16.021	0.000
2			0.652	-0.129	26.419	0.000
3			0.499	-0.020	32.873	0.000
4			0.341	-0.126	36.072	0.000
5			0.180	-0.119	37.026	0.000
6			0.051	-0.032	37.107	0.000
7			-0.043	-0.015	37.170	0.000
8			-0.095	0.037	37.501	0.000
9			-0.128	-0.023	38.152	0.000
10			-0.162	-0.077	39.304	0.000
11			-0.221	-0.167	41.696	0.000
12			-0.288	-0.130	46.261	0.000

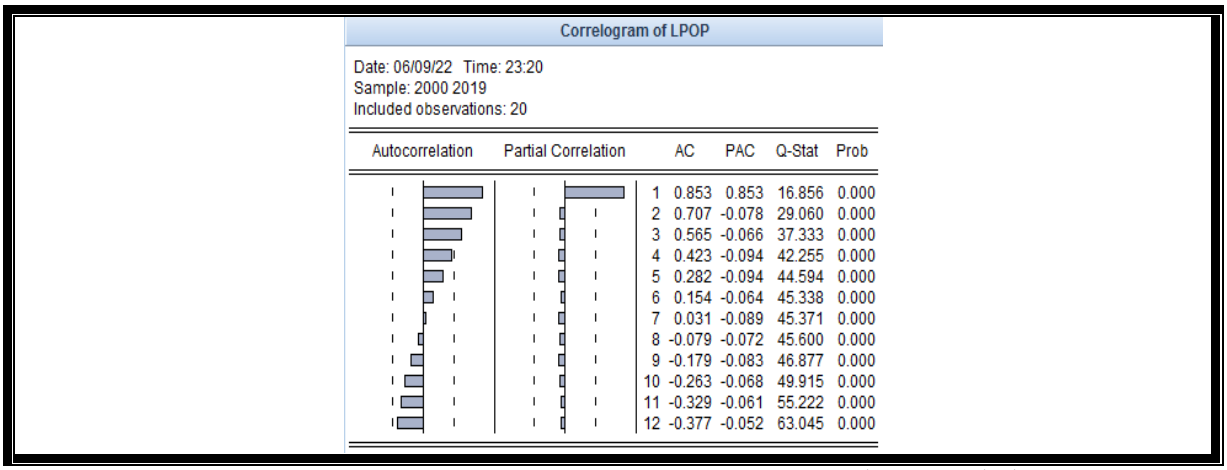
Correlogram of LPOP

Date: 06/09/22 Time: 23:20
Sample: 2000 2019
Included observations: 20

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.853	0.853	16.856	0.000
2			0.707	-0.078	29.060	0.000
3			0.565	-0.066	37.333	0.000
4			0.423	-0.094	42.255	0.000
5			0.282	-0.094	44.594	0.000
6			0.154	-0.064	45.338	0.000
7			0.031	-0.089	45.371	0.000
8			-0.079	-0.072	45.600	0.000
9			-0.179	-0.083	46.877	0.000
10			-0.263	-0.068	49.915	0.000
11			-0.329	-0.061	55.222	0.000
12			-0.377	-0.052	63.045	0.000

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معاملات الدالة AC للسلسة LEMPI تقع داخل مجال الثقة سواء بالنسبة للدالة AC أو الدالة PAC مما يحتمل أن السلسلة LEMPI مستقرة عند المستوى، في حين يلاحظ ان السلاسل LAP،LEMP ، LGSM، LGSI، LPOP، تقع خارج مجال الثقة إلى غاية درجة التأخير P=3 وإلى غاية درجة التأخير p=2 بالنسبة للسلسة LEMPF، مما يحتمل عدم استقراريها عند المستوى، والشكل رقم 30 يوضح دالة الارتباط الذاتي لهاته السلاسل عند الفرق الأول.

الشكل رقم 30 : دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول

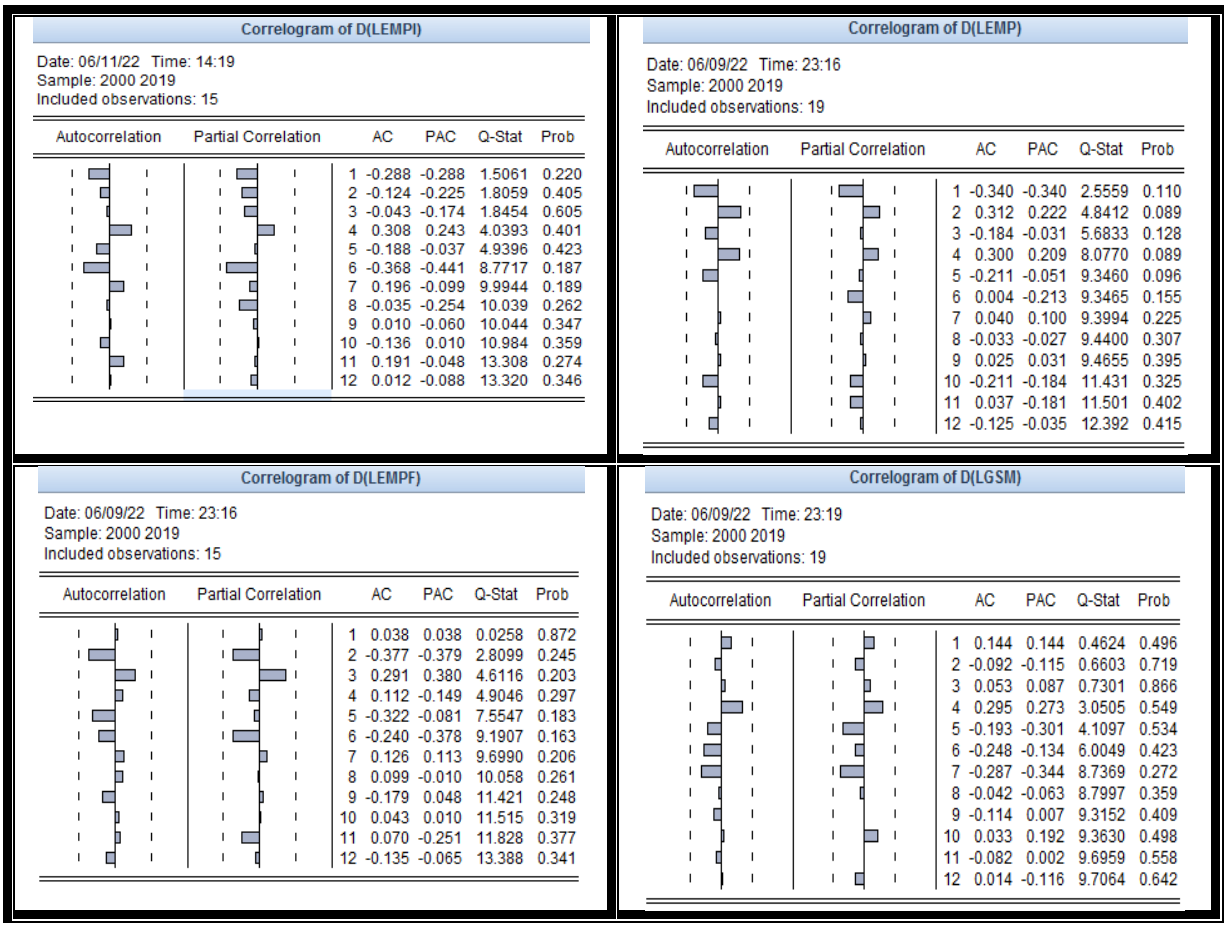
Correlogram of D(LEMPI)

Date: 06/11/22 Time: 14:19
Sample: 2000 2019
Included observations: 15

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			-0.288	-0.288	1.5061	0.220
2			-0.124	-0.225	1.8059	0.405
3			-0.043	-0.174	1.8454	0.605
4			0.308	0.243	4.0393	0.401
5			-0.188	-0.037	4.9396	0.423
6			-0.368	-0.441	8.7717	0.187
7			0.196	-0.099	9.9944	0.189
8			-0.035	-0.254	10.039	0.262
9			0.010	-0.060	10.044	0.347
10			-0.136	0.010	10.984	0.359
11			0.191	-0.048	13.308	0.274
12			0.012	-0.088	13.320	0.346

Correlogram of D(LEMP)

Date: 06/09/22 Time: 23:16
Sample: 2000 2019
Included observations: 19

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			-0.340	-0.340	2.5559	0.110
2			0.312	0.222	4.8412	0.089
3			-0.184	-0.031	5.6833	0.128
4			0.300	0.209	8.0770	0.089
5			-0.211	-0.051	9.3460	0.096
6			0.004	-0.213	9.3465	0.155
7			0.040	0.100	9.3994	0.225
8			-0.033	-0.027	9.4400	0.307
9			0.025	0.031	9.4655	0.395
10			-0.211	-0.184	11.431	0.325
11			0.037	-0.181	11.501	0.402
12			-0.125	-0.035	12.392	0.415

Correlogram of D(LEMPF)

Date: 06/09/22 Time: 23:16
Sample: 2000 2019
Included observations: 15

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.038	0.038	0.0258	0.872
2			-0.377	-0.379	2.8099	0.245
3			0.291	0.380	4.6116	0.203
4			0.112	-0.149	4.9046	0.297
5			-0.322	-0.081	7.5547	0.183
6			-0.240	-0.378	9.1907	0.163
7			0.126	0.113	9.6990	0.206
8			0.099	-0.010	10.058	0.261
9			-0.179	0.048	11.421	0.248
10			0.043	0.010	11.515	0.319
11			0.070	-0.251	11.828	0.377
12			-0.135	-0.065	13.388	0.341

Correlogram of D(LGSM)

Date: 06/09/22 Time: 23:19
Sample: 2000 2019
Included observations: 19

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.144	0.144	0.4624	0.496
2			-0.092	-0.115	0.6603	0.719
3			0.053	0.087	0.7301	0.866
4			0.295	0.273	3.0505	0.549
5			-0.193	-0.301	4.1097	0.534
6			-0.248	-0.134	6.0049	0.423
7			-0.287	-0.344	8.7369	0.272
8			-0.042	-0.063	8.7997	0.359
9			-0.114	0.007	9.3152	0.409
10			0.033	0.192	9.3630	0.498
11			-0.082	0.002	9.6959	0.558
12			0.014	-0.116	9.7064	0.642

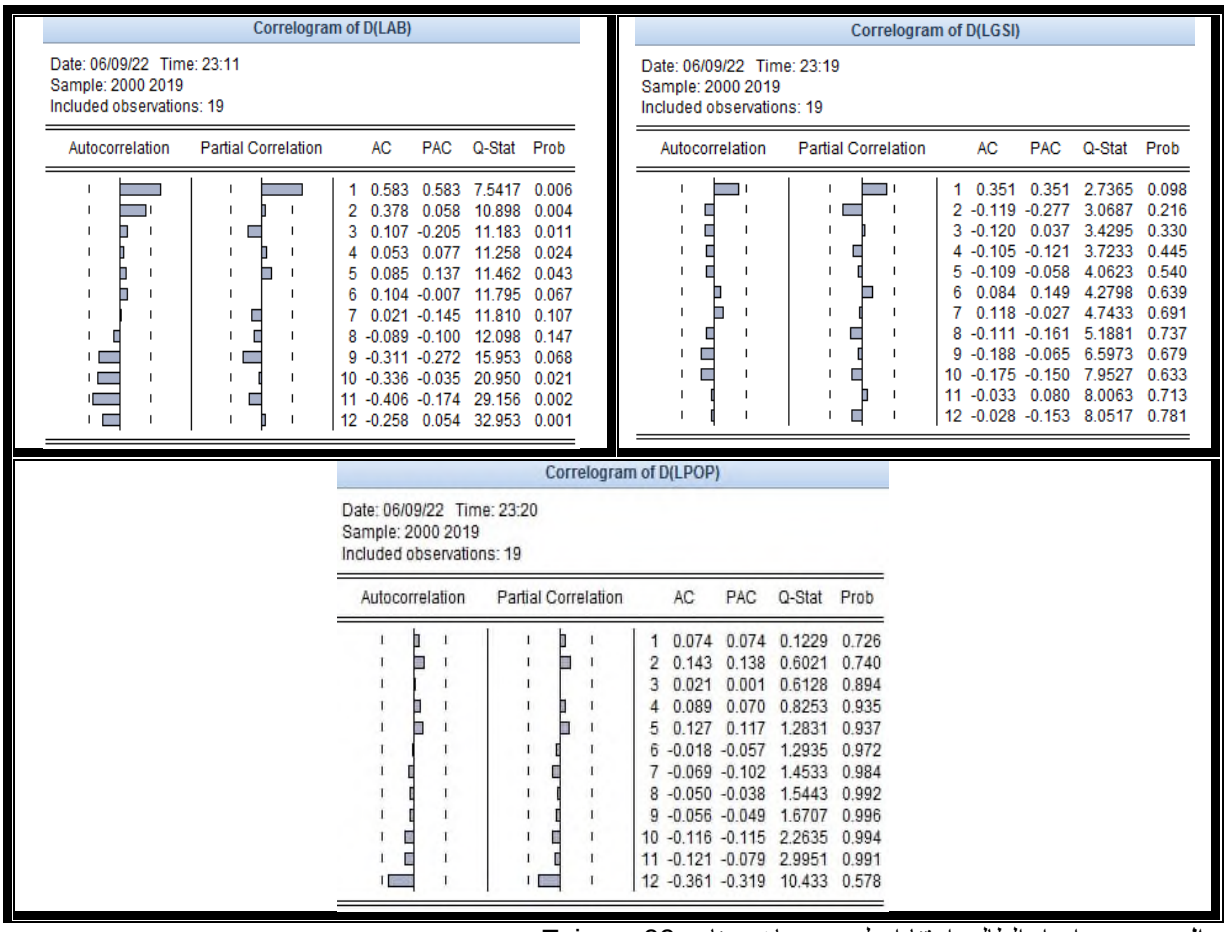

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

يلاحظ من الشكل أعلاه أن معاملات دالة الارتباط الذاتي لجميع السلاسل تقع داخل مجال الثقة سواء بالنسبة للدالة AC أو الدالة PAC مما يحتمل أنها مستقرة عند الفرق الأول، باستثناء سلسلة LAB والتي يحتمل استقرارها عند المستوى الثاني.

ثالثا: اختبار Phillips-Perron

سنستعرض فيما يلي اختبار Phillips-Perron للاستقرارية على متغيرات الدراسة بهدف معرفة درجة تكاملها، ويقوم اختبار pp على اختبار الفرضيتين التاليتين عند مستوى المعنوية 5% (Bourbonnais, 2015, p. 251):

- فرضية العدم: وجود جدر الوحدة، ومنه عدم إستقرارية السلسلة الزمنية؛
- الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة، يعني إستقرارية السلسة الزمنية.

والجدول التالي يلحص لنا نتائج هذا الاختيار:

الجدول رقم 20: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (pp)

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	المستوى			الفرق الأول			الفرق الثاني		
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
LEMP	*I(1)*	*-3.02 (0.37)*	*-3.67 (0.88)*	*-1.96 (0.99)*	*-3.04 (0.00)*	*-3.69 (0.00)*	*-1.96 (0.00)*	-	-	-
LEMPF	*I(1)*	*-3.08 (0.08)*	*-3.75 (0.84)*	*-1.96 (0.99)*	*-3.09 (0.02)*	*-3.79 (0.01)*	*-1.96 (0.00)*	-	-	-
LEMPI	*I(1)*	*-3.08 (0.10)*	*-3.75 (0.28)*	*-1.96 (0.92)*	*-3.09 (0.00)*	*-3.79 (0.01)*	*-1.96 (0.00)*	-	-	-
LGSI	*I(2)*	*-3.02 (0.39)*	*-3.67 (0.79)*	*-1.96 (0.99)*	*-3.04 (0.09)*	*-3.69 (0.22)*	*-1.96 (0.06)*	-	-	-
LGSM	*I(2)*	*-3.02 (0.61)*	*-3.67 (0.94)*	*-1.96 (0.99)*	*-3.04 (0.02)*	*-3.69 (0.06)*	*-1.96 (0.01)*	-	-	-
LPOP	*I(2)*	*-3.02 (0.99)*	*-3.67 (0.65)*	*-1.96 (0.99)*	*-3.04 (0.01)*	*-3.69 (0.00)*	*-1.96 (0.75)*	-	-	-
LAB	*I(2)*	*-3.02 (0.16)*	*-3.67 (0.99)*	*-1.96 (0.99)*	*-3.04 (0.81)*	*-3.69 (0.60)*	*-1.96 (0.26)*	*-3.05 (0.01)*	*-3.71 (0.04)*	*-1.96 (0.00)*

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

() تمثل القيمة الحرجة Prob للاختبار.

يتضح من خلال الجدول أن:

- السلاسل الزمنية للمتغيرات (.LEMP. LEMPF. LEMPI. LGSI. LGSM. LPOP) غير ساكنة في المستوى، أما عند احتساب الفروق الأولى لهذه السلاسل أصبحت مستقرة، حيث أصبحت قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة وذلك عند كل من الثابت والقاطع، الثابث، بدون ثابت ولا قاطع، وهو الأمر ذاته بالنسبة للسلاسل الزمنية للمتغيرات (LAB) إلا أن هذه الأخيرة تستمر عدم استقراريها في الفرق الأول ولا تستقر إلا عند احتساب الفروق الثانية، حيث قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من t المحسوبة وذلك عند كل من الثابت والقاطع، الثابت، بدون ثابت ولا قاطع.

بما ان متغيرات الدراسة سواء التابعة و المستقلة هي مستقرة من الدرجة $I(1)$ و الدرجة $I(2)$ هذا يمكننا من تقدير نماذج الدراسة باستخدام $ARDL$ و تطبيق اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك.

المطلب الثاني: قياس أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر

للوقوف على أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر سنحاول تقدير المعادلات اللوغاريثمية رقم (04)، (05)، (06) والمتوصل إليها في المطلب الأول أعلاه.

الفرع الأول: أثر الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري على اجمالي التشغيل

سنقوم بذلك من خلال تقدير نموذج قياسي يفسر التشغيل بواسطة المتغيرات المستقلة التالية: نفقات التجهيز الحكومية (النفقات الاستثمار الحكومي)، نفقات التسيير الحكومية النفقات الحكومية الجارية)، حجم السكان، ، التراكم الخام، ولتقليل حالة اللاتجانس تم استخدام النموذج اللوغاريتمي كما سبق الإشارة إليه سابقا كما يلي:

$$LEMP = b_0 + b_1 * LGSI + b_2 * LGSM + b_3 * LPOP + b_4 * LAB + \mu \quad .....(A)$$

حيث:

- $LEMP$: لوغاريتم التشغيل (المتغير التابع)؛
- $LGSI$: لوغاريتم نفقات التجهيز الحكومية؛
- $LGSM$: لوغاريتم نفقات التسيير الحكومية؛
- $LPOP$: لوغاريتم حجم السكان؛
- LAB: لوغاريتم التراكم الخام؛
- b_{0-4}: تعبر عن معلمات المتغيرات المستقلة؛
- μ: متغير عشوائي يعبر عن تأثير العوامل خارج النموذج.

أولا: تقدير نموذج التشغيل الاجمالي:

لقد تم تقدير النموذج من خلال تحديد فترات الابطاء آليا باستخدام برنامج (Eviews-09)، حيث كان النموذج الامثل متمثل في ARDL (4, 1, 1, 1, 1)، أي أربع فترات إبطاء لإجمالي التشغيل وإبطاء واحد لباقي المتغيرات، أما معادلة التكامل المشترك فكانت كالاتي:

1- معادلة التكامل المشترك:

D(EMP) = -62760.956 -5.682*EMP(-1) + 1.566*GSI(-1) -2.766*GSM(-1) + 0.0019*POP(-1) -5.166*AB(-1) + 2.453*D(EMP(-1)) + 0.7614*D(EMP(-2)) + 0.152*D(EMP(-3)) + 0.572*D(GSI) -1.411*D(GSM) + 0.108*(EMP - (0.275*GSI(-1) -0.486*GSM(-1) + 0.0003*POP(-1) -0.909*AB(-1) -11045.317) -2.139*D(AB))

2- تقدير النموذج في المدي الطويل:

نتائج تقدير معادلة اجمالي التشغيل على المدى الطويل كانت كالاتي:

EC = EMP - (0.2757*GSI -0.4869*GSM + 0.0004*POP -0.9093*AB-11045.3174)

وهي موضحة في الجدول الاتي:

الجدول رقم 21: نتائج تقدير معادلة اجمالي التشغيل على المدى الطويل

المتغيرات	المتغير التابع: التشغيل الإجمالي (EMP)			
المتغيرات المستقلة	المعاملات	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	Sig	
GSI	0.275740	4.432628	0.0473	**معنوي**
GSM	-0.486932	-12.49102	0.0063	**معنوي**
POP	0.000351	15.32764	0.0042	**معنوي**
AB	-0.909268	-17.11250	0.0034	**معنوي**
C	-11045.32	-14.64635	0.0046	**معنوي**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 09*

نلاحظ من خلال نتائج التقدير على المدى الطويل ان الانفاق الحكومي الاستثماري كان أثره موجب (0.27) ومعنوي على اجمالي التشغيل ($sig< 0.05$) وكذلك بالنسبة حجم السكان (0.0003)، في حين كان اثر الانفاق الحكومي الجاري سلبي (-0.48) والتراكم الخام (-0.90) و معنوي.

3- اختبار منهج الحدود (*bounds test*) لكشف وجود علاقات تكامل مشترك:

الجدول رقم 22: نتائج اختبار منهج الحدود (*bounds test*)

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية	الحد I(0)	الحد I(1)
F-statistic	34.70966	10%	2.2	3.09
		5%	2.56	3.49
	4	2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 09*

نلاحظ من خلال نتائج اختبار منهج الحدود (bounds test) أن القيمة F الاحصائية (34.7)، هي أكبر من القيم الحرجة للحد الاعلى لاختبار (bounds test) عند كل مستويات المعنوية وهذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشتركة، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة، أي يوجد علاقة تكامل مشترك، وبالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

4-منهجية متجه تصحيح الخطأ:

بما أن اختبار منهج الحدود (bounds test) قد أكد على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة في هذا النموذج، إلا أنه لابد من التأكد من معنوية معامل التكامل المشترك (معامل تصحيح الخطأ)، حيث يجب أن يكون سالب ومعنوي. كما هو موضح في الجدول الاتي، حيث انه لكي يكون هناك علاقة سببية على المدى الطويل يجب أن يكون معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير في معادلة انحدار التكامل المشترك سالب وذو دلالة معنوية.

الجدول رقم 23: نتائج التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ

علاقة التكامل المشترك	معامل التكامل المشترك	معنوية المعامل	القرار
المتغير التابع: (*EMP*) اجمالي التشغيل	-5.682132 (t^* =-26.99820) (*sig = 0.00*)	سالب ومعنوي	وجود علاقة سببية على المدى الطويل

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 09*

يتضح من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة سببية على المدى الطويل، وذلك لأن قيمة معامل تصحيح الخطأ في معادلة الانحدار هي سالبة (5.682132-)، ومعنوية (*sig<0.05*). وهو ما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 568.21%.

05- تشخيص البواقي لنموذج الدراسة:

أ- دراسة مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي: نتائج الاختبار موضحة في الجدول الاتي :

جدول رقم 24: نتائج اختبار (*Breusch-Godfrey Serial Correlation*) للارتباط ذاتي بين البواقي

قيمة الاختبار	*LM-Stat*	***Prob***
F-statistic	0.246895	0.7064
Obs*R-squared	2.970118	0.0848

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 09*

نلاحظ من الجدول الخاص باختبار (*Breusch-Godfrey Serial Correlation*) ان القيمة المعنوية (*sig*) كلا الاختبارين (*F*) و (x^2) هي أكبر من 0.05، مما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

ب-اختبار ثبات تباين الأخطاء:

جدول رقم 25: نتائج اختبار (*ARCH*) لثبات تباين الأخطاء

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة المعنوية
F-statistic	0.217203	0.6495
Obs*R-squared	0.248899	0.6179

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 09*

نلاحظ من الجدول الخاص بنتائج اختبار (ARCH) أن القيمة المعنوية (*sig*) لكلا الاختبارين (*F*) و (x^2) هي أكبر من 0.05، مما يؤكد أن هناك تجانس بين تباين الأخطاء.

جـ -اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي *(Jarque-Bera)* :

جدول رقم 26: نتائج اختبار(Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للبواقي

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة المعنوية
Jarque-Bera	**0.224314**	**0.893904**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 09*

نلاحظ من خلال جدول اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) ان قيمة الاختبار هي أكبر من المستوى المعنوية 0.05، مما يؤكد ان بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

د- اختبار (*CUSUM*) لثبات النموذج

الشكل رقم 31: نتائج اختبار (CUSUM) *لثبات النموذج*

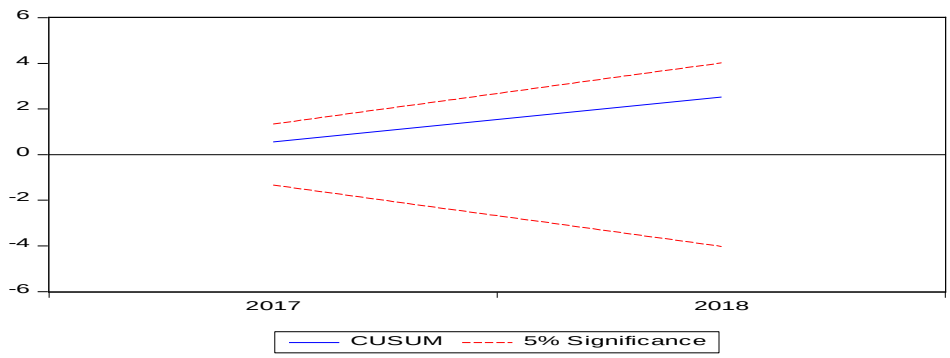

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 09*

نلاحظ من خلال اختبار (*CUSUM*) إن منحنى النموذج عند مستوى معنوية 5 % يقع بين الحدين الاعلى والاسفل مما يدل ان النموذج ثابت.

الفرع الثاني: أثر الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري على التشغيل الرسمي

سنقوم بذلك من خلال تقدير نموذج قياسي يفسر التشغيل الرسمي بواسطة المتغيرات المستقلة التالية: نفقات التجهيز الحكومية، نفقات التسيير الحكومية، حجم السكان، التراكم الخام، ولتقليل حالة اللاتجانس تم استخدام النموذج اللوغاريتمي كما سبق الإشارة إليه سابقا كما يلي:

$$LEMF = b_0 + b_1 * LGSI + b_2 * LGSM + b_3 * LPOP + b_4 * LAB + \mu \quad .....(B)$$

حيث:

- LEMPF: لوغاريتم التشغيل الرسمي (المتغير التابع)؛
- LGSI: لوغاريتم نفقات التجهيز الحكومية؛
- LGSM: لوغاريتم نفقات التسيير الحكومية؛
- LPOP: لوغاريتم حجم السكان؛
- LAB: لوغاريتم التراكم الخام؛
- b_{0-4}: تعبر عن معلمات المتغيرات المستقلة؛
- μ: متغير عشوائي يعبر عن تأثير العوامل خارج النموذج.

وكما سبق الإشارة إليه ومن خلال نتائج الجدول رقم (20) نلاحظ أن السلاسل ليست متكاملة من نفس الدرجة حيث أن كل سلاسل مستقر عند الفرق الأول حسب اختبار PP، باستثناء السلسلة الخاصة بالمتغيرة LAB، فهي مستقرة عند الفرق الثاني حسب اختبار pp وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الثانية I(2) ومنه سنستخدم نموذج (ARDL)في تقدير المعادلة (B).

لقد تم تقدير النموذج من خلال تحديد فترات الابطاء آليا باستخدام برنامج (*eviews09*)، حيث كان النموذج الأمثل متمثل في ARDL(1, 0, 1, 1, 0) ، أي فترة إبطاء واحد للتشغيل الرسمي والانفاق الحكومي الجاري وحجم السكان. اما معادلة التكامل المشترك فكانت كالاتي:

1- معادلة التكامل المشترك:

```
D(EMPF) = 14328.303  -0.911*EMPF(-1) + 0.144*GSI** + 1.018546957076*GSM(-1) -
0.0002*POP(-1) + 0.632*AB** + 0.495*(EMPF - (0.159*GSI(-1) + 1.117*GSM(-1) -
0.0002*POP(-1) + 0.694*AB(-1) + 15715.562 )  -0.0098*D(POP) )
```

2- تقدير النموذج في المدي الطويل:

نتائج تقدير معادلة التشغيل الرسمي على المدى الطويل كانت كالاتي:

EC = EMPF - (0.1590*GSI + 1.1172*GSM -0.0003*POP + 0.6940*AB + 15715.5624)

وهي موضحة في الجدول الاتي:

جدول رقم 27: نتائج تقدير معادلة التشغيل الرسمي على المدى الطويل

المتغيرات	المتغير التابع : التشغيل الرسمي (EMP)			
المتغيرات المستقلة	المعاملات	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	Sig	
GSI	0.159012	0.515321	0.6248	غير معنوي
GSM	1.117162	2.755603	0.0330	معنوي
POP	-0.000282	-1.282720	0.2469	غير معنوي
AB	0.694027	1.290657	0.2443	غير معنوي
C	15715.56	1.806376	0.1209	غير معنوي

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 09*

نلاحظ من خلال نتائج التقدير على المدى الطويل أن الانفاق الحكومي الاستثماري والتراكم الخام كان أثره موجب (0.15)، (0.69) على التوالي وحجم السكان كان له أثر سالب (0.0002) على التشغيل الرسمي لكنه أثر غير معنوي، في حين كان أثر الانفاق الحكومي الجاري معنوي لان ($sig > 0.05$) وموجب (1.11) على التشغيل الرسمي.

3- اختبار منهج الحدود (*bounds test*) لكشف وجود علاقات تكامل مشترك:

الجدول رقم 28: نتائج اختبار منهج الحدود (*bounds test*)

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية	الحد ***I(0)***	الحد ***I(1)***
F-statistic	5.326270	10%	2.2	3.09
		5%	2.56	3.49

	4	2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 09*

نلاحظ من خلال نتائج اختبار منهج الحدود (*bounds test*) ان القيمة F الاحصائية (5.32) هي أكبر من القيم الحرجة للحد الاعلى لاختبار (*bounds test*) عند كل مستويات المعنوية وهذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشتركة وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة اي يوجد علاقة تكامل مشترك وبالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

4- منهجية متجه تصحيح الخطأ:

بما أن اختبار منهج الحدود (*bounds test*) قد أكد على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة في هذا النموذج، إلا أنه لابد من التأكد من معنوية معامل التكامل المشترك (معامل تصحيح الخطأ)، حيث يجب أن يكون سالب ومعنوي. كما هو موضح في الجدول الاتي:

لكي يكون هناك علاقة سببية على المدى الطويل يجب أن يكون معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير في معادلة انحدار التكامل المشترك سالب وذو دلالة معنوية.

جدول رقم 29: نتائج التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ

علاقة التكامل المشترك	معامل التكامل المشترك	معنوية المعامل	القرار
المتغير التابع: (*EMP*) اجمالي التشغيل	-0.911727 (t^* =-7.654343) (*sig = 0.00*)	سالب ومعنوي	وجود علاقة سببية على المدى الطويل

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 09*

يتضح من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة سببية على المدى الطويل، وذلك لأن قيمة معامل تصحيح الخطأ في معادلة الانحدار هي سالبة (0.911727-)، ومعنوية (*sig<0.05*). وهذا ما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 91.17 %.

5- تشخيص البواقي لنموذج الدراسة

أ-دراسة مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي: نتائج الاختبار موضحة في الجدول الاتي

جدول رقم 30: نتائج اختبار (*Breusch-Godfrey Serial Correlation*) للارتباط ذاتي بين البواقي

قيمة الاختبار	*LM-Stat*	*Prob*
F-statistic	42.94091	0.1153
Obs*R-squared	13.93510	0.0760

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 09*

نلاحظ من الجدول الخاص باختبار (*Breusch-Godfrey Serial Correlation*) ان القيمة المعنوية (sig) كلا الاختبارين (F) و (χ^2) هي أكبر من 0.05، مما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

ب- اختبار ثبات تباين الأخطاء :

جدول رقم 31: نتائج اختبار ($ARCH$) لثبات تباين الأخطاء

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة المعنوية
F-statistic	0.007272	0.9336
Obs*R-squared	0.008589	0.9262

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 09*

نلاحظ من الجدول الخاص بنتائج اختبار ($ARCH$) أن القيمة المعنوية (sig) لكلا الاختبارين (F) و (χ^2) هي أكبر من 0.05، مما يؤكد أن هناك تجانس بين تباين الأخطاء.

جـ -اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (*Jarque-Bera*) :

جدول رقم 32: نتائج اختبار(Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للبواقي

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة المعنوية
Jarque-Bera	**0.639921**	**0.726178**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 09*

نلاحظ من خلال جدول اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) ان قيمة الاختبار هي اكبر من المستوى المعنوية 0.05 ، مما يؤكد ان بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

د- اختبار (*CUSUM*) لثبات النموذج

الشكل رقم32 : نتائج اختبار (CUSUM) *لثبات النموذج*

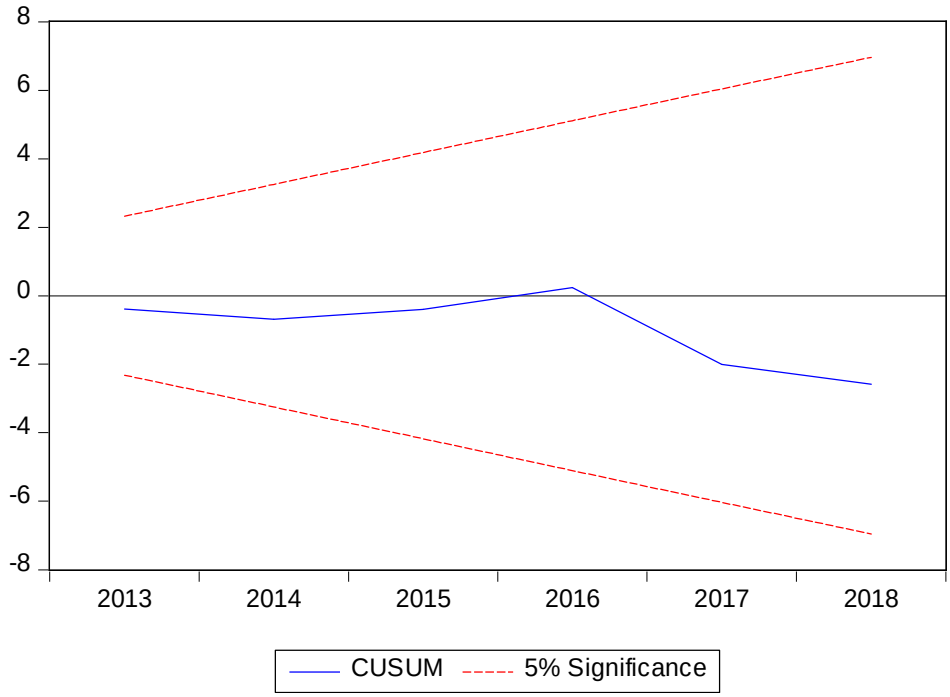

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 09*

نلاحظ من خلال اختبار (*CUSUM*) ان منحنى النموذج عند مستوى معنوية 5 % يقع بين الحدين الاعلى والاسفل مما يدل أن النموذج ثابت.

الفرع الثالث: أثر الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري على التشغيل غير الرسمي

سنقوم بذلك من خلال تقدير نموذج قياسي يفسر التشغيل غير الرسمي بواسطة المتغيرات المستقلة التالية: نفقات التجهيز الحكومية، نفقات التسيير الحكومية، حجم السكان، التراكم الخام، ولتقليل حالة اللاتجانس تم استخدام النموذج اللوغاريتمي كما سبق الإشارة إليه سابقا كما يلي:

$$LEMI = b_0 + b_1 * LGSI + b_2 * LGSM + b_3 * LPOP + b_4 * LAB + \mu \text{ .....(C)}$$

حيث:

- LEMPI: لوغاريتم التشغيل غير الرسمي (المتغير التابع)؛
- LGSI: لوغاريتم نفقات التجهيز الحكومية؛
- LGSM: لوغاريتم نفقات التسيير الحكومية؛
- LPOP: لوغاريتم حجم السكان؛
- LAB: لوغاريتم التراكم الخام؛

- b_{0-4}: *تعبر عن معلمات المتغيرات المستقلة؛*
- μ: متغير عشوائي يعبر عن تأثير العوامل خارج النموذج.

وكما سبق الإشارة إليه ومن خلال نتائج الجدول رقم (20) نلاحظ أن السلاسل ليست متكاملة من نفس الدرجة حيث أن كل سلاسل مستقر عند الفرق الأول حسب اختبار PP، باستثناء السلسلة الخاصة بالمتغيرة LAB، فهي مستقرة عند الفرق الثاني حسب اختبار pp وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الثانية I(2) ومنه سنستخدم نموذج (ARDL)في تقدير المعادلة (C).

لقد تم تقدير النموذج من خلال تحديد فترات الابطاء آليا باستخدام برنامج (*eviews09*)، حيث كان النموذج الامثل متمثل في ARDL(3, 0, 0, 0, 0)، أي ثلاث فترات ابطاء للتشغيل الغير رسمي الرسمي. اما معادلة التكامل المشترك فكانت كالاتي:

1- معادلة التكامل المشترك:

```
D(EMPI) = -9509.977 + 0.326*EMPI(-1)  -0.602*GSI**  -0.795*GSM** + 0.0002*POP**
+ 0.199251800072*AB**  -1.13*(EMPI - (1.842*GSI(-1) + 2.434*GSM(-1)  -0.0009*POP(-
1)  -0.60935996*AB(-1) + 29083.799 )  -0.324*D(EMPI(-2)) )
```

2- تقدير النموذج في المدي الطويل:

نتائج تقدير معادلة التشغيل غير الرسمي على المدى الطويل كانت كالاتي:

```
(EC = EMPI - (1.8420*GSI + 2.4340*GSM  -0.0009*POP  -0.6094*AB +29083.7999
```

والملاحظ أن CointEq(-1)* موجبة ومنه لا توجد علاقة طويلة المدى، وهذا ما بوضحه الجدول الاتي:

الجدول رقم 33: نتائج تقدير معادلة التشغيل غير الرسمي على المدى الطويل

المتغيرات	المتغير التابع : التشغيل غير الرسمي (**EMPF**)			
المتغيرات المستقلة	المعاملات	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	Sig	
GSI	1.842044	0.475420	0.6593	غير معنوي

GSM	2.434021	0.590587	0.5866	**غير معنوي**
POP	-0.000914	-0.665599	0.5421	**غير معنوي**
AB	-0.609360	-0.293848	0.7835	**غير معنوي**
C	29083.80	0.786965	0.4753	**غير معنوي**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 09*

نلاحظ من خلال نتائج التقدير على المدى الطويل أن النتائج كلها غير معنوية ومنه لا يوجد علاقة طويلة المدى.

3- إختبار منهج الحدود (*bounds test*) لكشف وجود علاقات تكامل مشترك:

الجدول رقم 34: نتائج اختبار منهج الحدود (*bounds test*)

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية	الحد (*I(0)*)	الحد (*I(1)*)
F-statistic	3.324823	10%	2.2	3.09
		5%	2.56	3.49
	4	2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 09*

نلاحظ من خلال نتائج اختبار منهج الحدود (*bounds test*) ان القيمة F الاحصائية (3.32) هي أقل من القيم الحرجة للحد الاعلى لاختبار (*bounds test*) عند كل مستويات المعنوية وهذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشتركة وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك ونرفض الفرضية البديلة أي لا يوجد علاقة تكامل مشترك وبالتالي توجد لا توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

الفرع الرابع: الإنفاق الحكومي القطاعي على التشغيل القطاعي

نهدف من خلال هذا الجزء من الدراسة للتوصل إلى نتائج تقدير معادلة التشغيل لإبراز أثر الإنفاق الحكومي القطاعي على التشغيل القطاعي في الجزائر للفترة 1990-2018، تم الاعتماد على متغير الانفاق الحكومي القطاعي كمتغير مستقل ومعدل التشغيل القطاعي كمتغير تابع بالإضافة لعدة متغيرات تفسيرية

متحكمة في معدل التشغيل اهمها: معدل النمو الاقتصادي، اجمالي تكوين رأس المال، معدل التضخم، الاستثمار العمومي.

وسيتم الاعتماد في هذا الإطار على أساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Data Panel من خلال تقدير نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) وسنعتمد على اختبار Hausman من أجل المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

أن الفائدة الرئيسية من استخدام بيانات البانل هي زيادة الدقة في التقدير من خلال زيادة عدد المشاهدات عن طريق ربط عدد المشاهدات المقطعية بعدد الفترات الزمنية، وتبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ (Unobserved Heterogeneity)، الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

في هذه الدراسة، منهجية البانل تأخذ في عين الاعتبار تلك الاختلافات أو الاثار الفردية الخاصة بكل قطاع، والتي تؤثر في سلوك ومستوي الأنفاق الحكومي القطاعي ولكنها تكون ثابتة في الأجل القصير أو على الأقل خلال فترة الدراسة، كما يمكننا أيضا الأخذ في الحسبان الاثار الزمنية (Time Effects) المشتركة بين القطاعات والتي تتغير عبر الزمن.

ينصب التقدير في كيفية التعامل مع هذه الآثار أو "عدم التجانس غير الملحوظ"، إذ أن إهمالها يقود إلى تقديرات متحيزة وغير متسقة، ولذا يتم التعامل مع هذه الآثار المقطعية والزمنية في نماذج البانل إما كآثار ثابتة باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) أو كآثار عشوائية باستخدام نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model).

وتفوق تحليل البانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها نظرا لأنها تتضمن محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية على حدا، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من السلاسل الزنتية، ومن جانب اخر، تتميز البانل أو البيانات المقطعية عن غيرها بعدد أكثر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

أولا: الصيغة العامة لنماذج بيانات بانل

$$(emp)_{it}=(\gamma_1)_i + \gamma_2 \ln (\text{pib})_{it}+ \gamma_3 \ln (\text{dep})_{it} + \gamma_4 \ln (\text{m})_{it} + \xi_{it}$$

i=1,2,....N t=1,2,....T

حيث أن:

$(emp)_{it}$: يمثل حجم اليد العاملة في كل قطاع (i)

$(\mathrm{pib})_{it}$: يمثل الناتج الداخلي الخام في كل قطاع (i)

$(\mathrm{dep})_{it}$: يمثل الإنفاق الحكومي في كل قطاع (i)

$(\mathrm{m})_{it}$: يمثل حجم الواردات في كل قطاع (i)

ξ_{it}: الخطأ العشوائي

t: يمثل الزمن

i: تمثل الوحدات

انطلاقا من النموذج العام يمكن التمييز بين ثلاث نماذج لبيانات بانل:

01-نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model):

هو نموذج مبني على فكرة رفض عدم التجانس وإهمال المقاطع والزمن أي عدم اعتبار التغير الوحدوي بين المقاطع، ويكتب وفق الصيغة العامة كما يلي:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + \xi_{it} \text{ , i=1,2,....N t=1,2,....T}$$

02- نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects model):

هو نموذج يرتكز على اعتبار وجود عدم التجانس بين المقاطع والوحدات وفقا للصيغة الآتية:

$$y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + \xi_{it} \text{ , i=1,2,....N t=1,2,....T}$$

03- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects model):

هو أيضا يفترض وجود عدم تجانس بين المقاطع والوحدات وفقا للصيغة الاتية:

$$y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + v_i + \xi_{it} \text{, i=1,2,...N t=1,2,...T}$$

ثانيا: دالة التشغيل القطاعي في الجزائر

سنعتمد في دراستنا على تقدير نموذج التشغيل القطاعي للفترة (1990-2018) التي تتوفر على البيانات الضرورية وبالتالي فإن نموذج التشغيل المعتمد هو موضح في الشكل الاتي:

$$(emp)_{it}=(\gamma_1)_i + \gamma_2 \ln (\text{pib})_{it} + \gamma_3 \ln (\text{dep})_{it} + \gamma_4 \ln (\text{m})_{it} + \xi_{it}$$

بحيث أن:

$(emp)_{it}$**:** يمثل حجم اليد العاملة في كل قطاع (i)

$(\text{pib})_{it}$**:** يمثل الناتج الداخلي الخام في كل قطاع (i)

$(\text{dep})_{it}$**:** يمثل الإنفاق الحكومي في كل قطاع (i)

$(\text{m})_{it}$**:** يمثل حجم الواردات في كل قطاع (i)

ξ_{it}**:** الخطأ العشوائي

t**:** يمثل الزمن

i**:** تمثل الوحدات

ثالثا: تقدير دالة التشغيل من خلال نماذج بانل الثلاثة:

سنقوم في هذه المرحلة بتقدير دالة التشغيل القطاعي من خلال نماذج بانل الثلاثة تم كمرحلة ثانية سوف نختار أحسن هذه النماذج الذي يحقق لنا أفضل النتائج وذلك من خلال الاختبارات الإحصائية المستخدمة في هذا المجال.

01-عن طريق نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model):

نتائج التقدير هي موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (35): تقدير معادلة التشغيل من خلال نموذج الانحدار التجميعي

	المتغير التابع: معدل التشغيل (EMP)			
المتغيرات المستقلة	معاملات المتغيرات المستقلة	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	قيمة المعنوية	
DEP	6.35E-12	1.436893	0.1551	غير معنوي
PIB	0.710868	4.324489	0.0000	معنوي
M	-1.111753	-3.100701	0.0028	معنوي
C	1003572	2.698223	0.0087	معنوي
معامل التحديد ^{2}	0.240150			نموذج معنوي
معامل التحديد ^{2} المعدل	0.208044			
قيمة F	7.479835			
القيمة المعنوية	0.000202			

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

2-عن طريق نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects model):

نتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (36): تقدير معادلة االتشغيل من خلال نموذج التأثيرات الثابتة

	المتغير التابع: معدل التشغيل (EMP)			
المتغيرات المستقلة	معاملات المتغيرات المستقلة	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	قيمة المعنوية	
DEP	3.64E-12	2.249660	0.0277	معنوي
PIB	0.366073	6.790750	0.0000	معنوي

M	-0.026103	-0.251084	0.8025	غير معنوي
C	1323715	11.33991	0.0000	معنوي
معامل التحديد ^{2}	0.948583			معنوي
معامل التحديد ^{2} المعدل	0.944046			
قيمة F	209.0860			
القيمة المعنوية	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

03- عن طريق نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) :

نتائج التقدير هي موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(37): تقدير معادلة التشغيل من خلال نموذج التأثيرات العشوائية

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع: معدل التشغيل (EMP)			
	معاملات المتغيرات المستقلة	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	قيمة المعنوية	
DEP	6.35E-12	5.405795	0.0000	معنوي
PIB	0.710868	16.26934	0.0000	معنوي
M	-1.111753	-11.66528	0.0000	معنوي
C	1003572	10.15110	0.0000	معنوي
معامل التحديد ^{2}	0.240150			نموذج معنوي
معامل التحديد ^{2} المعدل	0.208044			
قيمة F	7.479835			
القيمة المعنوية	0.000202			

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

04-الاختيار ما بين نموذجي بانل Fixed Effect ، Random Effect:

لاختيار أفضل نموذج ملائمة لدراستنا، سنقوم كمرحلة أولية باستخدام الاختبارات الإحصائية من اجل الاختيار ما بين نموذجي بانل نموذج التأثيرات العشوائية (**Random Effect**) ونموذج التأثيرات الثابتة (**Fixed Effect**)، ولعل أهم هذه الاختبارات هو اختبار (**hausman Test**) الموضح كالاتي:

* **الفرضية العديمة:** نموذج التأثيرات العشوائية (**Random Effect**) هو أكثر ملائمة للدراسة.

* **الفرضية البديلة:** نموذج التأثيرات الثابتة (**Fixed Effect**) هو أكثر ملائمة للدراسة.

نتائج الاختبار هي موضحة في الجدول الاتي:

الجدول رقم(38) : نتائج اختبار (hausman Test)

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
Chi-Sq. Statistic	936.913460	0.0000

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

من خلال الجدول يتضح أن قيمة الاختبار (936.913460) هي أكبر من القيمة الجدولية المعنوية، كما أن القيمة المعنوية للاحتمال هي أقل من 0.05. وبالتالي سوف نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج الأكثر ملائمة للدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة (**fixed Effect**).

05-الاختيار ما بين نموذجي بانل Fixed Effect ،Pooled Regression:

بعد القيام باختبار (Hausman Test) والذي على أساسه تم ترشيح نموذج التأثيرات الثابتة (fixed Effect)، سنقوم كمرحلة ثانية التأكد من فرضية وجود عدم تجانس ما بين القطاعات، وذلك من خلال استخدام الطرق الإحصائية لاختيار ما بين نموذجي التأثيرات الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression).

هناك عدة طرق مستخدمة في هذا النوع من الاختبارات ولعل أهمها هو الاختبار المبني على أساس استخدام متغيرات الصماء (Dammy) واختبار ما إذا كانت تختلف عن الصفر أم لا.

منهجية الاختبار تتمثل في اختبار ما إذا كانت معاملات هذه المتغيرات الصماء تختلف معنويا عن الصفر أم لا، فذا كانت مساوية للصفر فإننا نقبل فرضية أن نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression) هو النموذج الأكثر ملائمة للدراسة أي أن هناك تجانس ما بين القطاعات. أما إذا كانت معاملات هذه المتغيرات الصماء تختلف معنويا عن الصفر فهذا يعني أن هناك عدم تجانس بين القطاعات وبالتالي التأكيد على أن نموذج

التأثيرات الثابتة (Fixed Effect) هو النموذج الأكثر ملائمة للدراسة. ولهذا تم استخدام اختبار (Wald Test) للتأكد من معنوية معاملات المتغيرات الصماء.

منهجية الاختبار هي كما يلي:

* **الفرضية العدمية:** معاملات المتغيرات الصماء مساوية للصفر وبالتالي اختيار نموذج الانحدار التجميعي (pooled regression).

***الفرضية البديلة:** معاملات المتغيرات الصماء لا تساوي الصفر وبالتالي اختيار نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect).

حيث أن نتائج اختبار (Wald Test) هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 39: نتائج اختبار Wald Test

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
F-statistic	312.3045	0.0000
Chi-square	936.9135	0.0000

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

بما أن قيمة كل من F و x^2 أكبر من القيم الجدولية المعنوية، كما أن قيمة الاحتمال هي أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة إي أن معاملات المتغيرات الصماء تختلف معنويا عن الصفر وبالتالي النموذج الأكثر ملائمة للدراسة هو نموذج fixed Effect.

06-تقدير النموذج:

انطلاقا من نموذج بانل النهائي المختار فإن معادلة التقدير هي كالاتي:

```
EMP = 1323715.3771 + 3.63831422276e-12 * DEP + 0.366073375994 * PIB - 0.0261031902518 * M
```

تشير النتائج لوجود أثر ايجابي معنوي لمتغيري الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي على التشغيل، حيث أن اذا زاد الانفاق الحكومي بـ 1% سيؤدي لارتفاق حجم التشغيل بـ 3.63%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية.

وتكشف نتائج التقدير وجود أثر سالب وغير معنوي للواردات على التشغيل، بحيث ان زيادة الواردات بـ 1% سيخفض من حجم العمالة بـ 0.026%

07-دراسة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

بعد تقدير دالة التشغيل نهدف من خلال هذه المرحلة اختبار ما إذا كانت متغيرات الدراسة لها علاقة توازنية طويلة الأجل، سوف نبدأ اختبارنا بدراسة إستقرارية متغيرات الدراسة، ثم نقوم باختبار وجود علاقات تكاملية طويلة الأجل مع تحديد عددها.

1.7.دراسة إستقرارية المتغيرات:

جدول رقم (40): إستقرارية المتغير التابع: حجم العمالة (emp):

النموذج		في المستوى (I0)			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
إختبارجذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت C	trend و C	في المستوى	الحد الثابت C	trend و C
Levin, Lin & Chu t*	T	2.93327	-1.49039	-1.51845	-9.92104	-10.3623	-4.59310
	Sig	0.9983	0.0681	0.0645	0.0000	0.0000	0.0000
Breitung	T	/	/	-1.16274	/	/	-3.36956
	Sig	/	/	0.1225	/	/	0.0004
Im,Pesaran,Shin	T	/	-0.07616	-1.48620	/	-9.71334	-6.39599
	Sig	/	0.4696	0.0686	/	0.0000	0.0000
Fisher ADF	T	1.43543	7.63297	15.3388	74.7607	72.5689	45.8519
	Sig	0.9937	0.4701	0.0529	0.0000	0.0000	0.0000
Fisher- PP	T	1.12588	8.21061	15.7197	74.5339	80.1861	77.5190
	Sig	0.9973	0.4132	0.0466	0.0000	0.0000	0.0000
القرار		سلسلة غير مستقرة			سلسلة مستقرة		

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

بالنسبة للمتغير المستقل: الناتج الداخلي الخام (pib):

جدول رقم (41): إستقرارية المتغير المستقل: الناتج الداخلي الخام (pib):

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
اختبار جذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت C	C و trend	في المستوى	الحد الثابت C	C و trend
Levin, Lin & Chu t*	T	7.2007	5.185	–	–	–	–
	Sig	1.0000	1.000	0.015	0.355	0.000	0.0000
Breitung	T	/	/	1.765	/	/	–
	Sig	/	/	0.961	/	/	0.0000
Im,Pesaran, Shin	T	/	6.192	0.049	/	–	–
	Sig	/	1.000	0.519	/	0.001	0.0000
Fisher ADF	T	0.5624	1.779	6.616	17.72	23.29	33.4535
	Sig	0.9998	0.987	0.578	0.023	0.003	0.0001
Fisher– PP	T	0.5265	1.722	10.17	22.27	29.31	30.7326
	Sig	0.9998	0.988	0.252	0.004	0.000	0.0002
القرار		سلسلة غير مستقرة			سلسلة مستقرة		

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

بالنسبة للمتغير المستقل: الإنفاق الحكومي (dep):

جدول رقم (42): بالنسبة للمتغير المستقل: الإنفاق الحكومي (dep)

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
إختبارجذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت C	C و trend	في المستوى	الحد الثابت C	C و trend
Levin, Lin & Chu t*	T	-0.261	-1.786	-2.599	-8.580	-6.739	-2.30159
	Sig	0.396	0.0370	0.0047	0.0000	0.0000	0.0107

-0.42166	/	/	1.52707	/	/	T	Breitung
0.3366	/	/	0.9366	/	/	Sig	
-2.91590	-5.324	/	-1.532	-0.782	/	T	Im,Pesaran,Shin
0.0018	0.0000	/	0.8627	0.2170	/	Sig	
24.1464	44.173	56.9948	21.8727	15.7783	4.45112	T	Fisher ADF
0.0022	0.0000	0.0000	0.0052	0. 4457	0.8143	Sig	
59.3432	317.58	72.0346	24.5561	16.5412	10.1279	T	Fisher– PP
0.0000	0.0000	0.0000	0.0018	0.2353	0.2562	Sig	
سلسلة مستقرة			سلسلة غير مستقرة			القرار	

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

بالنسبة للمتغير المستقل: الواردات (m):

جدول رقم (43): إستقرارية المتغير المستقل: الواردات (m)

اخذ الفروق من الدرجة الأولى			في المستوى			النموذج	
C و trend	الحد الثابت	في المستوى	C و trend	الحد الثابت	في المستوى	اختبار جذر الوحدة	
-6.40555	-2.10996	-0.21344	0.01341	3.99989	4.28853	T	Levin, Lin & Chu t*
0.0000	0.0174	0.4155	0.5054	1.0000	1.0000	Sig	
-0.48809	/	/	4.27767	/	/	T	Breitung
0.3127	/	/	1.0000	/	/	Sig	
-6.13064	-2.23602	/	2.63121	5.35460	/	T	Im,Pesaran,Shin
0.0000	0.0127	/	0.9957	1.0000	/	Sig	
41.4511	24.3436	9.29809	2.36450	0.17123	0.30567	T	Fisher ADF
0.0000	0.0020	0.3178	0.9678	1.0000	1.0000	Sig	
37.8787	39.0399	33.9996	7.05987	0.28322	0.13764	T	Fisher- PP
0.0000	0.0000	0.0000	0.5302	1.0000	1.0000	Sig	

القرار	سلسلة غير مستقرة	سلسلة مستقرة

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

من خلال نتائج الجداول أعلاه الخاصة باختبار جذر الوحدة عند المستوى يتضح أن جميع المتغيرات المستخدمة في النموذج غير مستقرة لأن أغلبية القيم المحسوبة لاختبارات جذر الوحدة في النماذج الثلاثة هي أصغر من قيمها المعنوية (الجدولية)، كما أن قيمة الاحتمال (α) هي أكبر من الدرجة المعنوية (5%)، أما بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى بالنسبة لكل المتغيرات محل الدراسة اصبحت القيم المحسوبة لاختبارات جذر الوحدة أكبر من قيمها المعنوية (الجدولية)، كما أن قيمة الاحتمال (α) هي أصغر من الدرجة المعنوية (5%)، مما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية والتي مفادها وجود جدر وحدة وبالتالي السلاسل الزمنية محل الدراسة أصبحت مستقرة عند أخذ الفروق من الدرجة الأولي.

2.7. اختبار وجود علاقات تكامل مشترك (*Cointegration*):

بعد التأكد من الشرط المبدئي الضروري لوجود علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والمتمثل في ضرورة استقرار السلاسل الزمنية عند نفس المستوى، وهذا ما توفر لدينا في هذه الدراسة، حيث أكدت لنا نتائج اختبارات جذر الوحدة أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة هي كلها مستقرة عند الدرجة ((1) I)، أي أنها مستقرة عند أخذ الفروق من الدرجة الأولى. وهذا ما سيسمح لنا بالبحث عن إمكانية وجود علاقات توازنية بين هذه المتغيرات.

يعتمد التأكد من وجود علاقات توازنية على المدى الطويل على الاختيار بين ثلاثة اختبارات:

*** اختبار: *Pedroni (engle-granger based)***

*** *اختبار:* Kao(engle-grangerbased)**

*** اختبار: *Fisher* (combinedjohansen)**

إن هذه الاختبارات لا تختلف فيما بينها في المنهجية العامة للاختبار، ولهذا يمكن الاستعانة بها جميعا، أو اختيار واحد منها، إذ أن منهجية هذه الاختبارات هي كالاتي:

*** الفرضية العديمة:** عدم وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى البعيد.

*** الفرضية البديلة:** وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى البعيد.

سنعتمد في دراستنا هذه على اختبارFisher – Johansen، حيث تشير نتائجه إلى ما يلي :

الجدول رقم (44): نتائج إختبار Fisher للتكامل المشترك

الاختبار / عدد العلاقات التوازنية	trace Test		Max-eigen Test	
	قيمة Fisher	معنوية الاختبار	قيمة Fisher	معنوية الاختبار
لا يوجد (None)	99.23	0.0000	71.49	0.0000
أكثر من 1 (Atmost 1)	41.86	0.0000	37.59	0.0000
أكثر من 2 (Atmost2)	13.50	0.0958	14.93	0.0605
أكثر من 3 (Atmost3)	4.263	0.8326	4.263	0.8326

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

تشير نتائج اختبار Fisher – Johansen للتكامل المشترك إلى قبول فرضية وجود على الأقل اربع علاقات توازنية على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، وذلك لأن مستوى المعنوية(sig)لكلا الاختبارين (Max-eigen Test،trace Test) هي أكبر من 0.05، عند أكثر من ثلاث علاقات توازنية على المدى الطويل (Atmost3).

3.7. تحديد علاقات التكامل المشترك (*Cointegration*):

بعد التأكد من وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة لا بد من تحديد هذه العلاقات مع التأكد من إمكانية وجود علاقة سببية طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.

1.3.7. العلاقة الأولى: باعتبار أن متغير حجم العمالة (emp) هو المتغير التابع.

*** تحديد معادلة انحدار التكامل المشترك:** نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل هي كالاتي:

D(EMP) = 0.00551342737761 * (EMP (- 1) + 6.90836786507e -12 * DEP (- 1) - 0.944481945044 * PIB (- 1) - 8.88635671749 * M (- 1) + 4069030.91463) - 0.08428528021 * D (EMP (- 1)) + 0.190662299748 * D (EMP (- 2)) - 8.67591643718e – 14 * D (DEP (- 1)) - 1.68891678876e – 13 * D (DEP (- 2)) - 0.0297785308862 * D (PIB (- 1)) - 0.00584560466621 * D (PIB (- 2)) + 0.100695690889 * D (M (- 1)) + 0.129075710478 * D (M (- 2)) + 52262.2869315.

***التأكد من وجود علاقة سببية على المدى الطويل:**

بما أن قيمة هذا المعامل هو موجب (0.05) في معادلة الانحدار باعتبار أن حجم اليد العاملة (emp): هو المتغير التابع ، فهذا يدل على غياب علاقة سببية على المدى الطويل.

*** التأكد من وجود علاقة سببية على المدى القصير:**

لكي يكون هناك علاقة سببية على المدى القصير، يجب أن تكون قيم معاملات المتغيرات المستقلة بدرجات التأخير في معادلة الانحدار معنويا تختلف عن الصفر، ولهذا تم إستخدام إختبار(*Wald Test*)

الجدول رقم(45): نتائج إختبار(*Wald Test*) لمعادلة التكامل المشترك بإعتبار متغير حجم العمالة (EMP) هو المتغير التابع

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
Chi-square	50.53115	0.0000

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

بما أن قيمة x^2 هي أقل من قيمتها الجدولية المعنوية، كما أن قيمة الاحتمال (sig) هي أكبر من 0.05 فإننا نقبل الفرضية العديمة أي أن معاملات المتغيرات المستقلة بدرجات التأخير هي معنويا تساوي الصفر وبالتالي نستنتج غياب علاقة سببية على المدى القصير.

2.3.7. العلاقة الثانية: باعتبار أن الناتج الداخلي الخام (pib): هو المتغير التابع.

*** تحديد معادلة انحدار التكامل المشترك:** نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل هي كالاتي:

D (PIB) = 0.0165951955117 * (PIB (- 1) - 1.05878148889 * EMP (- 1) - 7.31445201395 e – 12 * DEP (- 1) + 9.40870999612 * M (-1) - 4308214.61012) - 0.109730006643 * D (PIB (- 1)) - 0.20189185777 * D (PIB (- 2)) + 0.26080747342 * D (EMP (- 1)) + 0.505675304733 * D (EMP (- 2)) + 2.52250804651 e -13 * D (DEP (- 1)) + 7.30421854446 e – 14 * D (DEP (- 2)) + 0.140545480434 * D (M (- 1)) - 2.28879268686 * D (M (- 2)) + 266356.351155

*** التأكد من وجود علاقة سببية على المدى الطويل:**

بما أن قيمة هذا المعامل هو موجب (0.05) في معادلة الانحدار باعتبار أن **الناتج الداخلي الخام** (**pib**): هو المتغير التابع ، فهذا يدل على غياب علاقة سببية على المدى الطويل.

*** التأكد من وجود علاقة سببية على المدى القصير:**

نتائج الاختبار (*Wald Test*) هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(46): نتائج الاختبار (Wald Test) لمعادلة التكامل المشترك باعتبار الناتج الداخلي الخام (pib) هو المتغير التابع

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
Chi-square	9.927299	0.1277

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

بما أن قيمة x^2 هي أقل من قيمتها الجدولية المعنوية، كما أن قيمة الاحتمال (sig) هي أكبر من 0.05 فإننا نقبل الفرضية العديمة أي أن معاملات المتغيرات المستقلة بدرجات التأخير هي معنويا تساوي الصفر وبالتالي نستنتج غياب علاقة سببية على المدى القصير.

3.3.7. العلاقة الثالثة: العلاقة الثالثة: بإعتبار أن الإنفاق الحكومي (DEP): هو المتغير التابع.

*** تحديد معادلة إنحدار التكامل المشترك:** نموذج العلاقة التوازنية للمدى الطويل هي كالاتي:

D (DEP) = - 0.171984214127 * (DEP (- 1) – 196955493939 * M (- 1) + 6.16428905646e+16) - 2445420292.44*(EMP(-1) + 1.04061336671*M(-1) - 2933244.02451) - 3993062704.54*(PIB(-1) + 9.06987065657*M(-1) - 6962995.12061) - 0.282742779566 * D (DEP (- 1)) - 0.394638449308 * D (DEP (- 2)) + 31597392549.5 * D (EMP (- 1)) + 61053979672.6 * D (EMP (- 2)) + 5711430785.36 * D (PIB (- 1)) + 8148123155.4 * D (PIB (- 2)) - 15465194475.1 * D (M (- 1)) + 88074361307.2 * D (M (- 2)) - 8.63485434521 e + 15

*** التأكد من وجود علاقة سببية على المدى الطويل:**

نتائج إختبار معنوية معامل التكامل المشترك الخاص بالمتغير التابع بدرجة التأخير

((DEP (-1)) هي موضحة في الجدول الأتي:

الجدول رقم (47): إختبار معنوية معامل التكامل المشترك للمتغير بدرجة التأخير (DEP(-1))

المعامل	قيمة المعامل	قيمة ستودنتT	قيمة المعنوية
معامل DEP(-1)	-0.171213	-1.500184	0.0351

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

بما أن قيمة معامل التكامل المشترك الخاص بالمتغير التابع بدرجة التأخير ((-1) DEP) في معادلة الانحدار هي سالبة (-0.17)، كما أنها معنوية وذلك لأن القيمة المعنوية (sig) هي أقل من 0.05. وهذا ما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل، مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 17 %.

*** التأكد من وجود علاقة سببية على المدى القصير :**

نتائج الاختبار(Wald Test) هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (48): نتائج الاختبار(Wald Test)لمعادلة التكامل المشترك باعتبار اجمالي تكوين رأس المال(DEP) هو المتغير التابع

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
Chi-square	17.49918	0.0076

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

بما أن قيمة الاحتمال (sig) هي أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي أن معاملات المتغيرات التفسيرية بدرجات التأخير في معادلة التكامل المشترك باعتبار أن متغير **الإنفاق الحكومي** (**DEP**): **هو المتغير** التابع هي تختلف معنويا الصفر وبالتالي نستنتج وجود علاقة سببية على المدى القصير.

4.3.7. العلاقة الرابعة: بإعتبار أن الواردات (m):هو المتغير التابع.

*** تحديد معادلة إنحدار التكامل المشترك :**نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل هي كالأتي:

D (M) = 0.167519778568 * (M (- 1) - 7.7741284586 e – 13 * DEP (- 1) - 0.112532056926 * EMP (- 1) + 0.106284496006 * PIB (- 1) - 457896.41852) - 0.0453624372076 * D (M (- 1)) - 0.507689313078 * D (M (- 2)) + 8.92001338113 e – 14 * D (DEP (- 1)) - 3.61329833139 e – 13 * D (DEP (- 2)) + 0.13223065367 * D (EMP (- 1)) + 0.0398898904465 * D (EMP (- 2)) + 0.0242935461869 * D (PIB (- 1)) + 0.0514371921292 * D (PIB (- 2)) + 79529.4442403

*** التأكد من وجود علاقة سببية على المدى الطويل:**

بما أن قيمة هذا المعامل هو موجب (0.05) في معادلة الانحدار باعتبار أن **الواردات** (**M**): هو المتغير التابع، فهذا يدل على غياب علاقة سببية على المدى الطويل.

*** التأكد من وجود علاقة سببية على المدى القصير:**

نتائج الاختبار(Wald Test) هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (49): نتائج الاختبار(*Wald Test*)لمعادلة التكامل المشترك بإعتبار متغير الواردات (M)هي المتغير التابع

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
Chi-square	17.80426	0.0067

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على مخرجات برنامج Eviews-09

بما أن قيمة الاحتمال (sig) هي أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي أن معاملات المتغيرات التفسيرية بدرجات التأخير في معادلة التكامل المشترك باعتبار أن الواردات (M) هو المتغير التابع هي تختلف معنويا الصفر وبالتالي نستنتج وجود علاقة سببية على المدى القصير.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

جاء تطور النفقات العامة كنتيجة لتطورات الفكر الاقتصادي ونظرته لمدى جدوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومن ثم لمدى أهميتها في التأثير على آلية سير النشاط الاقتصادي، حيث تعتبر النفقات العمومية من أبرز أدوات السياسة المالية، إذ تحتل مكانة بارزة في الدراسات المالية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين، ومنه مكافحة البطالة والنهوض بمعدلات التشغيل.

أين ظلت إشكالية التشغيل ومكافحة البطالة ملازمة لجل اقتصاديات العالم وبخاصة في الدول النامية نتيجة لقصور الأنشطة الاقتصادية على استيعاب الفئة النشيطة المتزايدة باستمرار، والحال نفسه في الجزائر فقد استمر الوافدون الجدد لسوق العمل في الزيادة بالمقارنة مع فرص العمل المستحدثة سواء في القطاع العام أو الخاص، وأصبح عدم التوازن بين طلب العمل وعرضه واقعا، هذا الواقع حول البطالة إلى ظاهرة مزمنة تفاقمت معدلاتها إلى مستويات رهيبة مست بالخصوص فئة الشباب وخرجي الجامعات، فالزيادة المستمرة للفئة السكانية القادرة على العمل والنتائج الضعيفة للنمو الاقتصادي والتراجع في إنشاء مناصب شغل جديدة خلال التسعينات زادت من اختلال سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة التي أثرت بشكل بارز على الملتحقين الجدد بسوق العمل الذي قارب 30٪سنة 2000، ولكن ومع الشروع في برامج الاصلاح الاقتصادي بدأت هذه المعدلات في التراجع التدريجي بفعل المشاريع الاقتصادية الضخمة التي باشرتها الحكومة والتي ولدت فرص عمل واسعة ساهمت في امتصاص البطالة وإنعاش الاقتصاد.

ونظرا لأهمية موضوع التشغيل والبطالة فقد حظي بإقبال كبير من قبل الباحثين والدارسين وسواء الأجانب او العرب وحتى في الجزائر والذين تصدوا لحل مختلف الإشكاليات المنبثقة عن البطالة وتحديد اثار مختلف السياسات الاقتصادية على حجمها، وبحث سبل الرفع من معدلات التشغيل نظرا لدوره في إحداث الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي وحتى السياسي.

ولأن الصراع مازال قائما بين المفكرين بين الاقتصاديين حول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفق مختلف السياسات الاقتصادية ومدى نجاعتها في مجابهة الاختلالات والأزمات الاقتصادية، خاصة مع تباطؤ نتائجها في المدى القصير، ومما لاشك فيه أن الطرق الكمية الممثلة في الدراسات القياسية والتي هي مبنية على أسس علمية وموضوعية وبيانات واقعية، تساعد في الفصل في ذاك الجدل، وهذا ما تعكسه دراستنا، وما حاولنا تقديمه في الأطروحة، من خلال قياس مدى فعالية سياسة الانفاق الحكومي في التأثير على التشغيل في الجزائر، مع

السعي بقدر المستطاع الالمام والاحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بذلك من خلال تحليل الموضوع ومناقشته عبر الفصول الأربعة للدراسة.

وفي هذا السياق جاءت هذه الدراسة لبحث أثر الانفاق العام على التشغيل حيث تم الاعتماد على متغير التشغيل بدل من البطالة المعتاد استعماله في مثل هته الدراسات وذلك راجع لوجود سلوكيات يمكن أن تؤثر على كلا المؤشرين بطرق مختلفة عن طريق تأثير "التسجيل" و"اليأس" في أوقات الركود، أين يتوقف بعض العاطلين عن العمل المحبطين بسبب الاحتمالات الضئيلة في العثور على عمل عن البحث عن عمل وبالتالي يصبحون جزءا من السكان غير النشطين، مما يقلل من معدل البطالة، يحدث العكس في أوقات التوسع، حيث سيكون هناك أشخاص غير نشطين بالنظر إلى تحسن آفاق العثور على عمل، حيث سيقومون بالبحث عن عمل مرة أخرى، وبالتالي يصبحون جزءا من السكان العاطلين عن العمل، وبالتالي إذا انتهى الأمر بنسبة مئوية من هؤلاء الأشخاص بالعثور على وظيفة فلن ينخفض معدل البطالة بشكل متناسب مع الزيادة في مستوى التشغيل، لذلك فإن البديل لتقليل هذه الأثار هو تحليل مستوى التشغيل بقيمه المطلقة (أي عدد الأشخاص العاملين) وليس على معدلاته،

ففي البداية تم وضع الإطار النظري للإنفاق الحكومي باعتباره أولا أداة من أدوات السياسة المالية مع التعريف على أهدافه وتحديد نطاقه مع ابراز ظاهرة تزايد النفقات الحكومية وضوابط ترشيد المال العام مع عرض لاهم اثاره على مختلف المتغيرات الاقتصادية مبرزين اهم قنوات انتقال هذا الأثر.

لننتقل لعرض نظري حول التشغيل من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المرتبط بسوق العمل وكذا مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة للتوازن في سوق العمل بالإضافة لتحليل نظري للتشغيل والبطالة من خلال كل من منحني بيفربدج الدي العلاقة بين الشواغر والتشغيل منحنى فيليبس العلاقة بين البطالة والتضخم وقانون اوكن العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي

وقد حاولت هذه الدراسة الاجابة على إشكالية أثر الانفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر من خلال اجراء دراسة قياسية على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تقدير أثر الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) على التشغيل (الإجمالي، الرسمي، غير الرسمي)؛

المرحلة الثانية: تقدير أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري القطاعي على التشغيل القطاعي:

أين تم اعتماد المنهج القياسي من خلال استخدام بيانات سنوية تغطي فترة الدراسة الممتدة من 2000-2019 وفق تقنيات السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة ممثلة بكل نفقات التجهيز ونفقات التسيير، والمتغيرات التابعة المعبرة عن التشغيل والمتمثلة في كل من حجم العمالة الرسمية (العمل اللائق) وغير الرسمية (العمل غير اللائق) واجمالي التشغيل، حيث تم اعتبار التصريح لدى أجهزة الضمان الاجتماعي معيار التفرقة بين شقي التشغيل (رسمي وغير رسمي)، حيث تعد العمالة المنتسبة لأجهزة الضمان الاجتماعي عمالة رسمية في حين تلك العمال غير المنتسبة فتعد عمالة غير رسمية وتحسب ضمن التشغيل غير الرسمي، بالإضافة للمتغيرات الضابطة أو مجموعة التحكم والمتمثلة في كل من حجم السكان والتراكم الخام، حيث تم استخراج بيانات متغيرات الدراسة بالاعتماد على كل من: التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، وكذا مختلف الميزانيات السنوية والميزانيات التكميلية مستخرجة من الجريدة الرسمية، وقد كانت نتائج الدراسة التطبيقية كما يلي:

المرحلة الأولى: تقدير أثر الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) على التشغيل (الإجمالي، الرسمي، غير الرسمي)، حيث أنه ولتفادي تأثيرات عدم تجانس وحدات القياس، وكذا التخلص من ضغوطات الاتجاه العام، تم استخدام البيانات في شكلها اللوغاريتمي، أين تم تقدير نماذج الدراسة باستخدام ARDL وتطبيق اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك وكانت النتائج كالتالي:

01-يوجد أثر موجب معنوي للإنفاق الحكومي الاستثماري على اجمالي التشغيل؛

02-يوجد أثر سالب معنوي للإنفاق الحكومي الجاري على احمالي التشغيل؛

03-وجود علاقة سببية طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي واحمالي التشغيل مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 568.21%.

04-كان للإنفاق الحكومي الاستثماري في المدى الطويل أثر موجب غير معنوي على التشغيل الرسمي

05-كان للإنفاق الحكومي الجاري في المدى الطويل أثر موجب ومعنوي على التشغيل الرسمي

06 وجود علاقة سببية طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي التشغيل الرسمي مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 91.17 %.

07-كما اتضح انه لا توجد علاقة طويلة المدي بين الانفاق الحكومي بشقيه والتشغيل غير الرسمي

الرحلة الثانية: الإنفاق الحكومي القطاعي على التشغيل القطاعي باستخدام بيانات البانل بهدف زيادة الدقة في التقدير من خلال زيادة عدد المشاهدات عن طريق ربط عدد المشاهدات المقطعية بعدد الفترات الزمنية، وتبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية، أين تم الاعتماد على متغير الانفاق الحكومي القطاعي كمتغير مستقل ومعدل التشغيل القطاعي كمتغير تابع بالإضافة لعدة متغيرات تفسيرية متحكمة في معدل التشغيل اهمها: معدل النمو الاقتصادي، اجمالي تكوين رأس المال، معدل التضخم، الاستثمار العمومي، وكانت النتائج كالتالي:

01-تشير نتائج تقدير دالة التشغيل لوجود أثر ايجابي معنوي لمتغيري الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي على التشغيل، حيث أنه إذا زاد الانفاق الحكومي بـ 1% سيؤدي لارتفاق حجم التشغيل بـ 3.63%،

02-وجود أثر سالب وغير معنوي للواردات على التشغيل، بحيث ان زيادة الواردات بـ 1% سيخفض من حجم العمالة بـ 0.026%.

03-أشارت نتائج اختبار Fisher – Johansen للتكامل المشترك إلى قبول فرضية وجود على الأقل أربع علاقات توازنية على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة،

04-غياب علاقة سببية على المدى الطويل والقصير باعتبار أن متغير حجم العمالة (emp) هو المتغير التابع.

05-غياب علاقة سببية على المدى الطويل والقصير. باعتبار أن الناتج الداخلي الخام (pib): هو المتغير التابع

06-وجود علاقة سببية طويلة الأجل، مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 17 %، مع وجود كذلك علاقة سببية على المدى القصير. بإعتبار أن الإنفاق الحكومي (DEP): هو المتغير التابع.

07-على غياب علاقة سببية على المدى الطويل بإعتبار أن الواردات (m) هو المتغير التابع، مع وجود علاقة سببية على المدى القصير.

التوصيات:

بعد استعراض النتائج المتوصل إليها تم وضع الاقتراحات التالية:

- ✓ إعادة توجيه الانفاق الحكومي من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكم من تحسين كفاءة الموارد المستخدمة؛
- ✓ ضرورة مرتجعة شاملة لهيكل وتوزيع النفقات من خلال النظر في إمكانية تقليص حجم النفقات المخصصة للدعم والذي يستهلك جانبا كبيرا من الانفاق العام حاليا، حيث أنه يشمل فئات لا تحتاج الدعم ومنه فهو يصرف لغير مستحقيه.
- ✓ ترشيد الانفاق الحكومي من خلال حوكمة تسيير الانفاق العام، مع ضرورة الحد من النفقات الموجهة لقطاعات لا تضيف قيمة مضيفة للاقتصاد وبخاصة المجالات الترفيهية.
- ✓ نظرا لارتباط الانفاق الحكومي بأسعار المحروقات توصي الدراسة بضرورة التوجه نحو الطاقات المتجددة، والتفكير فيما بعد البترول وفك التبعية مع أسعار المحروقات.
- ✓ يجب أخد النتائج النوعية بالموازاة مع النتائج الكمية للنفقات الحكومية خاصة فيما يخص الاستثمار في الموارد البشرية.
- ✓ تشجيع الاستثمار المتج وإخضاع المشاريع العمومية لمعايير الكفاءة والمردودية الاقتصادية.

آفاق الدراسة:

رغم سعينا الالمام بأهم جوانب جوانب الموضوع إلا أن هّه الدراسة جزء يسير لا يخلو من النقائص وهو ما يفتح أمامنا آفاق جديدة يمكن أن تكون مستقبلا إشكاليات لبحوث أخرى:

- أثر الانفاق الحكومي في بعض القطاعات على التشغيل مثل اثر الانفاق الحكومي على القطاع الفلاحي على التشغيل.
- الشراكة بين القطاع العام والخاص واثره على التشغيل.

قائمة المصادر المراجع

قائمة المصادر والمراجع

A. Erickson, C., Owusu-Nantwi, V., & Owensby, F. (2015). The government spending multiplier: Evidence from county level data. *The Social Science Journal, 52*, 358-363.

Adouka, L., & Bouguell, Z. (2013, september). Estimation de la loi de Okun en Algérie à l'aide de modèle ECM. *Ro'a Iktissadia*(6), 21-56.

Akram, M., Hussain, S., & Raza, S. H. (2014). An empirical estimation of Okun's Law in context of Pakistan. *Journal of Finance and Economics, 2*(5), 173-177.

Alessandro, M., Marie-Élisabeth, d. l., & Grégory, V. (2014). La courbe de Beveridge dans la zone euro depuis la crise : une hausse du chômage structurel depuis 2010. *Bulletin de la Banque de France*(198), 101-112.

Allan, G., Ashcroft, B., & Plotnikova, M. (2007). Public Spending and Scottish Devolution: crowding out, or crowding in?

Anjande, G., Ahemen, M., & Ijirshar, V. U. (2020). ASYMMETRIC IMPACT OF GOVERNMENT SPENDING BEHAVIOUR ON NATIONAL INCOME AND UNEMPLOYMENT IN AFRICA. *Journal of Economics and Allied Research, 4*(1), 18-32.

Belarbi, A., Saous, C., & Mostéfaoui, S. (2017). The Impact of the Public Expenditure on Employment and Income in Algeria: An Empirical Investigation. *American Journal of Economics, 17*(3), 155-161.

Benloulou, S., & Khaldi, M. (s.d.). L'impact des dépenses publiques sur le bien-être en Algérie. *Revue finance et marchés*.

Bensidoun, I., & Souag, A. (2013). Emploi informel en Algérie : caractéristiques et raisons d'être. *HAL*.

Bensmina, D. (2019). The informal sector in Algeria (Trends, Implications and Strategy for Transformation to the formal economy). *Economics Financial Banking & Management Journal, 05*(02), 21-38.

Bilgili, F. (2013). Dynamic implications of fiscal policy: Crowding-out or crowding-in?

Birol, K., Enes, S., & Temel, T. (2013, September). Unemployment and Vacancies in Turkey: The Beveridge Curve and Matching Function. *WORKING PAPER, 13*(35), 01-33.

BOUNOUA, C. (2014, septembre 1). Une analyse empirique du marché du travail : le cas de l'emploi informel en Algérie. *Revue du Lareiid*, 1-28.

Bourbonnais, R. (2015). *Econométrie.* Paris: DUNOD.

Braga, B., Diogo, G., & Benjamin, T. (2017). Local Government Spending and Employment: Regression Discontinuity Evidence from Brazil. *Available at SSRN 2966187*.

Carlo, D. G., & Massimo, G. (2012). A comparison of the Beveridge curve dynamics in Italy and USA. *Empir Econ*(43), 945–983.

Çebi, C. (2017). The Government Spending Multiplier in Turkey. *Emerging Markets Finance and Trade*, 1184-1198.

Di Serio, M., Fragetta, M., & Gasteiger, E. (2020). The Government Spending Multiplier at the Zero Lower Bound: Evidence from the United States. *OXFORD BULLETIN OF ECONOMICS AND STATISTICS, 82*(6), 1262-1294.

Dorman, P. (2014). *Microeconomics.* Springer-Verlag Berlin Heidelberg.

Eltayb, A., & Abu Ali, S. (2019). The Relationship Between Government Spending and GDP Growth Rate In The MENA Countries: The Scully Curve Approach. *Journal of Development and Economic Policies, 21*(1), 5-20.

Fargues, P., Martin, I., & Bartolini, S. (2010). Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries: Determinants and Effects. *European Economy Occasional Papers*(60).

Fisher, D., & Peters, R. (2009). Using Stock Returns to Identify Government Spending Shocks. *Working Paper Series*(3), 1-40.

Gius, M. (2006). Impact of Government Spending on Employment and Output at the State Level: 1980-2000. *Journal of Business & Economic Studies, 12*(2), 27-32.

Glocker, C., Sestieri, G., & Towbin, P. (2019). Journal of Macroeconomics. *Time-varying government spending multipliers in the UK, 90*, 180-197.

Gois, R. M., & Jorge, M. A. (2017). Investigating the Okun's Law in Brazil and three of its metropolitan areas. *Revista de Economia Mackenzie, 17*(1).

Gorisov, S. (2005). The scale and structure of informal employment in the Russian economy. *Problems of Economic Transition, 47*(9), 48-66.

Hambli, Z. (2018, Juin). The role of fiscal policy in rationalizing public expenditure in developing countries Case study of Algeria 2000/2016. *Revue des sciences humaines*(9), 72-91.

Hassan, M. E. (2017). Modeling the Macroeconomic Impact of Construction Spending as a Public Policy Tool-the Case of Employment. 2017. Thèse de doctorat. Purdue University.

Herzog, R. (2013). Using state level employment thresholds to explain Okun's Law. *IZA Journal of Labor Policy, 2*(17), 01-27.

Hoyt, B., & Jeffrey C, F. (1997). Shifts in the Beveridge Curve, Job Matching, and Labor Market Dynamics. *New England Economic Review*(1-19).

Ignacio, A. (2016, March). employment-GDP elasticity in argentina during 2004-2014. *International Journal of Social Science Studies, 04*(03), 72-82.

Jonasson, E. (2011). Informal employment and the role of regional governance. *Review of development economics, 15*(3), 429-441.

Kandil, M. (2001). Asymmetry in the effects of US government spending shocks: Evidence and implications. *The Quarterly Review of Economics and Finance, 41*(2), 137-165.

Kasau, M. I., Rahmatiah, H., Madris, H., & Suhab, S. (2015). EFFECT OF GOVERNMENT SPENDING ON EMPLOYMENT THROUGH INVESTMENT AND ITS IMPACT ON THE EASTERN AND WESTERN INDONESIA. *International Journal of Research In Social Sciences, 5*(5), 55-64.

Kempa, B., & Khan, N. (2015). On the size of government spending multipliers in Europe. *Applied Economics, 47*(51), 5548-5558.

Knibbe, M. (2019). *Macroeconomic Measurement Versus Macroeconomic Theory.* Routledge.

Maku , E., & Alimi, O. (2018). Fiscal Policy Tools, Employment Generation and Sustainable Development in Nigeria. *ACTA UNIVERSITATIS DANUBIUS, 14*(03), 186-199.

Mạnh, P., Dao, H., & Van Ngoc, N. (2014). Relationship between economic growth and employment in Vietnam. *Journal of Economic Development*(222), 40-50.

Marinescu, C., & Mircioi, I. (2019). Employment in the Informal Sector of the Economy. *"Ovidius" University Annals, Economic Sciences Series, 19*, 254-259.

Micallef, B. (2017). Empirical estimates of Okun's Law in Malta. *Applied Economics and finance, 4*(1), 138-148.

Mitra, A., & Aviral, P. (2013). Unorganized sector in India: Employment elasticity and wage-productivity nexus. *Journal of Developmental Entrepreneurship, 18*(4).

Mouelhi, R., & Ghazali, M. (2014). The employment intensity of output growth in Tunisia and its determinants. *Economic Research Forum Working Papers*(857).

Musette, M. S., Lassassi, M., & Meziani, M. M. (2014). Employment policies and active labour market programs in Algeria. *Torino: ETF*.

Ovat, O., & Bassey, E. (2014). Corruption, Governance and Public Spending in Nigeria: Implications for Economic Growth. *British Journal of Economics, Management & Trade, 4*(11), 1679-1699.

Radchenko, N. (2017). Informal Employment in Developing Economies: Multiple Heterogeneity. *The Journal of Development Studies, 53*(4), 495-513.

Rizeq, R. (2015). The Impact of Government Expenditures on Economic Growth in Palestine (2000 Q1-2012Q4) (master's degree in Economics). the faculty of graduate studies: Birzeit University, Palestine.

Roulleau-Pasdeloup, J. (2018). The Government Spending Multiplier in a (Mis-)Managed Liquidity Trap. *Journal of Money, Credit and Banking, 50*(2-3), 293-315.

Sabine, K., & Enzo, W. (2016). Decomposing Beveridge Curve Dynamics By Correlated Unobserved Components. *OXFORD BULLETIN OF ECONOMICS AND STATISTICS, 78*(6), 877-894.

Şahin, A., Tansel, A., & Berument, M. (2013, November). OUTPUT-EMPLOYMENT RELATIONSHIP ACROSS SECTORS: A LONG- VERSUS SHORT-RUN PERSPECTIVE. *Working Paper 792*.

Schneider, F. (2014). IN THE SHADOW OF THE STATE – THE INFORMAL ECONOMY AND INFORMAL ECONOMY LABOR FORCE. *DANUBE: Law, Economics and Social Issues Review, 5*(4), 227-248.

SOUAG, A. (2018, January). Labour Market Policies and Informality in Algeria. *FEMISE RESEARCH PAPERS, 42*(05), 01-34.

Souag, A., & Ragui, A. (2018). The impact of the action plan for promoting employment and combating unemployment on employment informality in Algeria. *Middle East Development Journal, 10*(2).

Souag, a., Adair, p., & Hammouda, n.-e. (2016). L'emploi informel en Algérie : tendances et caractéristiques (2001-2010). *Les cahiers du MECAS*(12), 16-33.

Temkin, B. (2009). Informal self-employment in developing countries: entrepreneurship or survivalist strategy? Some implications for public policy. *Analyses of Social Issues and Public Policy, 9*(1), 135-156.

Tesfaselassie, M. (2013). Trend productivity growth and the government spending multiplier. *Journal of Macroeconomics, 37*, 197-207.

Wang, E., & Eskander, A. (2011). Relative efficiency of government spending and its determinants: Evidence from East Asian countries. *Eurasian Economic Review*(1), 03-28.

Williams, C. (2015). Out of the shadows: Classifying economies by the extent and nature of employment in the informal economy. *International Labour Review, 154*(3), 331-351.

Williams, C., & Lansky, M. (2013). Informal employment in developed and developing economies: Perspectives and policy responses. *International Labour Review, 152*(3-4), 355-380.

YÄąlancÄą, V., & MÃžcahit, A. (2016). Testing of the crowding out effect for Turkey. *New Trends and Issues Proceedings on Humanities and Social Sciences, 2*(2), 216-220.

Zein, K., & Guenter, L. (2010, July). Estimating the Beveridge Curve of Egypt: An Econometric Study for the Period 2004 to 2010. *Working Paper Series, 01-24*(21), 01-24.

أحمد خضير منعم، و منذر يونس نعمان. (2018). قياس أثر الانفاق العام على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2000-2016) باستخدام نموذج ARDL. *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، 3*(43)، 313-329.

أحمد سعيد بامخرمة، و محمود حمدان العصيمي. (2009). *المساعد في مبادئ الاقتصاد الكلي*. جدة: مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز.

أحمد ضيف. (2005). انعكاس سياسة الانفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004) (مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاجتماعية والانسانية / قسم العلوم الاقتصادية، الشلف: جامعة حسيبة بن على -الشلف-.

اقبال هاشم مطشر. (2020). قياس وتحليل اثر الانفاق العام في الحد من ظاهرة البطالة في العراق للمدة (2003-20015). *مجلة الادارة والاقتصاد*(13)، 140-159.

الحسن عاشي. (2010). مقايضة البطالة بالعمل غير الائق: تحديات البطالة في المغرب العربي. *أوراق كارنيغي*(23).

الرشيد بوعافية، و مروان بن قيدة. (2018). التشغيل غير الرسمي في الجزائر وإشكالية تنظيمه. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*(9)، 249-291.

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (بلا تاريخ). تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

المختار بن سالم، و يوسف زروق. (2018). اشكالية العمل فير المنظم وسبل مواجهته -دراسة مقارنة-. *دغاتر السياسة والقانون*(19)، 149-154.

أم كلثوم بن موسى، و نبوية عيسي. (2016). ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013). *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 2*(2)، 174-198.

أميرة عباس، و مليكة يحيات. (2019). علاقة الانفاق الحكومي باختلالات سوق العمل في الجزائر. *مجلة البحوث والدراسات العلمية، 13*(1)، 9-32.

إيمان فلاح محمد قوقزة. (2014). أثر السياسة المالية على التشغيل في الاردن: دراسة تحليلية قياسية (1970-2012) مذكرة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم الادارية / قسم الاقتصاد: جامعة اليرموك.

بعلي محمد الصغير، و ابو العلاء يسرى. (2003). *المالية العامة*. عنابة ، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

تماضر جابر البشير الحسن، و على فاطن الونداوي. (2013). قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (1970-2010). *مجلة العلوم الاقتصادية، 14*(1)، 32-51.

ثورية بلقايد، و مبارك بن زاير. (2016). البطالة والقطاع غير الرسمي في الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية*(6)، 122-136.

جميلة صادق، و عبد القادر دربال. (جوان, 2019). إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014. *مجلة التكامل الاقتصادي، 7*(2)، 56-66.

جنان سليم هلال، و نبيل مهدي الجنابي. (2010). طروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحنى فيليبس. *مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، 12*(2)، 96-121.

جهيدة العياطي، و محمد بن عزة. (مارس, 2018). الانفاق العام والنمو الاقتصادي...علاقة ترابط ام انفصال في الاقتصاد الجزائر (مقاربة قياسية وتحليلية للعلاقة السببية بين مكونات الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر). *مجلة البحوث والدراسات التجارية*(3)، 124-147.

حمزة بن سبع. (2012). أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الانفاق الحكومي، البطالة، والتضخم) في الجزائر -دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR -مذكرة ماجستير غير منشورة-. كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر 03.

حميد مقراني. (2015). أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012) (مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير / العلوم الاقتصادية: جامعة أحمد بوقرة بومرداس.

حنان بقاط، زكية محلوس، و أحمد بن خليفة. (2021). جدلية العلاقة (التضخم-البطالة) : دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2020. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 14*(1)، 186-200.

حنان عوني الدلابيح. (2019). العمالة غير الرسمية في الأردن: حجمها ومحدداتها (مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية الاقتصاد والعلوم الادارية / فسم الاقتصاد: جامعة اليرموك.

حياة بن قويدر. (2014). مؤشرات سوق العمل في ظل اقتصاد مبني على المعرفة -حالة الجزائر- (مدكرة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 03.

حياة رصاع، و بوعلام بوحركات. (جوان, 2020). مدى ارتباط سياسة التشغيل بالانفاق العمومي. *مجلة قانون العمل والتشغيل، 5*(1)، 505 – 518.

خالد بن جلول، و عبد القادر فلفول. (2018). دراسة قياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 باستخدام منهجية تصحيح الخطأ ECM. *مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية*، 58-73.

خالد بن جلول، و فريد حدادة. (ديسمبر, 2018). اختبار العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الاجل بين البطالة والنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015. *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 3*(5)، 146-161.

خالد حيدر عبد علي. (2011). دراسة اقتصادية حول سوق العمل ومشكلة البطالة المقنعة في اقليم كوردستان -العراق-. *مجلة الادراة والاقتصاد*(86)، 194-223.

خالد سعد زغلول حلمي، و إبراهيم الحمود. (2002). *الوسيط في المالية العامة*. دار حنين للنشر والتوزيع.

خالد مجاهدي، و عبد الكريم البشير. (جوان, 2017). قياس أثر برامج الإصلاح الاقتصادي والبرامج التنموية على مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1980-2015. *الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية*(18)، 83-93.

ختام حاتم الجبوري، و عبد الخالق دبي الجبوري. (2017). أثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2015. *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، 9*(4)، 199-227.

خديجة الاعسر. (2016). *اقتصاديات المالية العامة*. القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسة.

خديجة الأعسر. (2016). *اقتصاديات المالية العامة*. القاهرة، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية: جامعة القاهرة.

خديجة حمادي، و سمير يحياوي. (فيفري, 2021). نمذجة الطلب على العمل في الجزائر للفترة 1990-2018 باستخدام نموذج ARDL. *مجلة الاستراتيجية والتنمية، 11*(2)، 462-479.

خليل عمران محمد العليمات. (2016). *العلاقة بين الانفاق الحكومي ومعدل البطالة في الأردن (مذكرة الماجستير)*. كلية ادارة المال والاعمال / قسم اقتصاديات المال والاعمال: ال البيت.

دحماني محمد ادريوش. (2013). اشكاية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.

رابح بلقاسم. (1998). *محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية -دراسة مقارنة- (مذكرة ماجستير غير منشورة)*. معهد العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر.

رحيم حسين. (2013). سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم. *بحوث اقتصادية عربية*(61-62)، 132-150.

رشا ناصر القاضي. (2017). أثر الإنفاق الحكومي على التعليم المهني في توفير فرص عمل دراسة حالة: مؤسسة التدريب المهني (مدكرة ماجسنير). كلية ادارة المال والاعمال / قسم اقتصاديات المال والاعمال، عمان: جامعة ال البيت.

رشاح رزاق. (2009). عرض العمل والسياسات الاقتصادية. *جسر التنمية، 8*(48)، 1-20.

رواف نايف البطاينة. (2014). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الاردن (مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية إدارة المال والأعمال / قسم اقتصاديات المال والأعمال: جامعة آل البيت.

زكريا جرفي. (2020). اثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2018 (أطروحة دكتوراه غير منشورة). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية / قسم العلوم الاقتصادية: جامعة محمد خيضر بسكرة.

زكرياء جرفي، مختار بن عابد، و فيروز زروخي. (ديسمبر, 2019). أثر الانفاق العام على التشغيل في الحزائر -دراسة قياسية 1990/2018 بإستخدام نموذج ARDL-. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، 6*(4)، 398-416.

زكرياء مسعودي، و خليفة عزي. (2019). اختبار علاقة فيليبس في الاقتصاد الجزائري بتطبيق نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2016). *مجلة التنمية الاقتصادية*(7)، 131-150.

زكي رمزي. (1998). *الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب -سلسلة علم المعرفة-.

سمية الرشيد محمد مصطفى. (2017). محددات الطلب على العمل فى السودان (1989-2016م) (مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية الدراسات العليا والبحث العلمي: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

سمير العمراوي. (2018). مساهمة سياسة الانفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات - دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980-2015)- أطروحة دكتوراه غير منشورة. المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم التجارية: جامعة محمد بوضياف.

سمير شرقرق، وهيبة قحام، و فاتح صيد. (أفريل, 2020). أثر الانفاق العام على البطالة في الجزائر للفترة 1990-2018. *مجلة مجاميع المعرفة*، *6*(1)، 77-87.

سميرة حربي، و مهدية هامل. (ديسمبر, 2020). سياسة التشغيل في الجزائر واقتصاد السوق -واقع وأفاق. *مجلة الإبراهيمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية*(7)، 25-44.

سميرة كرمين. (2021). السياسات العمومية والانفاق العمومي في الجزائر (اطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية / العلوم الاقتصادية: جامعة مصطفى اسطنبولي -معسكر-.

سميرة كرمين، و ليلى إسمهان بقبق. (سبتمبر, 2018). الإنفاق العمومي كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة التشغيل في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2016). *مجلة البحوث والدراسات التجارية*(4)، 61-74.

سميرة كنتاش. (2021). أثر السياسة الجبائية على أداء سوق العمل -دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه غير منشورة تخصص اقتصاديات العمل. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 3.

سهام عجاس. (2016). واقع سياسة التشغيل في الجزائر ومحاربة البطالة دراسة لبرامج و آليات سياسة التشغيل. *مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية*، *2*(6)، 226-259.

سهيلة بوجرادة. (2016). علاقة الانفاق العام بالناتج المحلي الاجمالي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2013 (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 3.

صباح صابر محمد خوشناو. (2017). تحليل و قياس منحنى فيليبس في العراق خلال المدة (1988-2015). *Journal of Humanity Sciences*، *21*(3)، 150-170.

صبحي حسون. (2018). المضامين التطبيقية لقانون اوكن، كأداة تنبؤية لصناع السياسة النقدية دراسة تحليلية في الولايات المتحدة والعراق لمدة 1984-2015. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، *16*(65)، 37-78.

صلاح مهدي البيرماني. (2008). قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج -المنتج الديناميكي-. *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية*، *14*(52)، 160-177.

طارق عبد الرؤوف عامر. (2015). *أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها* (المجلد الثانية). عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

عاشور حيدوشي، و حسنى ششوي. (2022). مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل تطبيق السياسة المالية بالجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة: 2000-2018. *مجلة البحوث والدراسات العلمية*، *16*(1)، 359-383.

عائشة بن النوي. (2019). ظاهرة التشغيل غير الرسمي في الجزائر. *مجلة أفاق للبخوث والدراسات*(3)، 162-178.

قائمة المصادر والمراجع

عبد الجبار العقون، و العباس بهناس. (2019). تحديد أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائري خلال الفترة 1990-2016. *مجلة البشائر الاقتصادية، 5*(2)، 77-95.

عبد الحفيظ عباس، و خيرة شنتوف. (جوان, 2018). تأثير الانفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية في الجزائر 1970-2015. *دفاتر MECAS، 14*(1)، 246-257.

عبد الرحمن عبيد جمعة، و حامد صالح علي الفهداوي. (2021). تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي الجاري في العراق وأثره على النمو الاقتصادي للمدة 2004-2017. *مجلة دنانير*(21)، 571-595.

عبد الرحيم شيبي. (2013). الاثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام: حالة الجزائر (مدكرة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعوم التجارية / العلوم الاقتصادية، تلمسان: جامعة ابو بكر بلقايد.

عبد الرزاق بن عمرة. (2021). السياسة النقدية والمالية وأثرهما على التوازن الاقتاصدي في الجزائر خلال الفترة (990-2018) أطروحة دكتوراه غير مطبوعة. كلية العوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، بومرداس: جامعة أحمد بوقرة بومرداس.

عبد الرزاق جباري. (2015). اثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 (مذكرة ماجستير غير منشورة). سطيف، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية / قسم العلوم الاقتصادية: جامعة فرحات عباس.

عبد الغاني دادن، و محمد عبد الرحمان بن طجين. (2012). دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008. *مجلة الباحث*(10)، 175-189.

عبد القادر سرير. (2018). الإنفاق الحكومي ودوره في دعم معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1980/2014- (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجيلالي بونعامة -خميس مليانة-.

عبد الكريم المومن. (ديسمبر, 2017). تأثير التوسع في الانفاق الحكومي على التشغيل بالجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2016. *مجلة معارف، 12*(23)، 114-125.

عبد الكريم عبد الله، و علي هادي حميد. (2017). قياس أثر الانفاق العام في التشغيل للمدة 2003-2014 العراق حالة دراسية. *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية*(26).

عبد الله قوري يحي. (2015). اثار صدمات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر. *les cahiers du cread، 31*(113)، 5-36.

عزت قناوى، و نيرة سليمان. (2004). *مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي*. الفيوم: دار العلم للنشر.

عزت قناوي. (2006). *أساسيات في المالية العامة*. الفيوم: دار العلم للنشر والتوزيع.

عطا الله بن مسعود، و عبد الناصر بوثلجة. (2012). أثر مزاحجة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2*(7)، 23-38.

عفاف قميتي. (2019). سياسة الانفاق العام وعلاقتها بالمتغيرات الكلية (اطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية / قسم علوم التسيير: جامعة عمار ثليجي الاغواط.

علي عزوز. (جوان, 2015). نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر. *الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والأنسانية*(14)، 11-16.

قائمة المصادر والمراجع

علي عمران حسين الطائي. (2019). قياس اثر الانفاق الاستثماري الحكومي على البطالة باستخدم نموذج ARDL في العراق للمدة 1995-2017. *مجلة جامعة كربلاء العلمية، 17*(2)، 86-97.

عمارية مكي. (2019). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017 (مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.

عياش بلعاطل. (2019). أثر سياسة التوسع في الانفاق العام خلال الفترة 2001-2014 على التنمية البشرية في الجزائر. *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، 13*(1)، 393-406.

فارس شلالي. (2005). دور سياسة التشعيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009 (مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة الجزائر.

فكري احمد لهمود الجنابي. (2017). أثر الدين العام على الانفاق العام في الاردن (مذكرة ماجستير فير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الادارية: جامعة ال البيت.

لبدجمان مايكل. (1999). *الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة*. (محمد ابراهيم منصور، المترجمون) الرياض، المملكة العربية السعودية: المريخ للنشر.

لخضر عبد الرزاق مولاي. (2012). تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011. *مجلة الباحث*(10)، 191-204.

محمد ارياله، و جميلة الجوزي. (2021). اثر الاستثمار العمومية على مهدلات البطالة في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2018)-. *مجلة افاق علمية، 13*(1)، 621-640.

محمد الصغير بعلي، و يسرى ابو العلاء. (2003). *المالية العامة*. عنابة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

محمد العلي. (2015). أثر نغير الانفاق العام في معدل البطالة في سورية دراسة تحليلية (2000-2012) (مدكرة ماجستير غير منشورة). كلية الاقتصاد: جامعة دمشق.

محمد بن سليمان، و محمد عرابي. (2020). قياس أثر الانفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ. *مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، 03*(04)، 071-052.

محمد بن عزة، و عبد اللطيف شليل. (أفريل, 2014). أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي -تحليل إحصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر-. *المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة*(05)، 50-61.

محمد خير عبد العزيز، محمد يوسف الطيب الطيب، و هويدا ادم الميع. (2014). السمات العامة لسوق العمل في السودان وإتجاهاتها المستقبلية في الفترة 2007-2010 م. *مجلة العلوم الاقتصادية، 15*(02)، 124-139.

محمد دويدار. (1968). *دراسات في السياسة المالية والتخطيط المالي -الجزء الاول - في مبادئ المالية العامة*. الاسكندرية: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر.

محمد مراس، و مراد بن سماعين. (2015). النمذجة القياسية لاثر الانفاق العام على التشغيل والدخل والاسعار في الجزائر للفترة 2001-2014 باستخدام نمودج التكامل المتزامن و ECM. *مجلة الإستراتيجية والتنمية، 5*(8)، 38-62.

محمود يونس، أحمد محمد مندور، و السيد محمد أحمد السريتي. (2000). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. الاسكندرية: قسم الاقتصاد - كلية التجارة- جامعة الاسكندرية.

محي الدين عبد القادر مغراوي، خالد مختاري، و حنان لقام. (2018). التسغيل في الجزائر: قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية. *مجلة التنظيم والعمل، 7*(1)، 7-27.

قائمة المصادر والمراجع

مختار عرفي، و عبد الرحمن شنيني. (2020). أثر تدخل الدولة عبر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2018: محاولة تقييم حسب مقاربة Scully. *مجلة التنظيم والعمل، 8*(3)، 97-110.

مراد جنيدي. (2009). التمويل وآثاره على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائر ي. *دراسات إقتصادية، 3*(2)، 173-184.

مسعود قريمس. (2021). سوق العمل وسياسات التشغيل في الجزائر رؤية نقدية من خلال المعطيات الواقعية. *مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، 1*(9)، 9-23.

مسعود كسرى، و دزمة علي طهراوي. (2014). أثر القطاع غير الرسمي عل سوق الشغل بالجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، 56-66.

مصطفى أحمد قمر الدين عبد الله، و خالد حسن محمد اسماعيل البيلي. (2021). أثر الانفاق العام على البطالة في السودان خلال الفترة (1992-2018). *مجلة جامعة أم درمان الاسلامية، 17*(2)، 129-155.

معتصم دحو. (2016). سياسات التشغيل والوساطة في سوق العمل بالجزائر. *منشورات البحث الحوكمة والاقتصاد الاجتماعي، 2*، 30-55.

منظمة العمل العربية. (2009). *القطاع غير المنظم في الدول العربية: الواقع ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد المنظم*. منشورات منظمة العمل العربية.

ميلود وعيل، و محمد هاني. (جوان, 2018). العلاقة بين البطالة والتضخم دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000-2015. *مجلة افاق للبحوث والدراسات، 2*(2)، 304-314.

ناجم وافي، و عبد الجليل جلايلة. (جوان, 2020). ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019. *مجلة التكامل الاقتصادي، 8*(2)، 109-123.

نادية علي عايد. (2014). دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في العراق. *مجلة العلوم الاقتصادية، 9*(36)، 155-178.

ناصر بوشارب، و راضية اسمهان خزاز. (جوان, 2019). انعكاسات سياسة الانعاش الاقتصادي (2001-2019) على التشغيل والبطالة في الجزائر. *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 4*(1)، 115-132.

ناصر دادي عدون، و عبد الرحمان العايب. (2010). *البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

نجلاء محمد إبراهيم بكر. (بلا تاريخ). *المالية العامة*. مطابع الولاء الحديثة.

نزار كاضم الخيكاني، و حيدر يونس الموسوي. (2015). *السياسات الاقتصادية: الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي (الاصدار الثاني)*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

نصيرة زقرير، ليلى عبد الرحيم، و علي عابد. (2021). انعكسات ترشيد النفقات العمومية على تحسين أداء سوق العمل باستعمال نموذج ARDL. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 5*(2)، 401-420.

نوال بن عمار. (2020). محاولة تحليل: إشكالية سياسة التشغيل في الجزائر. *مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والانسانية*(2)، 54-79.

هاجر سلاطني. (2013). سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة: الجزائر - الامارات العربية المتحدة. كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، سطيف: جامعة فرحات عباس.

هدى بن محمد. (جانفي, 2020). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 5*، 35-68.

هشام برو. (2018). نحو رؤية جديدة للحد من الاثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري. *مجلة البحوث الادارية والاقتصادية*(3)، 168-176.

يوسف معلاش. (2012). مدى مساهمة الإنفاق العام العام في تفعيل المنظمات غير السوقية دراسة حالة -مراكز التكوين المهني في الجزائر- (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، تلمسان: جامعة بوبكر بلقايد.

قائمة الملاحق

الملحق 01: التراكم الخام في الجزائر للفترة 1999-2019

الوحدة: مليار دينار

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
AB	852,63	965,46	1111,31	1265,16	1476,9	1691,64	1969,45	2462,12	3228,34	3811,42	4350,92

2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
4617.7	4992,41	5690,9	6446,7	7041,67	7544,3	7697,9	8211,27	7868.13

الملحق الثاني: النتائج المرتبطة بتقدير معادلة إجمالي التشغيل وفق نموذج *ARDL*

Dependent Variable: EMP
Method: Least Squares
Date: 06/18/22 Time: 02:22
Sample (adjusted): 2000 2018
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-16349.67	11579.75	-1.411919	0.1798
GSI	1.290940	0.507658	2.542932	0.0234
GSM	0.597813	0.312936	1.910333	0.0768
POP	0.000738	0.000379	1.944637	0.0722
AB	-1.214452	0.656744	-1.849202	0.0857

R-squared	0.919239	Mean dependent var	9028.632
Adjusted R-squared	0.896164	S.D. dependent var	1664.487
S.E. of regression	536.3582	Akaike info criterion	15.62842
Sum squared resid	4027522.	Schwarz criterion	15.87695
Log likelihood	-143.4699	Hannan-Quinn criter.	15.67048
F-statistic	39.83748	Durbin-Watson stat	1.582596
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: EMP
Method: ARDL
Date: 06/18/22 Time: 02:28
Sample (adjusted): 2004 2018
Included observations: 15 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GSI GSM POP AB
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 64
Selected Model: ARDL(4, 1, 1, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EMP(-1)	-2.228303	0.484382	-4.600302	0.0441
EMP(-2)	-1.692429	0.544203	-3.109924	0.0897
EMP(-3)	-0.608432	0.214994	-2.830000	0.1055
EMP(-4)	-0.152969	0.137051	-1.116141	0.3805
GSI	0.572319	0.449516	1.273189	0.3309
GSI(-1)	0.994470	0.238637	4.167286	0.0530
GSM	-1.411110	0.232766	-6.062344	0.0261
GSM(-1)	-1.355703	0.392300	-3.455782	0.0745
POP	0.108691	0.023007	4.724227	0.0420
POP(-1)	-0.106697	0.022609	-4.719176	0.0421
AB	-2.139161	0.679344	-3.148861	0.0878
AB(-1)	-3.027421	0.556716	-5.437995	0.0322
C	-62760.95	13681.03	-4.587443	0.0444

R-squared	0.999111	Mean dependent var	9719.933
Adjusted R-squared	0.993776	S.D. dependent var	1055.651
S.E. of regression	83.28510	Akaike info criterion	11.40085
Sum squared resid	13872.81	Schwarz criterion	12.01449
Log likelihood	-72.50635	Hannan-Quinn criter.	11.39431
F-statistic	187.2694	Durbin-Watson stat	2.136542
Prob(F-statistic)	0.005323		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GSI	0.275740	0.062207	4.432628	0.0473
GSM	-0.486932	0.038983	-12.49102	0.0063
POP	0.000351	2.29E-05	15.32764	0.0042
AB	-0.909268	0.053135	-17.11250	0.0034
C	-11045.32	754.1344	-14.64635	0.0046

EC = EMP - (0.2757*GSI -0.4869*GSM + 0.0004*POP -0.9093*AB -11045.3174)

F-Bounds TestNull Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	34.70966	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	15		n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EMP(-1))	2.453830	0.105151	23.33633	0.0018
D(EMP(-2))	0.761401	0.045382	16.77767	0.0035
D(EMP(-3))	0.152969	0.040601	3.767577	0.0638
D(GSI)	0.572319	0.094535	6.054066	0.0262
D(GSM)	-1.411110	0.044696	-31.57131	0.0010
D(POP)	0.108691	0.004024	27.01194	0.0014
D(AB)	-2.139161	0.121288	-17.63706	0.0032
CointEq(-1)*	-5.682132	0.210463	-26.99820	0.0014

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.246895	Prob. F(1,1)	0.7064
Obs*R-squared	2.970118	Prob. Chi-Square(1)	0.0848

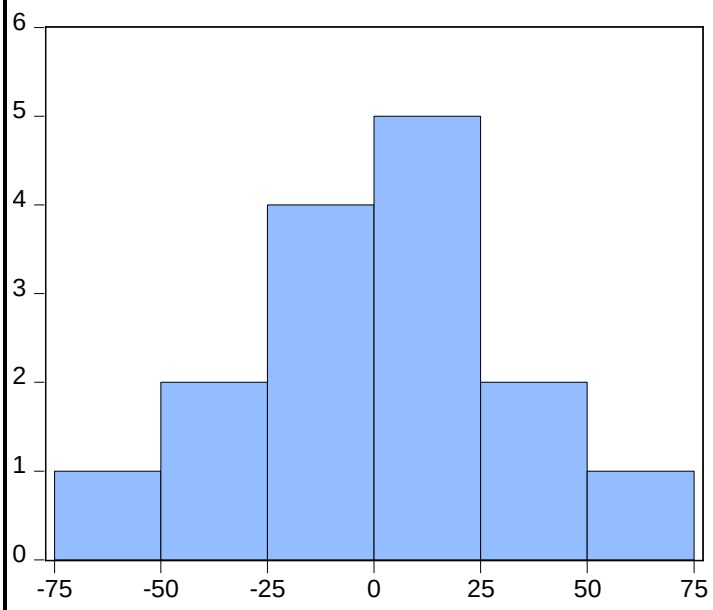

Series: Residuals	
Sample 2004 2018	
Observations 15	
Mean	-7.20e-10
Median	5.729389
Maximum	63.43009
Minimum	-54.01470
Std. Dev.	31.47881
Skewness	0.200883
Kurtosis	2.555607
Jarque-Bera	0.224314
Probability	0.893904

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.217203	Prob. F(1,12)	0.6495
Obs*R-squared	0.248899	Prob. Chi-Square(1)	0.6179

الملحق الثالث: النتائج المرتبطة بتقدير معادلة التشغيل الرسمي وفق نموذج *ARDL*

Dependent Variable: EMPF
Method: Least Squares
Date: 06/18/22 Time: 02:35
Sample (adjusted): 2004 2018
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7210.701	6754.038	1.067613	0.3108
GSI	-0.114282	0.290913	-0.392839	0.7027
GSM	0.386244	0.148720	2.597128	0.0266
POP	-0.000131	0.000217	-0.602444	0.5603
AB	0.399462	0.394950	1.011424	0.3357

R-squared	0.962245	Mean dependent var	5302.000
Adjusted R-squared	0.947142	S.D. dependent var	1005.227
S.E. of regression	231.1094	Akaike info criterion	13.98486
Sum squared resid	534115.4	Schwarz criterion	14.22088
Log likelihood	-99.88646	Hannan-Quinn criter.	13.98235
F-statistic	63.71573	Durbin-Watson stat	1.839494
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: EMPF
Method: ARDL
Date: 06/18/22 Time: 02:40
Sample (adjusted): 2005 2018
Included observations: 14 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GSI GSM POP AB
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 32
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EMPF(-1)	0.088273	0.254124	0.347361	0.7402
GSI	0.144976	0.270496	0.535964	0.6113
GSM	0.495166	0.198306	2.496975	0.0467
GSM(-1)	0.523381	0.179275	2.919433	0.0267
POP	-0.009890	0.005686	-1.739333	0.1326
POP(-1)	0.009632	0.005587	1.724145	0.1354
AB	0.632764	0.477928	1.323973	0.2337
C	14328.30	7105.104	2.016621	0.0903

R-squared	0.985768	Mean dependent var	5411.143
Adjusted R-squared	0.969163	S.D. dependent var	946.4583
S.E. of regression	166.2020	Akaike info criterion	13.35984
Sum squared resid	165738.7	Schwarz criterion	13.72502
Log likelihood	-85.51891	Hannan-Quinn criter.	13.32604
F-statistic	59.36769	Durbin-Watson stat	2.218978
Prob(F-statistic)	0.000041		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GSI	0.159012	0.308569	0.515321	0.6248
GSM	1.117162	0.405415	2.755603	0.0330
POP	-0.000282	0.000220	-1.282720	0.2469
AB	0.694027	0.537732	1.290657	0.2443
C	15715.56	8700.051	1.806376	0.1209

EC = EMPF - (0.1590*GSI + 1.1172*GSM -0.0003*POP + 0.6940*AB + 15715.5624)

F-Bounds TestNull Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.326270	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GSM)	0.495166	0.079201	6.252030	0.0008
D(POP)	-0.009890	0.001312	-7.537898	0.0003
CointEq(-1)*	-0.911727	0.119112	-7.654343	0.0003

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	42.94091	Prob. F(5,1)	0.1153
Obs*R-squared	13.93510	Prob. Chi-Square(5)	0.0760

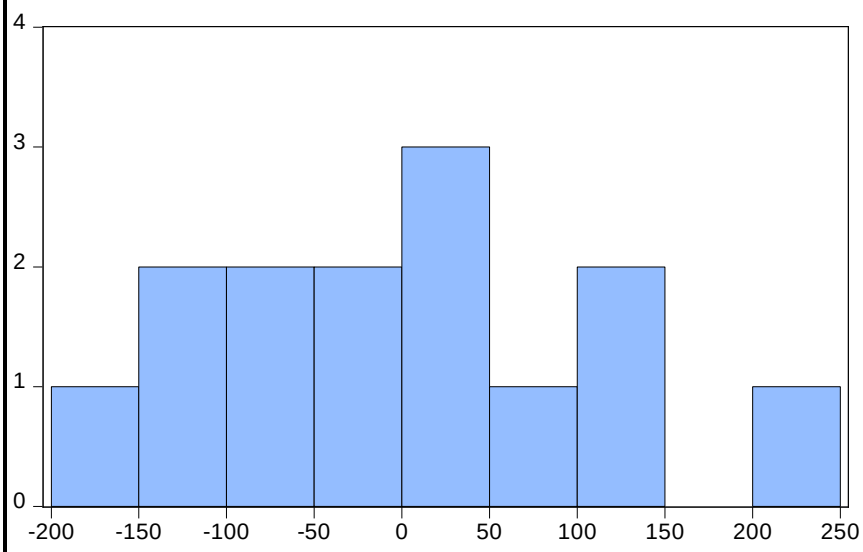

Series: Residuals
Sample 2005 2018
Observations 14

Mean	3.16e-11
Median	-9.293704
Maximum	222.1202
Minimum	-169.0352
Std. Dev.	112.9121
Skewness	0.345053
Kurtosis	2.212116
Jarque-Bera	0.639921
Probability	0.726178

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.007272	Prob. F(1,11)	0.9336
Obs*R-squared	0.008589	Prob. Chi-Square(1)	0.9262

الملحق الرابع: النتائج المرتبطة بتقدير معادلة التشغيل غير الرسمي وفق نموذج *ARDL*

Dependent Variable: EMPI
Method: Least Squares
Date: 06/18/22 Time: 02:48
Sample (adjusted): 2004 2018
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5213.430	9757.685	0.534290	0.6048
GSI	0.026169	0.420288	0.062265	0.9516

GSM	-0.225086	0.214858	-1.047604	0.3195
POP	-2.66E-05	0.000314	-0.084576	0.9343
AB	0.182758	0.570591	0.320295	0.7553

R-squared	0.160996	Mean dependent var	4417.933
Adjusted R-squared	-0.174606	S.D. dependent var	308.0738
S.E. of regression	333.8880	Akaike info criterion	14.72069
Sum squared resid	1114812.	Schwarz criterion	14.95671
Log likelihood	-105.4052	Hannan-Quinn criter.	14.71818
F-statistic	0.479724	Durbin-Watson stat	1.325087
Prob(F-statistic)	0.750399		

Dependent Variable: EMPI
Method: ARDL
Date: 06/18/22 Time: 03:06
Sample (adjusted): 2007 2018
Included observations: 12 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): GSI GSM POP AB
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 3
Selected Model: ARDL(3, 0, 0, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EMPI(-1)	0.196898	0.257837	0.763654	0.4876
EMPI(-2)	0.805197	0.351951	2.287808	0.0841
EMPI(-3)	0.324890	0.353432	0.919244	0.4100
GSI	-0.602321	0.398996	-1.509594	0.2057
GSM	-0.795889	0.217126	-3.665557	0.0215
POP	0.000299	0.000280	1.067161	0.3460
AB	0.199252	0.448734	0.444031	0.6800
C	-9509.977	10343.06	-0.919455	0.4099

R-squared	0.799713	Mean dependent var	4465.250
Adjusted R-squared	0.449212	S.D. dependent var	277.0439
S.E. of regression	205.6083	Akaike info criterion	13.72454
Sum squared resid	169099.2	Schwarz criterion	14.04782
Log likelihood	-74.34727	Hannan-Quinn criter.	13.60486
F-statistic	2.281627	Durbin-Watson stat	2.004532
Prob(F-statistic)	0.222007		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EMPI(-1))	-1.130087	0.166126	-6.802598	0.0024
D(EMPI(-2))	-0.324890	0.121649	-2.670709	0.0558
CointEq(-1)*	0.326985	0.048806	6.699635	0.0026

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GSI	1.842044	3.874565	0.475420	0.6593
GSM	2.434021	4.121358	0.590587	0.5866
POP	-0.000914	0.001373	-0.665599	0.5421
AB	-0.609360	2.073727	-0.293848	0.7835
C	29083.80	36956.93	0.786965	0.4753

EC = EMPI - (1.8420*GSI + 2.4340*GSM -0.0009*POP -0.6094*AB + 29083.7999)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	3.324823	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

الملحق الخامس: النتائج المرتبطة نموذج البانل

الملحق 01/05 : نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: EMP
Method: Panel Least Squares
Date: 03/08/21 Time: 01:18
Sample (adjusted): 2000 2018
Periods included: 19
Cross-sections included: 4
Total panel (unbalanced) observations: 75

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1003572.	371938.3	2.698223	0.0087
DEP	6.35E-12	4.42E-12	1.436893	0.1551
PIB	0.710868	0.164382	4.324489	0.0000
M	-1.111753	0.358549	-3.100701	0.0028

R-squared	0.240150	Mean dependent var	2272530.
Adjusted R-squared	0.208044	S.D. dependent var	1850639.
S.E. of regression	1646919.	Akaike info criterion	31.51857
Sum squared resid	1.93E+14	Schwarz criterion	31.64217
Log likelihood	-1177.946	Hannan-Quinn criter.	31.56792
F-statistic	7.479835	Durbin-Watson stat	0.070041
Prob(F-statistic)	0.000202		

الملحق 02/05: نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: EMP
Method: Panel Least Squares
Date: 03/08/21 Time: 01:19
Sample (adjusted): 2000 2018
Periods included: 19
Cross-sections included: 4
Total panel (unbalanced) observations: 75

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1323715.	116730.7	11.33991	0.0000
DEP	3.64E-12	1.62E-12	2.249660	0.0277
PIB	0.366073	0.053908	6.790750	0.0000
M	-0.026103	0.103962	-0.251084	0.8025

Effects Specification

Cross-section Fixed (dummy variables)

R-squared	0.948583	Mean dependent var	2272530.
Adjusted R-squared	0.944046	S.D. dependent var	1850639.
S.E. of regression	437761.0	Akaike info criterion	28.90542
Sum squared resid	1.30E+13	Schwarz criterion	29.12172
Log likelihood	-1076.953	Hannan-Quinn criter.	28.99179
F-statistic	209.0860	Durbin-Watson stat	0.426226
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 03/05: نتائج اختبار(*Wald Test*)

Wald Test:
System: %system

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	50.53115	6	0.0000

Wald Test:
System: %system

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	9.927299	6	0.1277

Wald Test:
System: %system

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	17.49918	6	0.0076

Wald Test:
System: %system

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	17.80426	6	0.0067

الملحق 04/05: إختبار معنوية معامل التكامل المشترك

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 03/08/21 Time: 02:18
Sample: 2003 2019
Included observations: 65
Total system (unbalanced) observations 255

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.171213	0.100796	-1.500184	0.0351

الملحق رقم 06 : توزيع حجم العمالة المشتغلون حسب القطاع

	توزيع العمالة المشتغلون حسب القطاعات				
السنوات	زراعة	صناعة	اشغال عمومية	باقي القطاعات	حجم العمالة الاجمالي
2000	872880	826060	617357	3863695	6179992
2001	1312069	861119	650012	3405572	6228772
2002	1328000	803000	743000	3779000	6653000
2003	1412340	804152	799914	3667650	6684056
2004	1617125	1060785	967568	4152934	7798412
2005	1380520	1058835	1212022	4392843	8044220
2006	1609633	1263591	1257703	4737877	8868804
2007	1170898	1027817	1523610	4871918	8594243
2008	1252000	1141000	1575000	5178000	9146000
2009	1242000	1194000	1718000	5318000	9472000
2010	1136000	1337000	1886000	5377000	9736000
2011	1034000	1367000	1595000	5603000	9599000
2012	912000	1335000	1663000	6260000	10170000
2013	1143528	1413228	1790808	6440436	10788000
2014	899000	1290000	1826000	6224000	10239000
2015	917000	1377000	1776000	6524000	10594000
2016	865000	1465000	1895000	6620000	10845000
2017	1102000	1493000	1847000	6417000	10858000
2018	1067000	1434000	1774000	6726000	11048000
2019	1083000	1450000	1890000	6857000	11281000

الملحق رقم 07: الواردات حسب القطاع

	الواردات حسب القطاع m			
السنوات	زراعة	صناعة	اشغال عمومية	باقي القطاعات
2000	66515,8	434866	11810,9	102906,4
2001	68550,1	418140	11636	98383,6
2002	76979,4	416222	8378,1	93103,5
2003	78688,2	463262	10408	103720,9
2004	92025,9	508869	9778,5	126956
2005	110311,6	565376	14737,7	166796,2
2006	102 648,40	649685,1	12528,9	165815,1
2007	149 133,10	788127,6	19779,1	202130,4
2008	136 196,70	881650,4	29594,3	206599,8
2009	154 946,10	1136073,6	23380,1	262737,9
2010	158 011,30	1310934,4	24699,1	326782,3
2011	155 563,20	1380284,3	22693,3	304960,5
2012	189 312,80	1702751,7	24764,6	409230,3
2013	328 326,50	2216344,1	27362,8	598743,8
2014	242 701,20	2579381,2	32722,9	728966,7
2015	223 071,20	2738898,5	49837,9	756195,3
2016	403 731,00	2989569,6	49201	672238,2
2017	346195,6	3507012,1	53864,2	705002,8
2018	368 661,20	3909422,5	90464,7	692573,1

الملحق رقم 08: التراكم الخام حسب القطاعات

	التراكم الخام حسب القطاعات			
السنوات	زراعة	صناعة	اشغال عمومية	باقي القطاعات
2000	7 596	226395.3	532474.5	86162.9
2001	4887.1	253899.7	583286.1	123389.6
2002	4984.8	295087.6	691023.4	120213.5
2003	5892.8	370563.4	734025.5	154682.8
2004	6860.8	463576.4	811270.7	195194.7
2005	3556.4	479554.6	883612.5	324916.8
2006	3936.3	609806.4	1083410.7	272304.5
2007	5240.2	765947.3	1 288 415	402521.9
2008	10 557	1060121.3	1587553.7	570111.2
2009	9212.1	1320450.6	1837063.6	644692.8
2010	31787.2	1430747.7	2246758.6	641628.8
2011	30 586	1494532.5	2403554.1	689030.2
2012	46869.9	1391581.2	2655896	898064.9
2013	53228.6	1741138.4	2972325.3	924202.1

2014	58961.6	2103534.1	3320331.3	963865.2
2015	65654.9	2280655.2	3673721.7	1021644.7
2016				
2017				
2018	74864.8	2276733.2	4584841.6	1274829.1
2019	77314.3	1986546.4	4881245.5	923076.3

الملحق رقم 09: القيمة المضافة الخام حسب القطاعات

	القيمة المضافة الخامة pib			
السنوات	زراعة	صناعة	اشغال عمومية	قطاعات اخرى
2000	346171.4	1949969.1	292046.3	842670.4
2001	412119.5	1797546.6	320507.1	921785.1
2002	417225.2	1854588.3	369939.3	1004158.6
2003	515281.7	2268460.1	401014.4	1112213.7
2004	580505.6	2757311	458 674	1303182
2005	581615.8	3830165.5	505423.9	1518930
2006	641 285	4395986.5	610071.1	1698124.9
2007	708072.5	4661492.3	732720.7	1933206.1
2008	727413.1	5603905.6	869988.6	2113672.4
2009	931349.1	3774519.2	1000054.9	2349059.1
2010	1015258.8	4861074.6	1194113.5	2586335.3
2011	1183216.1	5976960.5	1262566.7	2933200.6
2012	1421693.3	6345047.5	1411159.6	3305151.5
2013	1640006.1	5791592.4	1569313.5	3849561.7
2014	1771495.6	5558577.4	1730198.1	4191029.8
2015	1936378.8	4092502.1	1850768.9	4549869.3
2016	2140000.3	4001000.3	2069000.3	4837000.8
2017	2219000.1	4744000.6	2203000.7	4858000.9
2018	2421567.8	5752097.2	2254104.9	5419082
2019	2529053.9	5245067.3	2400389.6	5527531.8

الملحق رقم 10: الإنفاق الاستثماري القطاعي

	الإنفاق الاستثماري			
السنوات	زراعة	صناعة	اشغال عمومية	قطاعات اخرى
2000	51 235	8 100	151 778	100 197
2001	75 136	7 800	218 231	130 337
2002	82 450	8 250	233 753	143 844
2003	94 210	8 400	245 088	160 866
2004	85 115		249 142	173 843

2005	132 510	500	370 425	285 967
2006	278 033. 9	313	808 070. 85	643 526. 46
2007	237 156	1 325.5	1 054 432. 86	508 818. 5
2008	336 480.02	667	1 083 773	488 505. 6
2009	359 400	1 251	1 150 141. 5	603 172. 9
2010	336 176	665	1 540 019	589 710. 6
2011	394 550. 2	15 772	1 866 750. 06	871 230. 494
2012	301 257	15 567	1 320 575. 611	448 088. 977
2013	129 613	3 050	1 143 896. 1	535 420. 060
2014	203 520. 5	2 820.5	1 145 792	698 212. 9
2015	314 551. 2	5 541	1 538 678. 036	885 867. 9
2016	271 432. 5	7 373.410	1 268 606. 591	855 980. 814
2017	151 655	2 757	714 550. 21	751 468. 410
2018	211 296. 537	33 252. 373	1 350 428. 196	1 002 195. 527
2019	235 599. 403	61 242.919	1 205 762. 823	935 649. 447

الفهرس

فهرس المحتويات

الاهداء والتشكرات

فهرس مختصر

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة:..... أ
الفصل الأول: الإنفاق الحكومي في ضوء المفاهيم النظرية..... 1
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي..... 2
المطلب الأول: الانفاق الحكومي بوصفه أداة من أدوات السياسة المالية..... 2
الفرع الأول: الإنفاق الحكومي كجزء من السياسة المالية..... 2
الفرع الثاني: أهداف سياسة الإنفاق الحكومي 6
المطلب الثاني: تحديد نطاق الإنفاق الحكومي..... 7
الفرع الأول: النطاق التقليدي للإنفاق الحكومي 7
الفرع الثاني: النطاق الحديث للإنفاق الحكومي..... 9
المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات الحكومية وضوابط ترشيد المال العام..... 9
الفرع الأول: ظاهرة تزايد النفقات الحكومية والنظريات المفسرة لها 10
الفرع الثاني: ترشيد النفقات الحكومية..... 19
المطلب الرابع: هيكل وتقسيمات النفقات الحكومية ..... **Erreur ! Signet non défini.**
الفرع الأول: هيكل النفقات الحكومية 21
الفرع الثاني: تقسيمات النفقات الحكومية ..... **Erreur ! Signet non défini.**
المبحث الثاني: أثار الانفاق الحكومي بين الضوابط والفعالية..... 26
المطلب الأول: محددات الإنفاق الحكومي 27
الفرع الأول: ضوابط الانفاق الحكومي 27
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الانفاق الحكومي 29
المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية للنفقات الحكومية..... 30
الفرع الأول: قنوات إنتقال أثر النفقات الحكومي..... 31
الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي 33
المطلب الثالث: فعالية الإنفاق الحكومي..... 43
الفرع الأول: دور سعر الفائدة في الحد من أثار الإنفاق الحكومي (أثر المزاحمة) 43
الفرع الثاني:دور مرونة الأجور والأسعار في الحد من أثار صدمات الإنفاق الحكومي 45

الفصل الثاني: التشغيل في ضوء المفاهيم النظرية ..... **Erreur ! Signet non défini.**
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول العمل، البطالة والتشغيل..... 49
المطلب الأول: المفاهيم المرتبطة بالتشغيل 49
الفرع الأول: التشغيل والعمل اللائق 49
الفرع الثاني: التشغيل والعمل غير اللائق (غير الرسمي)..... 65
المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للتوازن في سوق العمل..... 75
الفرع الأول:سوق العمل وفق النظريات التقليدية 75
الفرع الثاني: سوق العمل وفق النظرية الحديثة 80
المبحث الثاني: تحليل التشغيل والبطالة 86
المطلب الأول: العلاقة بين الشواغر والتشغيل (منحنى بيفريدج) 87
المطلب الثاني: العلاقة بين البطالة والتضخم (منحنى فيليبس)..... 93
المطلب الثالث: العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي (قانون اوكن) 96
الفصل الثالث: دراسة تحليلية للإنفاق الحكومي والتشغيل في الجزائر 99
المبحث الأول: الإنفاق الحكومي في الجزائر 101
المطلب الأول: النفقات الحكومية ضمن الميزانية العامة ..... **Erreur ! Signet non défini.**
الفرع الأول: النفقات الحكومية في الميزانية الجزائرية.....101
الفرع الثاني: أسعار البترول والنفقات الحكومية بالجزائر 104
المطلب الثاني: تطور النفقات الحكومية وإجراءات ترشيدها في الجزائر.....105
الفرع الأول: تطور النفقات الحكومية الجزائر 106
الفرع الثاني: إجراءات ترشيد النفقات الحكومية بالجزائر 107
المبحث الثاني: واقع التشغيل والبطالة في الجزائر 108
المطلب الأول: تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر 108
الفرع الأول: سوق العمل في الجزائر.....108
الفرع الثاني: آليات وبرامج التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر 116
المطلب الثاني: التشغيل غير الرسمي في الجزائر.....122
الفرع الأول: مراحل تطور التشغيل غير الرسمي في الجزائر 123
الفرع الثاني: عوامل توسع التشغيل غير الرسمي في الجزائر وتحديات دمجه في الاقتصاد الرسمي 125
المطلب الثالث: انعكاسات وفعالية الإنفاق الحكومي على قطاع التشغيل بالجزائر 128
الفرع الأول: برامج الإصلاح الهيكلي (1990-2000) 129

الفرع الثاني: مرحلة تعميق الإصلاح الاقتصادي (2001-2019) 131
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر 139
المبحث الأول: علاقة الإنفاق الحكومي بالتشغيل –مقاربة نظرية – 141
المطلب الأول: التأصيل النظري لأثر الإنفاق الحكومي على التشغيل ..... **Erreur ! Signet non défini**.
الفرع الأول: آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل ..... **Erreur ! Signet non défini**.
الفرع الثاني: الأثار الهيكلية لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل 144
الفرع الثالث: الأثار الظرفية القصيرة الاجل لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل 145
الفرع الرابع: أهم محددات الإنفاق الحكومي على سياسة التشغيل 145
المطلب الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في ضوء الدراسات السابقة 147
الفرع الأول: أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في ضوء الدراسات الأجنبية 147
الفرع الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في ضوء الدراسات العربية 149
الفرع الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في ضوء الدراسات الجزائرية 152
الفرع الرابع: الدراسة الحالية في ضوء الدراسات السابقة 157
المبحث الثاني: قياس أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.....158
المطلب الأول: تحديد النموذج ومنهجية الدراسة – التحليل الوصفي-.....158
الفرع الأول: الدراسة الوصفية للمتغيرات 158
الفرع الثاني: دراسة الاستقرارية وتحديد درجة تكامل المتغيرات..... **Erreur ! Signet non défini**.
المطلب الثاني: قياس أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر 173
الفرع الأول: أثر الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري على اجمالي التشغيل 173
الفرع الثاني: أثر الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري على التشغيل الرسمي.....177
الفرع الثالث: أثر الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري على التشغيل غير الرسمي.....181
الفرع الرابع: الإنفاق الحكومي القطاعي على التشغيل القطاعي 183
الخاتمة العامة 200
قائمة المصادر والمراجع 206
الملاحق.....218

الملخص:

تهدف هذه الأطروحة لتحليل أثر الانفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر، وذلك من خلال تسليط الضوء على الدور الفعال الذي يلعبه الانفاق الحكومي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي ومنه خلق مناصب وضائف جديدة وفق النظرية الكينزية، حيث اتبعت الجزائر بداية من سنة 2000 مجموعة من البرامج التنموية بهدفا الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب عمل، ومن أجل تحديد أثر الانفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر، تم اتباع منهج قياسي قائم على مرحلتين، اين تم في المرحلة الأولى تقدير أثر الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) على التشغيل (الإجمالي، الرسمي، غير الرسمي) باستخدام نماذج ARDL وتطبيق اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك، أما في المرحلة الثانية فتم تقدير أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري القطاعي على التشغيل القطاعي باستخدام بيانات البانل، لتخلص الدراسة لوجود أثر موجب للانفاق الحكومي الاستثمار وأخر سالب معنويين على اجمالي التشغيل، مع وجود علاقة سببية طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي واجمالي التشغيل، وهي نتائج مقبول احصائيا واقتصاديا.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الحكومي، التشغيل، سوق العمل، العمل اللائق

Résumé :

Cette thèse vise à analyser l'impact des dépenses publiques sur l'emploi en Algérie, en mettant en évidence le rôle effectif que jouent les dépenses publiques dans la croissance économique, y compris la création de nouveaux emplois selon la théorie keynésienne. Depuis l'an 2000, l'Algérie a suivi une série de programmes de développement dans le but d'augmenter les taux de croissance économique et de créer des emplois, Afin de déterminer l'impact des dépenses publiques sur l'emploi en Algérie, une approche économétrique basée sur deux étapes a été suivie. Dans la première étape, l'impact des dépenses publiques (courantes et d'investissement) sur l'emploi (total, formel et informel) a été estimé. Utilisation de modèles ARDL et application de tests pour détecter la co-intégration. Dans la deuxième étape, l'impact des dépenses d'investissement sectorielles du gouvernement sur l'emploi sectoriel a été estimé à l'aide de données de panel. L'étude conclut qu'il y a un impact positif des dépenses publiques sur l'investissement et un impact négatif sur l'emploi total. Avec l'existence d'une relation causale à long terme entre les dépenses publiques et les charges d'emploi, qui sont des résultats statistiquement et économiquement acceptables.

Mots-clés : Dépenses Publiques, Emploi, Marché du Travail, Travail Informel.

Abstract:

This thesis aims to analyze the impact of public spending on employment in Algeria, highlighting the effective role played by public spending in economic growth, including the creation of new jobs according to Keynesian theory. Since the year 2000, Algeria has followed a series of development programs with the aim of increasing economic growth rates and creating jobs, In order to determine the impact of public expenditure on employment in Algeria, an econometric approach based on two steps was followed. In the first step, the impact of public expenditure (current and investment) on employment (total, formal and informal) was estimated. Use of ARDL models and application of tests to detect co-integration. In the second step, the impact of sectoral government investment spending on sectoral employment was estimated using panel data. The study concludes that there is a positive impact of public spending on investment and a negative impact on total employment. With the existence of a long-term causal relationship between public expenditure and employment costs, which are statistically and economically acceptable results.

Keywords:. Public Expenditure, Employment, Labor Market, Informal Work.